الخُلاصَةُ النَّحْوِيَّةُ

في شَرْحِ الآجُرُّومِيَّةِ

دار العلم

مكتبة لسان العرب

تأليف

شافعي بن معلّم عبد الله



المُجلّدُ الثّاني

الخلاصة النحوية في شرح الآجرومية

الطبعة الخامسة ٢٠٢٠م - ١٤٤٢هـ

الخلاصة النحوية في شرح الآجرومية

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

/٢٠٢٠

الترقيم الدولي

٩٧٨-٩٧٧-٦٤٧٦-١٣-٤

٣٧ ش نجيب محفوظ الحي الثامن - بجوار
مسجد بلال بن رباح - مدينة نصر - القاهرة
تليفون: 02 2730693
موبايل: 012 11565840
daartacilmiga@gmail.com
Xambali@hotmail.com

دار العلم
للنشر والتوزيع والترجمة

الخلاصة النحوية

في شرح الآجرومية

تأليف

شافعي بن معلّم عبد الله

الجزء الثاني

دار العلم

للنشر والتوزيع والترجمة

بسم الله الرحمن الرحيم

بَابُ اَلْعَوَامِلِ اَلدَّاخِلَةِ عَلَى اَلْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، وَإِنَّ وَأَخَوَاتُهَا وَظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا، فَأَمَّا كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا تَرْفَعُ اَلِاسْمَ، وَتَنْصِبُ اَلْخَبَرَ، وَهِيَ: كَانَ، وَأَمْسَىٰ، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَىٰ، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ، وَمَا زَالَ، وَمَا انْفَكَّ، وَمَا فَتِئَ، وَمَا بَرِحَ، وَمَا دَامَ، وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا نَحْوُ: كَانَ، وَيَكُونُ، وَكُنْ، وَأَصْبَحَ وَيُصْبِحُ وَأَصْبِحْ، تَقُولُ: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، وَلَيْسَ عَمْرٌو شَاخِصًا» وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

باب العوامل الداخلة علىٰ المبتدأ والخبر: هذا الباب معقود للعوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، فتغيرهما وتنسخ حكمهما السابق، ولهذا سميت بالنواسخ جمع ناسخ، وهو في اللغة مشتق من النسخ وهو الإزالة، يقال: نسخت الشمس الظل إذا أزالته؛ لأنها تزيل حكم المبتدأ والخبر، وتثبت لهما حكمًا آخر، وهو الرفع بالعامل اللفظي والنصب به في باب كان، والنصب به والرفع في باب إن، ونصب الجزئين في باب ظن، وإنما أزالته؛ لأنها عوامل لفظية، والابتداء عامل معنوي والعامل اللفظي أقوى من المعنوي، أما نسخ ظن وأخواتها للجزئين فواضح، كنسخ كان وأخواتها للخبر وإن وأخواتها للاسم، وأما نسخ كان للاسم وإن للخبر، فلأن الرفع فيهما غير الرفع الأول، وقيل: هو باق على رفعه على ما سيأتي إن شاء الله تعالى، ويطلق النسخ أيضًا على النقل، يقال: نسخت ما في الكتاب، أي: نقلته، ولا شك أن ما ذكره المصنف من أن العوامل إذا دخلت على المبتدأ و الخبر تنقل حكمهما إلى حالة أخرى، وفي الاصطلاح ما يرفع حكم المبتدأ والخبر،(وهي ثلاثة أشياء) على ماذكره هنا، وتنقسم باعتبار حقيقتها إلى قسمين: أفعال، وحروف، فالأفعال: كان وأخواتها، وظن وأخواتها، والحروف: إنَّ وأخواتها، وباعتبار عملها إلى ما يرفع الاسم، وينصب

الخبر، (وهي كان وأخواتها)، أي: نظائرها في رفع المبتدأ، ونصب الخبر، شبَّه النظائر بالأخوات بجامع المجانسة؛ فاستُعِير الأخوات للنَّظائر على وجه الاستعارة التصريحية الأصلية، وسُمِّيت أصلية؛ لأنها جرت في الجامد، وتصريحية؛ لأنها صُرِّح فيها بالمشبَّه به، وإلى ما ينصب الاسم، ويرفع الخبر، (و) هو (إنَّ وأخواتها)، أي: نظائرها في العمل، وإلى ما ينصبهما معًا، (و) هو (ظننت وأخواتها)، أي: نظائرها في العمل.

واعلم أن المصنف بدأ بكان وأخواتها؛ لأنها أم الباب إذ حدثها وهو الكون يعم الجميع من أخواتها، ولذا اختُصَّت بزياة أحكام وتصرفات، وهي أنها تكون ناقصة، وتامة، وزائدة، وأنها تُحذَف وحدها، وتعوض عنها ما الزائدة، ومع اسمها بعد «إن، ولو» الشرطيتين، وتُحذَف أيضًا جوازًا نون مضارعها المجزوم، ووزنها فعَل بفتح العين لا بضمها؛ لمجيء الوصف على فاعل، ولا بكسرها؛ لمجيء المضارع على يفعُل بالضم لا بالفتح، فقال: (فأما كان وأخواتها فإنها ترفع الاسم)الذي كان مبتدأ قبل دخول هذه الأفعال، تشبيهًا بفاعل الفعل المتعدي، ويُسمَّى بعد دخولها اسمها حقيقة، وفاعلها مجازًا، هذا في حال كونها ناقصة، فإذا استُعمِلت تامة نحو: قد كان المطر؛ فهو فاعل حقيقة، ولا خبر لها حينئذ كما سيأتي، ويُشترَط لدخولها على المبتدأ خمسة أمور، الأول: أن لا يكون المبتدأ لازم الصدر، نحو: أيهم عندك؟ والثاني: أن لا يلزم الحذف كالمخبَر عنه بنعت مقطوع، نحو: الحمد لله الحميدُ، والثالث: أن لا يلزم حالة واحدة، نحو: طوبى للمؤمنين، وويل للكافرين، والرابع: أن لا يلزم الابتداءَ بنفسه، نحو: أقل رجل يقول ذلك، والخامس: أن لا يلزم الابتداءَ بغيره، نحو: خرجت فإذا أسد بالباب، (وتنصب الخبر)، وهو الذي كان خبرًا للمبتدأ تشبيهًا بالمفعول في توقُّف تمام فهم الفعل عليه؛ لأنها أشبهت الفعل التام المتعدي لواحد كضَرَب زيد عَمْرًا، ويُسمَّى بعد دخولها خبرها حقيقة، ومفعولها مجازًا،

ويُشترَط لدخولها على الخبر أمران، الأول: أن لا يكون جملة طلبية، نحو: زيد اضربه، والثاني: أن لا يكون جملة إنشائية، نحو: هند زوجتكها، وتسمية المرفوع باسمها، والمنصوب بخبرها تسمية خالية عن المعنى؛ إذ المرفوع ليس اسمًا لها حقيقة، وإنما اصطلحوا على تسميته بذلك، وكذا المنصوب ليس خبرًا لها حقيقة، وإنما هو خبر لاسمها حقيقة، فلا حاجة إلى تقدير مضاف، أي: خبر اسمها، واندفع بذلك ما قيل من أن المرفوع ليس اسمها، وإنما هو اسم للذي وُضِع له. اهـ.يسن علي المجيب.

وما ذكره من نسبة الرفع إلى هذه الأفعال هو مذهب البصريين، وحجتهم أن كل فعل يرفع قد ينصب بأن كان متعديًا، وقد لا ينصب بأن كان لازمًا، وأما وجود فعل ينصب ولا يرفع فلا، وإلى اختيار مذهب البصريين أشار ابن مالك بقوله في الخلاصة:

تَرْفَعُ كَانَ المُبْتَدَأ اسْمًا وَالخَبَرْ ... تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرْ

وقال أكثر الكوفيين: إنه لا عمل لها إلا في الخبر؛ لأن الاسم لم يتغير عما كان عليه، والصحيح الأول، فكان وأخواتها تجدد رفعًا بدليل اتصال الاسم إذا كان ضميرًا، نحو قوله تعالى: ﴿كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾[الزخرف:٧٦] والضمير بحسب الاستقراء إنما يتصل بعامله، ويلزم على قول الكوفيين أن تكون الأفعال ناصبة لا رافعة، وهذا غير معهود في الكلام كما مرَّ، وأما الرد عليهم بأن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي فلا ينهض عليهم؛ لأن العامل في المبتدأ عندهم ليس معنويًّا، بل هو لفظي وهو الخبر، واتفقوا على نصب كان وأخواتها الخبر،ثم اختلفوا في نفس المنصوب، فقال الفراء: هو شبيه بالحال، وقال بقية الكوفيين: حال حقيقة، وعلى مذهبهم أين خبر المرفوع؟ وهل يقال: سدت الحال مسده؟ وقال البصريون: شبيه بالمفعول، وهو الصحيح؛ لوروده باطراد معرفةً، وجامدًا؛ ولكونه لا يُستغنَى عنه،

وليس ذلك شأن الحال، وأما اعتراض الكوفيين عليهم بأنه لو كان مشبهًا بالمفعول لم يقع جملة، ولا ظرفًا، ولا جارًّا ومجرورًا فأُجِيب عنه: بأن المفعول قد يكون جملة، وذلك بعد القول، وفي التعليق، وأما الظرف وشبهه فليسا الخبر على الأصح، وإنما الخبر متعلقهما المحذوف، وهو اسم مفرد. اهـ.صبان بزيادة من التصريح. (وهي) أي: كان وأخواتها ثلاثة أقسام. «أحدها» ما يعمل هذا العمل وهو رفع الاسم ونصب الخبر من غير شرط، سواء كانت مثبتة أم منفية صلة لما الظرفية أم لا، وهو ثمانية أفعال من (كان) إلى ليس أي كان وليس وما بينهما وبدأ المصنف بكان؛ لأنها أم الباب؛ إذ حدثها وهو الكون يعم الجميع من أخواتها، ولذا اختصت بزيادة أحكام وتصرفات، وهي موضوعة للدلالة على اتصاف اسمها بمصدر خبرها في الزمن الماضي، إما مع الدوام نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[الفتح:١٤]، أي: اتصف بالغفران والرحمة على الدوام، وإما مع الانقطاع نحو قوله تعالى:﴿لَمۡ يَكُن شَيۡـًٔا مَّذۡكُورًا﴾[الإنسان:١] ثم كان بعد ذلك شيئًا مذكورًا (وأمسى) وهي موضوعة للدلالة على اتصاف اسمها بمصدر خبرها في المساء، وهو من الزوال إلى نصف الليل، نحو أمسى زيد غنيًّا، أي اتصف زيد بالغنى وقت المساء (وأصبح) وهي موضوعة للدلالة على اتصاف اسمها بمصدر خبرها في الصباح، نحو أصبح البرد شديدًا، والمعنى: اتصف البرد بالشدة وقت الصباح، (وأضحى) وهي موضوعة للدلالة على اتصاف اسمها بمصدر خبرها وقت الضحى، وهو من ارتفاع الشمس إلى الزوال نحو أضحى الفقيه ورعًا، أي: اتصف الفقيه بالورع وقت الضحى، (وظل) وهي موضوعة للدلالة على اتصاف المخبر عنه بمصدر الخبر في جميع النهار، نحو ظل زيد صائمًا، أي: اتصف زيد بالصيام في جميع النهار (وبات) وهي موضوعة للدلالة على

اتصاف المخبر عنه بمصدر الخبر ليلًا، نحو بات زيد مصليًا، أي: اتصف زيد بالصلاة في جميع ليله، وهذه الستة قد تأتي بمعنى صار، فلا تكون حينئذ موضوعة لاقتران الجملة بأوقاتها، بل تكون دالة على اتصاف الاسم بالخبر، لا تفيد الصباح ولا المساء ولا غيرهما من أوقاتها السابقة.اهـ. كواكب.

(وصار) وهي موضوعة للدلالة على التحول والانتقال من حقيقة إلى حقيقة، نحو صار الطين حجرًا، أو من صفة إلى صفة نحو صار الجاهل عالمًا (وليس) وهي موضوعة لنفي الحال، أي: لنفي خبرها عن اسمها في الزمن الحاضر عند التجرد عن القرينة، نحو ليس الصلح قائمًا، أي: الآن، أي: ليس متصفًا بالقيام الآن، ويمكن أن يقوم بعد.

فائدة: ليس، أصلها ليس بكسر الياء بوزن علم، فخففت بسكون الياء، فإن قلت: القاعدة أن الياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها تُقلب ألفًا، ولم تُقلب هنا، فالجواب: أنَّ ليس لما كانت فعلًا جامدًا غير متصرف، ناسب ذلك عدم التصرف فيه بقلب الياء ألفًا.اهـ. عطار. «ثانيها» ما يعمل هذا العمل، بشرط أن يتقدم عليه نفي بحرف او اسم أو فعل موضوع للنفي، كقوله:

لَيْسَ يَنْفَكُّ ذَا غِنًى واعْتِزَاز ... كل ذي عِفَّةٍ مُقِلّ قنوع

ليس إما مهملة، وإما عاملة اسمها ضير الشأن، وجملة ينفك إلخ خبرها، وكل اسم ينفك وذا غنى خبرها مقدم، كما قاله زكريا وغيره،والمعنى: لم يزل كل ذي عفاف، وإقلال، وقناعة غنيًّا وعزيزًا.اهـ.شرح الشواهد للعيني. والشاهد في قوله:(ينفك)، حيث عَمِلَ عَمَلَ كان لتقدم النفي عليه.اهـ. صبان.

وسواء كان النفي ملفوظًا به أو مقدرًا نحو قوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾[يوسف:٨٥] أي: لا تفتؤ، ولا ينقاس حذف النافي إلا بثلاثة شروط؛ كون

الفعل مضارعًا، وكونه جواب قسم، وكون النافي لا، وهذه الشروط مستفادة من الآية.اهـ. تصريح أو نهي أو دعاء؛ لأنهما في معنى النفي، من حيث إن المطلوب بهما ترك الفعل وتركه نفي، وفي الكواكب وقيد في الارتشاف الدعاء بلا خاصة، قال العصام(١)، وهو مبني على عدم استعمال لن في الدعاء والمختار خلافه.اهـ.

وهو أربعة كما ذكره المصنف بقوله: (وما زال) أي: التي مضارعها يزال، كخاف يخاف، من باب فعِل بكسر العين يفعَل بفتحها كعلم يعلم، وأما زال ماضي يزيل كباع يبيع من باب فعل بفتح العين يفعل بكسرها كضرب يضرب، فإنه تام بمعنى مَازَ أي: ميَّز، وله مصدر وأمر، فأمره زِل بكسر الزاي، تقول: زل ضأنك من معزك، أي: ميز بينهما، ومصدره الزيل بفتح الزاي، وأما زال ماضي يزول كقام يقوم من باب فعل يفعُل كنصر ينصُر، فهو تام أيضًا بمعنى انتقل، تقول: زُل عن مكانك، بضم الزاي أي: انتقل عنه، ومصدره الزوال، ومثال زال بعد النفي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾[هود:١١٨]، ومثالها بعد النهي قول الشاعر:

صَاحِ شَمِّرْ وَلاَ تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْ ... تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلاَلٌ مُبِين

صاح منادى مرخم صاحب على غير قياس؛ لكونه ليس بعلم، وشمِّر أي: اجتهد في الاستعداد للموت،والمعنى: استعد يا صاحبي للموت، ولا تترك ذكره أصلًا؛ لأن نسيانه زَلَل ظاهر عن طريق الرشاد، وعدول بَيِّن عن منهج الاستقامة والسداد.اهـ. فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل للعدوي. والشاهد في قوله: ولا تزل، حيث تقدم على تزل شبه النفي وهو النهي.اهـ.كواكب. ومثالها بعد الدعاء قوله:

---

(١) عبد الملك بن جمال الدين بن إسماعيل النحوي، اللغوي، توفي سنة (١٠٣٧هـ) من مصنفاته: «حاشية على شرح الكافية»، وشرح الإرشاد في النحو».

أَلاَ يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَي عَلَىٰ البِلاَ وَلاَ زَالَ مَنْهَلاً بِجَرْعَائِكَ القَطْر

والقطر: اسم زال مؤخر، ومنهلًا خبرها مقدم، والأصل: ولا زال القطر منهلًا بجرعائك، وألا حرف استفتاح، ويا حرف نداء، والمنادى محذوف، أي: يا هذه، أو حرف تنبيه مؤكد لألا الاستفتاحية؛ لما فيها من معنى التنبيه، واسلمي فعل أمر من السلامة، وهي البراءة من العيوب، ومعناه: الدعاء لدار مي بالسلامة، ومي اسم امرأة، وليس ترخيم مية كما قد يتوهم، وعلى للمصاحبة أي: اسلمي مع بلائك، والمنهل: السائل بشدة، والجرعاء تأنيث الأجرع، رملة مستوية لا تنبت شيئًا، والقطر جمع قطرة المطر، والمعنى: قصد الشاعر الدعاء لدار مي بالسلامة والخلاص من اضمحلالها وفنائها، وبأن المطر يستمر منسكبًا فيما اكتنف دارها من الأرض ذات الرمل التي لا تُنبت شيئًا حتى تصير خضرة رطبة.اهـ.شواهد ابن عقيل للجرجاني.والشاهد في قوله: ولا زال، حيث تقدم على زال شبه النفي وهو الدعاء.اهـ. تصريح.بزيادة.

(و) الثاني (ما انفك) نحو ما انفك عمرو جالسًا (و) الثالث (ما فتئ) نحو ما فتئ بكر محسنًا (و) الرابع (ما برح) نحو ما برح محمد كريمًا.

وهذه الأربعة لملازمة الخبر للمخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال، أي: قدر ما يقتضيه الحال والشأن، فإذا قلت: ما زال الله متكلمًا، فالمعنى: أن هذا الوصف ثابت له غير منفك عنه، وإذا قلت: ما زال زيد عالمًا، فالمعنى: أنه متصف بذلك، من حين إمكان حصول العلم له، وهو وقت التمييز إلى الموت وقس على ذلك، وإنما اشترطوا فيها ذلك؛ لأن المقصود من الجملة الإثبات، والأربعة متضمنة للنفي، ونفي النفي إثبات.اهـ. صبان.

«ثالثها» ما يعمل هذا العمل، بشرط أن يتقدم عليه ما المصدرية الظرفية (و) هو (ما دام) وهي موضوعة للدلالة على استمرار خبرها لاسمها، نحو قوله تعالى ﴿مَا

﴿دُمۡتُ حَيّٗا﴾[مريم:٣١] أي: مدة دوامي حيًّا، وسميت ما هذه مصدرية؛ لأنها تقدر بمصدر وهو الدوام، وظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة، فأصل ما دمت حيًّا: مدة ما دمت حيًّا، فحذف المضاف وهو المدة، وناب عنه المضاف إليه، وهو ما وصلتها في الانتصاب على الظرفية، كما ناب المصدر الصريح عن ظرف الزمان، نحو جئتك صلاة العصر، أي: وقت صلاة العصر. قاله في المغني.اهـ. تصريح. (وما تصرف منها): يعني أن ما تصرف من هذه الأفعال يعمل عمل ماضيها من كونه يرفع الاسم وينصب الخبر، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله في الخلاصة:

وَغَيْــر مَــاضٍ مِثْلُــهُ قَــدْ عَمِــلاَ ... إِنْ كَانَ غَيْر المَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلاَ

وهذه الأفعال الثلاثة عشر في التصرف وعدمه ثلاثة أقسام: ما لا يتصرف بحال وهو «ليس» باتفاق؛ لأنها وُضِعت موضع الحروف في أنها لا يُفهَم معناها إلا بذكر متعلقها،«ودام» عند الفراء وكثير من المتأخرين؛ لأنها صلة لما الظرفية، وكل فعل وقع صلة لما التزم مُضيّه، قاله أبو حيان في النكت الحسان، وأما يدوم، ودام، ودائم، ودوام فمن تصرفات التامة، وما يتصرف تصرفًا ناقصًا، وهو زال وأخواتها الثلاثة: فتئ، وبرح، وانفك، فإنها لا يُستعمَل منها أمر؛ لأن من شرط عملها النفي، وهو لا يدخل الأمر، ولا مصدر لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين، وما يتصرف تصرفًا تامًّا وهو الباقي. اهـ.توضيح مع التصريح.

فالمتصرف من كان ما ذكره بقوله: (نحو كان ويكون وكن) فالأول ماض والثاني مضارع والثالث أمر، وكلها ترفع الاسم وتنصب الخبر، فمثال المضارع من كان قوله تعالى: ﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗا﴾[البقرة:١٤٣] ومثال الأمر نحو قوله تعالى: ﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ﴾[النساء:١٣٥] ومثال اسم فاعل نحو قول الشاعر:

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كَائنًا أَخَاكَ إِذَا لَمْ تَلْفَهُ لَكَ مُنْجِدَا

فكائنًا خبر ما الحجازية، واسمه مستتر فيه جوازًا، تقديره هو، وأخاك خبره، والبشاشة بفتح الموحدة وشينين معجمتين: طلاقة الوجه، وتلفه بالفاء بمعنى تجده متعد لاثنين، وفي التنزيل ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ﴾[الصافات:٦٩] ومنجدًا بالجيم مفعوله الثاني لا حال، خلافًا للعيني،اهـ.تصريح، والمعنى: ليس كل الذي يُظهِر لك طلاقة الوجه والبشر كائنًا أخاك إذا لم تجده مُغيثًا، ومُعينًا، ومساعدًا لك في مهماتك. اهـ.شواهد ابن عقيل.والشاهد في قوله: كائنًا أخاك، فإنه اسم فاعل من كان الناقصة عامل عملها، كما ذكرنا.اهـ.فتح الجليل، ومثال المصدر منها نحو قول الآخر:

بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِه الفَتَىٰ وكَوْنُكَ إِيَّاه عَلَيْكَ يَسِيرُ

وإياه أي: الفتى المذكور، وخبر الكون من حيث النقصان إياه ومن حيث الابتداء يسير، والبذل العطاء، والمعنى: أن الإنسان يتصف بالسيادة والشرف في قومه بالعطاء مع السماحة، والصفح عن الجاني، والستر عليه، وكونك فاعلًا وساعيًا في الاتصاف بهاتين الفضيلتين أمر سهل هَيِّن عليك.اهـ.شواهد ابن عقيل. والشاهد في قوله: (وكونك إياه)، فإنه مصدر من كان لناقصة عامل عملها.اهـ. صبان بزيادة.

تنبيه: لا يجيء منها اسم المفعول على الصحيح، وأما قول سيبويه مكوَّن فيه، فقال في شرح اللمحة:إن أبا الفتح ابن جني سأل أبا علي عنه، فقال: ما كل داء يعالجه الطبيب.اهـ. صبان.

والمتصرف من أصبح ما ذكره بقوله: (وأصبح ويصبح وأصبِح) الأول ماض والثاني مضارع والثالث أمر، يعني: أصبح مثل كان، فيأتي منها الماضي نحو أصبح زيد قائمًا، والمضارع نحو يصبح زيد قائمًا، والأمر نحو أصبح قائمًا، وقس الباقي

مما يتصرف مثل بات ويبيت وبِت وبائت وبيتوتة، وظل ويظل وظل وظلول، وأمسى ويمسي وأمس ومُمْسِي وممس وإمساء، وأضحى ويضحي وأضح ومُضْحِي وإضحاء، وانفك وينفك ومنفك، وبرح ويبرح وبارح، وفتئ ويفتؤ وفاتئ، وزال ويزال وزائل، اهـ فرائد. وأخذ في تمثيل بعض ذلك بقوله: (كان زيد قائمًا)، وإعرابه: كان فعل ماض يرفع الاسم وينصب الخبر، زيد اسمها مرفوع بها، وقائمًا خبرها منصوب بها، (وليس عمر شاخصًا) أي: ذاهبًا أو حاضرًا، فإن الشخوص يأتي بمعنى السفر وبمعنى الحضور كما قاله الفيشي[1].اهـ. أبو النجا.اهـ. تشويق. وإعرابه: ليس فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، عمرو اسمها مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره؛ لأنه اسم مفرد، وشاخصًا خبرها منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، وليس لا تستعمل إلا بصيغة الماضي، أي: فليست متصرفة، ولهذا ذهب بعضهم وهو ابن السراج والفارسي وأبو بكر ابن شقير[2] إلى أنها حرف نفي، وليست فعلًا، ولكن مذهب الجمهور أنها فعل ماض؛ لأنها تقبل تاء التأنيث الساكنة نحو ليست هند جالسة (وما أشبه ذلك) يعني: أن ما كان مشبهًا بهذه الأمثلة، فهو مثلها في العمل والإعراب، فقسه على ما سبق، الماضي كالماضي، والمضارع كالمضارع، والأمر كالأمر، فلا حاجة للتطويل بكثرة الأمثلة.

تنبيه: اعلم أن هذه الأفعال تنقسم أيضًا إلى قسمين؛ الأول: ما لا يكون إلا ناقصًا، وهو زال وفتئ وليس، فإنها ملازمة للنقص، فلا تستغني عن خبر يتم به الكلام، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

---

(١) هو شهاب الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم الفيشي، النحوي المالكي، توفي سنة (٨٤٨هـ).

(٢) ابو بكر أحمد بن الحسن بن العباس بن الفرج بن شقير، النحوي البغدادي،كان عالمًا في النحو، درس على أبي العباس المبرد البصري، توفي سنة (٣١٧هـ).

........والــــــــــــنَّقْص في فَتِـــئَ لَـــيْسَ زَالَ دَائِمًـــا قُفِـــي

وذهب أبو حيان في نكته إلا أن فتئ تكون تامة بمعنى سكن، قال الدماميني: إذا أريد فتئ بفتح التاء، وأما مكسور التاء، فلا يكون إلا ناقصًا.اهـ.

وذهب أبو علي الفارسي في الحلبيات إلى أن زال تكون تامة نحو ما زال زيد عن مكانه، أي: لم ينقل عنه، وذهب الكوفيون إلا أن ليس قد تكون عاطفة لا اسم لها، ولا خبر لها، نحو إنما يجزي الفتى ليس الجمل، وإنما كانت عاطفة؛ لأنها بمعنى لا النافية التي يعطف بها بعد الإثبات.اهـ. كواكب بتصرف. والثاني ما يكون تامًّا وناقصًا، وهو غير الثلاثة المتقدمة، والمراد بالتام: ما يكتفي بمرفوعه، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله: **وذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي** وبالناقص ما لا يكتفي به، بل يحتاج معه إلى المنصوب، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:**وما سواه ناقص** وإذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم، فكان بمعنى حصل نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾[البقرة:٢٨٠] الآية، أي: وإن حصل ذو عسرة، وأمسى بمعنى دخل في المساء، وأصبح بمعنى دخل في الصباح، نحو قوله تعالى: ﴿ فَسُبْحَانَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ [الروم:١٧] أي: حين تدخلون في المساء، وحين تدخلون في الصباح، ودام بمعنى بقي نحو قوله تعالى: ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَاوَاتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾[هود:١٠٧] أي: بقيت، وبات بمعنى عرس، وهو النزول ليلًا، نحو قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أما رسول الله ﷺ فقد بات بمنى» بمعنى: عرس بها، وقول امرئ القيس بن عانس بالنون:

وَبَـــاتَ وَبَاتَـــتْ لَـــهُ لَيْلَـــة كَلَيْلَـــةِ ذِي العَـــائِرِ الأَرْمَـــدِ

وبات بمعنى: عرس، والعائر بالعين المهملة اسم فاعل من العور، وهو القذى في العين، تدمع له، وقيل: الرمد والأرمد صفة له مخصصة على الأول وكاشفة على الثاني، المعنى: يصف أنه بات ليلة طويلة بمكان اسمه الإثمد لا يرقد له جفن، ولا

يطمئن جنبه على فراش بسب ما وصل من الخبر عن بني الأسود. اهـ.سبيل الهدى.
والشاهد في قوله: **وبات وباتت له ليلة** حيث استعمل بات فعلًا تامًّا مكتفيًا بفاعله، غير محتاج إلى منصوب، وظل بمعنى: دام واستمر، نحو ظل اليوم بمعنى دام ظله وأضحى، بمعنى دخل في الضحى، نحو أضحينا في الضحى، أي: دخلنا فيه، وصار بمعنى انتقل، نحو صار الأمر إليك، أي: انتقل، وبمعنى رجع، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾[الشورى:٥٣] أي: ترجع وبرح بمعنى ذهب، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ﴾[الكهف:٦٠] أي: لا أذهب، وانفك بمعنى انفصل، نحو فككت الخاتم فانفكَّ، أي: انفصل، وتكون هذه الأفعال التامة لمعان أخر غير ما ذكرنا، ويجوز في خبر هذه الأفعال أن يكون مفردًا وجملة ذات رابط يربطها بالاسم، وظرفًا ومجرورًا متعلقين بمحذوف وجوبًا، وأن يخبر عنها بخبر بعد خبر على نحو ما سبق في أحكام خبر المبتدأ، وأن يتوسط بينها وبين اسمها، كما يجوز أن يتقدم المفعول على الفاعل، وإلى ذالك أشار ابن مالك بقوله في الخلاصة **وفي جميعِهَا توسط الخبر أَجِز**...ما لم يمنع من جواز التوسط مانع، أو يطرأ موجب للتوسط، وتقديم الاسم على الخبر هو الأصل، ولكن لقوة عملها لكونها أفعالًا، جاز تقدم خبرها على اسمها، ومثال التوسط نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[الروم:٤٧]، ونحو قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ [البقرة:١٧٧] بنصب البر، وقول الشاعر:

سَلِي إِنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعنهم ... فَلَيْسَ سَوَاء عَالِمٌ وجَهُولُ

قاله السموأل بن عاديا الغساني اليهودي: وسلي الخطاب، لمؤنث من السؤال، وهو الاستفهام، والجهل خلاف العلم، والناس اسم جمع كالقوم والرهط واحده إنسان من غير لفظه، وسلي فعل أمر متصرف من سأل تنصب مفعولين، (إن) حرف شرط

(جهلت) فعل وفاعل، جهل فعل ماض في محل جزم فعل الشرط، والتاء فاعل، وجواب الشرط محذوف، دل عليه ما قبله، والتقدير: إن جهلتِ فسلي عنا وعنهم، الناس مفعول أول لـ (سلي) ومفعول جهلت محذوف، أي: إن جهلت حالنا وحالهم فسلي (وعنا) جار ومجرور، وكذا قوله: (وعنهم) والجار والمجرور في محل نصب مفعول ثان لسأل (فليس) الفاء تعليلية (ليس) فعل ماض ناقص (سواء) خبرها مقدمًا (عالم) اسمها مؤخرًا، والمعنى: إن جهلتِ أيتها المرأة حالنا وحالهم فسلي الناس عنا، وعن هؤلاء الذين خطبوكِ حتى تعلمي حالنا وحالهم، فليس العالِم بشيء والجاهل به سواء. اهـ.كواكب.والشاهد فيه تقديم خبر ليس على اسمها، وقال الآخر:

لا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً ... لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ المَوْتِ والهَرَمِ

البيت من البسيط، وطيب بكسر الطاء اسم لما تستطيبه النفس، وقوله: منغصة أي مكدرة، واللذة: ما يتلذذ به الإنسان، وقوله: بادكار،أي: بتذكر، وأصله: باذتكار، فقلبت التاء دالًامهملة، ثم قلبت الذال المعجمة دالًا مهملة، فادغمت الدال في الدال، والمعنى: لا طيب لعيش ابن آدم مادامت لذاته منغصة بذكر الموت والهرم.اهـ. سجاعي، والشاهد فيه قوله: «مادامت منغصة لذاته» حيث تقدم خبر دام، وهو قوله: «منغصة» على اسمها، وهو قوله: «لذاته»، وعن ابن درستويه أنه منع تقديم خبر ليس، ومنع ابن المعطي في الألفية تقديم خبر دام، وهما محجوجان بما ذكرناه من الشواهد وغيرها، فإن منع من التوسط مانع كحصر الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً﴾[الأنفال:٣٥] أي: صفيرًا، وكإخفاء إعرابهما نحو كان موسى فتاك، لم يجز أن يعرب الأول خبرًا مقدمًا، فإن طرأ موجب التوسط، كأن يكون الاسم مضافًا إلى ضمير يعود على شيء في الخبر، نحو كان غلام هند بعلها،

وليس في تلك الديار أهلها، كان حينئذ واجبًا لا جائزًا، فيجب التقديم في هذه الصورة؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، ويجوز تقديم خبرهن عليهن عند البصريين إذا عريت مما يوجب التقدم أو التوسط أو التأخر، بدليل ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ﴾[سبأ:٤٠]- و﴿ وَأَنفُسَهُمۡ كَانُوٓاْ يَظۡلِمُونَ ﴾[الأعراف:١٧٧] فإن إياكم وأنفسهم معمولان لخبر كان، وقد تقدم عليها، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل، إلا خبر دام؛ لأن معمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه، ولا يجوز توسطه بين ما ودام؛ لأنه يلزم من ذلك الفصل بين الموصول الحرفي وصلته، وذلك لا يجوز، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله: **وكل سبقه دام حظر** وإلا خبر ليس، فلا يجوز أن يتقدم عليها عند جمهور البصريين من متأخرهم، وجمهور الكوفيين، وهو المختار وإليه أشار ابن مالك بقوله: **ومنع سبق خبر ليس اصطفي** ومما يجب فيه تقديم الخبر نحو كم كان مالك، وأين كان زيد، ومر ما يجب فيه التوسط والتأخير، والحاصل أن للخبر أربع حالات: وجوب التقدم، ووجوب التوسط، ووجوب التأخر، وجواز الأمور الثلاثة، وسكتوا عن تقديم أسمائها، وكأنه لعدم تصوره؛ إذ متى تقدم الاسم صار مبتدأ وتحمل الناسخ ضميره، ولا يقال: إن الاسم تقدم، وقال الشيخ يس: ثم رأيت المصنف ذكر في الحواشي أن مرفوع هذه الأفعال مشبه للفاعل، والفاعل لا يتقدم على الفعل، وكذلك اسم هذه الأفعال لا يتقدم عليها.اهـ. وما ذكرته أحسن فتأمل.اهـ. حاشية يس على شرح التصريح.

فائدة: وترد كان في العربية على ثلاثة أقسام ناقصة، فتحتاج إلي مرفوع ومنصوب نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾[الفرقان:٥٤]، وتامة فتحتاج إلى مرفوع دون منصوب، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسۡرَةٍ فَنَظِرَةٌ ﴾[البقرة:٢٨٠]، وزائدة فلا تحتاج إلى مرفوع ولا منصوب، وشرط زيادتها أمران: «إحداها» أن تكون بلفظ

الماضي، «ثانيها» أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جارًّا ومجرورًا، كقولك: ما كان أحسن زيدًا، أصله: ما أحسن زيدًا، فزيدت كان بين ما وفعل التعجب، ولا نعني بزيادتها أنها لا تدل على معنى ألبتة، بل إنها لم يؤت بها للإسناد.اهـ. شرح قطرالندى.

وخرج بين شيئين، الأول؛ لأنه محل الاعتناء، والآخر؛ لأنه محط الفائدة، ومن زيادتها بين المبتدأ والخبر، نحو زيد كان قائم، والفعل ومرفوعه نحو لم يوجد كان مثلك، والصلة والموصول نحو جاء الذي كان أكرمته، والصفة والموصوف نحو مررت برجل كان قائم، وشذ زيادتها بين الجار والمجرور، فلا تزاد بينهما؛ لشدة الاتصال بينهما، فكأنهما كلمة واحدة، كقوله:

سَــرَاةُ بَنِــي أَبِــي بَكْــرٍ تسـامىٰ　　　عَلَــىٰ كَــانَ المُسَــوَّمَةِ العِــرَابِ

سَراة بفتح المهملة جمع سري، أي: سيد على غير قياس، وتسامى أصله تتسامى، فحذفت إحدى التائين تخفيفًا، والمسومة: الخيل المجعول عليها سومة بالضم، أي: علامة لتترك في المرعى، والعراب العربية. والمعنى: إن سادات أولاد أبي بكر لا يستعلون ويركبون إلا على الخيل الجيدة المعلمة العربيةاهـ.شواهد ابن عقيل.والشاهد في قوله:على كان المسوم حيث زيدت «كان» بين على ومجرورها.اهـ.شواهد ابن عقيل، واعلم أن الذي في التوضيح وغيره أنها تنقاس فيما عدا الجار والمجرور، لكنها في فعل التعجب. أكثر. اهـ.خ ض. قال ابن مالك:

وَقَــدْ تُــزَادُ كَــانَ فِــي حَشْــوٍ كَمَــا　　　كَــانَ أَصَــحّ عِلْــم مَــنْ تَقَــدَّمَا

خاتمة:وتختص كان بأمور، منها: مجيئها زائدة، وقد تقدم، ومنها: حذفها وجوبًا دون اسمها وخبرها، وذلك مشروط بخمسة أمور: «أحدها» أن تقع صلة لأن، «ثانيها» أن يدخل على أن حرف التعليل،«ثالثها» أن تتقدم العلة على المعلول،

«رابعها» أن يحذف الجار،«خامسها» أن يؤتى بما، كقولهم: أما أنت منطلقًا انطلقت، وأصل هذا الكلام انطلقت؛ لأن كنت منطلقًا، أي: انطلقت لأجل انطلاقك، ثم دخل هذا الكلام تغير من وجوه؛ الأول: تقديم العلة، وهي لأن كنت منطلقًا على المعلول، وهو انطلقت، وفائدة ذلك: الدلالة على الاختصاص، الثاني: حذف لام العلة، وفائدة ذلك الاختصار، «الثالث» حذف كان، وفائدته أيضًا الاختصار،«الرابع» انفصال الضمير وذلك لازم عن حذف كان،«الخامس» وجوب زيادة ما، وذلك لإرادة التعويض، «السادس» إدغام النون في الميم، وذلك لتقارب الحرفين مع سكون الأول وكونهما في كلمتين، ومن شواهد هذه المسألة: قول العباس بن مرداس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو صحابي جليل أسلم قبل فتح مكة بيسير:

أَبَــا خُرَاشَــةَ أَمَّــا أَنْــتَ ذَا نَفَــرٍ فَــإِنَّ قَــوْمِيَ لَــمْ تَــأْكُلُهُمُ الضَّــبُعُ

أبا، منادى بتقدير يا، وخراشة بضم الخاء المعجمة، وأما أنت ذا نفر، أصله: لأن كنت ذا نفر، فعمل فيه ما ذكرنا، والذي يتعلق به اللام محذوف، أي: لأن كنت ذا نفر افتخرت عليَّ، والمراد بالضبع: السنة المجدبة، والمعنى: يا أبا خراشة لكونك صاحب جماعة كثيرين كبيرًا وعزيزًا فيهم افتخرت علي، لا تفتخر على بذلك، فإنى أيضًا مثلك صاحب جماعة وعزيز قوم باقين موفرين لم تأكلهم السنين المجدبة والضياع لضعفهم.اهـ.شرح شواهد ابن عقيل.والشاهد في قوله «أما أنت ذانفر»، حيث حذفت فيه «كان» وحدها بعد «أن» المصدرية، وعوض عنها «ما» الزئدة وبقي اسمها وخبرها، اهـ.فتح الجليل. ومنها حذف كان مع اسمها وإبقاء خبرها، وذلك جائز لا واجب، وشرطه أن يتقدمها إن أو لو الشرطيتان، فالأول كقوله ﷺ: **(النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ، إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ)**، تقديره: إن كان عملهم خيرًا

فجزاءهم خير، وإن كان عملهم شرًّا فجزاءهم شر، وهذا أرجح الأوجه في مثل هذا التركيب، وفيه وجوه أخر.«والثاني» كقوله ﷺ: (**الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ**)، أي: ولو كان الذي تلتمسه خاتمًا من حديد.اهـ. شرح الشذور، وإنما كثر ذلك بعد إن ولو الشرطيتين؛ لأنهما من الأدوات الطالبة لفعلين، فيطول الكلام، فيخفف بالحذف، وخص ذلك بإنْ ولو دون بقية أدوات الشرط؛ لأنَّ إنْ أُمُّ أدوات الشرط الجازمة، ولو أُمُّ أدوات الشرط غيرالجازمة، كما أنَّ كانَ أُمُّ بابها، وهم يتوسعون في الأمهات ما لا يتوسعون في غيرها.اهـ.تصريح.

وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله في الخلاصة:

وَيَحْــــذِفُونَهَا وَيُبْقُـــونَ الخَبَـــرْ ... وبَعْــد إِنْ وَلَــوْ كَثِيــرًا ذَا اشْــتَهَرْ

ومنها جواز حذف نون مضارع كان، وإلى الجواز أشار ابن مالك بقوله في الخلاصة:

وَمِـــنْ مُضَـــارِعٍ لِكَـــانَ مُنْجَـــزِمْ ... تُحْذَفُ نُون وَهُوَ حَـذْفُ مَـا الْتُزِمْ

وذلك بستة شروط، وهي: أن تكون بلفظ المضارع، وأن تكون مجزومة،وأن تكون مجزومة بالسكون،وأن لا تكون موقوفًا عليها، ولا متصلة بضمير نصب، ولا بساكن، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[مريم:٢٠] أصله: أكون، فحذفت الضمة للجازم والواو للساكنين والنون للتخفيف، وهذا الحذف جائز، والحذفان الأولان واجبان،وبخلاف كان وكن لانتفاء المضارع فيهما؛ لأن الأول ماض، والثاني أمر بخلاف نحو قوله تعالى: ﴿مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾[الأنعام:١٣٥]، وقوله تعالى: ﴿وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ﴾[يونس:٧٨]، لانتفاء الجزم فيهما؛ لأن الأول مرفوع، والثاني منصوب، وبخلاف نحوقوله تعالى: ﴿وَتَكُونُواْ مِنۢ بَعْدِهِۦ قَوْمًا صَٰلِحِينَ﴾[يوسف:٩]؛ لأن جزمه بحذف النون بالعطف على «يَخْلُ» في باب الأمر، وإنما لم تُحذَف نون تكون

فيهن لأنها مُحرَّكة في الأولَين بحركة الإعراب، وفي الثالث بحركة المناسبة فتعاصت عن الحذف، وبخلاف نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾[البينة:١] فلا يُحذَف أيضًا؛ لاتصاله بالساكن، وهو لام التعريف، فالنون مكسورة لأجله فهي متعاصية على الحذف لقوتها بالحركة، وبخلاف نحو قوله ﷺ: (إن يَكُنْهُ فلن تُسلَّط عليه) فلا يُحذَف أيضًا؛ لاتصاله بالضمير المنصوب، فلا يُحذَف معها بعض الأصول، والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها، وبخلاف النون الموقوف عليها، كأن قيل: هل كان زيد قائمًا؟ فقلت: لم يكن. نص على ذلك ابن خُروف، وهو حسن؛ لأن الفعل الموقوف عليه إذا دخله الحذف حتى بقي على حرف واحد أو حرفين وجب الوقف عليه بها السكت، كقوله: «عِه» ولم «يَعِه» فلم يك بمنزلة لم يعِ، والوقف عليه بإعادة الحرف الذي كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن، ولا يقال: يلزم مثله في لم يَعِ؛ لأن إعادة الياء تؤدي إلى إلغاء الجازم، بخلاف لم يكن، فإن الجازم اقتضى حذف الضمة لا حذف النون كما بينا اهـ.توضيح، وتصريح، وزيادة مع القطر وشرحه.

ولما فرغ من الكلام على القسم الأول وهو ما يرفع الاسم وينصب الخبر، أخذ يتكلم على القسم الثاني وهو ما ينصب الاسم ويرفع الخبر، فقال:

وَأَمَّا إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الاسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ، وَهِيَ: إِنَّ، وَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ، تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وَلَيْتَ عَمْرًا شَاخِصٌ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَمَعْنَىٰ إِنَّ وَأَنَّ لِلتَّوْكِيدِ، وَلَكِنَّ لِلاسْتِدْرَاكِ، وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ، وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي، وَلَعَلَّ لِلتَّرَجِي وَالتَّوَقُّعِ.

(وأما إن) بكسر الهمزة وفتح النون المشددة (وأخواتها) أي: مشابهاتها في

العمل، وهذه الأحرف تعمل عكس عمل كان، وإنما عملت رفعًا ونصبًا كالأفعال؛ لأنها أشبهت كان في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما، وأشبهت مطلق الماضي لفظًا في البناء على الفتح، وكونها ثلاثية فأكثر، ومعنى لكونها بمعنى أكدت واستدركت وشبهت وتمنيت وترجيت، وعملت على عكس الفعل ليكون المبتدأ والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل أخر، تنبيهًا على الفرعية (فإنها تنصب الاسم) اتفاقًا، وهو الذي كان مبتدأ أي: قبل دخول هذه الأحرف، ويُشترَط لدخولها على المبتدأ ثمانية شروط، الأول: أن لا يكون المبتدأ لازم الصدر، نحو: أيهم عندك؟ والثاني: أن لا يلزم الحذف كالمخبَر عنه بنعت مقطوع، نحو: الحمد لله الحميدُ، والثالث: أن لا يلزم حالة واحدة نحو: طوبى للمؤمنين، وويل للكفارين، والرابع: أن لا يلزم الابتداء بنفسه نحو: أقل رجل يقول ذلك، والخامس: أن لا يلزم الابتداء بغيره نحو: خرجت فإذا أسد بالباب، والسادس: أن تكون كلها مصدّرة ما عدا أنَّ، والسابع: أن تكون مرتبة في العمل بأن يتقدم الاسم على الخبر، والثامن: أن لا تكون مقترة بما الزائدة ما عدا ليت. (وترفع الخبر) الذي كان مرفوعًا بالمبتدأ، أي: قبل دخولها، فبعد دخولها الرافع له هذه الأحرف على الأصح عند البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن هذه الأحرف لا تعمل في الخبر، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها، وهو المبتدأ؛ لأنه لم يتغير عما كان عليه، ورُدَّ بأن عامله قد زال؛ لأن الرافع له المبتدأ، وقد زال وصف الابتدائية عنه بدخول العامل اللفظي وهو إن، قال الشيخ خالد: ولكل من الفريقين حجة، فحجة البصريين أن لهذه الأحرف شبهًا بكان الناقصة في لزوم دخولها على المبتدأ والخبر والاستغناء بهما، فعملت عملها معكوسًا ليكون المبتدأ والخبر معها كمفعول قُدِّم وفاعل أُخِّر؛ تنبيهًا على الفرعية، وحجة الكوفيين: أنه لا يجوز إن قائم زيدًا، ولو كان الخبر معمولها، لجاز أن يليها.اهـ.

تشويق بتصرف، ويُشترَط لدخولها على الخبر خمسة شروط،الأول: أن لا يكون الخبر طلبيًّا، والثاني: أن لايكون إنشائيًّا، والثالث: أن تكون كلها مصدّرة ما عدا أنَّ، والرابع: أن تكون مُرتَّبة في العمل بأن يتقدَّم الاسم على الخبر، والخامس: أن لا تكون مقترنة بما الزائدة ما عدا ليت.

فائدة: حكى قوم منهم ابن سيده[1] أن قومًا من العرب ينصب بها الجزئين معًا، ومن ذلك قوله ﷺ:(**إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفًا**)، ومنه قوله:

إِذا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ ... خُطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أسدا

قوله: جنح اليل بالضم والكسر، طائفة منه ،والخطاء بالكسر والمد، لكن قصره الشاعر للوزن جمع خطوة كركوة وركاء كما في الصحاح، وهي نقل القدم، وجعلها بالضم جمع خطوة بالضم ما بين القدمين كما زعمه الشمني.اهـ. صبان بتصرف.

وقوله: **يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعا** ومن ذلك: لعل زيدًا قائمًا، وأوَّله الجمهور بحذف الخبر، والمنصوب الثاني إما حال أي تلقاهم أسدًا، وأقبلن رواجعًا، ويوجد قائمًا أو مفعول به، (وهي) ستة أحرف عملها متحد ومعانيها مختلفة (إن) بكسر الهمزة وتشديد النون (وأن) بالفتح والتشديد، ويقال فيها: عن بالعين المهملة بدل الهمزة، وهي لغة بني تميم (وكأن) بفتح الهمزة وتشديد النون وهي حرف بسيط على الأصح لا مركب. قاله ابن عنقاء، وقال الفاكهي: إنها حرف مركب من كاف التشبيه وإن المؤكدة، والأصل: إن زيدًا كالأسد أو كالحمار، فقدمت الكاف على إن اهتمامًا بالتشبيه، وفتحت همزة إن لدخول الجار عليها، فصارا كلمة واحدة، ولهذا لا تتعلق الكاف بشيء، وهذا مذهب الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء،

(١) هو علي بن إسماعيل، أبو الحسن، اللغوي الأندلسي، المُرْسي، نسبة إلى مرسية، وهي مدينة في شرق الأندلس، المعروف بابن سيده، إمام اللغة وآدابها، توفي سنة (٤٥٨هـ).

وقال العصامي: هي حرف مركب عند أكثرهم، حتى حكى ابن هشام الإجماع عليه، وليس كذلك، وعلى هذا فالأكثرون لا موضع لأن وما بعدها؛ لأن الكاف وأن صارا بالتركيب كلمة واحدة، وفيه نظر؛ لأن ذلك في التركيب الوضعي لا في التركيب الطارئ.اهـ. كواكب.

وقال في المغني: والمخلص عندي من الإشكال: أن يدعى أنها بسيطة وهو قول بعضهم.اهـ.

واختاره أبو حيان؛ لأن التركيب خلاف الأصل، فالأولى أن يكون حرفًا بسيطًا، (ولكن) بتشديد النون قال البصريون: إنها بسيطة على الأصح، وقال الفراء: أصلها، لكن أن بفتح الهمزة، فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين، وقال باقي الكوفيين: مركبة من لا وإن المكسورة الهمزة والكاف الزائدة، أي المفتوحة أصالة، لكن كسرت إتباعًا للهمزة لا الكاف التشبيهية؛ لأن المعنى على الاستدراك لا التشبيه، وحذفت الهمزة تخفيفًا.اهـ. مغني بزيادة (وليت)، ويقال: لَتَّ بإبدال الياء تاء، وإدغام التاء في التاءاهـ. همع، (ولعل) وفي الهمع: والجمهور على أن لعل بسيطة، ولامها أصل حكاه في البسيط عن الكوفيين وأكثر النحويين، وقيل: مركبة من عل واللام الزائدة، وقيل: من لام الابتداء، وفيها لغات أخر عدتها ثلاث عشرة لغة.اهـ. (تقول: إن زيدًا قائم) وإعرابه: إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر، وزيدًا اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة، وقائم خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة، وتقول في عمل أن المفتوحة: بلغني أن زيدًا منطلق، وإعرابه: بلغ فعل ماض، والنون للوقاية، وهي اللاحقة للفعل المتصل به ياء المتكلم، وسميت بذلك لأنها تقي الفعل من الكسر، والياء مفعول به مبني على السكون في محل نصب، وأن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر، وزيدًا اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة، ومنطلق

خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة، وأن واسمها وخبرها في تأويل مصدر مضافًا إلى اسمها، وذلك المصدر يؤخذ من لفظ الخبر إن كان مشتقًّا كما مثلنا، ويقدر بالكون إن كان جامدًا أو ظرفًا كبلغني أنك زيد أو في الدار، أي: بلغني كونك زيدًا أو في الدار، أو يقال في الجامد: بلغني زيديتك؛ لأن ياء النسب مع التاء تفيد المصدرية كالفروسية.اهـ. خ ض بتصرف، والفرق بين إن المكسورة والمفتوحة: أن أنَّ المفتوحة لابد أن يطلبها عامل، كبلغني أو أعجبني ونحو ذلك، بخلاف إن المكسورة، فإنها في ابتداء الكلام حقيقة، بأن لم يسبقها شيء أو حكمًا بأن سبقها أداة استفتاح.اهـ.كفراوي بزيادة من حاشية الحامدي، وتقول في عمل لكن: قام القوم لكنَّ عمرًا جالس، وإعرابه: قام القوم فعل وفاعل، ولكن حرف استدراك ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر وعمرًا اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة، وجالس خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة، وتقول في عمل كأن، كأنَّ زيدًا أسد، وإعرابه كأنَّ حرف تشبيه ونصب تنصب الاسم، وترفع الخبر، وزيدًا اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة، وأسد خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة (و) تقول في عمل ليت: (ليت عمرًا شاخص) تقدم معنى شاخص فلا تغفل، وإعرابه: ليت حرف تمن ونصب، تنصب الاسم وترفع الخبر، عمرًا اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة، وشاخص خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة، وتقول في عمل لعل: لعل الحبيب قادم، وإعرابه: لعل حرف ترج ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر، الحبيب اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة، وقادم خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة (ومعنى إنَّ وأنَّ للتوكيد) أي لتوكيد النسبة بين اسمها وخبرها إذا كان المخاطب عالمًا بها، وهي ثبوت المسند للمسند إليه أو نفيه عنه، فيؤتى بإن في مقام الإثبات، نحو إن الله غفور رحيم، وفي مقام النفي نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا ﴾[يونس:٤٤] فإذا قلت: زيد قائم، فالنسبة ثبوت القيام لزيد، فإذا

أردت توكيدها فأكد بإنَّ المكسورة الهمزة وأنَّ المفتوحة الهمزة، ولتوكيد نفي الشك عن النسبة بين الجزئين إذا كان المخاطب شاكًّا فيها ومترددًا في وقوعها، كقولك لمن سمع بقيام زيد ممن لا يوثق بخبره: إن زيدًا قائم، فإنه أي الشأن يزول عنه بذلك التردد في النسبة وهي قيام زيد، ويصير متحققًا عنده،أو لتوكيد نفي الإنكار إذا كان المخاطب جاحدًا، كقولك لمنكر قيام زيد: إن زيدًا قائم، وأما إذا كان المخاطَب خالي الذهن، فيُلقَى إليه الكلام مجردًا عن التوكيد، ثم إن التوكيد تارة يكون جائزًا، وهو إذا كان المخاطَب عالمًا،و تارة يكون واجبًا، وهو إذا كان المخاطب منكرًا وتارة يكون مستحسنًا، وهو إذا كان المخاطب شاكًّا وتارة يكون عبثًا، وهو إذا كان المخاطب خالي الذهن (ولكن للاستدراك) وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو بإثبات ما يتوهم نفيه، فمثال الأول قولك: زيد شجاع بضم الشين، فهذا يوهم ثبوت الكرم؛ لتلازمهما عادة، فرفعت ذلك الوهم بقولك: لكنه بخيل، ومثال الثاني قولك: ما زيد عالمًا لكنه صالح؛ لأن قولك: ما زيد عالمًا يوهم عدم صلاحه؛ لأن الغالب على الجهال عدم الصلاح، فأثبت ما يتوهم نفيه بقولك: لكنه صالح، وقال الأزهري في التصريح: ولكونها للاستدراك لا بد أن يتقدم عليها كلام، ثم لا يخلو ما بعدها إما أن يكون نقيضًا لما قبلها نحو هذا متحرك لكن هذا ساكن، أو ضدًّا له نحو ما هذا أسود لكنه أبيض، أو خلافًا له نحو ما قام زيد لكنَّ عمرًا يشرب، أو مثلًا له نحو ما زيد قائم لكنَّ عمرًا قائم، فالأول والثاني جائزان باتفاق، والثالث جائز على الأصح، والرابع ممتنع باتفاق. قاله أبو حيان في النكت الحسان.

(وكأن للتشبيه) بتشديد النون، المؤكذ بفتح الكاف وهو الدلالة على مشاركة أمر، وهو المشبه بفتح الباء لأمر، وهو المشبه به في معنى جامع بينهما، وهو وجه الشبه، نحو كأنَّ زيدًا أسد، قال الأزهري في التصريح: وكأن ملازمة للتشبيه، ولا

تكون للتحقيق خلافًا للكوفيين، ولا حجة لهم في قوله:

وَأَصْــبَحَ بَطْــنُ مَكَّــةَ مُقْشَــعِرًّا ... كَــأَنَّ الأَرْضَ لَــيْسَ بِهَــا هِشَــامُ

لأنه محمول على التشبيه، فإن الأرض ليس بها هشام حقيقة، بل هو فيها مدفون، والشاهد فيه قوله: **كأن الأرض ليس بها هشام** حيث استدل الكوفيون على أن كأن دالة على التشبيه حقيقة، ولا للظن فيما إذا كان خبرها فعلًا أو ظرفًا أوصفة من صفة أسمائها، نحو كأنَّ زيدًا قعد أو يقعد أو في الدار أو عندك أو قاعد، خلافًا لابن السيد، ولا للتقريب نحو كأنك بالدنيا لم تكن، خلافًا لأبي الحسين الأنصاري[1]، ولا للنفي نحو كأنك دال عليها، أي ما أنت دال عليها، خلافًا للفارسي.اهـ. ولا يليها إلا المشبه، وأما الكاف ومثل فيليهما المشبه به.اهـ. خ ض. (وليت للتمني) وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر، فالأول كقول الشيخ: ليت الشباب عائد، فإن عود الشباب لا طمع فيه؛ لاستحالته عادة، والثاني نحو قول منقطع الرجاء من مال يحج به: ليت لي مالًا فأحج منه، فإن حصول المال ممكن، ولكن فيه عسر، ويمتنع ليت غدًا يجيئ، فإن غدا واجب المجيء، وفي التصريح: والحاصل أن التمني يكون في الممتنع والممكن فلا يكون في الواجب.اهـ.

(ولعل للترجي) وهو طلب الأمر المحبوب المستقرب حصوله، نحو لعل الله يرحمنا (والتوقع) وهو الاشفاق من المكروه أي: الخوف منه نحو، لعل عمرًا هالك، وقال الأخفش والكسائي: وتأتي لعل للتعليل، كقوله تعالى: ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ ﴾[طه:٤٤] أي: لكي يتذكر.

تنبيه: الفرق بين الترجي والتمني: أن التمني يكون في الممكن نحو ليت زيدًا

(١) هو يحيى بن عبد الله بن يحيى الأنصاري، الشافعي، المصري، النحوي، توفي سنة (٦٢٣هـ).

قائم، وفي غير الممكن نحو ليت الشباب يعود يومًا، وأن الترجي لا يكون إلا في الممكن، فلا تقول: لعل الشباب يعود، والفرق بين الترجي والإشفاق: أن الترجي يكون في المحبوب نحو لعل الله يرحمنا، والإشفاق في المكروه نحو لعل العدو يقدم.اهـ. ابن عقيل.

ولا يتقدم خبر هذه الحروف عليها ولو ظرفًا أو مجرورًا، فلا يقال: قائم إن زيدًا ولا عندك إن زيدًا ولا في الدار إن زيدًا؛ لضعفها في العمل، لعدم تصرفها، ولأن عملها بالقياس على الأفعال، فلم تقو قوتها، وكما يمتنع تقديم خبرها عليها يمتنع تقديم معموله، فلا يقال: اليوم إني ذاهب.اهـ.كواكب. وقد أشار إلى ذلك الشيخ شرف الدين ابن عنين[1] حيث قال:

كَـأَنِّي مِـنْ أَخْبـارِ إِنّ وَلَـمْ يُجِـز ... لَـه أَحَـدٌ فِـي النَّحْـوِ أَنْ يَتَقَـدَّمَا

عَسَىٰ حَرْف جَرٍّ مِنْ نَدَاكَ يَجُرني ... إليـكَ فـإنِّي مِـنْ وِصَـالِكَ مُعـدمًا

ولا يتوسط بينها وبين اسمها فلا يقال: إن قائم زيدًا؛ لضعفها بالحرفية، فإن الحروف محمولة في الإعمال على الأفعال، فلكونها فرعًا في العمل لا يليق التوسع في معمولاتها بالتقديم والتأخير،ولأن التوسط يُذهِب صورة ما أرادوه من تقديم المنصوب، وتأخير المرفوع إلا إذا كان الخبر ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، فإنه يجوز حينئذ توسطه بينها وبين اسمها؛ لأنهم توسعوا في الظرف والمجرور ما لم يتوسعوا في غيرهما، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾[المزمل:١٢] ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾[النازعات:٢٦]، وفي الحديث: (**إِنَّ فِي الصَّلَاةِ لَشُغْلًا**)، (**وَإِنَّ مِنَ الشِّعْرِ لَحكمًا**)،

(١) محمد بن نصر الله بن مكارم بن الحسن بن عنين، أبو المحاسن شرف الدين الزرعي، الحوراني، الدمشقي، الأنصاري. شاعر عباسي من أعظم شعراء عصره، توفي سنة (٦٣٠هـ).

ويروى:(**لَحِكْمَة**)،وفي الآيتين والحديثين إشارة إلى أن التوسط يكون جائزًا كما في الآية الأولى، وقد يكون واجبًا كما في الآية الثانية والحديثين، إذ لو أُخِّر الخبر لزم إيلاء لام الابتدء لإنَّ، وهو ممتنع، وقد يجب توسط الخبر، نحو: إن في الدار صاحبها، فلا يجوز تأخير في الدار؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، فأقسام الخبر الظرفي ثلاثة، قال الخضري:وإنما جاز توسط الخبر الظرفي؛ لقوة هذه الحروف بشبهها الفعل فيما مر، ولأنها محمولة على الفعل المتصرف اهـ، وإلى جواز التوسط بالظرف وعديله أشار ابن مالك بقوله:

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إِلاَّ فِي الَّذِي ... كَلَيْتَ فِيهَا أوهُنَا غَيْرُ البَذِي

واعلم أن لإنَّ ثلاث حالات: وجوب الكسر، ووجوب الفتح، وجواز الأمرين:

فيجب الكسر: إن لم يسد المصدر مسدها ومسد معموليها، وذلك في تسع مسائل:

«إحداها» أن تقع في ابتداء الكلام حقيقة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ﴾ [القدر:١] الآية؛ إذ لو فتحت لصارت مبتدأ بلا خبر لأن المفتوحة في تأويل مفرد، والمفرد لا يستقل به الكلام، أو حكمًا نحو قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾ [يونس:٦٢] الآية؛ لأن إن الواقعة بعد ألا الاستفتاحية واقعة في الابتداء حكمًا.

«ثانيها» أن تقع في أول الصلة، كقوله تعالى: ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ﴾[القصص:٧٦] ما مفعول ثان، وهي موصول بمعنى الذي، وإن وما بعدها صلة، وإنما وجب كسر إن بعدها لوقوعها في صدر الصلة، وصلة الموصول غير أل يجب أن تكون جملة.اهـ. تصريح.

«ثالثها» أن تقع في أول الصفة، نحو مررت برجل إنه فاضل؛ لأن الفتح يؤدي إلى وصف أسماء الأعيان بالمصادر، وهي لا توصف بها إلا بتأويل، وذلك مفقود مع إن.اهـ. تصريح. «رابعها» أن تقع في أول الجملة الحالية كقوله تعالى:﴿ كَمَآ أَخۡرَجَكَ

رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ﴾[الأنفال:٥] فجملة إن ومعموليها في موضع نصب على الحال، ولم يفتح إن فيها، وإن كان الأصل في الحال الإفراد؛ لأن أن المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة، وشرط الحال التنكير. اهـ. تصريح.

وفي الخضري فإن قلت: لِمَ لَمْ تفتح في الحال مع أن أصله الإفراد؟ قلت: لأن مصدرها معرفة لإضافته للمسند إليه، ولأن مجيئ المصدر حالًا مع كونه لا ينقاس لم يسمع إلا في الصريح لا المؤول. اهـ.

«خامسها» أن تقع في أول الجملة المضاف إليها ما يختص بالجملة، وهو إذ وإذا وحيث، نحو جلست حيث إن زيدًا جالس؛ لأن حيث وإذ وإذا لا يضاف إلا إلى الجمل، وفتح إن يؤدي إلى إضافتها إلى المفرد؛ لأن المفتوحة مع معموليها في تأويل مفرد كما مر.

«سادسها» أن تقع قبل اللام المعلقة للعامل، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾[المنافقون:١] فاللام من لرسوله ومن لكاذبون معلقة لفعلي العلم والشهادة، أي: مانعة لهما من التسلط على لفظ ما بعدهما، فصار لما بعدهما حكم الابتداء، فلذلك وجب الكسر؛ لأنها لو فتحت لزم تسلط العامل عليها ولام الابتداء لها صدر الكلام وما له الصدر يمنع ما قبله أن يعمل فيما بعده، وهذه اللام وإن كانت متأخرة في اللفظ فرتبتها التقديم على إن، وإنما أُخِّرت لئلا يدخل حرف توكيد على مثله، ولم تؤخر إن لقوتها بالعمل. اهـ. تصريح.

«سابعها» أن تقع محكية بالقول، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ﴾[مريم:٣٠] لأن المحكي بالقول لا يكون إلا جملة أو ما يؤدي معناها.

«ثامنها» أن تقع جوابًا للقسم نحو قوله تعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ﴾[الدخان:١-٣] لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة.

«تاسعها» أن تقع خبرًا عن اسم عين، نحو زيد إنه فاضل؛ لأن المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات إلا بتأويل، ويجب الفتح إن سد المصدر مسدها ومسد معموليها والمصدر الذي تقدر به هو مصدر خبرها إن كان مشتقًّا، والكون المضاف إلى اسمها إن كان جامدًا أو ظرفًا، وذلك في ثمانية مواضع:

«الأول» أن تقع محل الفاعل نحو ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا ﴾[العنكبوت:٥١] أي: إنزالنا لوجوب كون الفاعل مفردًا.اهـ. كواكب.«الثاني» أن تقع محل نائبه نحو ﴿ قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ ﴾[الجن:١] أي: استماع نفر لوجوب كون النائب مفردًااهـ. كواكب.«الثالث» أن تقع محل المفعول غير محكية بالقول، فإنه يجب فتحها نحو ﴿ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم ﴾[الأنعام:٨١] أي إشراككم لوجوب كون المفعول مفردًا.اهـ. كواكب، بخلاف المحكية بالقول فإنها واجبة الكسر كما تقدم.

«الرابع» أن تقع محل المبتدأ في الحال، أو في الأصل؛ فالأول نحو ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَـٰشِعَةً ﴾[فصلت:٣٩]أي: رؤيتك الأرض من آياته، والثاني نحو كان عندي أنك فاضل؛ لوجوب كون المبتدأ مفردًا.اهـ. كواكب.

والفرق بين قولنا أولًا في ابتداء الكلام، وقولنا هنا: أن تقع محل المبتدأ أنها إذا وقعت في الابتداء تكون داخلة في أول جملة مستقلة، وإذا وقعت محل المبتدأ تكون مع معموليها في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء محتاج إلى الخبر.

«الخامس» أن تقع محل الخبر عن اسم معنى، نحو اعتقادي أنك فاضل أي معتقدي فضلك.

«السادس» أن تقع مجرورة بالحرف نحو ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ﴾[الحج:٦] أي: ملتبس بحقية الله؛ لأن المجرور بالحرف لا يكون إلا مفردًااهـ. تصريح.

«السابع» أن تقع مجرورة بالإضافة نحو ﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾

[الذاريات:٢٣] فمثل مضاف إلى أنكم تنطقون، وما صلة أي مثل نطقكم؛ لأن المجرور بالمضاف حقه الإفراد إذا لم يكن المضاف ظرفًا يقتضي الجملة، فإن كان كذلك كُسِرَتْ كما تقدم في حيث وإذ وإذا، بخلاف ما إذا كان الظرف يقتضي أن يضاف إلى الجملة والمفرد كحين ووقت، فيجوز الأمران.اهـ. تصريح.«الثامن» أن تقع تابعة لما ذكرنا نحو ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[البقرة:٤٧]، ونحو ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾[الأنفال:٧]، وفي الأولى فأني فضلتكم معطوف على نعمتي وهو مفعول به، والمعنى: اذكروا نعمتي وتفضيلي، وفي الثانية: فأنها لكم بدل اشتمال من إحدى، والتقدير إحدى الطائفتين كونها لكم، فهذه الأماكن الثمانية يجب فتح أن فيها؛ لأنها أماكن المفردات لا أماكن الجمل. اهـ.تصريح.

ويجوز الأمران أي: كسر همزة إن وفتحها، والكسر أرجح، وذلك في المحل الصالح للمفرد والجملة، وذلك في مواضع ثمانية. «أحدها» أن تقع بعد فاء الجزاء، أي: الفاء المقترنة بالجواب، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[الأنعام:٥٤] قرئ كسر إن وفتحها فالكسر على جعل ما بعد فاء الجزاء جملة تامة، والمعنى: فهو غفور رحيم، والفتح على جعل أن ومعموليها مبتدأ خبره محذوف أو خبرَ مبتدأ محذوف، والمعنى: فالغفران والرحمة حاصلان أو فالحاصل الغفران والرحمة.

«ثانيها» أن تقع بعد إذا الفجائية، نسبة إلى الفجاءة بضم الفاء والمد، والمراد بها الهجوم والبغتة، تقول: فاجأني كذا إذا هجم عليك بغتة، والغرض من الإتيان بها الدلالة على أن ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة أي: البغتة، وإنما يجوز الوجهان بعدها إذا لم يكن معها لام الابتداء، نحو خرجت، فإذا إن زيدًا قائم بالباب، فمن فتح إن فعلى تأويلها بمصدر مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف أي:

فإذا قيامه حاصل، ومن كسرها جعلها جملة، والتقدير: خرجت فإذا زيد قائم، قال ابن مالك: وهو أولى؛ لأنه لا يحوج إلى تأويل أي: ولأن الكسر هو الأصل، أما إذا كان معها اللام فإنه يجب كسرها نحو خرجت فإذا إن الشمس لطالعة.

«ثالثها» أن تقع في موضع التعليل نحو ﴿نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾[الطور:٢٨] قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة، أي: لأنه وحرف الجر إذا دخل على إن لفظًا أو تقديرًا فتح همزتها، وقرأ الباقون من السبعة بالكسر، على أنه تعليل مستأنف بياني، فهو في المعنى جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله، فكأنهم لما قالوا: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ﴾[الطور:٢٨] قيل لهم: لم فعلتم ذلك؟ فقالوا: إنه هو البر الرحيم، ومثله في جواز الوجهين: لبيك إن الحمد والنعمة لك، روي بكسر إن وفتحها، فالفتح على تقدير لام العلة، والكسر على تعليل مستأنف، وهو أرجح؛ لأن الكلام حينئذ جملتان لا جملة واحدة، وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب.

«رابعها» أن تقع بعد فعل قسم لا لام بعده، نحو حلفت إن زيدًا قائم، فالكسر على الجواب للقسم، والبصريون يوجبونه، والفتح عند الكسائي والبغداديين، وأوجبه أبو عبد الله الطوال بضم الطاء وتخفيف الواو، بتقدير على جارة للمصدر المؤول من أن وما بعدها.

«خامسها» أن تقع خبرًا عن قول، وخبرها قول، والقائل للقولين واحد، نحو قولي: إني أحمد الله بفتح إن وكسرها، فمن فتح جعل أن وصلتها مصدرًا خبرًا عن قولي، والتقدير: قولي: حمد الله، ومن كسر جعلها جملة خبرًا عن قولي، ولا تحتاج هذه الجملة إلى رابط؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى. «سادسها» أن تقع بعد حتى، من حيث هي، ثم تارة يجب كسرها وتارة يجب فتحها، وليس المراد جواز الفتح والكسر في محل واحد، بل يختص الكسر بالابتدائية، نحو مرض زيد، حتى إنهم لا

يرجونه؛ لأن حتى الابتدائية بمنزلة ألا الاستفتاحية، فتكسر إن بعدها، ويختص الفتح بالجارة والعاطفة، نحو عرفت أمورك حتى أنك فاضل، فحتى في هذا المثال تصلح لأن تكون جارة، وأن تكون عاطفة، وأن فيهما مفتوحة، فإن قدرت حتى جارة فأن في موضع جر بها، وإن قدرتها عاطفة فأن في موضع النصب، والتقدير على الجر: عرفت أمورك إلى فضلك، وعلى النصب عرفت أمورك وفضلك، أما فتحها في الجر فلدخول الجار عليها، وأما فتحها في النصب فلعطفها على المفعول.«سابعها» أن تقع بعد أمَا بفتح الهمزة وتخفيف الميم، نحو أما إنك فاضل، فالكسر على أن أما حرف استفتاح فتكون حرفًا واحدًا بمنزلة ألا الاستفتاحية، وتلك تكسر إن بعدها، والفتح على أنها مركبة من همزة الاستفهام وما العامة بمعنى شيء، وصارا بعد التركيب بمعنى أحقًّا بتقديم الهمزة على حقًّا على الصواب لا بإسقاطها.«ثامنها» أن تقع بعد لا جرم، والغالب الفتح نحو ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ ﴾[النحل:٢٣] فالفتح عند سيبويه على أن جرم فعل ماض معناه وجب، وأن وصلتها فاعل، أي: وجب أن الله يعلم، ولا صلة زائدة للتوكيد والكسر على ما حكاهالفراء عن العرب من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين، فيقول: لا جرم لآتينك.اهـ. تصريح، فأجيبت باللام كما يجاب بها القسم.اهـ. صبان على الأشموني.

وتدخل لام الابتداء بعد إن المكسورة؛ لتزداد الجملة بها تأكيدًا، ويخلص المضارع للحال إذا دخلت عليه نحو إن زيدًا ليقوم، فلا تدخل بعد أن المفتوحة؛ لأن وضع اللام المذكورة لتأكيد الجملة، وأن المفتوحة تصير الجملة معها في تأويل مفرد، فلو جامعتها اللام لزم خلاف وضعها، ولا بعد ليت ولعل وكأن بإجماع، ولا بعد لكن على الصحيح، أما الثلاثة الأُوَل فلأنها تغير معنى الكلام الذي كانت اللام تدخل عليه؛ لأن ليت تحدث في الخبر التمني، ولعل الترجي، وكأن التشبيه، وأما

لكن فإن ما بعدها مطلوب لما قبلها، وما بعد لام الابتداء منطقع عما قبلها، فزال التشابه بينهما.اهـ. كواكب بتصرف.

وفي الصبان: إنما لم تدخل اللام على خبر غيرها؛ لأنها تدخل على الجملة ولا تغير معناها ولا حكمها، فليت تحدث في الخبر التمني، ولعل الترجي، وكأن التشبيه، ولكن تصير الجملة لا تستعمل إلا بعد كلام، وأن المفتوحة تصيِّر الجملة في تأويل المصدر قاله يس.اهـ.وفي رفع الحجاب عن مخيمات معاني كشف النقاب للهرري:ووجه عدم لحوق لام الابتداء بعد غير إنّ من أخواتها: أن ليت، ولعل، وكأن تغير معنى الابتداء، وتزيل حكمه؛ إذ معنى ليت: أتمنى، ولعل: أترجى، وكأن: أُشَبِّه، ووضع اللام لتأكيد معنى الابتداء، فتنافَيَا، وأما أنَّ المفتوحة؛ فإن الجملة معها في تأويل المفرد، ولا يمكن توكيده، ولكن تدل على أن ما بعدها مطلوب لما قبلها، واللام تؤذن بالاستقلال، فتنافيا، وإن سُمِع دخولها على خبر غير إن المكسورة؛ حُكِم عيها بالزيادة كقراءة ابن جبير ﴿إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾[الفرقان:٢٠] بفتح الهمزة، أو حُكِم عليها بالشذوذ.اهـ.

قال سيبويه: وإنما دخلت اللام بعد إن؛ لأنها شبيهة بالقسم في التأكيد.اهـ. كواكب، وتسمى اللام بالمزحلقة بالقاف، والمزحلفة بالفاء، قال الأزهري وغيره: سميت لام الابتداء؛ لأنها تدخل على المبتدأ، وسميت اللام المزحلقة والمزحلفة؛ لأن أصل إن زيدًا لقائم، لإن زيدًا قائم، فكرهوا اجتماع حرفي توكيد، فزحلقوا اللام إلى الخبر دون إن؛ لئلا يتقدم معمولها عليها.اهـ. كواكب،وفي الصبان: ولم يُزَحلِقوا إنّ، لأنها قويت بالعمل، وحق العامل التقدم، وتدخل على واحد من أربعة أشياء:«الأول» على خبرها بشروط أربعة:«أحدها» كونه مؤخرًا عن الاسم، فلو قدم نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾[المزمل:١٢] لم تدخله اللام؛ لئلا يتوالى حرفا

تأكيد.«ثانيها» كونه مثبتًا، فلو كان مع تأخره منفيًّا، نحو إن زيدًا لم يقم لم تدخل عليه؛ لئلا يتوالى لامان في لا ولم ولن ولما، وطردًا للباب في باقي النوافي، ولأن اللام لتأكيد الإثبات وهو ضد النفي.اهـ. خ ض بتصرف. وشذ قول الشاعر:

وَاعْلَمْ إنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا ... للامُتَشَابِهَانِ وَلاَ سَوَاء

من وجهين: دخول اللام على الخبر المنفي، وتعليق الفعل عن العمل باللام،حيث كسرت إنَّ، وكان القياس أن لا يعلق؛ لأن الخبر المنفي ليس صالحًا للام.اهـ. تصريح بتصرف. والمعنى أتيقن أن التحية وتركها أوتفويض الأمر وعدم تفويضه غير متساويين وغير متقاربين. اهـ. فتح الجليل . والشاهد فيه قوله: «للا متشابهان» حيث أدخل اللام في الخبر المنفي بلا ، وهو شاذ . اهـ . عدة السالك لعبد الحميد. «ثالثها» كونه غير ماض متصرف خال من قد، فلا تقول: إن زيدًا لرضي، وأجاز ذلك الكسائي وهشام، أي: على إضمار قد كما في المغني، وإنما امتنعت في ذلك؛ لأن أصلها الدخول على الاسم، والماضي المتصرف لا يشبهه، فإن قرن بقد قربته من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم، فتدخل عليه لأن مشابه المشابه مشابه له، وكذا على الجامد؛ لأنه كالاسم المفرد؛ لعدم دلالته على الزمان.اهـ. خ ض بتصرف.«رابعها» كونه غير جملة شرطية؛ لأن اللام لا تدخل على الشرط اتفاقًا ولا على الجواب، خلافًا لابن الأنباري.اهـ.تصريح.ولا فرق بين كون الخبر مفردًا نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ﴾[الأعراف:١٦٧] أو مضارعًا ولو مع التنفيس خلافًا للكوفيين؛ لوروده في القرءان ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾[الضحى:٥]، ولا فرق بين كون المضارع متصرفًا، نحو إن زيدًا ليرضى وغير متصرف نحو إن زيدًا ليذر الشر، أو ماضيًا جامدًا نحو إنه لعسى أن يقوم، أو متصرفًا مع قد نحو إنه لقد قام، أو ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا نحو إن زيدًا لعندك، ونحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ

﴿عَظِيمٖ﴾[القلم:٤]، أو جملة اسمية نحو إن زيدًا لأبوه قائم، وإنما دخلت اللام على الخبر المفرد؛ لأنه أشبه المبتدأ، وعلى الفعل المضارع لشبهه بالاسم، وعلى الظرف وعديله؛ لأنهما في حكم الاسم، وعلى الجملة الاسمية؛ لأنها مبتدأ وخبر.اهـ.تصريح.«الثاني» على اسمها، بشرط أن يتأخر الاسم إما عن الخبر الذي هو ظرف أو جار ومجرور، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبۡرَةٗ﴾[النازعات:٢٦]،وإما أن يتأخر عن معمول الخبر، إذا كان المعمول ظرفًا نحو إن عندك لزيدًا مقيم، أو جارًّا ومجرورًا نحو إن في الدار لزيدًا جالس، وما ذُكر من جواز تقديم معمول خبر إن على اسمها إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا هو الذي اختاره ابن هشام، وتبعه الفاكهي، ومنعه ابن عقيل. وحُكِي عن بعضهم أنه أجازه، قال الفاكهي: وإنما أشترط ذلك، أي: تأخر الاسم إذا دخلت عليه اللام؛ لئلا يُجمَع بين حرفي توكيد. اهـ.كواكب. «الثالث» على ضمير الفصل، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلۡقَصَصُ ٱلۡحَقُّ﴾[آل عمران:٦٢].

تنبيه: إذا دخلت اللام على الفصل أو على الاسم المتأخر عن الخبر، أوعن معموله لم تدخل على الخبر، فلا يجوز إن زيدًا لهو لقائم، ولا إن لفي الدار لزيدًا، ولا إن في الدار لزيدًا لجالس.اهـ. أشموني قدتقدم في أول الكتاب عند قوله: (الكلام هو اللفظ) تسميته ضمير الفصل، أوعمادًا، على خلاف بين النحاة، وهل هو حرف أم لا؟ وما يُشترَط فيه، وفيما قبله وبعده، فارجع إليه، «الرابع» على معمول الخبر،لأنه من تتمة الخبر وذلك بشروط أربعة: «الأول» توسطه بين الاسم والخبر، نحو إن زيدًا لطعامك آكل، فلو تأخر عن الخبر لم يجز دخولها عليه، نحو إن زيدًا جالس لفي الدار، ولا إن زيدًا آكل لطعامك؛ لئلا تتأخر عن جزئي الكلام؛ إذ لام الابتداء تطلب الصدر ما أمكن.اهـ.تصريح بزيادة. «الثاني» أن لا يكون المعمول حالًا، فلا يجوز إنَّ زيدًا لراكبًا منطلق؛ لأنه لم يسمع دخول اللام على الحال. «الثالث» أن يكون الخبر

صالحًا للام؛ لأن المعمول فرع العامل، فلا تدخل إلا حيث تدخل أصله، فلا تقول: إن زيدًا لطعامك أكل؛ لأن الخبر غير صالح للام؛ لكونه فعلًا ماضيًا متصرفًا غير مقرون بقد.«الرابع» أن لا تدخل على الخبر، فلا يجوز إن زيدًا لعمرًا لضارب؛ لأن الحرف إذا أعيد للتأكيد لم يعد إلا مع ما دخل عليه أو مع ضميره، ولا يعاد مع غيره إلا في ضرورة.اهـ. همع.

والحاصل: أن لام الابتداء تدخل بعد إن المكسورة على أربعة أشياء: اثنين متأخرين واثنين متوسطين؛ فالمتأخران: الخبر والاسم، والمتوسطان معمول الخبر وضمير الفصل، وتتصل ما الحرفية الزائدة بهذه الأحرف الستة المتقدمة، فيبطل عملها، فلا تنصب الاسم ولا ترفع الخبر؛ لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء وتهيئها للدخول على الجمل الفعلية، بعد أن كانت مختصة بالجمل الاسمية، فيتعين في الحروف الإلغاء؛ لعدم اختصاصها بالأسماء، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[النساء:١٧١]، وهذا مثال لإهمال إنَّ المكسورة ودخولها على الجملة الاسمية، ونحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾[الأنبياء:١٠٨]، وهذا مثال لدخول إنَّ المكسورة بعد إهمالها على الجملة الفعلية، ونحو قوله تعالى: ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[الأنبياء:١٠٨]، وهذا مثال لإهمال أنَّ المفتوحة، ودخولها على الجملة الاسمية، ومثال دخولها على الجملة الفعلية قوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا﴾[المؤمنون:١١٥]، ونحو كأنما زيد قائم، وهذا مثال لإهمال كأنَّ ودخولها على الجملة الاسمية، ومثال دخولها على الجملة الفعلية قوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾[الأنفال:٦] ونحو لكنما زيد قائم، هذا مثال لإهمال لكنَّ، ودخولها على الجملة الاسمية، ومثال دخولها على الجملة الفعلية قول الشاعر:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَىٰ لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّل أَمْثَالِي

المجد: الشرف، المؤثل: المستمر المثبت،والمعنى: لو ثبت سعي لأدنى معيشة كفاني قليل من المال، ولكن لا أسعى لأدنى معيشة، بل أسعى لمجد متأصل، وهو السلطنة. اهـ.منحة الوهاب العلية.والشاهد فيه قوله: «لكنما أسعى»، حيث اتصلت ما الزائدة بلكن وقد كفتها عن العمل وأمكنتها من الدخول على الجملة الفعلية، وهي قوله: أسعى.اهـ.منحة الوهاب. ونحو لعلما زيد قائم، هذا مثال لإهمال لعل ودخولها على الجملة الاسمية، ومثال دخولها على الجملة الفعلية قول الشاعر:

أَعِـدْ نَظَـرًا يَـا عَبْـدَ قَـيْسٍ لعلّمـا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَـارَ المُقَيَّدَا

قائله يرمي عبد قيس بإتيانه الحمر، والمعنى: يتهكم بعبد القيس، ويندد به، ويهجوه أفحش هجاء، وأرذله، وأقبحه، إذ يرميه بإتيان الحُمُر. اهـ.سبيل الهدى. والشاهد فيه قوله: «لعلما أضاءت» حيث اقترنت ما الزائدة بلعل، فكفتها عن العمل في الاسم والخبر، وأزالت اختصاصها بالجملة الاسمية؛ ولذلك دخلت على الجملة الفعلية، وهي جملة أضاءت مع فاعله، اهـ.سبيل الهدى. إلا ليت، فإنها مستثناة من قولنا: فيبطل عملها، فيجوز فيها الإعمال عند دخول ما الزائدة عليها؛ لأنها مع دخولها عليها باقية على اختصاصها بالأسماء، فلا يقع بعدها الفعل، خلافًا لابن أبي ربيع[(١)]، ويجوز أيضًا فيها الإهمال إلحاقًا لها بأخواتها، نحو ليتما زيدًا قائم، بنصب زيدًا على أنه اسم ليت، وما زائدة، وقائم خبرها، ورفعه على أن ما كافة، وزيد مبتدأ، وقائم خبر،ه ومن النحاة من جوَّز إعمال البقية؛ قياسًا على ليت؛ لأن الإعمال لم يسمع إلا فيها، قال بعض شراح الألفية: ولا يصح القياس في شيء من ذلك؛ لاختصاص ليت بالاسم دون غيرها. اهـ.كواكب. واعلم أن هذا الكلام كله فيما إذا

(١) عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، ابن أبي الربيع القرشي، الأموي، العثماني، الإشبيلي، إمام النحو في زمانه، توفي سنة (٦٨٨هـ).

اتصلت بهن ما الحرفية الزائدة، أما إذا اتصلت بهذه الأحرف ما الموصولة؛ فإنها لا تبطل عملها، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾[طه:٦٩]، ومن ذلك قول الشاعر:

فَـوَاللهِ مَـا فَـارَقْتُكُم قَالِيًـا لَكُـمْ وَلَكِـنْ مَـا يُقْضَـىٰ فَسَـوْفَ يَكُـونُ

أي: ولكن الذي يقضى، المعنى: يقول لأخيه: إن مفارقته لهم لم تكن عن كراهية منه في البقاء بينهم، ولا كانت عن رغبة منه في ذلك، ولكنها قضاء الله الذي لا مردَّ له. اهـ.سبيل الهدى. والشاهد في قوله: «ولكن ما» حيث دخلت لكن على ما الموصولة، فلم تكفها عن العمل، بل عملت، اهـ.منحة الوهاب. ومثلها ما المصدرية، نحو إنَّ ما فعلت حسن، أي: إنَّ فِعْلَكَ حَسَنٌ، وإلى هذه المسألة أشار ابن مالك بقوله:

وَوَصْـلُ مَـا بِـذِي الحُـرُوفِ مُبْطِـل إعْمَالَهَـا وَقَـدْ يَبْقَـىٰ العَمَـل

تنبيه: وتخفف إنَّ المكسورة الهمزة؛ لثقلها بالتضعيف مع كثرة استعمالها، فيكثر إهمالها: أي فلا تعمل عمل إن المشددة؛ لزوال اختصاصها بالأسماء، ويصير ما بعدها مرفوعين على أنهما مبتدأ وخبره، وفي الخضري: يشترط كون اسمها ظاهرًا لا ضميرًا، مع صلوح خبرها للام، بأن لا يكون مقدَّمًا ولا ماضيًا متصرفًا ولا جملة شرطية، إلا الخبر المنفي فإنها تخفف معه وإن لم يصلح للام؛ لعدم التباسها معه بإن النافية. اهـ، ومثال إهمالها نحو قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[الطارق:٤] على قراءة مَن خفَّف إنْ ولمَا في الآية، وهو ابن كثير ونافع، ويجوز إعمالها على قلة؛ استصحابًا للأصل، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[هود:١١١] في قراءة ابن كثير ونافع بتخفيف إنْ ولمَا، وإعرابه إن مخففة من الثقيلة، وكلا اسمها، واللام في لما لام الابتداء، وما اسم موصول بمعنى الذين في محل رفع خبر إن، وتلزم اللام في

خبر إن المكسورة إذا خففت وأهملت، ولم يظهر المعنى؛ لأنها لما أهملت صارت صورتها صورة إن النافية، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله في الخلاصة:

وَخُفِّفَــــتْ إِن فَقَـــلَّ العَمَــــل وَتَلْــزَم الــلَّامُ إِذَا مَـــا تُهْمَــل

فإذا قلت: إنْ زيد منطلق، احتمل أن يكون المعنى ما زيد منطلق، وأن تكون إن هي المخففة، وأنَّ المعنى: زيد منطلق، فلأجل هذا الالتباس يجب الإتيان باللام، فإذا جئت باللام تعين حينئذ أن تكون إن هي المخففة، وأن المعنى على الإثبات، ولأجل هذا سُمِّيت هذه اللام فارقة؛ لأنها فرقت بين النفي والإثبات. اهـ.كواكب.

تنبيه:مذهب سيبويه أن هذه اللام هي لام الابتداء، وذهب الفارسي إلى أنها غيرها، اجتلبت للفرق بين إن المخففة وإن النافيةاهـ. أشموني بتصرف. أما إذا أعملت إن المخففة نحو إن زيدًا منطلق بتخفيف إن ونصب زيدًا، أو أهملت وظهر المعنى لوجود قرينة رافعة؛ لاحتمال النفي لم تلزم اللام؛ لحصول الفرق بالعمل، والقرينة الدالة على أن القصد من الكلام الإثبات لا النفي، كقول الشاعر:

أَنَـا ابْـنُ أُبَـاةِ الضَّـيْمِ مِـنْ آلِ مَالِـك وَإِن مَالِـك كَانَـتْ كِـرَامَ المَعَـادِنِ

وأباة بضم الهمزة جمع آب بمعنى ممتنع، كقاض وقضاة، والضيم: الظلم، ومالك الأول اسم أبي القبيلة، والثاني القبيلة، ولهذا قال: كانت بتأنيث الفعل وصرفه مراعاة للحي وكرام المعادن أي الأصول.اهـ. سجاعي. والمعنى: نحن الجماعة الموصوفون بأننا نمتنع من إضرار الناس، ونتحاشى عن ظلمهم وإساءتهم، وننتسب إلى هذا الرجل العظيم أبي قبيلتنا؛ لأننا من أهله وذوي قرابته، وقبيلتنا معدودة من المعادن النفيسة، والأصول الطيبة الكريمة. اهـ.فتح الجليل، والشاهد فيه: وإن مالك

كانت إلخ، حيث ترك لام الابتداء التي تجلب في خبر إنَّ المكسورة الهمزة، المخففة من الثقيلة عند إهمالها فرقا بينها وبين النافية، وإنما تركها لعدم اللَّبس هنا لظهور المعنى المراد بسبب وجود القرينة، وهي كون المقام مقام مدح.اهـ.منحة الوهاب.

وإذا خففت أن المفتوحة بقيت على ما كانت عليه من وجوب الإعمال، بخلاف المكسورة، وإن كانت فرعها؛ لأنها أشبه بالفعل منها؛ إذ لفظها كلفظ عَض ماضيًا أو أمرًا، والمكسورة لا تشبه إلا الأمر كجِد، ولا عبرة بشبهها نحو قيل: لأنه مغير عن أصله، ولأن طلبها المعمول من جهتين الاختصاص بالأسماء والوصل به، والمكسورة من الأولى فقط، فضعفت بالتخفيف، وبطل عملها أي: في الغالب، كما سبق، لكن يجب في اسمها ثلاثة أمور «الأول» أن يكون ضميرًا لا ظاهرًا.«الثاني» أن يكون بمعنى الشأن.«الثالث» أن يكون محذوفًا، وإنما عملت في ضمير محذوف؛ لتكون بذلك عاملة كلا عاملة؛ إظهارًا لضعفها بالتخفيف، ولئلا يظهر مزية الفرع على أصله. اهـ.خ ض.

وما ذكرناه من أنه يجب أن يكون ضمير شأن هو مذهب الجمهو، وذهب سيبويه إلى أنه لا يجب كون اسمها ضمير شأن.

تنبيه: ضمير الشأن هو ضمير مفرد غائب غير مجرور وضع لغرض التعظيم والإجلال، ويكون متصلًا ومنفصلًا مستترًا وبارزًا على حسب العوامل، كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبۡدُ ٱللَّهِ﴾[الجن:١٩] ونحو هو زيد قائم، وحذفه منصوبًا ضعيف، إلا مع أن المفتوحة إذا خففت، فإنه لازم، وهو يخالف قياس غيره من بقية الضمائر، وذلك أنه لا يعود إلا على متأخر عنه وجوبًا لفظًا ورتبة، ولا يكون مرجعه إلا جملة مفيدة، ولا يخبر عنه إلا بجملة، وهي مرجعه، ولا يتقدم عليه شيء من خبره أصلًا، ولا يتبع بتابع البتة، ولا يعمل فيه إلا الابتداء أو ناسخه، ما عدا علم وأخواتها، على ما استثناه أبو حيان،

ويلزم الإفراد، فإذا أُنِّث قيل له: ضمير القصة أو القضية أو الحكاية أو الخطبة، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[الحج:٤٦] الآية، وإن ذُكِّر قيل: ضمير الخبر أو الأمر أو الحديث أو الشأن، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[الإخلاص:١] والصحيح: أنه يسمى ضمير الشأن مذكرًا كان أو مؤنثًا بلا فرق.اهـ.كواكب، ويجب في خبرها أن يكون جملة لا مفردًا، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

وَإِنْ تُخَفَّفْ أَن فَاسْمُهَا اسْتكن   والخَبَر اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

فإن كانت الجملة اسمية أو فعلية فعلها جامد أو متصرف وهو دعاء، لم تحتج إلى فاصل يفصلها من أن، مثال الاسمية قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[يونس:١٠] تقديره: أنه الحمد لله، أي: الأمر والشأن، فخففت أن وحذف اسمها، ووليتها الجملة الاسمية بلا فاصل، مثال الفعلية التي فعلها جامد نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾[الأعراف:١٨٥]- و﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾[النجم:٣٩] والتقدير: وأنه عسى، وأنه ليس، ومثال التي فعلها متصرف وهو دعاء نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾[النور:٩] في قراءة من خفف أن وكسر الضاد، فإن كان الفعل متصرفًا وكان غير دعاء وجب أن يُفصل من أن بواحد من أربعة، وهي: قد، نحو قوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾[المائدة:١١٣] و﴿لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا۟﴾[الجن:٢٨] وحرف التنفيس نحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[المزمل:٢٠] وحرف النفي نحو قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[طه:٨٩] ولو نحو قوله تعالى: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟﴾[الجن:١٦].اهـ. شرح قطر الندى، وإلى هذه الأمور أشار ابن مالك بقوله:

وَإِنْ يَكُــن فِعْــلًا وَلَــمْ يَكُــنْ دعــا   وَلَــمْ يَكُــن تَصْــرِيفُهُ مُمْتَنِعَــا
فالأحســنُ الفَصْــلُ بِقَــدْ أَوْ نَفْــي أو   تَنْفِــيسٍ أَوْ لَــوْ وقليــل ذكــرَ لَــوْ

والحاصل: أن الفعل إما مثبت أو منفي، وكل منهما إما ماض أو مضارع، فالمثبت إن كان ماضيًا ففاصله قد، وإن كان مضارعًا ففاصله حرف التنفيس، والمنفي إن كان ماضيًا ففاصله لا فقط، وإن كان مضارعًا ففاصله لن أو لم أو لا، وأما لو فإنها في الامتناع شبيهة بالنافي، فتدخل على الماضي والمضارع.اهـ.تصريح.

وإنما احتيج الفصل للفرق بين المخففة والمصدرية التي تنصب المضارع، ولما كانت المصدرية لا تقع قبل الاسمية ولا الفعلية التي فعلها جامد أو دعاء لم يحتج لفاصل معها.اهـ. صبان، وربما جاء في الشعر بغير فصل كقوله:

عَلِمُــوا أَن يُؤَمَّلُــونَ فَجَــادُوا   قَبْــلَ أَنْ يُسْــأَلُوا بِــأَعْظَمِ سُــؤْلِ

هو من الخفيف، ويؤملون مبني للمفعول مضارع أمله تأميلًا، أي: يرجون، وجادوا تكرموا، وقوله: بأعظم سؤل متعلق به، ويسئلوا مبني للمفعول أيضًا، والسؤل بضم السين المهملة وبالهمزة، وتركه بمعنى السؤال، والمعنى: علموا أن الناس يرجون معروفهم، فلم يخيبوا رجاءهم، بل جادوا قبل سؤالهم لهم بأعظم ما يسأله السائلون، والشاهد في قوله: أن يؤملون، حيث كانت أن مخففة من الثقيلة، ولم يفصل بينها وبين معمولها بفاصل.اهـ.سجاعي.وفي فتح الجليل: والشاهد في قوله: أن يؤملون حيث وقع خبر أن المخففة جملة فعلية، فعلها متصرف غير دعاء، ولم يفصل بينهما بفاصل اهـ . وتخفف كأن فيجب إعمالها كما يجب إعمال أن، ولكن ذكر اسمها أكثر من ذكر اسم أن، ولا يلزم أن يكون ضميرًا، قال الشاعر:

وَيَوْمًــا تُوَافِيْنَــا بِوَجْـــهٍ مُقَسَّـــم كَأَنْ ظَبْيَة تَعْطُو إلىٰ وَارِقِ السَّلَم

وهو من الطويل، توافينا بضم أوله من الموافاة، وهي المقابلة بالإحسان والمجازات الحسنة، ومقسم بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة، أي بوجه محسن أي جميل، وتعطو أي تتناول وتأخذ لترعى من عطا يعطو عطوا، وكأنه ضمنه بمعنى تميل، أي: تميل في مرعاها إلى كذا، فلذلك عدَّاه بإلى، قال بعضهم: العاطية هي التي تتناول أطراف الشجر في رعيها، والراء مكسورة في قوله وارق، بمعنى مُورِق أي كثير الورق، والسلم بفتحتين شجر من شجر العضاهجمع سلمة.اهـ. سجاعي. يُروى بنصب ظبية، على أنها الاسم، والجملة بعدها صفة، والخبر محذوف أي: كأن ظبية عاطية هذه المرأة، فيكون على عكس التشبيه، أو كأن مكانها ظبية على حقيقة التشبيه، ويروى برفعها على حذف الاسم، أي: كأنها ظبية،والمعنى: يصف امرأة بأن لها وجهًا جميلًا حسنًا، وعُنقًا كعنق الظبية طويلًا.اهـ.سبيل الهدى.والشاهد فيه: قوله: كأن المخففة، حيث ذكر اسمها ولم يحذف، اهـ.كواكب. وإذا كان الخبر مفردًا أو جملة اسمية لم يحتج إلى فاصل، فالمفرد كقوله: كأن ظبية في رواية من رفع، والجملة الاسمية كقوله:

وَصَـــــدْرٍ مُشْــــرِق اللَّــــوْنِ كَــــأَن ثَــــدْيَاه حُقَّــــانِ

ويروى ونحر... إلخ، وعليه فالضمير في ثدياه يرجع إلى الصدر أو النحر، لكن على حذف مضاف أي: ثديا صاحبه، والواو فيه واو رُبَّ، كما ذكره أكثر النحاة، وقال ابن هشام: إنه مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف تقديره: لها وجه مشرق اللون، أي مضيئة، وحُقَّان مثنى حُق بحذف التاء، أي: كحقين في الاستدارة والصغر. أفاده العيني.اهـ.سجاعي،والمعنى: ورُبَّ صدر يضيء منه العنق كأن الثديين الكائنين فيه

حُقَّان في الاستدارة والصِّغر.اهـ.شواهد ابن عقيل، والشاهد فيه قوله: كأن ثدياه حُقَّان: حيث خفف كأن، وحذف اسمها، وجاء بخبرها جملة من مبتدأ وخبر، وهي قوله: ثدياه، ولم يفصل بين كأن وبين هذه الجملة بفاصل وقوع خبرها. اهـ.سبيل الهدى. وإن كان فعلًا وجب أن يفصل منها، إما بلم أو قد، فالأول كقوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾[يونس:٢٤] والثاني كقوله:

أَزِفَ التَّرَحُّـــلُ غَيْــرَ أَنَّ رِكَابَنَـــا ... لَمــا تَــزَل بِرِحَالِنَــا وَكَــأَنْ قَــدِ

أي: وكأن قد زالت فحذف الفعل.اهـ. شرح قطر الندى أزف بالزاي ثم الفاء، ويروى أفد بالفاء المكسورة والدال المهملة، وكلاهما فعل ماض بمعنى قرب ودنى، «الترحل»: الرحيل، ومفارقة الديار، «وركابنا»: هي إبلهم التي يركبونها، وتزُل بضم الزاي مضارع زال يزول: تفارق، الرحال: جمع رحل، وهو ما يوضع على الإبل ليركب الراكب فوقه، والمعنى: يقول: قد دنا وقت الرحيل، ومفارقة الديار، ولكن الإبل التي سنرحل عليها لا تزال واقفة ولم تفارق ديارنا، وهي كالتي قد فارقت؛ لأنها مُهيَّئة مُعدَّة. اهـ.سبيل الهدى بتصرف، والشاهد في قوله:«كأن قد»: حيث خفف كأن، وحذف اسمها، وأتى بخبرها جملة فعلية، وفصل بين كأن وخبرها بقَدْ. اهـ.سبيل الهدى.

خاتمة: لا يجوز تخفيف لعل على اختلاف لغاتها، وأما لكن فتهمل وجوبًا إذا خففت نحو ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾[الأنفال:١٧]؛ لزوال اختصاصها بالأسماء، ولأنها أضعف من كأن في مشابهة الفعل، وإذا خففت جاز دخول الواو العاطفة عليها؛ للفرق بينها وبين لكن العاطفة، فإن هذه لا يجوز دخول الواو عليها، وأجاز يونس(١)

(١) هو يونس بن حبيب النحوي (٩٤-١٨٢هـ)من أئمة نحاة البصرة في عصره.

والأخفش إعمالها حينئذ قياسًا، وحكي عن يونس أنه حكاه عن العرب، والحاصل، وهي بالنسبة إلى التخفيف والتشديد ثلاثة أقسام: ما لا يكون إلا مشددًا، وهو لعل، والثاني: ما لا يكون إلا مُخففًا، وهو ليت، والثالث: ما يكون مشددًا ومخففًا، وهو الأربعة الباقية، وهذه الأربعة ثلاثة أقسام أيضًا، الأول: ما عمله كثير مطلقًا، وهو أنَّ المفتوحة، وكأنَّ، وما عمله قليل إذا كان مخففًا، وهو إنَّ المكسورة، وما لا يعمل إلا مشددًا، وهو لكنَّ. اهـ.فتوحات، وفي الفرائد: إن بكسر الهمزة، وتشديد النون، وقد تُخفَّف فيَقِل إعمالها في المبتدأ والخبر العمل الآتي بيانه، ونحوها خمسة حروف، وهي: أنَّ بفتح الهمزة، وتشديد النون، وكأنَّ بتشديد النون، وقد تُخفَّف النون فيهما فيبقَيان مع التخفيف على العمل، ولكنَّ بتشديد النون، ويجب إهمالها إذا خُفِّفت، وليت ولا تكون إلا مخففة، ولعل ولا تكون إلا مشددة على اختلاف لغاتها.اهـ.

ولما فرغ من الكلام على القسم الثاني شرع يتكلم على القسم الثالث، وهو ما ينصب المبتدأ والخبر، وهو ظن وأخواتها، وأَخَّره؛ لأنه لا يبقى فيه الأصل وهو الرفع، فقال:

وَأَمَّا ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبرَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا، وَهِيَ: ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ، وَزَعَمْتُ، وَرَأَيْتُ، وَعَلِمْتُ، وَوَجَدْتُ، وَاتَّخَذْتُ، وَجَعَلْتُ، وَسَمِعْتُ؛ تَقُولُ: ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا، وَرَأَيْتُ عَمْرًا شاخصًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

(وأما ظننت وأخواتها) أي: نظائرها في العمل (فإنها تنصب المبتدأ والخبر) بعد أخذ فاعلها؛ لبيان أن النسبة الواقعة بينهما ناشئة من العلم أو الظن، فإنك إذا قلت: زيد قائم، احتمل أن يكون الحكم منك عن علم، وأن يكون عن ظن، فإذا قلت: علمت زيدًا قائمًا؛ علم أنه عن علم، أو ظننت زيدًا قائمًا، علم أنه عن ظن، وكذا سائر

أخواتهما.اهـ. كواكب.

واعلم أن ما ذكره المصنف من أن ظننت وأخواتها تنصب المبتدأ والخبر هو قول الجمهور، وذهب السهيلي إلى أن المفعولين في باب ظن ليس أصلهما المبتدأ والخبر، بل هما كمفعولي أعطى، واستدل بظننت زيدًا عمرًا، فإنه لا يقال: زيد عمرو إلا على جهة التشبيه، وأنت لم ترد ذلك مع ظننت؛ إذ القصد أنك ظننت زيدًا عمرًا نفسه، لا شبه عمرو،وأجيب بالمنع، وأن المراد: ظننت زيدًا عَمْرًا، فتبين خلافه.اهـ.تصريح مع زيادة في الهمع، وقال الزرقاني[1]: أي بمنع أنه لم يرد، بل هو مراد بدليل أنه يقال: ظننت زيدًا عَمْرًا فتبين خلافه، فالظن المذكور لتشبيهه به. اهـ ، وأجاب الكافيجي بأنه متأول بأن المعنى: ظننت الشخص المُسمَّى بزيد مُسمًّى بعمرٍو، كما أن قولك: زيد حاتم متأول بمعنى: زيد مثل حاتم بشهادة المعنى. اهـ.يس، وذهب الفراء إلى أن الثاني منصوب على التشبيه بالحال مستدلًّا بوقوعه جملة، نحو: ظننت زيدًا يؤدي واجبه، وظرفًا نحو: ظننت زيدًا عندك، وجارًّا ومجرورًا نحو: ظننت زيدًا على خُلُق حسن، وقد عهدنا الحال يجيء على هذه الوجوه، وعورض بوقوعه معرفة، نحو: ظننت زيدًا أخاك، وجامدًا نحو: ظننت زيدًا أسدًا، وبأنه لا يتم الكلام بدونه.اهـ.تصريح بزيادة من عبد الحميد، قال الدنوشري: أي، ليس هذا شأن الحال دائمًا، وإن كان بعض الأماكن لا يتم الكلام بدونه، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾[الدخان:٣٨]. اهـ.يس.

(على أنهما معفولان لها) أي: لظن وأخواتها (وهي ظننت)، وهي تفيد في الغالب

(١) أحمد بن محمد الزرقاني المالكي (كان حيًّا ٩٦٥هـ)، نحوي، له حاشية على قواعد الإعراب لابن هشام في النحو.

رجحان الوقوع، كالمثال الذي ذكره المصنف، وقد ترد لليقين نحو قوله تعالى: ﴿يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾[البقرة:٤٦]، (وحسبت) بمعنى: ظننت، أو بمعنى تيقنت، وهو قليل كقول الشاعر:

حَسِبْتُ التُّقَىٰ والجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ ... رِبَاحًا إِذَا مَا المَرْءُ أُصْبَحَ ثَاقِلا

حسبت بكسرالسين، أي: تيقنت، والتقى بضم المثناة الفوقية، وهي جمع تقاة، وهما مأخوذان من التقوى، وهي حفظ النفس من العذاب بامتثال الأوامر، واجتناب النواهي والجود بضم الجيم: التكرم والتجارة تقليب المال لغرض الربح، والمراد بها هنا: المكتسب، وخير هنا اسم تفضيل، والرباح بفتح الراء، والربح بكسرها واحد، والثاقل من اشتد مرضه، كما في القاموس، ولكن المراد به: الميت؛ لأن البدن يخِفُّ بالروح، فإذا مات الإنسان صار ثقيلًا كالجماد، ومعنى ثاقلًا، أي: ميتًا،المعنى: لقد أيقنت أن أكثر شيء ربحًا إذا اتَّجر فيه الإنسان إنما هو تقوى الله والجود، وإنه ليعرف الربح إذا مات؛ لأنه حينئذ يشاهد عظيم جزائه على ذلك.اهـ. عدة السالك.والشاهد في قوله: حسبت، حيث جاءت بمعنى اليقين، فلذا نصبت مفعولين،أولهما التُّقى، وثانيهما قوله: خير تجارة، وهو قليل، وتجيء بمعنى الظن، وهو كثير، نحو: حسبت زيدًا صاحبك. اهـ.شرح شواهد ابن عقيل. (وخلت) بمعنى: ظننت، أو بمعنى علمت، وهو قليل كقوله:

دَعَانِي الغَوَانِي عَمَّهُنَّ وخِلْتَنِي ... لِي اسْمٌ فَلاَ أُدْعَىٰ بِهِ وَهْوَ أَوَّلُ

أي: سماني، الغواني: جمع غانية، وهي المرأة المستغنية بجمالها عن الحُلي والحُلَل، وخلتني: الياء مفعول أول، وجملة لي اسم: مفعوله الثاني، وقوله: فلا أُدْعَى: يظهر أنه على تقدير همزة الاستفهام الإنكاري، أي: أفلا أُدْعَى به، وهو اسم

لي؟ وجملة وهو أول: حال، وقد عمل خال هنا في ضميرين لشيء واحد، وهما التاء والياء، وهو خاص بأفعال القلوب، اهـ صبان بتصرف، فإن كانت بمعنى تكبر أو ظلع، أي: عرج، فهي لازمة. اهـ.أشموني. والمعنى: سماني النساء الحِسان عمهن، والحال أني تيقنت في نفسي أن لي اسمًا كنت أُدْعَى به سابقًا، فلِمَ لا أُدْعَى به الآن؟ والحال أنه أول اسم لي،والشاهد في قوله: وخلتني، حيث جاءت بمعنى اليقين، فلذلك نصبت مفعولين،وهو قليل، وتجيء بمعنى الظن، نحو: خِلْتُ زيدًا أخاك.اهـ.شواهد ابن عقيل. (وزعمت) بفتح العين، وهي للرجحان فقط، نحو زعمت زيدًا صديقًا، وقول الشاعر:

زَعَمَتْنِـي شَـيْخًا وَلَسْـتُ بِشَـيْخٍ ... إِنَّمَـا الشَّـيْخُ مَـنْ يَـدبُّ دَبِيبَـا

اللغة، والشيخ: هو الذي استنابت فيه السن، وظهر عليه الشيب، وقيل: الإنسان شيخ من خمسين إلى آخر عمره، وقيل: من إحدى وخمسين إلى آخر عمره، وقيل:من الخمسين إلى الثمانين.اهـ.عدة السالك، ويدب بكسر الدال المهملة من باب ضرب يضرب، أي: يمشي مشيًا متقاربًا، ويسير سَيرًا ضعيفًا، والمعنى: ظنت هذه المرأة أنني قد كبرت سِنِّي، وضعفت قوتي، ولكنها لا تعلم حقيقة الأمر؛ لأن مَن كان مثلي يسير سَيرًا قويًّا لا يقال عنه شيء من ذلك.اهـ.سبيل الهدى. والشاهد في قوله: زعمتني، حيث جاء بمعنى الظن، فلذلك نصب مفعولين،أحدهما الضمير المتصل به، والآخر «شيخًا».اهـ.عيني. (ورأيت) بمعنى: علمت، أو بمعنى: ظننت، وهو قليل، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ﴿٦﴾ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ﴾[المعارج:٦-٧]، أي: يظنون البعث، أو العذاب، أي: ممتنعًا وغير واقع، ونعلمه واقعًا لا محالة، فإن كانت بمعنى أبصرت أو من الرأي فهي متعدية إلى واحد (وعلمت) بمعنى: تيقنت أو بمعنى ظننت، وهو قليل، قال تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾[الممتحنة:١٠] أي: ظننتموهن، وأما التي بمعنى عرفت فهي

متعدية إلى واحد، كما قال ابن مالك:

لعِلْـــمِ عِرْفَـــانٍ وظَـــنِّ تُهَمَـــهْ تَعْدِيَـــةٌ لِوَاحِـــدٍ مُلْتَزَمَـــةْ

(ووجدت) بمعنى: علمت، قال الله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف:١٠٢] فإن كانت بمعنى أصاب تعدت لواحد (واتخذت) أي: صيرت، قال الله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾[النساء:١٢٥] (وجعلت) بمعنى:اعتقدت، أي: ظننت، قال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾[الزخرف:١٩]، ويجوز أن تكون بمعنى التصيير، قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ﴾[المائدة:٦٠] و﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ﴾[النحل:٦٢] (وسمعت)، واعلم أن المصنف رحمه الله تعالى عدَّ من هذه الأفعال الناصبة للمبتدأ والخبر، سمعت تبعًا للأخفش ومن وافقه على ذلك كأبي علي الفارسي إذا دخلت على ما لا يسمع، وذلك نحو سمعت زيدًا يقول كذا، وقوله تعالى: ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾[الأنبياء:٦٠] أما إذا دخلت على ما يسمع فإنها تتعدى إلى واحد فقط بلا خلاف، نحو سمعت القرآن، ولا بد أن يكون مفعولها الثاني جملة مما يسمع، واشتراط ما ذكر منقول عن ابي حيان نحو سمعت زيدًا يقول كذا، فإن قوله يقول كذا مما يسمع بخلاف ما لو كان مفعولها الثاني مما لا يسمع، نحو سمعت زيدًا يخرج؛ إذ الخروج لا يسمع، ومذهب الجمهور من النحاة أنها فعل متعدٍّ إلى واحد؛ لأنها من أفعال الحواس التي هي سمع وذاق نحو ذقت الطعام، وأبصر نحو أبصرت زيدًا، ولمس نحو لمست الحرير، وشم نحو شممت الطيب، وهي لا تتعدى إلا إلى واحد، فإن كان ذلك الواحد الذي تعدت إليه معرفة، كالمثال الأول، فالجملة التي بعدها وهي جملة يقول حال، أي: في محل نصب على الحال من ذلك المفعول الواحد؛ لأن الجمل بعد المعارف أحوال، وإن كان نكرة كما في الآية، فالجملة وهي جملة يذكرهم في محل نصب على أنها صفة؛ لأن الجمل

بعد النكرات صفات، وما ذهب إليه الجمهور هو الصحيح.

تنبيه:اعلم أن أفعال هذا الباب تنقسم إلى قسمين، «أحدها» أفعال القلوب، وإنما قيل لها ذلك؛ لأن معانيها من العلم والظن، ونحوهما قائمة بالقلب ومتعلقة به، من حيث إنها صادرة عنه، لا عن الجوارح والأعضاء الظاهرة، وهي تنقسم إلى قسمين «الأول» ما يدل على اليقين، وذكر المصنف رحمه الله تعالى منها ثلاثة، رأى وعلم ووجد، وزاد ابن مالك درى وتعلم بمعنى اعلم، وزاد غيره ألفى، ومثال درى نحو دريت زيدًا قائمًا، وقول الشاعر:

دُريتَ الوَفِيَّ العَهْدَ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ   فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالوَفَاءِ حَمِيدُ

ودُريتَ مبني للمفعول، من درى ، إذا علم ، والتاء نائب الفاعل، وهي المفعول الأول لدرى، والوفي بمعنى الوافي مفعوله الثاني، والعهد: الميثاق، وعرو مرخم عروة، فاغتبط من الاغتباط، وهي: أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير أن يريد زاولها عنه، بخلاف الحسد، حميد: بمعنى محمود. اهـ.منحة الوهاب، والمعنى: قد علم الناس يا عروة أنك تفي بالعهود والمواثيق، وحيث كان الأمر كذلك فاغتبط؛ لأن الاغتباط بوفاء العهد أمر محمود.اهـ.فتح الجليل،والشاهد في قوله: دريت، حيث جاءت بمعنى اليقين؛ فلذلك نصبت مفعولين.اهـ.كواكب. ومثال تعلم قول الشاعر:

تَعَلَّمْ شِفَاء النَّفْس قَهْرَ عَدُوهَا   فَبَالِغْ بلُطْف في التَّحَيُّل والْمَكْر

فتعلم أمر بمعنى: اعلم، شفاء النفس بكسر الشين المعجمة والمد: الدواء، وهو مفعوله الأول، وقهر عدوها مفعوله الثاني، والقهر: الغلبة، والعدو ضد الصديق، والمبالغة في الشيء: بذل الجهد في تتبعه، واللطف: الرفق، والتحيل: تدبير الفكر حتى يهتدي إلى المقصود والمكر الخديعة، والمعنى: اعلم وتيقَّن أن شفاء النفس

من داء الغضب والغيظ هو ظفَرها، وقهرها بعدوها، وحيث كان الأمر كذلك فينبغي لك أن تبذل الجهد في تدبير الحيلة والخديعة لأجل أن تهتدي إلى مرامك من عدوك.اهـ . فتح الجليل بتصرف، والشاهد في قوله: تعلم، بمعنى: اعلم، حيث نصبت مفعولين.اهـ.كواكب. ومثال ألفى نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ﴾ [الصافات:٦٩] فآباهم مفعول أول، وضالين مفعول ثاني، «الثاني» ما يدل على الرجحان وذكر المصنف منها خمسة، خال، وظن، وحسب، وزعم، وجعل، إن كانت بمعنى اعتقد، وزاد ابن مالك عد وحجا وهب، فمثال عد قوله:

فَلاَ تَعْدُدِ المَوْلَىٰ شَـرِيكَكَ فِي الغِنَىٰ ... وَلِكِنَّمَا المَوْلَىٰ شَرِيكُكَ فِي العُـدْمِ

اللغة: المولى هنا بمعنى: الصاحب، والحليف ، والغنى بالكسر والقصر غنى المال، وأما بالكسر والمد فهو الصوت المطرب،وبالفتح والقصر: النفع، والعدم بضم العين وسكون الدال: الفقر، اهـ كواكب، والمعنى: فلا تظن أن صاحبك هو الذي يعاشرك ويخالطك في حال غناك ويسارك، بل الصاحب هو الذي يرافقك ويصاحبك في حال ضنكك وإعسارك.اهـ.فتح الجليل، والشاهد في قوله: تَعْدُد: حيث جاء بمعنى الظن؛ فلذلك نصب مفعولَيْن، أحدهما: المولى، والثاني: شريكك.اهـ.كواكب بزيادة يسيرة،ومثال حجا قول الشاعر:

قَـدْ كُنْـتُ أَحْجُـو أَبَـا عَمْـرٍو أَخَاثِقِـة ... حَتَّـىٰ أَلَمَّـتْ بِنَـا يَوْمًـا مُلِمَّـاتُ

اللغة، أحجو: أظن، ألمَّت: نزلت، فأبا عمرو مفعوله الأول، وأخا ثقة مفعوله الثاني، والملمات: جمع ملمة، وهي النازلة من نوازل الدهر، والمعنى: لقد كنت أظن أباعمرو صديقًا يُركَن إليه في النوازل والشدائد، ولكني قد عرفت مقدار مودته إذ نزلت بي نازلة فلم يكن منه إلا أن نفر مني، ولم يكن عونًا لي فيها، والشاهد في

قوله:أحجو: حيث استعمل المضارع من حجا بمعنى الظن؛ فلذلك نصب مفعولين، أحدهما: أبا عمرو، والثاني: أخا ثقة.اهـ.عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك.
ومثال هَبْ قول الشاعر:

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا مَالِك ... وَإِلاَّ فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكًا

أجرني أي: أغثني وآمنِّي مما أخاف، فهبني أي: فظنني امرأ أي إنسانًا، فياء المتكلم مفعوله الأول، وامرأ مفعوله الثاني وهالكًا صفة لقوله: امرأ.اهـ.شواهد ابن عقيل بتصرف، والمعنى: فقلت: أغثني يا أبامالك، وأمِّني مما أخاف، وإن لم تغثني فليكن ظنك بي الهلاك.اهـ.فتح الجليل. والشاهد في قوله: فهبني، حيث جاءت بمعنى الظن؛ فلذلك نصبت مفعولين.اهـ.شواهد ابن عقيل،وقسمها بعضهم إلى أربعة أقسام، فوجد وتعلم ودرى لليقين فقط، وجعل وحجا وعد وزعم وهب للرجحان فقط، ورأى وعلم لليقين غالبًا، وظن وخال وحسب للرجحان غالبًا،وإلى ذلك أشار بعضهم:

ثلاثة يقينها لن ينكرا ... وجدت محبوبي تعلم ودرىٰ
لذين قد أتىٰ رأىٰ وعلما ... وظن خال مع حسبت فافهما
وخمسة تفيد رجحانا جعل ... حجا وعد زعمت هب يا ذا الكمل
والغالب اليقين في رأىٰ علم ... وللثلاث بعد رجحانا علم

«وثانيها» أفعال التصيير سميت بذلك لدلالتها على تحويل الشيء من حالة إلى حالة أخرى، وذكر المصنف منها اثنين اتخذ وجعل إن كانت بمعنى صير، ومثال اتخذ قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا﴾[النساء:١٢٥]، فإبراهيم مفعول أول، وخليلا مفعول ثان، ومثال جعل نحو قوله تعالى: ﴿وَقَدِمۡنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنۡ عَمَلٖ

﴿فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾[الفرقان:٢٣] فالهاء مفعوله الأول، وهباء مفعوله الثاني، ومنثورًا نعت، وزاد بعضهم ردَّ وصيَّر وترك ووهب، فمثال ردَّ نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا﴾[البقرة:١٠٩] فالكاف مفعول أول، وكفارًا مفعول ثان، وحسدًا مفعول لأجله، ومثال ترك قوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بَعْضٍ﴾ [الكهف:٩٩] فبعضهم مفعول أول، وجملة يموج في بعض في موضع المفعول الثاني، ومثال صيَّر نحو صيَّرت الطين إبريقًا، فالطين: مفعول أول، وإبريقًا: مفعول ثان، ومثال وهب نحو قولهم في الدعاء: وهبني الله فداءك، أي: صيَّرني، حكاه ابن الأعرابي عن العرب وهو قليل، فياء المتكلم مفعوله الأول وفداءك مفعوله الثاني، وهذا ملازم للمضي؛ لأنه إنما سمع في مثل والأمثال لا يتصرف فيها.اهـ.توضيح مع تصريح.

واعلم أن لأفعال هذا الباب خمسة أحكام:«الأول» الإعمال وهو الأصل، وهو واقع في الجميع أي في جميع أفعال هذا الباب الجامد منها، والمتصرف والقلبي والتصييري، «الثاني» الإلغاء، وهو إبطال العمل لفظًا ومحلًّا، فيبقى مدخولها على إعرابه قبل دخولها، وتبقى هي على معناها في إفادة الظن أو العلم، وذلك لضعف العامل القلبي المتصرف عن العمل بتوسطه بين المبتدأ والخبر أو تأخره عنهما، فالمتوسط نحو زيد ظننت قائم، والمتأخر نحو زيد قائم ظننت، وهو جائز لا واجب.

تنبيه:يشترط في الإلغاء عدم انتفاء الفعل، وإلا تعين الإعمال، كزيدًا قائمًا لم أظن؛ لأن إلغاءه حينئذ يوهم أن ما قبله مثبت، فيناقض نفي الفعل بعده لتوجهه في المعنى إلى المفعولين، ويشترط أيضًا كون العامل غير مصدر، كزيد قائم ظني غالب؛ لامتناع عمل المصدر مؤخرًا، وأن لا توجد لام الابتداء، وإلا وجب الإلغاء نحو لزيد قائم ظننت لمنع اللام من العمل فيما بعدها.اهـ.خ ض.

وإلغاء العامل المتأخر عن المفعولين أقوى من إعماله بلا خلاف لضعفه بالتأخر، والعامل المتوسط بين المفعولين نحو زيد ظننت قائم، بالعكس أي: فإعماله

أقوى من إلغائه؛ لأنه عامل لفظي فهو أقوى من الابتداء؛ لأنه عامل معنوي، وهذا ما جزم به ابن هشام في التوضيح والشذور وهو الأصح، وقيل: هما في التوسط سواء؛ لأن ضعف العامل بالتوسط سوَّغ مقاومة الابتداء له، وفي الصبان؛ لأن العامل اللفظي لما ضعف بالتوسط قاومه العامل المعنوي الذي هو الابتداء.اهـ. وجزم به في القطر وصححه المرادي، وقيل: الإعمال أقوى؛ لأن اللفظي أقوى وإن توسط، ورجحه في التوضيح.اهـ.

ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم على مفعوليه؛ لأن المقتضي للعمل إذا تقدم كان أقوى منه إذا تأخر نحو ظننت زيدًا قائمًا، فلا يجوز ظننت زيد قائم برفعهما، خلافًا للكوفيين والأخفش، فإن جاء من لسان العرب ما يوهم إلغاءها متقدمة أول على إضمار ضمير الشأن كقوله:

أَرْجُو وآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا ... وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

فتقديره: ما إخاله، فالهاء ضمير الشأن، وهو المفعول الأول، ولدينا منك تنويل جملة في موضع المفعول الثاني، وحينئذ فلا إلغاء، وآمل بمد الهمزة وضم الميم عطف على أرجو عطف مرادف، والأمل ضد اليأس، وهو هنا مستعمل فيما يسبتعد حصوله، وتدنو أي: تقرب، ومودتها أي: محبتها، إخال بكسر الهمزة أي: أظن، لدينا ظرف مكان بمعنى عند، ومنك بكسر الكاف وتنويل أي: عطاء،والمعنى: أرجو وآمل قرب المودة من سعاد، وما أظن عطاء ولا برًّا يصل إليَّ منها.اهـ.شواهد ابن عقيل،والشاهد في قوله: وما إخال... إلخ، حيث دل بظاهره على إلغاء إخال، مع تقدمها على المفعولين، وهو ممنوع عندالبصريين، فيخرج على إضمار ضمير الشأن كما عرفت.اهـ.فتح الجليل. أو على تقدير لام الابتداء كقوله:

كَذَاكَ أَدبت حَتَّىٰ صَارَ مِنْ خُلُقِي ... إِنِّي وجدتُ ملاكَ الشِّيمَةِ الأدبُ

كذلك أي مثل الأدب المذكور ملاك الشيمة بكسر الميم وفتحها، أي: ما تقوم به الطبيعة، وتتوقف عليه، والشيمة بالكسر: الخلق والطبيعة، والتقدير: إني وجدت لملاك الشيمة الأدب، وهو من باب التعليق وليس من الإلغاء في شيء، والمعنى: أدبت مثل الأدب المذكور، وهو أني عند ندائي للممدوح أناديه بالكنية لأجل إكرامه وتعظيمه، لا باللقب؛ لأنه سَوْأة وعورة، حتى صار من طبعي أني وجدت قوام الغريزة أي: ما لا تنتظم الطبيعة إلا به: هو الأدب، ورياضة النفس،والشاهد في قوله: وجدت... إلخ، حيث أوهم ظاهره أن وجد ملغاة مع تقدمها على المعمولين،فيُؤَوَّل بإضمار لام الابتداء، ويكون من باب التعليق لا من باب الإلغاء.اهـ.فتح الجليل، وإلى ذلك أشار ابن مالك كما قال في الخلاصة:

وَجــوزَ الإِلْغَــاء لا فِــي الابْتِــدَا وانْــوِ ضَــمِيرَ الشَّــأْنِ أولامَ ابْتِــدا

في موهِم إِلْغَاء ما تَقَدَّمَا

«الثالث» من أحكام أفعال هذا الباب: التعليق وهو إبطال العمل لفظًا لا محلًا؛ لاعتراض ما له صدر الكلام بينها وبين معموليها، والمراد بما له صدر الكلام: ما النافية، كقولك: علمت ما زيد قائم، قال تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء:٦٥]، فهؤلاء مبتدأ، وينطقون خبره، وليسا مفعولًا أولا وثانيًا، ولا النافية قيدها هي وإن في الشذور والجامع بالواقعين في جواب القسم؛ لأنهما لا يلزمان الصدر إلا حينئذ، كما نقله في المغني عن سيبويه في لا، وإن مثلها، قال في التوضيح والقسم إما ملفوظ كعلمت والله إن زيد قائم، أو لا زيد قائم ولا عمرو، وإما مقدر كعلمت لا زيد في الدار ولا عمرو.اهـ.خ ض. وكرر لا لوجوبه مع المعرفة لإلغاء لا معها.اهـ. خ

ض، وإن النافية كقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾[الإسراء:٥٢] أي: ما لبثتم إلا قليلًا، ولام الابتداء، فإن لها صدر الكلام إلا في باب إن؛ لأنها فيه مؤخرة من تقديم، ولذلك سميت المزحلقة نحو قولك: علمت لزيد قائم. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾[البقرة:١٠٢] ولام القسم كقول الشاعر:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... إِنَّ المَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا

والواو في «ولقد» للقسم، واللام للتأكيد، وقد للتحقيق واللام في لتأتين جواب القسم، وتطيش بفتح التاء، مضارع طاش، من باب باع، قال في المصباح: طاش السهم عن الهدف طيشًا انحرف عنه فلم يصبه، والمنية: الموت، والمنايا جمعها،والمعنى: إني موقن أنني سألاقى الموت حتمًا؛ لأن الموت نازل بكل إنسان، لا يفلت منه أحد أبدًا. اهـ.عدة السالك، والشاهد فيه: أنها علقت عن العمل، يعني: منعته من الاتصال بما بعده والعمل في لفظهاهـ. عيني، والاستفهام كقولك: علمت أزيد قائم، وكذلك إذا كان في الجملة اسم استفهام، سواء كان أحد جزءي الجملة أو كان فضلة، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾[طه:٧١] والثاني كقوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[الشعراء:٢٢٧] فأي منصوب بينقلبون على المصدرية، ينقلبون أي انقلاب، ويعلم معلقة عن الجملة بأسرها؛ لما فيها من اسم الاستفهام، وهو أي، وربما توهم بعض الطلبة انتصاب أي بيعلم، وهو خطأ؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام، فلا يعمل فيه ما قبله إلا إذا كان حرفًا، كممن أخذت، وعمن تسأل، وكذا المضاف كغلام من أنت.اهـ. شرح القطر بزيادة.

فائدة: استشكل تعليق العامل بالاستفهام في نحو قولك: علمت أزيد قائم، من

حيث إن العلم بالشيء ينافي ما يقتضيه الاستفهام من الجهل به، وأجاب عنه ابن هشام في المغني بأنه على تقدير مضاف، أي جواب أزيد عندك أم عمرو.اهـ. كواكب. وإنما سمي هذا الإهمال تعليقًا؛ لأن العامل في نحو قولك: علمت ما زيد قائم عامل في المحل، وليس عاملًا في اللفظ فهو عامل لا عامل، فشبه بالمرأة المعلقة التي هي لا مزوجة ولامطلقة، والمرأة المعلقة هي التي أساء زوجها عشرتها، والدليل على أن الفعل عامل في المحل أنه يجوز العطف على محل الجملة بالنصب كقول كثير:

وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَـزَّةَ مَـا الْبُكَـا ... وَلاَ مُوجِعَات القَلْـبِ حَتىٰ تَوَلَّـتِ

فعطف موجعات بالنصب على محل قوله: ما البكا، الذي علق عن العمل فيه قوله: أدري.اهـ.شرح القطر، والمعنى: قبل أن أعرف عَزَّة وأهواها لم أكن أعلم ما البكاء؛ لأنه لم يكن يمر بخاطري، ولم أكن ذقت الأمور المؤلمة؛ لأنني كنت مرتاح الخاطر، هَنِيَّ البال، وقدبقيت على حالة مرضية إلى أن استولت عزة على قلبي، وامتلكت مشاعري؛فسلبت هناءتي، والشاهد في قوله: أدري ما البكا ولا موجعات: فإن أدري فعل مضارع ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وقوله: ما البكا جملة من مبتدأ وخبر، وكان حق الفعل أن يعمل في لفظ المبتدأ والخبر النصب لكن المبتدأ اسم استفهام، واسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله؛ لأن رتبته التصدير، لهذه الأسباب لم يعمل الفعل في لفظ المبتدأ والخبر، وعمل في محلهما النصب، والدليل على أنه عمل في محلهما النصب: أنه لما عطف عليهما قوله: موجعات جاء به منصوبًا بالكسرة نيابة عن الفتحة كما هو إعراب جمع المؤنث السالم في حالة النصب، ولولا أن المعطوف عليه منصوب المحل ما جاز له ذلك، وأنت تعلم أن

التابع كالمعطوف هنا وكالنعت يجب أن يكون إعرابه كإعراب المتبوع كالمعطوف عليه وكالمنعوت، ولا يجوز بحال من الأحوال أن يختلف إعراب التابع والمتبوع، بحيث يكون التابع منصوبًا والمتبوع مرفوعًا مثلًا، فلما كان ذلك كذلك؛ كان نصب التابع دليلًا قاطعًا على أن المتبوع منصوب، ولما لم يكن المتبوع هاهنا منصوبًا في اللفظ علمنا أن له محلًّا منصوبًا، وهذا ما نريد إثباته بإنشاد هذا البيت في هذا الموضوع، فافهم ذلك، وكن منه على ثبت، والله ينفعك به.اهـ.سبيل الهدى لعبد الحميد.

واعلم أن التعليق للعامل واجب إذا وجد شيء من هذه المعلقات المتقدمة بخلاف الإلغاء فإنه جائز، وقد تبين مما قدمناه أن الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين؛ أحدهما: أن العامل الملغى لا عمل له البتة لا في اللفظ ولا في المحل، وأن العامل المعلق له عمل في المحل لا في اللفظ، ثانيهما: أن سبب التعليق موجب للإهمال لفظًا، فلا يجوز معه الإعمال نحو ظننت ما زيدًا قائما بنصبهما، وسبب الإلغاء يجوز معه الإعمال والإهمال، فيجوز زيدًا ظننت قائمًا، بنصبهما مع التوسط، وزيدًا قائما ظننت بنصبهما مع التأخر، ولا يدخل الإلغاء ولا التعليق في شيء من أفعال التصير؛ لأنهما إنما جاءا في أفعال القلوب لضعفها، من حيث إنه لم يظهر تأثيرها المعنوي؛ إذ هي أفعال باطنة، بخلاف أفعال التصيير؛ لقوتها أي لظهور أثرها في الأغلب، كجعلته غنيًّا فهو أمر ظاهر للعيون؛ إذ هو إحداث الشيء بعد أن لم يكن ولا في قلبي جامد لعدم تصرفه، وهو اثنان هب وتعلم، فإنهما يلزمان الأمر.«الرابع» من أحكام أفعال هذا الباب: أن تسد مسد مفعوليها أن المفتوحة المشددة ومعمولاها، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[البقرة:٢٥٩]، وكذا تسد عنهما أن وصلتها

نحو قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ﴾[العنكبوت:١-٢]«الخامس» جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متّصلين لمسمى واحد، كظننتني قائما، وهذه الأحكام الأربعة الأخيرة مختصة بالأفعال القلبية المتصرفة.

ولتصاريفهن ما لهن مما تقدم من الأحكام فإن كان الفعل قلبيًّا يثبت لتصرفاته الإعمال والإلغاء والتعليق، وإن كان من أفعال التصيير ثبت لتصرفاته العمل فقط، تقول في الإعمال للمضارع: أظن زيدًا قائمًا، ولاسم الفاعل نحو أنا ظان عمرًا قائمًا، أي: أنا رجل ظان، فالضمير في ظان تقديره هو يعود على ذلك المحذوف، ولا يقدر أنا؛ لأن اسم الفاعل لا يعود ضميره إلا على الغائب، كما قال بعض المحققين.اهـ. سجاعي.اهـ. خ ض. وتقول في الإلغاء للمضارع مع التوسط: زيد أظن قائم، ومع التأخر له زيد قائم أظن، ومع التوسط للوصف زيد أنا ظان قائم،فزيد: مبتدأ، وقائم: خبره، وجملة أنا ظان متوسطة بينهما،ومع التأخر له نحو زيد قائم أنا ظان، فأُلْغِي الوصف فيهما مع اعتماده على المبتدأ،وتقول في التعليق بما: أظن ما زيد قائم، وأنا ظان ما زيد قائم، وتقول في الإعمال للمصدر: أعجبني ظنك زيدًا قائمًا، وتقول في الإلغاء للمصدر مع التوسط: أعجبني زيد ظنك قائم، ومع التأخر له: أعجبني زيد قائم ظنك، وتقول في التعليق للمصدر: أعجبني ظنك ما زيد قائم، وقس على ذلك بقية التصاريف.

خاتمة:ويجوز بالإجماع حذف المفعولين أو أحدهما لدليل يدل على المحذوف، نحو قوله تعالى: ﴿أَيۡنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمۡ تَزۡعُمُونَ﴾[القصص:٦٢] فحذف مفعولا تزعمون، أي: تزعمونهم شركاء، هذا مثال حذف المفعولين لدليل وهو الاستفهام، وإذا قيل لك من ظننته قائمًا، فتقول في جوابه: ظننت زيدًا، هذا مثال حذف أحدهما لدليل،

فإن لم يدل دليل على الحذف لم يجز لا فيهما ولا في أحدهما، فلا تقول: ظننت ولا ظننت زيدًا ولا ظننت قائمًا، تريد ظننت زيدًا قائمًا، قال ابن مالك:

وَلا تجــــزْ هُنَــــا بِـــــلاَ دَليـــــل سُــــقُوط مَفْعُــولين أَوْ مَفْعُـــول

ملاحظة: الحذف لدليل يسمى اختصارًا، ولغير دليل يسمى اقتصارًا.

تتمة:ولا يخفى أن هذا القسم- أعني: ظن وأخواتها- ذكر في المرفوعات استطرادًا لتتميم بقية النواسخ، وإلا فحقه أن يذكر في المنصوبات، والاستطراد هو ذكر الشيء في غير محله لمناسبة، والله أعلم، ولما أنهى الكلام على ما يعرب استقلالًا أخذ في الكلام على ما يعرب تبعًا، وهو أربعة: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل، وبدأ بالنعت؛ لأنه كالجزء من متبوعه حيث قال:

بَابُ النَّعْتِ

اَلنَّعْتُ تَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ، وَتَعْرِيفِهِ وَتَنْكِيرِهِ؛ تَقُولُ قَامَ زَيْدٌ اَلْعَاقِلُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا اَلْعَاقِلَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ اَلْعَاقِلِ.

باب النعت: ويقال له: الوصف والصفة على المختار، لكن النعت عبارة الكوفيين، وهما للبصريين، وذكر غير المصنف رحمه الله تعالى النعت وما بعده من التوابع بعد المجرورات وهو أنسب، ولكن لما ذكر المصنف أن من المرفوعات التوابع، ناسب أن يذكرها هنا؛ استيفاء لغرضه، وهو ذكر المرفوعات بجميعها، واعلم أن التوابع خمسة: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل، ولم يذكر المصنف عطف البيان؛ لأنه ببدل الشيء من الشيء أشبه بل ما صح جعله بدلًا صح جعله عطف بيان وعكسُهُ، ودليل الحصر في الخمسة: هو أن التابع إما أن يتبع بواسطة حرف أولا، الأول: عطف النسق، والثاني: إما أن يكون على نية تكرار العامل أولا، الأول: البدل، والثاني: إما أن يكون بألفاظ مخصوصة أولا، الأول: التوكيد، والثاني: إما أن يكون بمشتق ولو تأويلًا أولا، الأول: النعت، والثاني: عطف البيان، والتوابع جمع تابع، وهو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غيرَ خبر، فخرج خبر المبتدأ، فإنه معرب بإعراب سابقه الحاصل دون المتجدد بدخول الناسخ، وحال المنصوب، نحو: رأيت زيدًا ضاحكًا، فإنه مُعرَب بإعراب سابقه الحاصل، ولا يتبع سابقه إذا زال عامل النصب، وخلفه عامل الرفع أو الجر، وبغير خبر خرج به الخبر إذا كان مجموع شيئين، نحو حامض في قولك: الرمان حلو حامض، فإنه مشارك لما قبله في الإعراب الحاصل والمتجدد بالناسخ نحو: كان

الرمان حلوًا حامضًا، وليس تابعًا لأنه خبر، بخلاف التابع فإنه يشارك ما قبله في سائر أحواله من الإعراب، نحو: جاء رجل عاقل، فعاقل تَبِع رجلًا في الإعراب الحاصل، وهو الرفع، ولو تجدد لرجل إعراب غير الرفع تَبِعه عاقل، كرأيت رجلًا عاقلًا، ومررت برجل عاقل،وإذا اجتمعت التوابع قدم النعت، ثم عطف البيان، ثم التوكيد ثم البدل، ثم عطف النسق، فيقال: جاء الرجل العالم أبوبكر نفسه أخوك وزيد، ونظم ذلك بعضهم فقال:

إِنَّ التَّوَابِـعَ إِنْ جَـاءَتْ بِأَجْمَعِهَـا ... وَرُمْتَ تَحْوِي مِنَ التَّرْتِيبِ مَا نقلا

فَانْعَتْ وَبَيِّنْ وَأَكِّد وَأَبْدِلَن وَجِئْ ... بِالعَطْفِ بِالحَرْفِ نِلْتَ العِلْمَ والعَمَلاَ

وأخصر منه قول الآخر:

قَـدِّم النَّعْـتَ فَالبَيَـانَ فَأَكِّـد ... ثُمَّ أَبْدِل وَاخْتِم بِعَطْفِ الحُرُوفِ

وإنما قدم النعت؛ لأنه كالجزء من متبوعه، ثم عطف البيان؛ لأنه جارٍ مجراه، ثم التوكيد؛ لأنه شبيه بعطف البيان في جريانه مجرى النعت،أي: فهو كالجزء من النعت لدلالة النعت على الأول وزيادة ثم البدل؛ لأنه تابع كلا تابع؛ لكونه كالمستقل، ثم عطف النسق؛ لأنه تابع بواسطة.اهـ. عطار،ذكرنا سابقًا في أول الموفوعات عدد التوابع، وكيفية ترتيبها إذا اجتمعت، ولكن أعدناها هنا لطول عهدها وكونها مفصلة، حيث كانت هناك مجملة، ولزيادة زدتها لم أذكرها قبل وإن قلَّت.

تنبيه:واختلف في عامل التابع، فأما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور: العامل فيها هو العامل في المتبوع، ونسب إلى سيبويه، وقيل: العامل فيها: تبعيتها لما جرت عليه، وهو قول الخليل والأخفش، وأما البدل فقيل: عامله محذوف، وهو قول الجمهور، وقال قوم منهم المبرد: عامله عامل متبوعه، وهو ظاهر مذهب سيبويه، واختاره ابن مالك وابن خُروف، وقال ابن عصفور: عامله عامل متبوعه على

أنه نائب عن العامل المحذوف لا أنه عامل بالأصالة، وأما النسق فقال الجمهور: عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف، وقيل: الحرف، وقيل: محذوف.اهـ.تصريح.

(والنعت) هو لغة: وصف الشيء بما هو فيه من خير أو شر كالحال وخبر المبتدأ، فإنهما وصفان كالنعت، لكن لم يكونا تابعين، واصطلاحًا: هو التابع المشتق أو المؤول بالمشتق الموضح لمتبوعه في المعارف أو المخصص له في النكرات المباين للفظ متبوعه، فقولنا: (التابع جنس) يشمل جميع التوابع والمشتق أو المؤول بالمشتق، فصل مخرج لغير النعت من بقية التوابع، فإنها لا تكون مشتقَّة ولا مؤولة بالمشتق، ألا ترى أنك تقول في التوكيد: جاء القوم أجمعون، وجاء زيد زيد، وفي البيان والبدل: جاء زيد أبو عبد الله، وفي عطف النسق: جاء زيد وعمرو، فتجدها توابع جامدة، وكذلك سائر أمثلتها، ولم يبق إلا التوكيد اللفظي، فإنه قد يجيء مشتقًّا، كقولك: جاء زيد الفاضل الفاضل، فالفاضل الأول نعت، والثاني توكيد لفظي، فإنه خارج بقولنا: المباين للفظ متبوعه؛ لأنه غير مباين لمتبوعه، بل مساوٍ له في لفظه، أو هو خارج بقولنا: الموضح لمتبوعه أو المخصص له، فإن التوكيد اللفظي ليس الغرض منه واحدًا من هذين الأمرين، فإن قلت: قد يكون التابع المشتق غير نعت، مثال ذلك في البيان والبدل قولك: قال أبو بكر الصديق، وقال عمر الفاروق، وفي عطف النسق: رأيت كاتبًا وشاعرًا، قلت: الصديق والفاروق وإن كانا مشتقين، إلا أنهما صارا لقبين على الخليفتين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لاحقين بباب الأعلام كزيد وعمرو، وشاعرًا في المثال المذكور نعت حذف منعوته، وذلك المنعوت هو المعطوف، وكذلك كاتبًا ليس مفعولًا في الحقيقة، إنما هو صفة للمفعول، والأصل: رأيت رجلًا كاتبًا ورجلًا شاعرًا.اهـ. شرح القطر.

والمراد بالمشتق: هو ما دل على حدث وصاحبه وتضمن معنى فعل وحروفه،

وهو خمسة أنواع: اسم الفاعل نحو جاء رجل ضارب، واسم المفعول نحو هذا عبد محبوب، والصفة المشبهة نحو جاء رجل حسن الوجه، وأمثلة المبالغة نحو جاء عمرو الضراب، وأفعل التفضيل نحو جاءني فتى خير من عمرو، والمراد بالمؤول: بالمشتق الجامد الذي يفيد من المعنى ما يفيده المشتق وتضمن معنى فعل دون حروفه، فأشبه المشتق في أداء معناه، فجرى مجراه، وهو إما جار مجراه باطراد فينقاس، أو جار مجراه في حال دون حال فلا ينقاس، فالأول- أعني: القياس ستة أنواع: «أحدها» اسم الإشارة غير الظرف المكاني، وهو ثمّ وهنا، أما هي فظرف يتعلق بمحدوف هو الوصف، كمررت برجل هناك أي: كائن، نحو مررت بزيد هذا أي: الحاضر. «ثانيها» اسم الموصول الذي معناه المعهود أو المعلوم، بخلاف من وما وأي وذا، فإنه لا يوصف بها فلا تقول: مررت بزيد من جاءك، بل يوصف بالذي ونحوه، نحو مررت بزيد الذي قام أي المعلوم قيامه.«ثالثها» ذو بمعنى صاحب، نحو مررت برجل ذي مال، أي صاحب مال، ومثلها ذو الطائية، فإنه يوصف بها، تقول: جاءني زيد ذو قام.«رابعها» أسماء النسب بفتح النون والسين، وينعت بها المعارف والنكرات، نحو مررت بالرجل الدمشقي، ومررت برجل دمشقي، أي: منسوب إليها. «خامسها» الجملة وكذا شبهها، وللنعت بها ثلاثة شروط، شرط في المنعوت وهو أن يكون نكرة؛ لأنها في حكم النكرة لتأويلها بالمفرد النكرة، فلا يجوز أن ينعت بها المعرفة، ثم إما أن يكون المنعوت بها نكرة لفظًا ومعنى، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمًا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾[البقرة:٢٨١] فجملة ترجعون في موضع نصب، نعت ليومًا، وهو نكرة لفظًا ومعنى، وإما أن يكون نكرة معنى فقط على الأصح، كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢا﴾[الجمعة:٥] فجملة (يحمل أسفارًا) نعت للحمار؛ لأنه ليس المراد به حمارًا معينًا، فهو وإن كان معرفة لفظًا، لكنه نكرة من حيث المعنى، فجاز أن ينعت بالجملة نظرًا لمعناه، وشرطان

في الجملة، أحدهما: أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف، ثانيهما: أن تكون خبرية أي محتملة للصدق والكذب. «سادسها» ما يدل على الكمال كأي نحو زيد رجل، أي: رجل الثاني من قسمي المؤول بالمشتق، وهو ما لا ينقاس أربعة أنواع: «الأول» المصدر، وينعت به كثيرًا، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله: **ونعتوا بمصدر كثيرًا** لكنه مع ذلك سماعي، وكان حقه أن لا ينعت به لجموده، ولكنهم فعلوا ذلك قصدًا للمبالغة، أو توسُّعًا بحذف مضاف، ثم إن أردت المبالغة فلا تأويل، وإلا فهو مؤول عند البصريين على حذف مضاف، ففي جاءني رجل عدل التقدير: جاءني رجل ذو عدل، وعند الكوفيين مؤول بالوصف أي: عادل، وشروط كون المصدر نعتًا ستة، أحدها: أن لا يُؤنَّث، فخرج فعلة للمرة، وفعلة للهيئة، الثاني: أن لا يُثنَّى ولا يُجمَع، خرج ما إذا قُصِد به النوع، فيُثنَّى ويُجمَع، الثالث: أن يكون منكرًا،الرابع: أن يكون صريحًا لا مُؤوَّلًا، الخامس: أن يكون مصدرًا لفعل ثلاثي، أوبِزِنَة مصدر الفعل الثلاثي، فالأول كعدل، ورضا، وزور، والثاني كفطر، فإنه اسم مصدر، فِعْلُه: أفطَر، والسادس: أن لا يكون المصدر ميميًّا كمَزار، ومسير.

وفائدة هذه الشروط: ضبط ما سمع لا القياس عليها.اهـ.خ ض.«الثاني» المقدار نحو اشتريت البُرَّ القفيز، أي: المكيل به. «الثالث» العدد، نحو مررت بجماعة ثمانين، أي: معدودين بها.«الرابع» اسم جنس فيه معنى المشتق، نحو جاء رجل أسد أي: شجاع، واعلم أن النعت (تابع للمنعوت) في اثنين من خمسة في واحد من أقسام الإعراب الثلاثة التي هي الرفع والنصب والخفض كما بيَّنها بقوله: (في رفعه ونصبه وخفضه)، وواحد من التعريف والتنكير كما بيَّنها بقوله: (وتعريفه وتنكيره)؛ لأن الاسم لا يكون عليها في وقت واحد، ألا ترى أنه لا يكون الاسم مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا ولا معرفًا ومنكَّرًا، سواء كان النعت حقيقيًّا نسبة للحقيقة؛ لأنه جرى على

من هو له في المعنى، أو جرى على صاحبه حقيقة، وهو ما رفع ضميرًا مستترًا يعود على المنعوت، فإذا قلت: جاء زيد العاقل، فالعاقل تبع منعوته في الرفع، وهو واحد من ثلاثة، وفي التعريف وهو واحد من اثنين، أو كان النعت سببيًّا نسبة للسبب، وهو الضمير، وأطلق عليه سبب؛ لأن السبب لغة: الحبل، والحبل شأنه أن يُربَط به، فلما كان الضمير كذلك أي: يقع به الربط في الجمل التي تقع خبرًا، وفي جملة الصلة بالموصول والصفة بالموصوف، أُطلق عليه لفظ السبب لذلك.اهـ. عطار. وهو ما رفع اسمًا ظاهرًا فيه ضمير يعود على المنعوت أو ضميرًا بارزًا منفصلًا، يعود على غير المنعوت، فمثال النعت السببي: جاء زيد القائم أبوه، فزيد فاعل بجاء، والقائم نعت له نعت سببي، وأبو فاعل بالقائم مرفوع بالواو؛ لأنه من الأسماء الخمسة، ووجه كونه سببيًّا كونه رفع اسمًا ظاهرًا، وهو أبوه، وذلك الاسم مشتمل على ضمير يعود على المنعوت وهو الهاء من أبوه، ثم إن رفع النعت ضمير المنعوت المستتر فيه، ويسمى حينئذ نعتًا حقيقيًّا تبعه أيضًا في اثنين من خمسة، في تذكيره إن كان المنعوت مذكَّرًا، وتأنيثه إن كان مؤنثًا، وفي إفراده إن كان مفردًا، وتثنيته إن كان مثنى، وجمعه إن كان جمعًا، فيصير بهده مع مامرَّ مطابقًا لمنعوته في أربعة من عشرة، ما لم يمنع من ذلك مانع، ككون النعت صفة يستوي فيها المذكر والمفرد، وأضدادهما كفَعول بمعنى فاعل، نحو رجل صبور، وامرأة صبور، أوفعيل بمعنى مفعول، كرجل جريح، وامرأة جريح، وكونه أفعل تفضيل مجردًا من أل والإضافة، أو مضافًا لمنكَّر، فإنه يلزم الإفراد والتذكير، ولم يوافق في التأنيث والتثنية والجمع، نحو مررت برجل أفضل من زيد وبرجلين أفضل من زيد وبرجال أفضل من زيد وبامرأة أفضل من دعد وبامرأتين أفضل من هند ونساء أفضل من سلمى، وكذلك مررت برجل أفضل

شخص وبرجلين أفضل شخصين إلى المثل،وأن لا يكون النعت بجملة، فإنها لا توصف بتعريف، ولا تنكير، ولا إفراد، وتثنية، وجمع، ولا تذكير، ولا تأنيث، وإن كانت توصف بالإعراب باعتبار محلها (تقول) في النعت الحقيقي التابع لمنعوته في أربعة من عشرة: (قام زيد العاقل)، ووجه تبعيته لمنعوته في الأربعة المذكورة: أن العاقل مرفوع، والرفع واحد من الإعراب الثلاثة وهو مفرد، والإفراد واحد من الإفراد وفرعي، ومذكر والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير والتأنيث، ومعرفة والتعريف واحد من اثنين وهما التعريف والتنكير، لكن معرفة زيد بالعلمية ومعرفة العاقل بأل، وتقول في النصب: (رأيت زيدًا العاقل)، ووجه تبعيته لمنعوته: ما تقدم في الذي قبله، لكن بتبديل الرفع بالنصب، وتقول في الخفض: (مررت بزيد العاقل)، ووجه تبعيته لمنعوته: ما تقدم في الذي قبله، لكن بتبديل النصب بالجر، وبقية أقسام النعت من تنكير وتأنيث وتثنية وجمع معلومة بالقياس.

وإن رفع النعت الاسم الظاهر الملابس بضمير المنعوت أو الضمير البارز المنفصل العائد إلى غير المنعوت وهو السببي، لم يعتبر فيه حال المنعوت في الأحوال الخمسة الأخيرة، أي: التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، بل يعطى النعت حكم الفعل الحالِّ محله؛ لمساواته له في المعنى والعمل؛ إذ معنى قولك: جاءتني امرأتان كريم أبوهما، كرم أبوهما، فإن كان فاعل النعت مؤنثًا أُنِّث النعت نظرًا لفاعله، وإن كان المنعوت بذلك النعت مذكرًا، وإن كان فاعله مذكرًا ذُكِّر، وإن كان المنعوت به مؤنثًا، وإن كان فاعله مفردًا أو مثنًّى أو جمعًا أُفْرِد وجوبًا، وإن كان المنعوت بخلاف ذلك، ومن قال: قاما أبواهما، وأكلوني البراغيث، يثني الوصف ويجمعه جمع سلامة، ويقول: قائمين أبواهما، وقائمين آباؤهم.

ومن أمثلة النعت الرافع للاسم الظاهر: جاء زيد القائمة أمه، بتأنيث القائمة؛ لأنها مُسندَة إلى الأم، وإن كان الموصوف مذكرًا، كما تقول في الفعل قامت أمه وجاءت هند القائم أبوها بتذكير النعت؛ لأنه مُسنَد إلى الأب، وإن كان الموصوف مؤنثًا، كما تقول في الفعل: قام أبوها،وتقول في التنكير والإفراد: مررت برجل قائمة أمه، وبامرأة قائم أبوها، وتقول في التثنية والجمع مع التنكير مررت برجل قائم أبواهما، وبامرأتين قائم أبواهما بإفراد النعت، وإن كان المنعوت مثنى، كما تقول في الفعل: قام أبواهما بإفراد الفعل، ومَن قال مِن العرب: قاما أبواهما قال في الوصف: إذا أسند إلى المثنى الظاهر قائمَيْن أبواهما بتثنية الوصف، وتقول في جمع التذكير والتأنيث: مررت برجال قائم آباؤهم، وبهنود قائم آباؤهم، بإفراد قائم وإن كان الموصوف جمعا، كما تقول في الفعل: مررت برجال قام آباؤهم، وبهنود قام آباؤهم بإفراد الفعل عن علامة الجمع. ومَن قال مِن العرب: قاموا آباؤهم بإلحاق علامة الجمع في الفعل المُسنَد إلى الجمع الظاهر، كما في أكلوني البراغيث، قال في الوصف: إذا أُسنِد إلى الجمع الظاهر قائمين آباؤهم بجمع الوصف جمع السلامة، وأجاز الجميع أن تجمع الصفة جمع تكسير إذا كان الاسم المرفوع جمعا؛ لأنّ الوصف يخرج بالتكسير عن موازنة الفعل، فلذا لا يؤنث حينئذ؛ لتأنيث الفاعل، فتقول مررت برجال قيام آباؤهم، وبرجل قعود غلمانه، ورأوا ذلك أحسن من الإفراد الذي هو أحسن من جمع التصحيح.

ومثال النعت الرافع للضمير البارز: العائد إلى غير المنعوت قولك: جاءني غلام امرأة ضاربته هي، وجاءتني أمة رجل ضاربها هو، وجاءني غلام رجال ضاربه هم.

وفائدته حقيقيًّا كان أو سببيًّا عشرة:«الأول» التخصيص، وهو تقليل الاشتراك في النكرات، نحو مررت برجل كاتب. «الثاني» التوضيح، وهو رفع الاحتمال في المعارف، نحو مررت بزيد العالم.«الثالث» مجرد المدح، نحو بسم الله الرحمن

الرحيم. «الرابع» مجرد الذم، نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. « الخامس» الترحم على المنعوت، نحو اللهم ارحم عبدك المسكين. «السادس» التوكيد، والمراد به التوكيد اللغوي، وهو الذي يفيد ما أفاده غيره، نحو قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة:١٩٦]، فإنَّ كاملة نعت لعشرة، فمعنى النعت مفهوم من لفظ عشرة. «السابع» التفصيل، نحو مررت برجلين عربي وعجمي. «الثامن» الإبهام، نحو تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة. «التاسع» التعميم، نحو يحشر الله عباده الأولين والآخرين.«العاشر» التفسير، وتسمى الصفة الكاشفة، وهي التي يراد بها الكشف عن الماهية، كقولهم: الله قديم لا ابتداء له.اهـ. نزهة الألباب بتصرف.

واعلم أن الأصل في النعت أن يكون للإيضاح أو التخصيص، وكونه لغيرهما خلاف الأصل أي: الغالب، ويجوز قطع النعت إن علم منعوته حقيقةً، نحو بسم الله الرحمن الرحيم، أو ادِّعاءً بأن نُزِّل المجهول منزلة المعلوم بدون النعت إلى الرفع، بتقدير هو أو إلى النصب بفعل مناسب للمقام، كأعني في التوضيح، وأخص في التخصيص، وأمدح في المدح، وأذُم في الذم، وأرحم في الترحم.

فائدة: علم مما سبق أن النعت ينقسم إلى قسمين: حقيقي وسببي، وبقي النعت بالجملة من أي قبيل هو؟ وقد أرجعه الناصر الطبلاوي لكل من القسمين، فنحو مررت برجل قام يرجع للنعت الحقيقي؛ لأن الفعل رافع لضمير المنعوت أو لأنه في قوة قائم، ونحو مررت برجل قام أبوه يرجع للسببي؛ لأن الفعل رفع اسمًا ظاهرًا متصلًا بضمير المنعوت. اهـ.عطار.

ولما كان النعت يكون تارة معرفة وتارة نكرة، ذكر المصنف هنا أقسام المعرفة وحد النكرة مقدِّمًا للمعرفة على النكرة، وإن كان الأولى أن يقدم النكرة؛ لكونها الأصل؛ لاندراج كل معرفة تحتها، وذلك لأنه ما من معرفة إلا ولها نكرة ولا عكس، والمستقل أولى بالأصالة، وأيضًا فالشيء أول وجوده تلزمه الأسماء العامة، ثم يعرض له بعد ذلك

الأسماء الخاصة، كالآدمي إذا ولد، فإنه يسمى إنسانًا أو مولودًا أو موجودًا، ثم بعد ذلك يوضع له الاسم العلم واللقب والكنية، وقدم المصنف هنا المعرفة؛ لكونها أشرف من النكرة، من حيث دلالتها على معين، والشريف مقدَّم فقال:

وَالْمَعْرِفَةُ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ : اَلاسْمُ اَلْمُضْمَرُ نَحْوُ: أَنَا وَأَنْتَ، وَالاسْمُ اَلْعَلَمُ نَحْوُ: زَيْدٍ وَمَكَّةَ، وَالاسْمُ اَلْمُبْهَمُ نَحْوُ: هَذَا، وَهَذِهِ، وَهَؤُلَاءِ، وَالاسْمُ اَلَّذِي فِيهِ اَلْأَلِفُ وَاللَّامُ نَحْوُ: اَلرَّجُلُ وَالْغُلَامُ، وَمَا أُضِيفَ إِلَىٰ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ اَلْأَرْبَعَةِ.

(والمعرفة خمسة أشياء) أل للجنس، فلذا صح الإخبار بخمسة، قيل: هي ستة بزيادة الموصول، ويمكن دخوله في قول المصنف: والاسم المبهم، وزاد بعضهم قسمًا سابعًا، كابن مالك كما قال في الكافية، وهو النكرة المقصودة نحو يا رجل، بناء على أنه معرف بالقصد والإقبال، وذهب بعضهم إلى أن تعريفه بأل مقدرة، وناب يا منابها لا بالقصد، وعليه فهو داخل في المعرف بأل، وقد جمع السبعة في نظم جلال الدين صالح البلقيني(١) في قوله:

إِنَّ المَعَـــارِفَ سَـــبْعَةٌ فِيهَـــا سَـــهُل   أَنَا صَالِحٌ ذَا مَا الفَتَىٰ ابْنِي يَا رَجُلْ

وذلك أن الاسم الذي يدل على تعيين مسماه إما بقرينة خارجة عن ذات لفظه أو لا، والثاني هو العلم، والأول إما بقرينة معنوية أو لفظية أو غيرهما، والمعنوية إن كانت الحضور أو المرجع فهو الضمير، وإن كانت التوجه والإقبال فهو المنادى،

---

(١) الإمام العلامة عبد الرحمن بن شيخ الإسلام سراج الدين عمر بن رسلان بن نصير جلال الدين، أبو الفضل البلقيني، محدث من كبار فقهاء الشافعية، توفي سنة (٨٢٤هـ).

واللفظية إن كانت الصلة فالموصول وإن كانت أل فذو الأداة، وإن كانت الإضافة لمعرفة فالمضاف لها، وغير اللفظية والمعنوية هي الإشارة الحسية نحو الأصبع في اسم الإشارة، وأما نحو أجمع في التوكيد فتعريفه إما بالعلمية الجنسية وإما بالإضافة المقدرة، وأما اسم الفعل الغير المنون ونحو سحر وأمس وسيبويه بلا تنوين فتعريفها بأل مقدرة فافهم.اهـ. فرائد، فقوله: أنا إشارة للضمير، وصالح إشارة للعلم، وذا إشارة لاسم الإشارة وما إشارة للموصول والفتى إشارة للمحلى بالألف واللام، وابني إشارة للمضاف إلى واحد من هذه الخمسة، وإنما تعرض المصنف لعدها دون تعريفها لأمرين:«الأول» أن تعريفها فيه عسرعلى المبتدئ المقصود بوضع هذه الكراسة.«الثاني» أن تعريفاتها لا تخلو عن تعقبات، ولذلك قال بعض شراح التسهيل من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه أي اعتراض عليه.اهـ. أشموني بزيادة. وعرفها ابن الحاجب[1] بأنها ما وُضع لشيء بعينه، ثم هذه الأنواع متفاوتة في التعريف كالنكرات (الاسم المضمر) قدم المضمر؛ لأنه أعرف المعارف بعد لفظ الجلالة ثم الضمير العائد عليه وأعرف الضمائر ضمير المتكلم (نحو أنا) ثم المخاطب نحو (وأنت) ثم الغائب نحو هو، واختلف في ضمير الغائب العائد إلى نكرة، نحو جاءني رجل فأكرمته، فقال الجمهور: إنه معرفة كسائر الضمائر، وقال بعضهم: إنه نكرة، وسيأتي مزيد بحث في هذا الخلاف في مخفوضات الأسماء إن شاء الله تعالى.

ملاحظة:وقد بسطنا الكلام على تقسيم الضمير إلى متصل ومنفصل وتعريفهما وتقسيم كل منهما في باب الفاعل، فراجعه، وأشار للقسم الثاني بقوله: (والاسم العلم) يطلق لغة على الجبل كقوله تعالى: ﴿ وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ ﴾ [الرحمن:٢٤]، وقول الخنساء:

---

(١) أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدويني، الأسنائي، الشهير بابن الحاجب، الفقيه المالكي، والأصولي النحوي، والمقرئ، من أجلِّ علماء النحو في عصره، توفي سنة (٦٤٦هـ).

وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتَمُّ الهُدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ

وعلى الراية والعلامة، واصطلاحًا: هو الاسم الذي يعين مسماه مطلقًا بلا قيد، أي: بلا قرينة خارجة عن ذات اللفظ؛ لأن تعيين العلم من ذات وضعه، بخلاف باقي المعارف، فإنها موضوعة لتعيين مسماها، لكن بواسطة قرينة إما معنوية كالتكلم وأخويه للضمير والتوجه والإقبال للمنادى، أو لفظية كالصلة في الموصول وأل في مدخولها، والظاهر أن منها الإضافة في غلام زيد أو حسية، وهي الإشارة بنحو الأصبع في اسم الإشارة، فتعين المدلول إنما هو بهذه القرائن لا من الوضع، ولا يرد أن العلم المشترك يحتاج لقرينة أيضًا؛ لأن ذلك عارض من تعدد الوضع، أما باعتبار كل وضع على حدته فغير محتاج.اهـ.خ ض.

وينقسم العَلَم باعتبارات مختلفة إلى أقسام متعددة، وينقسم باعتبار تشخص مسماه وعدم تشخصه إلى قسمين: علم شخص بفتح الشين وسكون الخاء، وهو كما في القاموس سواد الإنسان وغيره تراه من بعد، وهو ما وضع لشيء بعينه غير متناول ما أشبهه، فقولنا: ما وضع لشيء؛ شامل للنكرة والمعرفة، وقولنا: بعينه؛ قيد مخرج للنكرة؛ لأنها لم توضع لشيء بعينه بل وضعها على الاشتراك، وقولنا: غير متناول ما أشبهه مخرج لبقية المعارف، فإن الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب، واسم الإشارة صالح لكل مشار إليه، وأل صالحة لأن يعرف بها كل نكرة، والموصول صالح لكل من قام به مدلول الصلة، فكل منها موضوع على الاشتراك، لكنها إذا استعملت في واحد لم يشتركه فيما أسند إليه أحد فهي كليات وضعًا جزئيات استعمالًا، بخلاف العَلَم فإنه جزئي وضعًا واستعمالًا، ولا تضر المشاركة اللفظية كمشاركة لفظين موضوعين لذاتين كإبراهيم لشخصين؛ لأن تلك المشاركة

عارضة من اللفظ، لا من أصل الوضع ولا فرق في علم الشخص بين أن يكون لعاقل نحو (زيد) أو لغيره، كواشق اسم كلب وهيلة اسم شاة أو لمكان نحو (مكة)، فكل هذه أعلام أشخاص، والقسم الثاني علم الجنس، وهو ما وضع للماهية بقيد استحضارها أي: حضورها في الذهن، أي: العقل كأسامة علم جنس على حقيقة الحيوان المفترس بقيد استحضارها في الذهن، وخرج بقولنا: بقيد استحضارها في الذهن؛ اسم الجنس كأسد، فإنه وضع لماهية الحيوان المفترس لا بقيد استحضارها في الذهن.

تنبيه:علم الشخص له حكمان: معنوي وهو أن يراد به واحد بعينه كزيد وأحمد، ولفظي وهو صحة مجيء الحال متأخرة عنه، نحو جاءني زيد ضاحكًا، ومنعه من الصرف مع سبب آخر غير العلمية نحو هذا أحمد، ومنع دخول الألف واللام عليه، فلا تقول: جاء العمرو، وابتداءه بلا مسوغ وعدم إضافته بأن لا يكون مضافًا وعدم نعته بالنكرة، وعلم الجنس كعلم الشخص في حكمه اللفظي، تقول: هذا أسامة مقبلًا، فتمنعه من الصرف، وتأتي الحال بعده بلا مسوغ، ولا تدخل عليه الألف واللام، فلا تقول: هذا الأسامة، ويبتدأ به بلا مسوغ، وكذا لا يضاف، وحكم علم الجنس في المعنى كحكم النكرة، من حيث إن كلًّا منهما يصدق على متعدد؛ لأنه شائع في جميع أفراد جنسه، لا يختص به واحد دون آخر، كما أن النكرة كذلك، فكل أسد يصدق عليه لفظ أسامة.اهـ.ابن عقيل بزيادة.

وينقسم العلَم أيضًا إلى اسم وكنية ولقب، والمراد بالاسم هنا: ما ليس بكنية ولا لقب، كزيد وعمرو ومكة، والكنية: ما صُدِّرت بأب أو أم أو ابن أو بنت أو أخ أو أخت أو عم أو عمة أو خال أو خالة، كأبي بكر وأم الخير وابن عباس وما أشبه ذلك، واللقب ما أعلم برفعة مسماهأي: بمدحه كزين العابدين لقب علي بن الحسن بن

علي بن أبي طالب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ وأمه بنت كسري، أو بضعته بفتح الضاد وكسرها، أي: ذمه كأنف الناقة لقب جعفر ابن قريع وهو أبو بطن من سعد بن زيد مناة، وسبب جريان هذا اللقب عليه: أن أباهذبح ناقة وقسمها بين نسائه، فبعثته أمه إلى أبيه، فلم يبق إلا الرأس، فقال له أبوه: شأنك به، فأدخل يده في أنف الناقة، وجعل يجره، فلقب به، وكانوا يغضبون من هذا اللقب، فلما مدحهم الحطيئة بقوله:

قَوْمٌ هُمُ الأَنْفُ والأَذْنَابُ غَيْرُهُمْ ... وَمَنْ يُسَوِّي بِأَنْفِ النَّاقِة الذَّنَبَا

صار اللقب مدحًا، وإذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب في الأصح تأخير اللقب؛ لأنه غالبًا منقول من اسم غير الإنسان، كبطَّة وقفَّة، فتقديمه يوهم السامع أن المراد معناه الأصلي، ولأنه لإشعاره بالمدح أو الذم كان في معنى النعت والنعت لا يقدم، فكذا شبهه ولأن فيه العلمية وزيادة، فلو أتي به أولًا لأغنى عن الاسم، ولتأخره عن الاسم وضعًا، فكذا لفظًا.اهـ. كواكب بزيادة من خ ض.

ثم إن كانا مضافين كعبد الله زين العابدين، أو كان الأول مفردًا والثاني مضافًا كزيد زين العابدين، أو كان الأمر بالعكس كعبد الله قفَّة، وجب كون الثاني تابعًا للأول في إعرابه، إما على أنه بدل منه أي بدل كل من كل أو بيان عليه، ويجوز أيضًا قطعه عن التبعية، إما برفعه خبرا لمبتدأ محذوف، أو نصبه مفعولًا بفعل محذوف، وإن كانا مفردين كزيد قفَّة وسعيد كُرْز بضم الكاف وسكون الراء المهملة وفي آخره زاي، وهو في الأصل خرج الراعي، ويطلق على اللئيم وعلى الحاذق، فالكوفيون والزجاج يجيزون فيه وجهين: «أحدهما» إتباع اللقب للاسم كما تقدم في بقية الأقسام. «ثانيهما» إضافة الاسم إلى اللقب على تأويل الأول بالمسمى، والثاني بالاسم ما لم يمنع مانع، كما إذا كان الاسم مقرونًا بأل كالحارث قفَّة، أو كان اللقب وصفًا في

الأصل مقرونًا بأل كهارون الرشيد ومحمد المهدي، فلا يضاف الأول إلى الثاني. نص على ذلك ابن خروف.اهـ. تصريح.

وجمهور البصريين يوجبون الإضافة، ووافقهم ابن مالك على ذلك في الخلاصة، حيث قال:

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ   حَتْمًا وَإِلاَّ أَتْبِعِ الَّذي ردِفْ

قال ابن هشام في شرح القطر: والصحيح الأول، أي: قول الكوفيين: والإتباع أقيس من الإضافة، والإضافة أكثر.اهـ. بزيادة. وإنما كان الإتباع أقيس؛ لأنه لايحتاج إلى تأويل، بخلاف الإضافة، ولا ترتيب بين الكنية والاسم إذا اجتمعا، فيجوز تقديم الكنية على الاسم، نحو قال أبوبكر سعيد، وتأخيرها عنه نحو قال سعيد أبو بكر، قال ابن عنقاء: والأصح أن تقديمها على الاسم، حيث اجتمعا هو الراجح إن لم يجب، ولاسيما إذا أشعرت بمدح أو ذم؛ لئلا يتوهم أنها لقب.اهـ.كواكب، ولا بين الكنية واللقب، فيجوز تقديم الكنية عليه، فتقول: أبو عبد الله زين العابدين، وتأخيرها عنه نحو زين العابدين أبو عبد الله، وفي الصبان: ذهب قوم كابن الصائغ[1] والمرادي إلى تأخير اللقب عن الكنية.اهـ.

وينقسم باعتبار ذاته إلى مفرد ومركب، فالمفرد كزيد وأسامة، والمركب ثلاثة أقسام مركب إضافي كعبد الله، وهو الغالب في الأعلام المركبة؛ لأن الأكثر فيها الكنى، وهي مضافة، وضابطه: كل اسمين نُزِّل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله، كغلام

(١) محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ، أديب، عالم بالعربية، مصري الأصل، دمشقي المولد والوفاة، له: (المقامة الشهابية)، و(شرح ملحة الإعراب)، توفي سنة (٧٢٠هـ).

زيد علمًا، بجامع أن المضاف إليه والتنوين كل منهما ملازم حالة واحدة، وهي الجر بالنسبة للمضاف إليه، والسكون بالنسبة للتنوين، والإعراب على ما قبله، أي: قبل كل من المضاف إليه والتنوين، وحكمه: أن يعرب الجزء الأول من جزئيه بحسب العوامل الداخلة عليه، ويخفض الثاني بالإضافة دائمًا، ومركب تركيب مزج وهو كل كلمتين نُزِّلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها في أن ما قبله مفتوح الآخر، كما يفتح ما قبل تاء التأنيث نحو بعلبك وحضرموت، عَلَم على بلدين؛ الأول منهما بالشام، والثاني باليمن، والأصل فيهما قبل التركيب: بعل وبك وحضر وموت، فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة، قال الجامي: بعلبك عَلَم لبلدة مركب من بعل، وهو اسم صنم وبك اسم صاحب هذه البلدة، فجعلا اسمًا واحدًا، وقال أبو السعود في تفسيره: بعل اسم صنم لأهل بك من الشام وهو البلد المعروف الآن ببعلبك، قيل: كان من ذهب طوله عشرون ذراعًا، وله أربعة أوجه، فتنوا به وعظموه حتى أخدموه أربعمائة سادن، وجعلوهم أنبياء، فكان الشيطان يدخل جوفه، ويتكلم بشريعة الضلالة والسدنة يحفظونها ويعلمونها الناس، وقيل: البعل: الرب، بلغة أهل اليمن.اهـ.

وفي القاموس: وحضرموت، وتضم الميم بلد وقبيلة.اهـ. كواكب بتصرف.

وحكمه: أن يُعرب بالضمة رفعًا وبالفتحة نصبًا وجرًّا، كسائر الأسماء التي لا تنصرف، كما قال في الخلاصة:

وَجُمْلَـــة وَمَـــا بِمَـــزْجٍ رُكِّبَـــا ... ذَا إِنْ بِغَيْـــرِ وَيْـــهٍ تـــم أعربَـــا

فيكون إعرابه على الجزء الثاني، أما الجزء الأول فيلزم الفتحة ما لم يكن آخره ياء كمعدي كرب، فيلزم السكون، وقد يبنى ما تم بغير ويه على الفتح؛ تشبيها بخمسة

عشر، بجامع المزج في كل، وقد يضاف صدره إلى عَجُزه، فيخفض العَجُز أبدًا، فيجري على الصدر وجوه الإعراب، فإن ختم بويه بني على الكسر؛ تغليبًا لجزئه الثاني؛ لأنه اسم صوت مبني لعدم تأثره بالعوامل وكسر على أصل التخلص، وقد يعرب غير منصرف كالمختوم بغير ويه، نحو جاءني سيبويه، ورأيت سيبويه ومررت بسيبويه، ومركب تركيب إسناد، وهو ما كان جملة في الأصل كشاب قرناها، لقبت به امرأة؛ لقول الشاعر في بنيها:

كَـــذَبْتُمْ وَبَيْـــتِ اللهِ لاَ تَنْكِحُونَهَـــا ... بَنِي شَـابَ قَرْنَاهَـا تصـرُّ وتحلـبُ

والمعنى أراد لن تتمكنوا من نكاحها يا بنى المرأة التي يقال لها شاب قرناها التي تصر الماشية أي تشدّ ضروعها؛ ليجتمع الدر فتحلب، والقرن المعقود من الشعر في جانب الرأس يعني العجوز الراعية اهـ منحة الوهاب شرح شواهد الكواكب. والشاهد فيه قوله: «شاب قرناها»، حيث جاء اسم علم على امرأة، منقول عن المركب الإسنادي؛ لأنه من فعل وفاعل محكي على ما هو عليه، وحكمه: أن العوامل لا تؤثر فيه بشيء، بل يحكى على ما كان عليه من الحالة قبل النقل؛ لأن المسمى بالجملة غرضه بقاء صورتها، فتقول: جاءتني شاب قرناها، وإعرابه جاء فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والنون للوقاية، والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به، وشاب قرناها فاعل محكي على ما هو عليه.اهـ. كواكب.

وينقسم بحسب الوضع إلى قسمين: مرتجل، من ارتجل الخطبة والشعر إذا ابتدهما بلا تهيؤ، ومنقول فالمرتجل؛ هو الذي لم يستعمل إلا علمًا، وهو نادر، كسعاد عَلَم امرأة، والمنقول هو الذي وضع غير علم، ثم استعمل عَلَمًا، والنقل إما من مصدر كفضل وزيد، فإنهما في الأصل مصدران لزاد يزيد زيدًا، وفضل يفضل

فضلًا، وإما من اسم جنس كأسد، أو اسم فاعل كالحارث، أو اسم مفعول كمسعود، أو صفة مشبهة كسعيد وحسن، أو فعل مجرد عن الفاعل، وذلك الفعل إما ماض كشمر لفرس، أو مضارع كيشكر لرجل، وهو نوح عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام، أو أمر كإصمت بكسر الهمزة والميم لمفازة أو من جملة فعلية أو اسمية، كشاب قرناها، وزيد منطلق، وليس النقل من الجملة الاسمية بمسموع من العرب، كما قاله في شرح التسهيل، ولكنهم قاسوه على ما سمع من النقل من الجملة الفعلية، وما ذكرنا من تقسيم العلم إلى مرتجل ومنقول هو المشهور، وذهب بعضهم إلى أن الذي علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل، وعن سيبويه أن الأعلام كلها منقولة؛ لأن الأصل في الأسماء التنكير، وعن الزجاج كلها مرتجلة؛ لأن الأصل عدم النقل، وأشار إلى القسم الثالث من أقسام المعرفة بقوله: (والاسم المبهم) أراد المصنف رحمه الله تعالى بالاسم المبهم: أسماء الأشارة والموصولات، كما فهم ذلك العلامة أحمد زيني دحلان، حيث قال: وهذا الاسم يشمل جميع أسماء الإشارة والأسماء الموصولة، فإن قيل: إذا كانت أسماء الإشارة والموصولة مبهمة، فلم سميت معرفة؛ إذ المعرفة ما زالت الإبهامية؟ أجيب: إنما يحصل التعيين في أسماء الإشارة بالإشارة الحسية، وفي أسماء الموصولة بالصلة (نحو هذا وهذه وهؤلاء) وهو ما وضع لمشار إليه، أي حسًّا بالأصبع ونحوه، فلا بد من كونه حاضرًا محسوسًا بالبصر، فاستعماله في المعقول مجاز، كسمعت هذا الصوت، فإن الصوت لا يُشار إليه إشارة حسية؛ لكونه غير مشاهد.

واعلم أن اسم الإشارة ينقسم بحسب المشار إليه إلى ثلاثة أقسام: ما يشار به للمفرد، وما يشار به للمثنى، وما يشار به للجماعة، وكل من هذه الثلاثة ينقسم إلى

مذكر ومؤنث، فللمفرد المذكر خمسة ألفاظ: ذا بألف ساكنة، وذاء بهمزة مكسورة بعد الألف، وذائه بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة، وذاؤه بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة، ويروى بالأخيرين قوله:

هَـــذَاؤُهُ الـــدَّفْتر خَيْـــر دَفْتَـــر فِـــي يَـــدِ قـــرمٍ ماجـــدٍ مصـــدر

وآلك بهمزة ممدودة فلام، فجملة إشارات المفرد المذكر خمسة، ومذهب البصريين أن ذا ثلاثي الوضع لا ثنائي، وألفه أصلية مثل ما كما يقول السيرافي؛ لغلبة أحكام الثلاثي عليه من الوصفية والموصوفية والتثنية والتصغير، ولا شيء من الثنائي كذلك، وأصله ذَيَيُ غير منون للبناء حذفت لامه اعتباطًا، أي: بلا علة، وقلبت عينه ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وقيل: ذَيْي؛ فحذفت العين لأنها ساكنة والمقلوب ألفًا اللام؛ لأن حدف الساكن أهون من حذف المتحرك، ورُدَّ بأن الحذف بالأواخر أليق، ومذهب الكوفيين أنها زائدة، فهو أحادي الوضع؛ لأن الألف والياء في ذان ودين للتثنية، ورُدَّ بأن ألفه حذفت للساكنين؛ ولذا شدد النون عوضًا عنها، وبأن ذان ليس تثنية ذا، بل هي صيغة وضعت للتثنية، كأنتما وللمفردة المؤنثة عشرة ألفاظ خمسة مبدوءة بالذال، وهي ذي وذهي بالإشباع وذه بالكسر وذه بالإسكان وذات بالضم وهي أغربها، واسم الإشارة ذا والتاء للتأنيث وخمسة مبدوءة بالتاء وهي تي وتهي بالإشباع وته بالكسر وته بالإسكان وتا، ولا يثنى من لغات المفردة المؤنثة إلا تا وحدها؛ لأنه لا يلزم معها كثير تغيير، وقد تقع الإشارة للمؤنث بلفظ المذكر، كقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَـةً قَالَ هَـٰذَا رَبِّى ﴾[الأنعام:٧٨]اهـ. كواكب.

وقيل: ذكره مراعاة للخبر، أو لأن لغة إبراهيم لا تفرق بين المذكر والمؤنث. اهـ خ ض.

وأفاد الروداني أن أصل الجميع ذا، قلبت الألف ياء والذال تاء في ذي وتي، ثم الياء هاء في ذه وته وقس الباقي. اهـ.خ ض.

ولتثنية المذكر ذان بالألف رفعًا، كقوله تعالى: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَـٰنَانِ﴾[القصص:٣٢] ذكر الإشارة، مع أن المشار إليه اليد والعصا، وهما مؤنثتان؛ نظرًا للخبر، وهو برهانان فإنه مذكر. اهـ.سجاعي، وذين بالياء جرًّا ونصبًا، كقوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه:٦٣]، ولتثنية المؤنث تان بالألف رفعًا، كقولك: جاءتني هاتان، وتين بالياء جرًّا ونصبًا، كقوله تعالى: ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَـٰتَيْنِ﴾[القصص:٢٧]، فإن قيل: ظاهر كلام النحويين أنهما مثنيان حقيقة؛ لأنهما في حالة الرفع بالألف، وفي حالتي النصب والجر بالياء، أجيب: بأنه ذهب المحققون إلى أنهما مبنيَّان؛ لوجود علة البناء فيهما، وإنما جاءا على صورة المثنى المرفوع في حالة الرفع وعلى صورة المثنى المنصوب والمجرور في حالتي النصب والجر، فليست الياء فيهما منقلبة عن الألف، بل كل منهما أصل؛ لأن وقوعهما على صورة المعرب اتفاقي، ولجمع المذكر والمؤنث عاقلًا كان أو غيره: أولاء، قال تعالى ﴿وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[الروم:٣٨] وقال تعالى: ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى﴾[هود:٧٨]، وبنو تميم يقولون: أولى بالقصر، أي: بلا همزة في آخره.

تنبيه: اعلم أن مراتب المشار إليه ثلاث عند الجمهور: قربى، وهي: المجردة عن الكاف واللام نحو ذا، ووسطى وهو التي بالكاف وحدها نحو ذاك، وبعدى وهي المقرونة بهما نحو ذلك؛ لأن زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة. اهـ.كواكب.

وعند ابن مالك له مرتبتان فقط؛ قربى وبعدى، فإذا أريد الإشارة إلى البعيد أتي بالكاف وحدها، فيقال: ذاك، لكنها لا تدخل في إشارات المؤنث إلا مع تي وتا وكذا ذي بخلف بخلاف غيرها، كما نقل عن الهمع وغيره، والظاهر منعها أيضًا مع ذاؤه بالضم والكسر من إشارات المذكر. اهـ.خ ض.

أو أتي بالكاف واللام نحو ذلك، وتمتنع اللام في ثلاث مسائل: «أحدها» المثنى، تقول: ذانك وتانك، ولا يقال: ذان لك ولا تان لك.«ثانيها» الجمع في لغة من مده، تقول: أولئك، ولا يجوز أولاء لك، ومن قصره قال: أولالك.«ثالثها» إذا تقدمت على المفرد المذكر أو المؤنث ها التنبيه، تقول: هذاك، ولا يجوز هذا لك.اهـ. شرح القطر بزيادة.

وهذه الكاف حرف خطاب لا ضمير، فلا موضع لها من الإعراب بلا خلاف؛ لأن أسماء الإشارة لا تضاف، أعني: أن الكاف لو كانت اسمًا لكان لها محل من الإعراب، ولا يظهر إلا كونه جرًّا، بإضافة اسم الإشارة إليها، وهو لا يقبل الإضافة لملازمته التعريف، وهذه الكاف تتصرف تصرُّف الكاف الاسمية غالبًا؛ ليتبين بها أحوال المخاطب من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، كما يتبين بها لو كانت اسمًا، فتُفتح للمخاطب، وتُكسر للمخاطبة، وتتصل بها علامة التثنية والجمعين، فتقول: ذاك وذاك وذكما وذاكم وذاكن.

فائدة:يجوز دخول ها التنبيه على أسماء الإشارة؛ لتنبيه المخاطب على ما يلقى إليه وإزالة لغفلته، ويشار إلى المكان القريب بلفظين لا يشار بهما إلى غيره، بخلاف جميع ما تقدم من أسماء الإشارة، فإنه يشار به إلى المكان وغيره، وهما هنا بضم الهاء وتخفيف النون مجردة عن ها التنبيه، وههنا بتقديم ها التنبيه عليها، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾[المائدة:٢٤] وإلى المكان البعيد بألفاظ بهناك بالكاف وحدها أو ههناك بالكاف مع ها التنبيه أو هنا لك بالكاف واللام أو هنا بفتح الهاء وتشديد النون أو هنا بكسر الهاء وتشديد النون أو ثم بفتح المثلثة وتشديد الميم.اهـ. متممة الآجرومية وشرحه الكواكب.

وفي التصريح: وإذا قلنا بمذهب الجمهور: إن المراتب ثلاث فيشار إلى المكان

القريب بهنا وإلى المتوسط بهناك وإلى البعيد بهنالك وأخواته.اهـ.

والموصول هو اسم مفعول من وصل الشيء بغيره، جعله من تمامه؛ إذ لا يتم معناه إلا بالصلة، وفي الاصطلاح قسمان: اسمي وهو المراد هنا بقرينة أن الكلام في أقسام المعارف، وحرفي وهو كل حرف أول مع صلته بالمصدر ولم يحتج إلى عائد، وهو خمسة على الأصح، ونظمها السندوبي فقال:

وَهَاكَ حُرُوفًا بِالمَصَادِرِ أُوِّلَتْ وَذِكْرِي لَهَا خَمْسًا أَصَحُّ كَمَا رَوَوْا

وَهَا هِي أَن بِالفَتْحِ أَنَّ مُشَدَّدًا وَزِيدَ عَلَيْهَا كَيْ فَخُذْهَا وَمَا وَلَوْ

والموصول الاسمي هو ما افتقر إلى صلة وعائد، وهو ضربان نص في معناه لا يتجاوزه إلى غيره، ومشترك بين معان مختلفة بلفظ واحد، فالنص ثمانية ألفاظ: الذي للمفرد المذكر عاقلًا كان أو غيره يكتب هو وجمعه، والتي بلام واحدة لكثرة استعمالها، واللذان واللتان مثنى بلامين على الأصل في كل ما أوله لام حُلي بأل، وللفرق بينه وبين الجمع نصبًا وجرًّا، وحمل الرفع عليهما أي: النصب والجر، ولم يعكس لسبق المثنى فاستحق الأصل، وأل في الجميع زائدة لا معرَّفة؛ لأن تعريفها بالصلة وحذفها من الجميع لغة، وكذا حذف نون الجمع، وخرج عليها ﴿كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾[التوبة:٦٩] في قولٍ، ونون المثنى لبني الحرث كقول الفرزدق:

أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عمَّي اللذا قَتَلاَ المُلُوكَ وَفَكَّكَا الأَغْلاَلاَ

أراد اللذان، فحذف النون، وهو مرفوع على الخبرية؛ لأن أبني منادى بالهمزة، وكليب بالتصغير أبو قبيلة، وهو كليب بن يربوع، وعمّي بالتثنية وهما هذيل بن هبيرة الثعلبي، وهذيل بن عمران الأصغر كان أخاه لأمه، والأغلال جمع غل بالضم وهو حديد يجعل في العنق من الأسارى وغيره، والمعنى: أراد الفرزدق بذلك: الافتخار

على جرير، فإنه من بني كليب بأن عميه قتلا الملوك وخلصا الأسارى من أغلالهم.اهـ.تصريح. والشاهد فيه قوله «اللذا» حيث حذف النون من مثنى الذى المرفوع.اهـ. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، وقول الأخطل:

هُمَــا اللَّتَــا إِنْ وَلَــدَتْ تَمِــيمُ   لَقِيــلَ فَخْــرٌ لَهُــمُ صَــمِيمُ

أراد اللتان، فحذف النون، وهو مرفوع على الخبرية للمبتدأ، وهو: هما، وتميم: قبيلة، وصميم: بمعنى خالص، والمعنى: هما المرأتان اللتان لو وَلدَتَهما تميم لقيل: فخر لهم خالص، وجاز حذف النون في «اللذان، واللتان» لعدم الإلباس اهـ.تصريح، والشاهد فيه قوله «اللتا» حيث حذف النون من مثنى التي المرفوع اهـ عدة السالك . والحاصل أن الذين: الجمع، إما بالنون مع أل، أو حذفها، أو بحذف النون مع أل، والرابعة رفعه بالواو، والمثنى إما بتخفيف النون مع أل وحذفها، أو بشد النون، أو حذفها مع أل؛ ففيه أربع لغات أيضًا، وأما «الذي والتي» فتُحذف ياؤهما مع أل مع إسكان ما قبلها أو كسره، وكذا تُثبَت ساكنة مع أل وبدونها، وتُشدُّ مكسورة ومضمومة مع أل؛ ففيهما ست لغات.اهـ. بزيادة من التصريح.

والتي للمفردة المؤنثة، عاقلة كانت أو غيرها، واللذان واللتان للمثنى المُذكر والمؤنث رفعًا، واللَّذَيْن واللَّتَيْن بالياء المفتوح ما قبلها جرًّا ونصبًا، تقول:جاء اللذان قاما، واللتان قامتا، ورأيت اللَّذَيْن قاما، واللَّتَيْن قامتا، ومررت باللَّذَيْن قاما، واللَّتَيْن قامتا، وكان القياس في تثنيتهما وفي تثنية «ذا، وتا» السابقين في بحث الإشارة أن يقال في تثنية الذي: اللذيان بإثبات الياء مُخففة، وفي تثنية التي: اللتيان بإثبات الياء مُخففة، وفي تثنية ذا: ذيان بقلب الألف ياءً، وفي تثنية تا: تيان بقلب الألف ياءً، كما يقال في تثنية القاضي من المُعرَب المنقوص: القاضيان بإثبات الياء، وكما يقال في تثنية فتى من المُعرَب المقصور: فتَيَان بقلب الألف ياءً، ولكنهم فرقوا بين تثنية المبني كالذي

وذا، وتثنية المُعرَب كالقاضي وفتى؛ فحذفوا الحرف الأخير وهو الياء من الذي والتي، والألف من ذا وتا، وأثبتوه في القاضي وفتى؛ ففرقوا بين المُعرَب والمبني في التثنية، كما فرقوا بينهما في التصغير؛ إذ قالوا في تصغير الذي والتي، وذا وتا: اللذيا، واللتيا، وذيا، وتيا، فأبقَوا الحرف الأول، وهو اللام الأولى من اللذيا واللتيا، والذال من ذيا، والتاء من تيا على فتحه الذي كان قبل التصغير، وزادوا ألفًا في الآخر عِوضًا عن ضمة التصغير التي تكون في أول المُصغَّر، وتميم وقيس تُشدد النون فيهما تعويضًا عن المحذوف منهما، وهو الياء في الذي والتي، والألف في ذا وتا، أو تأكيدًا للفرق بين تثنية المبني والمُعرَب الحاصل بحذف الياء والألف. اه، توضيح وتصريح.

فائدة: والأصح: أن اللَّذَيْن واللَّتَيْن ليسا مُثنيَيْن حقيقة، وإنما جيء بهما على صوة المثنى المرفوع في حالة الرفع،وعلى صورة المثنى المجرور والمنصوب في حالتي الجر والنصب، كما تقدم في ذان وتان.اهـ.كواكب، والأُلَى لجمع المذكر العاقل كثيرًا، ولغيره قليلًا مقصورًا، ويُكتَب بغير واو للزومه أل؛ فلا يشتبه بإلى الجارة، بخلاف أُولياالإشارية، فتُكتَب بواو بعد الهمزة؛ لعدم أل فيها فتشتبه بإلى الجارة، نحو: جاءني الأُلَى فعلوا، وقد يُستعمَل الأُلَى بمعنى اللاتي، كقول مجنون ليلى:

مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الأُلَىٰ كُنَّ قَبْلَهَا ... وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلَّ مِنْ قَبْلُ

قوله: حبها: فاعل محا، أي: حب ليلى، وقوله: حب الأُلَى: كلام إضافي مفعول، أي: حب النساء اللاتي كُنَّ قبلها،والمعنى: أراد أن حب هذه المرأة قدملك عليه كل قلبه، وأنه غطى على كل حب كان قبلها، وأنه لم يترك له متصرفًا، والشاهد فيه قوله: الأُلَى كُنَّ قبلها؛ حيث استعمل لفظ الأُلَى في جماعة الإناث العاقلات، والدليل على ذلك المعنى شيئان، أولهما: فإنه يريد أن حب هذه المرأة قد أزال حب النساء الألى كن قبلها، وثانيهما: الضمير الموضوع لجماعة الإناث في قوله: كُنَّقبلها،

فإنه يدل على ما ذكرناه من أن المراد بالألى جماعة الإناث.اهـ.عدة السالك،وفيه الشاهد حيث استعمل الأُلَى موضع اللاتي.اهـ.عيني، ويقال لجمع المذكر العاقل: الذين مطلقًا، أي: رفعًا، ونصبًا، وجرًّا، وهي مبنية، وإن كان الجمع من خصائص الأسماء؛ لأن الذين مخصوص «بأولى العلم»، و«الذي» عام، فلم يُجَر على سنن الجموع المتمكنة لأنّ مفرده ليس بعلم ولا صفة.اهـ.تصريح بزيادة، وقد يقال: اللذون بالواو رفعًا، واللذين جرًّا ونصبًا، وهي لغة هذيل، أو عُقيل -بضم العين- قال شاعرهم:

نَحْنُ اللَّذونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَ ... يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

فنحن: مبتدأ، واللذون: خبره، والنُّخَيل تصغير نَخْل، بالنون والخاء المعجمة: موضع بالشام، وغارة: مفعول لأجله، وهو اسم مصدر «أغار»، والقياس: إغارة، والمِلحاح بكسر الميم مِن أَلَحَّ السحاب: دام مطره.اهـ.تصريح، والمعنى: نحن اللذون أتَوا العدو صباحًا في الوقعة المسماة يوم النُّخيل؛ لكونها وقعت في هذا المحل لأجل الهجوم الشديد الإذاء، أو حال كوننا هاجمين عليهم فاتكين بهم فتكًا شديدًا.اهـ.فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل.

والشاهد في قوله: «اللذون»: حيث أتى فيه بالواو في حالة الرفع على لغة هذيل أو عُقيل، وهو قليل، والكثير: الإتيان بالياء رفعًا، ونصبًا، وجرًّا. اهـ.شرح شواهد ابن عقيل،والصحيح: أنه مبني، جيء به على صورة المُعرَب؛ وعلى هذه اللغة يُكتَب بلامَيْن، بخلافه في لغة مَن ألزمه الياء مطلقًا؛ فإنه يُكتَب بلام واحدة، واللائي، واللاتي، ويقال أيضًا: اللواتي لجمع المؤنث، وقد تُحذف ياؤها اجتزاءً بالكسرة؛ فيقال: اللاءِ، واللاتِ، واللواتِ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّـٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ ﴾ [الطلاق:٤]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّـٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ ﴾[النساء:١٥]، وقد وردت اللاتي بمعنى الذين، قال الشاعر:

فمـــا آباؤنـــا بِـــأَمَنَّ منـــه علينا اللاءِ قد مهدوا الحجورا

فأوقع اللاءِ مكان الأُلَى بدليل عود ضمير جمع الذكور عليها، بِأَمَنَّ أي: بأكثر إنعامًا، ومنه أي: الممدوح، ومهَدوا بتخفيف الهاء أي: بسطوا، وفرشوا، والحجور: جمع حِجر بكسر الحاء المهملة وفتحها، وهو ما بين يديك من ثوبك، والمعنى: ليست آباؤنا الذين أصلحوا شأننا، وجعلوا حجورهم لنا فراشًا بأكثر مِنَّة وإنعامًا علينا من هذا الممدوح، بل الممدوح أكثر مِنَّة علينا منهم.اهـ.شواهد ابن عقيل، والشاهد في قوله: «اللاءِ»: حيث أطلقه على جماعة الذكور موضع الذين وهو قليل، والكثير إطلاقه على جماعة الإناث، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ﴾[الطلاق:٤]. اهـ شواهد ابن عقيل.والمشترك من الاسم الموصول ستة ألفاظ: مَن، وما، وأَيّ بفتح الهمزة وتشديد الياء، وأل، وذو بمعنى الذي لا بمعنى صاحب، وذا، وهذه الستة تُطلَق على المفرد، والمثنى، والمجموع المذكر من ذلك كله والمؤنث، فتقول في مَن: جاءني مَن قام، ومَن قامت، ومَن قاما، ومَن قامتا، ومَن قاموا، ومَن قُمْن، وفي «ما» لمن قال: اشتريت حِمارًا أو أَتانًا بفتح الهمزة، أو حِمارَين، أو أَتانَيْن، أو حُمُرًا بضمتين، جمع حِمار، أو أُتُنًا: أعجبني ما اشتريته، وما اشتريتها، وما اشتريتهما، وما اشتريتهم، وما اشتريتهن، وفي أل: جاءني القائم، والقائمة، والقائمان، والقائمتان، والقائمون، والقائمات، وكذلك تفعل في البواقي، وتُستعمَل مَن في أصل الوضع للعالِم -بكسر اللام- أي: مَن قام به العلم، و«ما» في أصل وضعها لغير العالِم، وقد يُعكَس ذلك الأصل في مَن، وما؛ فتُستعمَل مَن لغير العالِم في ثلاث مسائل، «الأولى»: أن ينزل ما وقعت عليه «مَن» منزلة العالِم، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنۡ أَضَلُّ مِمَّن يَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسۡتَجِيبُ لَهُۥٓ﴾[الأحقاف:٥]، وقول العباس بن الأحنف(١):

(١) هو أبو الفضل العباس بن الأحنف الحنفي، اليمامي، النجدي، شاعر عربي عباسي، نشأ ببغداد، =

أَسِرْبَ القَطا هل مَن يُعير جناحَه لعلّي إلىٰ مَن قد هَوِيتُ أَطيرُ

والهمزة للنداء، والسِّرب بكسر المهملة، وسكون الراء: الجماعة، والقطا جمع قطاة: نوع من الطير، وهوِيت بكسر الواو، أي: أحببت، فأوقع مَن على سِرب القطا، وهو غير عاقل، والمعنى: سالت دموعي على جماعة من الطيور وقت مرورهن بي، فقلت مناديًا وسائلًا لهن: ومثلي حقيق بالبكاء يا جماعة الطيور؟ هل الذي يُعيرُني جناحه موجود فيكم؟ لعلِّي أطير به إلى الذي أحببته، والشاهد فيه: استعمال مَن الأولى في غير العاقل، وهو جماعة القطا؛ لأنه ناداها كما ينادي العاقل، وطلب منها إعارة الجناح؛ لأجل الطيران نحو محبوبته التي هو متشوق إليها، وهذان الشيئان خاصان بالعاقل نزلهما منزلته، وهو قليل، وأما مَن الثانية فهي مُستعمَلة في العاقل، وهو كثير. اهـ.شرح شواهد ابن عقيل،فدعاء الأصنام، ونداء القطا سوَّغ وقوع «مَن» على ما لا يعلم؛ لأنه لا يُدعَى ولا يُنادَى إلا العالِم، «الثانية»: أن يجتمع غير العاقل مع العاقل فيما وقعت عليه «مَن» الموصولة، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾[الحج:١٨]، فإن قوله: مَنْ فِي السَّمَوَاتِ يشمل الملائكة، والشمس، والقمر، والنجوم، وغيرها،ومَن في الأرض يشمل الآدميين، والجبال، والشجر، والدواب، وغيرها، «الثالثة»: أن يقترن غير العاقل بالعاقل في عموم فصل بمَن الموصولة، نحو قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾[النور:٤٥]؛ لاقتران غير العاقل بالعاقل في عموم كل دابة من قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾[النور:٤٥] الآية، فأوقع «مَن» على غير العاقل لمَّا اختلط بالعاقل في عموم كل دابة؛ لأنها لغة اسم لما يَدُبُّ على الأرض،

=

وتوفي بها، وقيل: بالبصرة.

عاقلًا كان أو غيره، وتُستعمَل «ما» على خلاف الأصل في العالم، قال السهيلي[١] ولا تقع للعاقل الا بقرينة التعظيم والإبهام كقولهم: سبحان ما يسبح الرعد، ونحو قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[ص:٧٥] أي: لمَن خلقته، وقد تُستعمَل للعالم مع غيره، نحو قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾[الجمعة:١]، فإنه يشمل العالم وغيره، ولأنواع من يعقل نحو قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[النساء:٣]، وللمبهم أمره كقول من رأى شبحًا بفتح الموحدة وبالحاء المهملة من بعد: انظر ما ظهر لي، والأربعة الباقية، وهي: أي، وأل، وذو، وذا: تُستعمَل للعاقل وغيره، وفيها تفصيل، فأما أي: فهي مثل «ما» في الموصولية، وفي أنها تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، مفردًا كان، أو مثنى، أو مجموعًا، إلا أن لها أربعة أحوال، «أحدها»: أن تضاف، ويُذكَّر صدر صلتها، نحو: يعجبني أيهم هو قائم، «ثانيها»: أن لا تضاف، ولا يُذكَّر صدر صلتها، نحو: يعجبني أي قائم، «ثالثها»: أن لا تضاف، ويُذكَّر صدر صلتها، نحو: يعجبني أي هو قائم، وهي في هذه الأحوال الثلاثة مُعرَبة بالحركات الثلاث؛ لأن شبهها الحرف في الافتقار عورض بما يختص بالاسم، وهو إضافتها لفظًا أو تقديرًا؛ فرجعت إلى الأصل في الأسماء، وهو الإعراب؛ ولذا أُعربَت «أي» الشرطية والاستفهامية دائمًا، نحو: يعجبني أيهم هو قائم، ورأيت أيهم هو قائم، ومررت بأيهم هو قائم، وكذلك أيُّ قائم، وأيًّا قائم، وأيٍّ قائم، وكذا أيُّ هو قائم، وأيًّا هو قائم، وأيٍّ هو قائم، «رابعها»: أن تضاف، ويُحذَف صدر الصلة، وهي في هذه الحالة مبنية على الضم عند الجمهور إذا كان صدر الصلة المحذوف ضميرًا، نحو: يعجبني أيُّهُم قائم، ورأيت أيُّهُم قائم، ومررت بأيُّهُم قائم، وعليه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[مريم:٦٩]، وقول الشاعر:

---

(١) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن الخطيب بن أصبع بن حبيب، توفي سنة (٥٨١هـ).

إذا مـــا لَقيـــتَ بنـــي مالِـــكٍ   فسَـــلِّم علـــىٰ أَيُّهُـــم أفضـــلُ

والمعنى إذا صادفت هذه القبيلة فسلّم على الشخص الذي هو أفضل أي على أفضلها . والشاهد في قوله: «أَيُّهُم»: حيث بناها على الضم، ولم يعربها؛ لأنها أُضيفَت وحُذفَت صدر صلتها.اهـ.شرح شواهد ابن عقيل،وذلك نظرًا لإمكان تنزيل المضاف إليه في نحو الآية والبيت منزلة صدر الصلة الذي هو المبتدأ المحذوف لشبهه به في الصورة؛ لأن أفعل التفضيل يُخبَر به عن الواحد وغيره، فكأنه لا إضافة حتى تعارض شبه الحرف وحُمِل على نحو الآية والبيت، نحو: مررت بأيهم قائم مما لا يمكن فيه تنزيل المضاف إليه منزلة المبتدأ المحذوف؛ لاختلافهما جمعًا وإفرادًا، طردًا للباب. اهـ.فرائد.

وإنما لم تُبنَ في «أيٍّ قائم» مع عدم الإضافة لفظًا؛ لقيام التنوين مقامها كما في «كل، وبعض»، ولا يمكن قيام التنوين مقام المبتدأ؛ لكونه لا يشبهه، ولأنه لم يعهد، هذا ما عللوا به.

وبُنيَت على حركة دفعًا للساكنَين، أو لأن لها أصلًا في الإعراب، وكانت ضمة جبرًا لفوات إعرابها بأقوى الحركات، أو تشبيها بقبل وبعد في حذف بعض ما يوضحها، اهـ.خ ض. وقال في شرح شواهد ابن عقيل للجرجاني: وإنما كانت الحركة ضمة، ولم تكن فتحة ولا كسرة؛ لأنها أشبهت الغايات، أي: الظروف المنقطعة عن الإضافة كقبل وبعد من جهة أنها تكون مُعرَبة ومبنية. اهـ، وبعضهم أعربها حتى في هذه الحالة؛ نظرًا للحقيقة، وقد قُرِئ: ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُم أَشَدُّ، بالنصب، وروي: **فسلم علىٰ أيِّهم أفضل** بالجر، وهي للعالِم وغيره.اهـ.فرائد.

تنبيهان: «الأول»: لا تضاف «أي» لنكرة أصلًا، خلافًا لابن عصفور، وابن الضائع بالضاد المعجمة، والعين المهملة، فإنهما أجازا إضافتها إلى نكرة، وإضافتها

لتعرف جنس ما وقعت عليه، والصلة لتعرف عينه، ففيها مُعرَّفان لكن بجهتين، فلا إشكال فتنَبَّه، ولا يعمل فيها إلا عامل مستقبل متقدم عليها، كما في الآية والبيت، خلافا للبصريين في الاستقبال والتقديم، وسُئل الكسائي في حلقة يونس هل يجوز:أعجبني أيهم قام؟ فمنع من ذلك، فقيل له: لِمَه؟ فلم يَلُحْ له وجه المنع، فقال: «أي» كذا خُلِقت؛ فصار مثلًا، وأجاب غيره بأن أيًّا وضعت على العموم، والإبهام، والمضارع مُبهَم ففيه مناسبة لها بخلاف الماضي؛ إذ لا إبهام فيه فيحصل التنافي والخروج عما وُضِعت له، واشتُرط كون العامل متقدمًا لتمتاز عن الشرطية والاستفهامية؛ لأنهما لا يعمل فيهما إلا متأخر.اهـ.شرح الفاكهي على قطر الندى.

«الثاني»: تكون «أي» موصولة كما عُرف وشرطًا، نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[الإسراء:١١٠]، واستفهامًا، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ﴾[الأنعام:٨١]، ووصلة لنداء ما فيه أل، كأيُّها الرجل، ونعتًا لنكرة، كمررت بفارس أيِّ فارس، وحالًا من معرفة، كمررت بزيد أيِّ رجل، وكلها مُعرَبة إلا الموصولة في ما مر والندائية، وأما «أل» فإنها تكون اسمًا موصولًا إذا دخلت على اسم الفاعل، أو على اسم المفعول، كالضارب والمضروب، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾ [الحديد:١٨] الآية، مما صلته اسم فاعل، ونحو قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ﴾[الطور:٥] مما صلته اسم مفعول، والمراد بهما الحدوث، فإنْ أُريدَ بهما الثبوت كالمؤمن، والصانع؛ كانت «أل» الداخلة عليهما حرفَ تعريف كما في المطول.اهـ.سجاعي.

فإذا دخلت على اسم جامد كالرجل، أو على وصف يشبه الأسماء الجامدة كالصاحب، أو على وصف التفضيل كالأفضل، والأعلم؛ فهي حرف تعريف.اهـ.شرح القطر.

وأما الداخلة على الصفة المُشبَّهة كالحسن: فجنح ابن مالك إلى أنها موصول اسمي، وجرى عليه ابن هشام في شرح القطر، والأوضح في باب ما لا ينصرف لكن قال في المغني: وليس بشيء؛ لأن الصفة المُشبهة للثبوت فلا تُؤَوَّل بالفعل الدال على الحدوث؛ ولهذا كانت «أل» الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق؛ لأنه لا يصح تأويله بالفعل؛لأنه لثبوت الزيادة، والفعل لحدوث أصل الحدث.اهـ.فاكهي بتصرف.

وما ذكرناه من أنها اسم موصول هو مذهب الجمهور، ومحل الخلاف حيث لا عهد أي في الخارج، وإلا فهي حرف تعريف اتفاقًا، نحو: جاءني محسن، وأكرمت المحسن، قاله الرضي، وذهب المازني إلى أنها حرف موصول، ورُدَّ بأنه لم يوجد موصول حرفي إلا وهو مُؤَوَّل بالمصدر، وذلك باطل هنا.اهـ.خ ض، وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف، ورُدَّ بأنها لو كانت كذلك لمُنعت من إعمال اسمَيِ الفاعل والمفعول بمعنى الحال أو الاستقبال؛ لإبعادها لهما عن شبه الفعل كالتصغير، وبدخولها على الجملة.اهـ.صبان، والدليل على اسميتها أشياء، الأول: عود الضمير عليها في نحو: قد أفلحَ المتقي ربه، والضمير لا يعود إلا على الأسماء، وقال المازني: عائد على موصوف محذوف، ورُدَّ بأن لحذف الموصوف مظان، أي: مواقع لا يُحذَف في غيرها إلالضرورة، وليس هذا منها، وهي ثلاثة: كون النعت صالحًا لمباشرة العامل، وكون المنعوت بعض اسم سابق مخفوض بمِن، أو في نحو أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ، أي: دروعًا، ومنا ظعن، ومنا أقام، أي فريق، وفينا سلم، وفينا هلك.اهـ.أشموني وصبان، الثاني دخولها على الفعل في نحو قوله:

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُرْضَىٰ حُكومتُه ... ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجَدَلِ

والمعرّفة مختصة بالاسم،والمعنى: لستَ أيها الأعرابي الذي هجَوتني،

ومدحتَ جريرًا بالحاكم المقبول حكمه، ولا أنت بالحسيب الشريف النسب، ولا بصاحب العقل والتدبير، ولا بصاحب شدة الخصومة والمنازعة.اهـ.فتح الجليل، والشاهد في قوله: «التُرْضَى»: حيث وصل «أل» الموصولة بالفعل المضارع، وهو شاذ.اهـ. شواهد ابن عقيل،الثالث:أن الوصف يعمل معها بلا شرط، ولو كانت حرفًا لكانت مُبعدَة عن شبه الفعل؛ فلا يكون الوصف معها عاملًا، وإنما نُقِل الإعراب إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف، واختصت «أل» بذلك، أي: دخولها على اسم الفاعل، أو على اسم المفعول؛ لأن شأن الموصولات الدخول على الجملة، والموصولة تشبه في الصورة المعرفة الداخلة على المفرد، فسبكوا من الجملة مفردًا يكون في معنى الجملة لتدخل عليه «أل»، وهو اسم الفاعل، واسم المفعول؛ لأنه في المعنى جملة فعلية خبرية، فإن الضارب إذا فسرته تقول فيه: الذي ضَرَب، بفتح الضاد والراء، والمضروب إذا فسرته تقول فيه: الذي ضُرِب، بضم الضاد، وكسر الراء.اهـ.كواكب.

وأما «ذو»: فخاصة بلغة طَيِّء، وهم قبيلة من العرب، يُنسَب إلى طَيِّء رجل من حِمْيَر، وقال في شفاء الصدور: طَيِّء على مثال سيد أبي قبيلة من اليمن.اهـ.كواكب، وهي للعاقل وغيره، قال الشاعر:

ذاك خليلـــــي وذو يواصـــــلني   يرمـي ورائـي بِـامْقَوْس وامْسَـلِمَهْ

قوله: وذو يواصلني: عطف على خليلي، وجملة يرمي إلخ: خبر ثانٍ لذاك، وقوله: وامْسَلِمَه، بكسر اللام: هي الحَجر.اهـ.صبان، والشاهد فيه قوله: «وذو يواصلني» حيث جاء ذو بمعنى الذي للمذكر.اهـ.عيني، وقال الآخر:

فـــإِنَّ المَـــاءَ مَـــاءُ أبـــي وجَـــدِّي   وبِئْـري ذو حَفَـرْتُ وذو طَوَيـتُ

اللغة، ذو حفرت،أي: التي حفرتها، والحفر معروف، والطيُّ: بناء البئر بالحجارة، والمعنى: أنه لا حق لكم في ورود هذا الماء؛ لأنه ماء كان يرده أبي وجدي من قبل، وكان خاصًّا بهما لا يرده غيرهما، وهذه البئر أنا الذي حفرتها، وأنا الذي بنيت دائرها؛ فأنا أحق الناس بورودها، والشاهد فيه قوله: وبئري ذو حفرت وذو طويت: حيث استعمل فيه «ذو» مرتين اسمًا موصولًا بمعنى التي، وذلك لأن البئر مؤنثة في المعنى، وإن لم تكن في لفظها علامة دالة على التأنيث فهي مثل زينب، وهند، ونحوهما من كل مؤنث من غير تاء ولا ألف.اهـ.سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى. وأشهر لغاتهم فيها: البناء على سكون الواو في الأحوال كلها، وأن تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، مفردًا، أو مثنى، أو مجموعًا؛ فتقول: جاءني ذو قام، وذو قامت، وذو قاما، وذو قامتا، وذو قاموا، وذو قُمْن، ومنهم من يقول في المفرد المؤنث، والمثنى المؤنث: جاءني ذات قامت، وذات قامتا، وفي جمع المؤنث: جاءني ذوات قُمْن، وعلى هذه اللغة مبنية على ضم، ومنهم من يُصرِّفها تصريف «ذي» بمعنى صاحب مع إعراب جميع تصاريفها حملًا عليها؛ فيقول في المفرد المذكر: جاءني ذو قام، ورأيت ذا قام، ومررت بذي قام، فيعربه بالواو رفعًا، وبالألف نصبًا، وبالياء جرًّا، ويقول في المفردة المؤنثة: جاءني ذاتُ قامت، ورأيت ذاتَ قامت، ومررت بذاتِ قامت، فيعربه بالحركات الثلاث، ويقول في المثنى المذكر: جاءني ذوا قاما، ورأيت ذوي قاما، ومررت بذوي قاما، وفي المثنى المؤنث: جاءني ذواتا قامتا، ورأيت ذواتي قامتا، ومررت بذواتي قامتا، فيعربه إعراب المثنى، ويقول في جمع المذكر: جاءني ذووا قاموا، ورأيت ذوي قاموا، ومررت بذوي قاموا، فيعربه إعراب جمع المذكر السالم، ويقول في جمع المؤنث: جاءني ذواتُ قُمْن، ورأيت ذواتِ

قُمْن، ومررت بذواتِ قُمْن، فيعربه كجمع المؤنث بالضمة رفعًا، وبالكسر نصبًا وجرًّا. اهـ. فرائد.

قال الرضي: في «ذو» الطائية أربع لغات، أشهرها ما مر، أعني: عدم تصريفها أصلًا مع بنائها، والثانية:«ذو» للمفرد المذكر، ومثناه، ومجموعه في الأحوال الثلاثة، وذات مضمومة للمفرد المؤنث، ومثناه، ومجموعه، والثالثة كالثانية إلا أنه يقال لجمع المؤنث: ذوات مضمومة في الأحوال كلها، والرابعة: تصريفها تصريف «ذو» بمعنى صاحب، مع إعراب جميع تصريفاتها حملًا على التي بمعنى صاحب، وكل هذه لغات طائية.اهـ.صبان.

وأما «ذا»: فهي الإشارية، اختُصَّت من بين سائر أسماء الإشارة باستعمالها موصولة بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، مفردًا كان، أو مثنى، أو مجموعًا بثلاثة شرائط، «إحداها»: أن تكون مسبوقة بما الاستفهامية باتفاق من البصريين، نحو قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ﴾[البقرة:٢١٥] أي: ماالذي ينفقونه، أو مَن الاستفهامية على الأصح عندهم، نحو: مَن ذا جاءك؟ أي: مَن الذي جاءك؟«ثانيها»: أن لا تكون مشارًا بها نحو ماذا التواني؛ لأنها إذا كانت للإشارة تدخل على المفرد، والمفرد لا يصلح أن يكون صلة لغير«أل».اهـ.تصريح، «ثالثها»: أن لا تُلغَى في الكلام بأن يُجعَل مجموع ذا، وما، أو مَن اسم استفهام، نحو: من ذا عندك؟ وماذا عندك؟ وماذا صنعت؟ إذا جُعِلت مَن ذا، أو ماذا اسمًا واحدًا؛ فيكون مَن ذا في المثال الأول مبتدأ، وعندك خبره، وكذا ماذا عندك، أما ماذا في المثال الثالث: فمفعول مُقدَّم لصنعت، فإن لم تجعل مجموعهما اسمًا واحدًا بأن جعلت ما اسم استفهام مبتدأ، وذا خبره؛ فذا حينئذ موصولة؛ لأنها لم تُلغَ، ويظهر أثر الاحتمالين في البدل من اسم الاستفهام وفي جوابه، ففي الإلغاء تقول: ماذا صنعت؟ أخيرًا أم شرًّا؟ بالنصب بدلًا

من ماذا؛ لأنه مفعول مُقدَّم، وعند عدم الإلغاء تقول: ماذا صنعت؟ أخيرٌ أم شرٌّ؟ بالرفع بدلًا من ما؛ لأنها مبتدأ خبره ذا الموصولة، ومنه قول الشاعر:

أَلاَ تَسْــأَلاَنِ المَــرْءَ مَــاذا يُحــاوِلُ ... أَنَحْــبٌ فيُقْضَــىٰ أم ضَــلاَلٌ وبَاطِــلُ

معنى يحاول: يطلب، والنَّحْب، بفتح النون، وسكون الحاء المهملة في الأصل: المدة، يقال: فلان قضى نَحْبَه، أي: مدة حياته، وأراد به هنا النَّذْر، والمعنى: أَلَا تسألانِ المرأ ماذا يطلبه ويحاوله باجتهاده في الدنيا؟ أَنَذْرٌ أَوْجَبَه على نفسه فهو يسعى في وفائه؟ أم هو ضلال وباطل؟اهـ.تصريح، والشاهد في قوله: «ماذا يحاول»: حيث استعمل«ذا» موصولة بمعنى الذي، وأخبرها عن ما الاستفهامية، وأتى لها بصلة هي جملة يحاول.اهـ.عدة السالك، وكذلك تفعل في الجواب، نحو: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾[البقرة:٢١٩]، بنصب العفو على الإلغاء، أي: قل: ينفقون العفو، أي: الفاضل عن الحاجة، وبرفعه على عدم الإلغاء؛ فيكون العفو خبرًا حُذِف مبتدؤه، أي: المُنفق العفو، أو هو العفو، ولما أنهينا الكلام على الموصولات نشرع في بيان الصلة فنقول: وتفتقر كل الموصولات الاسمية مختصة كانت، أو مشتركة إلى صلة تتصل بها؛ لأنها نواقص، لا يتم معناها إلا بصلة متأخرة عنها وجوبًا؛ لأن الصلة من كمال الموصول، ومُنْزَلَة منزلةَ جزئه المتأخر، وكما لا تتقدم الصلة على الموصول لا يتقدم معمولها عليه؛ لأنه جزؤها، وأما نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يوسف:٢٠]: ففيه مُتعلق بمحذوف دلَّ عليه صلة «أل»، والتقدير: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين، فالظرف الثاني إما خبر ثان، أو صفة للخبر المحذوف للتأكيد كعالِم من العلماء، ويجوز الفصل بين الموصول والصلة بالجملة القَسَمية، والندائية، والاعتراضية كما في الهمع والدماميني.اهـ.صبان، ولا بد للصلة أن تكون مشتملة

على ضمير مُطابِق لها في الإفراد، والتذكير، وفروعهما بخلاف الحرفية، فإن صلتها لا ضمير فيها، وهذا الضمير يسمى العائد؛ لعوده إلى الموصول ليحصل الربط بينهما.

والصلة جملة اسمية أو فعلية أو شبهها في حصول الفائدة، ويُشترَط في الجملة الموصول بها اسمية كانت أوفعلية سبعة شروط، أحدها: أن تكون بعد الموصول، الثاني: أن تكون مشتملة على ضمير مطابق للموصول في الإفراد، والتذكير، وفروعهما.

تنبيه:الموصول إن طابق لفظه معناه فلا إشكال في مطابقة العائد لفظًا ومعنى، وإن خالف لفظه معناه بأن يكون لفظ الموصول مفردًا مذكرًا، ومعناه مثنى، أو مجموعًا، أو غيرهما، وذلك نحو «مَن، وما» إذا قُصِد بهما غير المفرد المذكر، ففي العائد وجهان: مراعاة اللفظ، وهو الأكثر، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ [محمد:١٦]، ومراعاة المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾[يونس:٤٢] ما لم يحصل من مراعاة اللفظ لبس، نحو: أعط مَن سألتك، ولا تقل مَن سألك، أو قُبح: كجاء مَن هي حمراء، ولا تقل: هو؛ لأن الخبر مؤنث؛ فيجب مراعاة المعنى.اهـ. تصريح بتصرف، الثالث: أن تكون خبرية، وهي المحتملة للصدق والكذب في نفسها من غير نظر إلى قائلها، واحترزنا بالخبرية من غيرها، وهي الطلبية والإنشائية، فلا يجوز: جاء الذي اضربه، ولا جاء الذي ليته قائم، ولا جاء الذي رحمه الله خلافًا للكسائي في الكل، وهشام في الثاني، والمازني في الأخير، الرابع: أن تكون خالية من معنى التعجب، فلا يجوز: جاءني الذي ما أحسنه! وإن قلنا: إنها خبرية أصالة؛ لأنها الآن إنشائية اتفاقًا، الخامس: أن تكون غير مفتقرة إلى كلام قبلها، فلا يجوز: جاء الذي لكنه قائم، فإن هذه الجملة تستدعي سبق جملة أخرى، نحو: ما قعد زيد لكنه قائم، السادس: أن لا تكون معلومة لكل أحد، نحو: جاء الذي حاجباه فوق عينيه،

السابع:أن تكون معهودة للمخاطَب لأنك إنما تأتي بالصلة لتعرف المخاطَب الموصول المُبهَم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة إلا في مقام التهويل أي التخويف، والتفخيم، أي التعظيم فيحسن إبهامها، فالمعهودة كجاء الذي قام أبوه، إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في شخص قام أبوه، والمُبهمَة وهي التي للتهويل والتفخيم، نحو قوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ –أي البحر– مَا غَشِيَهُمْ ﴾ [طه:٧٨] أي: الذي غشيهم أمر عظيم، ونحو قوله تعالى: ﴿ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ﴾ [النجم:١٠]، وشبه الجملة ثلاثة أشياء، «أحدها»: الظرف المكاني، وشرط وقوعه صلةً أن يكون تامًّا بأن يُفهَم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به، نحو: جاءني الذي عندك، وخرج بالظرف المكاني الظرف الزماني، نحو: جاء الذي اليوم، فلا يصح جعله صلة الموصول؛ لعدم حصول الفائدة به، وبالتام الظرف الناقص، وهو الذي لا يكون في الوصل به فائدة، نحو: جاء الذي مكانًا، أي: سكن مكانًا، فلا يصح الوصل به؛ لأنه لا يُفهَم بمجرد ذكره ما يتعلق به، «وثانيها»: الجار والمجرور، وهو كالظرف في اشتراط كونه تامًّا،نحو: جاء الذي في الدار، وقوله تعالى: ﴿ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا ﴾[الانشقاق:٤]، فالمثالان المذكوران الجار والمجرور فيهما تام بخلاف جاء الذي بك أو عنك، فلا يوصل به لنقصانه، ويتعلق الظرف، والجار والمجرور إذا وقعا صلة بفعل محذوف وجوبًا –وبذلك أَشْبَهَا الجملة– تقديره استقر، ونحوه من كل فعل عام كحصل وثبت، فلا يجوز تقديره وصفًا كمستقر، وكائن؛ لأن الوصف لا يكون مع موصوفه جملة إلا إذا كان صلة لأل، «وثالثها»: الصفة الصريحة، أي: الخالصة للوصفية، وهي التي لم تغلب عليها الاسمية؛ لأن فيها معنى الفعل، ولذلك عملت عمله، وصح عطف الفعل عليها، وعطفها عليه نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ ﴾

[الحديد:١٨].اهـ. تصريح، والمراد بها اسم الفاعل، واسم المفعول دون اسم التفضيل كالأفضل، ودون الصفة المشبهة كالحسن وجهه؛ لأن «أل» حرف تعريف فيهما، إجماعًا في الأول، وعلى الصحيح في الثاني، وتختص الصفة الصريحة بالألف واللام كما قال ابن مالك:

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ أل وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قُلْ

وخرج بالصريحة الصفة التي غلبت عليها الاسمية من الأوصاف بسبب كثرة استعمالها بذات معينة كالصاحب فإنه في الأصل ذوالصحبة مطلقًا، ثم غلب على صاحب المَلِك، وهو الوزير، والأبطح فإنه في الأصل وصف لكل مكان مُنبَطِح أي متسع من الوادي، ثم غلب على الأرض المتسعة، فأل في هذا النوع معرفة لانسلاخها عن الوصفية؛ إذ لا تجري على موصوف، ولا تعمل عمل الصفات، ولا تتحمل ضميرًا، كما قاله الشاطبي.

فائدة: ووصل «أل» بالمضارع كقوله:

ما أنتَ بالحَكَمِ التُرْضَىٰ حُكُومَتُه ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجَدَلِ

فقيل: مخصوص عند جمهور البصريين بالشعر، وجوزه ابن مالك في الاختيار، وتقدم معنى البيت والشاهد في قوله: «الترضى»: حيث وُصِلت فيه أل بالفعل المضارع، اهـ.فتح الجليل، وشذ وصلها بالجملة الاسمية في قوله:

مِنَ القَوْمِ الرَّسولُ اللهِ منهم لهم دَانَتْ رِقابُ بني مَعَد

المعنى: أنا من قريش الذين منهم رسول الله محمد ﷺ، ولهم خضعت وذلت جميع العرب الذين هم أولاد معد بن عدنان منهم.اهـ.شواهد ابن عقيل، والشاهد في

قوله: «الرسول الله منهم»: حيث وُصِلت فيه أل الموصولة بالجملة الاسمية، شذوذًا.اهـ. فتح الجليل. وبالظرف في قوله:

مَن لا يزال شاكرًا علىٰ المعهْ ... فهو حر بعيشة ذات سعهْ

والمعنى: الذي يداوم الشكر ويستمر على الاعتراف بنعم مولاه التي معه، بأن واظب على فعل المؤمورات واجتناب المنهيات، فهو حقيق بحياة صاحبة غنى ويسار واتساع في الرزق، قال تعالى: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم:٧]، والشاهد في قوله: المعه: حيث وُصِلت فيه أل الموصولة بالظرف شذوذًا.اهـ فتح الجليل. ويجوز حذف الصلة لدليل إما لفظي كأن يدل بصلة الموصول على صلة أخرى، نحو: أعطِ الذي والتي وصلتك، أو معنوي كقوله:

نحن الأُلَىٰ فاجْمَعْ جُمُو ... عَك ثم وَجِّهْهُم إلينا

أي: الأُلَى عُرِفوا بالشجاعة بدليل المقام. اهـ.خ ض، والشاهد في قوله: نحن الأُلَى: حيث حذف الصلة لدليل معنوي.

تنبيه: الأصل في العائد أن يكون مذكورًا، وقد يُحذَف مرفوعًا، أو مجرورًا، أو منصوبًا، وشرط جواز حذف العائد مطلقًا أن لا يكون ما بعده صالحًا لِأَنْ يكون صلة، كما إذا كان بعده جملة، نحو: جاء الذي هو أبوه منطلق، أو هو ينطلق، أو ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا تامَّين، نحو: جاء الذي هو عندك، أو هو في الدار؛ فإنه لا يجوز في هذه المواضع حذف صدر الصلة، فلا تقول: جاء الذي أبوه منطلق، تعني: الذي هو أبوه منطلق؛ لأن الكلام يتم دونه فلا يُدرَى أَحُذِف منه شيء أم لا؟ وكذلك بقية الأمثلة المذكورة، ولا فرق في ذلك بين أي وغيرها، فلا تقول في يعجبني أيهم هو يقوم: يعجبني أيهم يقوم؛ لأنه لا يُعلَم الحذف، ولا يختص هذا الحكم بالضمير إذا

كان مبتدأ، بل الضابط أنه متى احتمل الكلام الحذف وعدمه لم يَجُزْ حذف العائد، وذلك كما إذا كان في الصلة ضمير غير ذلك الضمير المحذوف صالح لعَوده على الموصول، نحو: جاء الذي ضربته في داره، فلا يجوز حذف الهاء من ضربته، فلا تقول: جاء الذي ضربت في داره؛ لأنه لا يُعلَم المحذوف. اهـ.ابن عقيل.

وشروط جواز حذف العائد المرفوع خمسة، «الأول»: أن يكون مبتدأ خبره مفرد، نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾[الزخرف:٨٤]، وَأَيُّهُم أَشَدُّ، فلا يُحذَف في نحو: جاء اللذان قاما، أو ضُرِبا بالبناء للمفعول، أو كانا قائمين؛ لأنه غير مبتدأ، فإنه في الأول فاعل، وفي الثاني نائب عن الفاعل، وفي الثالث منسوخ فهو فاعل مجازًا، والفاعل ونائبه لا يُحذَفان إلا في مواضع ليس هذا منها، ولا يُحذَف في نحو: جاء الذي هو يقوم، أو هو في الدار؛ لأن الخبر غير مفرد؛ لأنه في الأول جملة فعلية،وفي الثاني جار ومجرور، «الثاني»: أن لا يكون معطوفًا، ولا معطوفًا عليه، كجاء الذي زيد وهو قائمان، أو هو وزيد قائمان، لئلا يُخبَر بالمثنى عن المفرد، أو يبقى العاطف بدون معطوف، «الثالث»: أن لا يكون بعد لولا، كجاء الذي لولا هو لأكرمتك؛لوجوب حذف الخبر بعد لولا، فيلزم الإجحاف،«الرابع»: أن لا يكون منفيًّا، كجاء الذي ما هو قائم، «الخامس»: أن لا يكون محصورًا، كجاء الذي ما في الدار إلا هو، ويُشترَط لكثرة حذفه في غير «أي»، وغير ما جرى مجرى الأمثال نحو: لاسيما زيدٌ برفع زيد إذا جُعلَت ما موصولة، وزيد خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: لاسيما الذي هو زيد، «السادس»: أن تطول الصلة بشيء يتعلق بها كمعمول الخبر، أو نعته، أو غير ذلك سواء تأخر المعمول عن الخبر، نحو: جاء الذي هو ضارب زيدًا، أو تقدم نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾[الزخرف:٨٤]، أي: الذي هو إله في السماء، أي: معبود فيها.

فائدة: لم يُشترَط طول الصلة في «أي» لملازمتها للإضافة لفظًا أو نية، فالطول

بالإضافة لازم لأي؛ فكان مغنيًا عن اشتراط طول الصلة، لكن يقبح يعجبني أي قائم، وإن جاز لعدم طول الصلة لفظًا، نقله ابن خروف وغيره عن سيبويه.اهـ.صبان.

وشروط جواز حذف العائد المنصوب ثلاثة،«الأول»: أن يكون متصلًا، ويلزمه عدم الحصر، «الثاني»: كون ناصبِه فعلًا، أو وصفًا غير صلة «أل»، أما منصوب صلة «أل» فلا يجوز حذفه إن عاد إليها؛ لأنه يدل على اسميتها الخفية، وعند حذفه يفوت الدليل، نحو: جائني الضاربه زيد، فإن عاد إلى غيرها جاز حذفه، نحو: جاء الذي أنا الضارب، أي: الضاربه، «الثالث»: كون الفعل والوصف تامَّين، وذلك نحو: جاء الذي ضربته، والذي أنا معطيكه درهمًا، ويجوز لك أن تقول: جاء الذي ضربت، ومنه قوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾[المدثر:١١]، ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[الفرقان:٤١] التقدير: خلقته، وبعثه، وكذلك يجوز حذف الهاء من معطيكه، فتقول: الذي أنا معطيك درهمًا، ومنه قول الشاعر:

ما اللهُ مُولِيك فَضْلٌ فاحْمَدَنْهُ به ... فما لدىٰ غيرِه نفعٌ ولا ضَرَرُ

تقديره: الذي الله موليكه فضل، فحذف الهاء لكن حذفه من الوصف قليل، والمعنى: الشيء الذي الله معطيكه فضل وخير، وحيث كان كذلك فأثْنِ عليه بسببه؛ لأنه ليس عند غير الله نفع ولا ضرر، بل النافع والضار هو الله وحده.اهـ.فتح الجليل، والشاهد في قوله: «موليك»: حيث حذف منه العائد المتصل المنصوب بالوصف العائد إلى الموصول.اهـ.شواهد ابن عقيل، فإن كان الضمير منفصلًا لم يَجُز الحذف، نحو: جاء الذي إياه ضربت، فلا يجوز حذف إياه؛ لأن حذفه يوقع في إلباسه بالمتصل، ومفوت لما قُصِد من التخصيص عند البيانيين، والاهتمام عند النحويين. اهـ.تصريح، وكذلك يُمتنَع الحذف إذا كان متصلًا منصوبًا بغير فعل، أو وصف، وهو

الحرف نحو: جاء الذي إنه منطلق، فلا يجوز حذف الهاء؛ لأنها عمدة، والحرف لا يستقل بدونها. اهـ.خ ض، وكذلك يُمتنَع الحذف إذا كان منصوبًا بفعل ناقص؛ لأنه كالحرف في أن منصوبه عمدة، ولايستقل هو بدونه. اهـ.خ ض، نحو: جاء الذي كأنه منطلق، فلا يجوز حذف الهاء، وشرط جواز حذف المجرور بالمضاف أن يكون المضاف اسم فاعل بمعنى الحال أوالاستقبال مع كونه معتمدًا ليكون عاملًا في محل الضمير النصب، وإن جره بالإضافة أيضًا، نحو: جاء الذي أنا ضاربه الآن أو غدًا، فيجوز لك أن تقول: جاء الذي أنا ضارب بحذف الهاء، أو اسم مفعول متعديًا للاثنين كخُذِ الدرهم الذي أنا معطاه، فيجوز لك أن تقول: الذي أنا مُعطَى بحذف الهاء، فلا منع فيه؛ لأنه حينئذ فَضْلَة منصوب المحل أفاده الإسقاطي، ولا يجوز حذفه إذا كان المضاف غير وصف، نحو: جاء الذي أنا غلامه، ولا إذا كان المضاف اسم فاعل بمعنى المضي، نحو: جاء الذي أنا ضاربه أمس؛ لأن المضاف وصف ماضٍ، وهو لا يعمل على الأصح، ولا إذا كان اسم مفعول متعديًا لواحد، نحو: جاء الذي أنا مضروبه؛ لأن الضمير حينئذ فاعله في المعنى، وشرط جواز حذف المجرور بالحرف ثمانية، الأول: جر الموصول، الثاني، والثالث: كون جاره كجار العائد لفظًا ومعنى، الرابع، والخامس: اتفاق العامل لفظًا ومعنى، السادس: أن لا يكون الضمير عمدة، السابع: أن لا يكون محصورًا، الثامن: أن لا يوقع حذفه في لبس، وذلك نحو: مررتُ بالذي مررتَ به، أو أنت مارٌّ به، فلو قلت: مررتُ بالذي مررتَ، أو بالذي أنت مارٌّ؛ لجاز، قال تعالى: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾[المؤمنون:٣٣] أي: منه، وقال الشاعر:

لَقَد كُنتَ تُخفِي حُبَّ سَمْراءَ حِقْبَة ... فَبُحْ لانَ منها بالـذي أنـتَ بـائِحُ

تخفي أي: تكتم، وسمراء كحمراء: اسم محبوبة الشاعر، وحِقْبَة بكسر الحاء المهملة، وسكون القاف، وفتح الباء الموحدة: هي المدة الطويلة، وأصلها في اللغة

تُطلَق على ثمانين، ولكن المراد كما قيل: عام واحد، فبُح، الفاء واقعة في جواب شرط مُقدَّر، تقديره: وإذا كان كذلك، وبُحْ، بضم الباء الموحدة، وسكون الحاء المهملة أي: أَظْهِر، وبائح أي: مظهر.اهـ.شرح شواهد ابن عقيل. والمعنى: والله قد كنت تكتم حب محبوبتك المسماة بسمراء مدة طويلة من الزمان، فأظهر لنا الآن من حبها ما أنت مظهره، يعني: ما تريد إظهاره وإفشاءه،والشاهد في قوله: «بالذي أنت بائح»: حيث حُذِف العائد الذي جُرَّ بحرف مماثل لما جَرَّ الموصول،والأصل بائح به. اهـ فتح الجليل. فلا حذف إن اختلف الحرفان لفظًا ومعنى، نحو: غضبتُ من الذي غضبتَ عليه، أومعنى فقط، نحو: مررتُ بالذي مررتَ به على زيد؛ لأن الباء الداخلة على الموصول للإلصاق، والداخلة على الضمير للسببية أو المصاحبة، أو لفظًا فقط كحللت في الذي حللت به، وقيل: يجوز الحذف حينئذ، وفيه نظر؛ لأنه لا يُعلَم نوع المحذوف. اهـ.فرائد، ولا حذف أيضًا إن اختلف العاملان عند غير ابن مالك، نحو: مررتُ بالذي فرحتَ به، ولا إن كان الضيمر عمدة، نحو: مررت بالذي مُر به، أو محصورًا، نحو: مررت بالذي ما مررت إلا به، أو موقعًا حذفه في لبس، نحو: رغبتُ في الذي رغبتَ فيه، وأشار إلى القسم الرابع، وهو في الحقيقة خامس؛ لأن الاسم المُبهَم تحته قسمان بقوله: (والاسم الذي فيه الألف واللام نحو الرجل والغلام) اختلف النحويون في حرف التعريف في الرجل، والغلام، ونحوهما، فقال الخليل: المُعرِّف هو أل، والهمزة عنده أصلية، وهي همزة قطع بدليل فتحها، وهمزة الوصل مكسورة إلا لعارض، ولثبوتها مع تحرك اللام في نحو الأحمر بنقل حركة همزة أحمر إلى اللام قبلها، فيثبتونها مع تحرك ما بعدها؛ لأنها لو كانت زائدة للتوصل للنطق بالساكن لم يثبتوها حينئذ لعدم الحاجة إليها إلا أنها حُذِفت في الوصل تخفيفًا لكثرة الاستعمال، وقال سيبويه على ما نقله ابن مالك عنه في التسهيل وشرحه: إن

المُعرِّف «أل» بجملتها، لكن الهمزة عنده زائدة للوصل مُعتد بها في الوضع؛ لأنها جزء الأداة، وإن كانت زائدة فيها كأحرف المضارعة وحجته سقوطها في الدرَج، وأما فتحها فلمخالفتها القياس بدخولها على الحرف، وأما ثبوتها مع الحركة فالحركة عارضة؛ فلا يُعتَد بها، قال ابن مالك: والمشهور عن سيبويه أن المعرف اللام وحدها، والهمزة همزة وصل زائدة لا مدخل لها في التعريف بدليل سقوطها في الدرَج، وإنما جيء بها للتمكن من الابتداء بالساكن، وفُتِحت على خلاف همزة الوصل تخفيفًا لكثرة الاستعمال، ودليله شيئان،«الأول»: هو أن المُعرِّف يمتزج بالكلمة حتى يصير كأحد أجزائها، ألا ترى أن العامل يتخطاه؟ ولو أنه على حرفين لما تخطاه،«الثاني»: أن التعريف ضد التنكير، وعلم التنكير حرف أحادي، وهو التنوين فليكن مقابله كذلك وفيهما نظر، وذهب المبرد إلى أن المُعرِّف الهمزة وحدها، وزيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام، فالأقوال أربعة: اثنان أحاديان، واثنان ثنائيان، وهي على كل قول قسمان: عهدية، وجنسية، وكل منهما ثلاثة أقسام، فالعهدية: إما للعهد الذِّكْري، وهي التي يذكر مصحوبها نكرة، ثم يعاد بها كقولك: اشتريت فرسًا، ثم بعت الفرس، أي: بعت الفرس المذكور، ولو قلت: ثم بعت فرسًا؛ لكان فرسًا غير الأول، قال تعالى: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾[المزمل:١٥-١٦]، فإن الرسول الثاني هو الأول، أو للعهد الذهني، وهو الذي عهد مصحوبها ذهنًا، نحو قوله تعالى: ﴿إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ﴾[التوبة:٤٠]، وهو ثقب في جبل ثور، وكان ذلك معلومًا عندهم، وكقولك: جاء القاضي، إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في قاضٍ خاص، أو للعهد الحضوري، وهو الذي يكون مصحوبها حاضرًا حال الخطاب، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾[المائدة:٣]، أي: اليوم الحاضر، وهو يوم عرفة؛ لأن الآية نزلت فيه، والجنسية: إما لتعريف الماهية من حيث هي، وهي التي لا

تخلفها كل لا حقيقة، ولا مجازًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾[الأنبياء:٣٠] أي: وجعلنا من حقيقة الماء المعروف، وقيل من المني، و«أل» هذه هي التي يُعبَّر عنها بالجنسية، ويُعبَّر عنها أيضًا بالتي لبيان الحقيقة، وبالتي لبيان الطبيعة، وإما لاستغراق الأفراد، نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾[النساء:٢٨] أي: كل واحد من جنس الإنسان خُلق ضعيفًا، وضابطها أن يصح حلول «كل» محلها على جهة الحقيقة، فإنه لو قيل: وخلق كل إنسان ضعيفًا لصح ذلك على جهة الحقيقة، أو استغراق خصائص الأفراد، نحو: أنت الرجل علمًا، أي: الجامع لأوصاف كل الرجال المحمودة، وضابطها أن يصح حلول «كل» محلها على جهة المجاز، فإنه لو قيل: أنت كل رجل لصح ذلك على جهة المبالغة، وتبدل لام «أل» ميمًا في لغة حِمْيَر، وهي قبيلة من العرب، وقد نطق بها النبي ﷺ فقال: لَيْسَ مِن اَمْبِرِّ امصِيامُ فِي امِسفَر، وأجاز الكوفيون، وبعض البصريين، وكثير من المتأخرين نيابة «أل» عن الضمير المضاف إليه، وخرجوا على ذلك ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[النازعات:٤١]، ومررت برجل حسن الوجهُ، وضُرِب زيدٌ الظَّهرُ والبطن إذا رفع الوجه، والظَّهر، والبطن، والمانعون يقدرون هي المأوى له، والوجه منه، والظَّهر، والبطن منه.اهـ.مغني.

ثم أشار إلى القسم الخامس، وهو في الحقيقة سادس -كما علمت- بقوله: (وما أُضِيف إلى واحد من هذه الأربعة)، ويكون ما أُضِيف إلى واحد منها معرفة بثلاثة شرائط، «الأول»: أن لا يكون المضاف متوغلًا في الإبهام «كغير، ومثل»، «الثاني»: أن لا يكون واقعًا موقع نكرة «كجاء زيد وحده»؛ لأن الحال لا تكون معرفة، «الثالث»: أن تكون إضافته معنوية بخلاف الذي إضافته لفظية، نحو: جاء ضارب زيد الآن أو غدًا، ويجمع المضافَ إلى الجميع هذا المثالُ: جاء غلامي، وغلام زيد، وغلام هذا، وغلام الذي قام أبوه، وغلام الرجل، ورتب المصنف رحمه الله تعالى

المعارف في الذِّكر على حسب ترتيبها في المعرفة، فأَعْرَفُها المضمر على الأصح، وقيل: أَعْرَفُها العَلَم، وقيل: اسم الإشارة، وقيل: المُحلَّى، والخلاف في غير اسم الله تعالى؛ فهو أعرف المعارف إجماعًا، قال الشنواني: ويليه ضميره.اهـ.صبان، وفي إعراب القرآن للشهاب الحلبي(١) أن سيبويه رُؤِي في المنام، فقيل له: ما فعل الله بك؟ فقال: أدخلني الجنة، فقيل: بماذا؟ فقال: بقولي: إن اسمه تعالى أعرف المعارف.اهـ.كواكب، ثم العَلَم، وأَعْرَفُه عَلَم المكان كمكة، ثم عَلَم الآدمي كمحمد، ثم عَلَم غيره من الحيوانات، والمراد العَلَم الشخصي كما في التسهيل، أما الجنسي: فالظاهر أنه دون الجميع، ثم اسم الإشارة، وأَعْرَفُه ما للقريب كهذا، ثم ما للمتوسط كذاك، ثم ما للبعيد كذلك، ثم الموصول، قيل: أَعْرَفُه ما كان مختصًّا، ثم ما كان مشتركًا، ثم المُحَلَّى، وأَعْرَفُه ما للعهد، ثم ما للاسغراق، ثم ما للجنس، وقيل: الموصول والمُحَلَّى في مرتبة واحدة، واختاره ابن مالك، وعلله بأن تعريف كل منهما بالعهد، وهو يقتضي أن الذي في مرتبة الموصول عنده هو المُحَلَّى بأل العهدية، كما أشار إليه الدماميني، وقيل: المُحَلَّى أعرف من الموصول، قاله ابن كيسان، واستدل بقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ﴾[الأنعام:٩١] إذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف، وأجاب ابن مالك بأن «الذي» بدل، أو مقطوع، وأما المضاف فإنه في رتبة ما أُضِيف إليه مطلقًا عند ابن مالك، وعند الأكثر أن المضاف إلى الضمير في رتبة العَلَم لا الضمير، وإنما كان في مرتبة العَلَم، ولم يكن في مرتبة الضمير الذي هو أعرف المعارف؛ لأن المضاف إلى الضمير قد يكون نعتًا للعَلَم في نحو قولك: مررت بزيد صاحبك؛ فيلزم أن يكون النعت أعرف من المنعوت؛ فلذلك جُعِل في

---

(١) الإمام العلامة، البارع البليغ، الكاتب الحافظ، شهاب الدين أبو الثناء محمود الحلبي، الدمشقي، الحنبلي، ولد بدمشق سنة أربع وأربعين وستمائة، وتوفي في سنة خمس وعشرين وسبعمائة.

رتبة العَلَم لأجل مساواته له في التعريف، ورُدَّ بأنه لا ضرر في ذلك، بل هو الأنسب لكونها تُعيِّن الموصوف وتوضحه؛ ولذا اختاره ابن هشام تبعًا للفراء والشلوبين، وقال ابن مالك: إنه الصحيح، قال في الصبان: كذا قالوا، والأظهر عندي أن المضاف دون المضاف إليه مطلقًا كما ذهب إليه المبرد؛ لاكتسابه التعريف منه، وأن قولهم في علة استثناء الضمير:إن الصفة لا تكون أعرفَ ممنوعٌ؛ لأنه إذا كان المقصود من الصفة إيضاح الموصوف فأي مانع من كونها أعرف؟ اهـ، ثم اعلم أن المعارف المذكورة بالنسبة لباب النعت ثلاثة أقسام،«الأول»: ما لا يُنعَت، ولا يُنعَت به، أي: لا يقع منعوتًا، ولا نعتًا، وهو الضمير؛ فلا تقول: مررت الكريم، ولا جاء رجل هو، بناء على أن الضمير منعوت أو نعت، أما أنه لا يُنعَت؛ فلأنه غني عن الإيضاح لكونه نصًّا في مسماه، والنعت في المعارف للإيضاح؛ فيلزم تحصيل الحاصل، وأما أنه لا يُنعَت به؛ فلأنه ليس مشتقًّا، ولا مُؤوَّلًا بالمشتق، والنعت لا بد أن يكون مشتقًّا أو مُؤوَّلًا به، «الثاني»: ما يُنعَت ولا يُنعَت به، وهو العَلَم، أما أنه يُنعَت؛ فلأنه قد يقع فيه المشاركة اللفظية فاحتاج للنعت لإزالة وقوع الشركة، وأما أنه لا يُنعَت به؛ فلجموده،وعدم تأويله بالمشتق، «الثالث»: ما يُنعَت ويُنعَت به، وهو الباقي من المعارف، وهو الإشارة، مثاله منعوتًا: جاءني هذا الفاضل، ومثاله نعتًا: مررت بزيد هذا، والموصول مثاله نعتًا: جاء الرجل الذي قام أبوه، ومثاله منعوتًا: جاءني الذي في الدار، العاقل والمُعرَّف بالألف واللام مثاله نعتًا ومنعوتًا: جاء الرجل الفاضل، والمضاف إلى واحد من الجميع مثاله نعتًا ومنعوتًا: جاء غلامي صاحبك، أو صاحب زيد، أو صاحب هذا، أو صاحب الذي قام أبوه، أو صاحب الرجل، وجاء غلام زيد صاحبك، أو صاحب عمرو، أو صاحب هذا، أو صاحب الذي قام، أو صاحب الرجل، وجاء غلام هذا صاحبك، أو صاحب زيد، أو صاحب هذا، أو صاحب الذي قام، أو صاحب الرجل، وجاء غلام الذي قام

صاحبك، أو صاحب زيد، أو صاحب هذا، أو صاحب الذي قام، أو صاحب الرجل، وجاء غلام الرجل صاحبك، أو صاحب زيد، أو صاحب هذا، أو صاحب الذي قام، أو صاحب القاضي، فتأمل.اهـ.حامدي.

ولما أنهى الكلام على المعارف أخذ يتكلم على النكرة، فقال:

وَالنَّكِرَةُ كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ، وَتَقْرِيبُهُ: كُلُّ مَا صَلَحَ دُخُولُ اَلْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ، نَحْوُ : اَلرَّجُلُ والفَرَسُ.

(والنكرة): هو في الأصل اسم مصدر لنكرته بالتشديد، وأما على التخفيف من نكرته بكسر الكاف فهو مصدر؛ وبهذا جُمِع بين القول بأنه مصدر، والقول بأنه اسم مصدر، ثم جُعِل اسم جنس للاسم المنكر، لا هو عَلَم له؛ وإلا لمُنِع من الصرف للعلمية والتأنيث، (كل اسم شائع في جنسه) سواء كان الجنس موجودًا،«كرجل» فإنه شائع في جنس الرجال الصادق على كل حيوان ناطق ذكر بالغ من بني آدم، فكل ما وُجِد من هذا الجنس فهذا الاسم صادق عليه بدليل أنك لو قلت: جاء رجل، وفي ضميرك أن الجائي زيد فبان عَمْرًا لم تكن مخطئًا في إخبارك، أو مقدرًا كشمس فإنها موضوعة للكوكب النهاري الذي ينسخ ظهوره وجود الليل؛ فحقها أن تصدق على متعدد، كما أن رجلًا كذلك، وإنما تخلف إطلاقه لعدم وجود أفراد له في الخارج، ولو وُجِدت لكان هذا اللفظ صالحًا للاستعمال فيها، (لا يختص به واحد دون آخر): تفسير لقوله: شائع، (وتقريبه): أي تسهيله على المبتدئ في هذا الفن، أن تقول: (كل ما صلح) بفتح اللام وضمها، (دخول الألف واللام عليه) أي: لغة لا عقلًا؛ فإن

العقل يُجوِّز دخول الألف واللام على كل كلمة، فإن قيل: هذا غير جامع لخروج الأسماء المتوغلة في الإبهام كأحد، وديار، وغير، وشبه وخروج الحال، والتمييز، واسم لا، ومجرور رُبَّ، وأفعل من؛ فإنها نكرات مع أنها لا تقبل «أل»، وغير مانع لدخول عباس، وحارث، ونعمان، فإنها تقبل «أل»، وليست نكرة: أُجِيب عن الأول: بأن الأسماء المتوغلة صالحة لدخول الألف واللام عليها بحسب أصل الوضع، وعدم صلاحيتها لمَّا ذُكِر عارض من جهة أن الواضع التزم في استعمالها على وجه التنكير، وأن الحال وما بعدها يقبل «أل» في الإفراد، ولا يضر عدم قبولها في تراكيبها الخاصة لعروضه، وعن الثاني: بأن المراد بأل هي المؤثرة، وأنت خبير بأن الداخلة على ما ذُكِر من عباس، وحارث، ونعمان غير مؤثرة، (نحو الرجل، والفرس) يعني أن الرجل والفرس قبل دخول «أل» عليهما نكرتان، وكان الأَوْلى للمصنف أن يقول: نحو رجل وفرس من غير «أل»؛ لأنهما بالألف واللام معرفتان لا نكرتان، إلا أن يجاب عنه بأن المراد نحو الرجل والفرس، أي: قبل دخول الألف واللام كما علمت، ولما فرغ من الكلام على النعت وما يتبعه من المعرفة والنكرة شرع في الكلام على العطف، حيث قال:

بَابُ الْعَطْفِ

وَحُرُوفُ اَلْعَطْفِ عَشَرَةٌ وَهِيَ اَلْوَاوُ، وَالْفَاءُ، وَثُمَّ، وَأَوْ، وَأَمْ، وَإِمَّا، وَبَلْ، وَلَا، وَلَكِنْ، وَحَتَّىٰ فِي بَعْضِ اَلْمَوَاضِعِ فَإِنْ عُطِفَتْ عَلَىٰ مَرْفُوعٍ رُفِعَتْ أَوْ عَلَىٰ مَنْصُوبٍ نُصِبَتْ، أَوْ عَلَىٰ مَخْفُوضٍ خُفِضَتْ، أَوْ عَلَىٰ مَجْزُومٍ جُزِمَتْ، تَقُولُ: «قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو، وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَزَيْدٌ لَمْ يَقُمْ وَلَمْ يَقْعُدْ».

باب العطف: وهو لغة: الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه، واصطلاحًا: نوعان: عطف بيان، وعطف نسق، وإليهما أشار ابن مالك بقوله:**العَطْفُ إِمَّا ذو بَيَانٍ أَوْ نَسَق**، فعطف البيان الذي تركه المصنف:هو التابع المُشبِه للنعت في توضيح متبوعه إن كان معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة ، وقولنا: التابع: جنس يشمل التوابع، وقولنا: المشبه للنعت: فصل، خرج به النعت؛ لأن شبه الشيء غير ذلك الشيء، وخرج بذكر الإيضاح والتخصيص: التوكيد، والنسق، والبدل؛ لكونها لا موضِّحة، ولا مخصِّصة،الأول وهو الموضِّح لمتبوعه في المعارف متفق عليه عند البصريين والكوفيين، نحو قوله:

أقسَم بالله أبو حفصٍ عمر ... ما مسَّها من نقب ولا دَبَر

اللغة، أقسم: أي: حلف، أبو حفص: كنية لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كنَّاه بها سيدنا رسول الله ﷺ، والنَّقَب بفتح النون والقاف جميعًا: هو الجرح يكون في ظهر البعير أو خُفِّه، من نقِب البعير ينقَب بكسر القاف في الماضي، وفتحها في المضارع، والدَّبَر بفتحتين: مصدر دبِر بكسر الباء إذا حصلت له جراحة، فَجَر،أي: مالَ عن الصدق،وفي الكواكب: وقصة هذا الشعر أن قائله أتى عمر بن الخطاب

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقال: إن أهلي بعيد، وإني على ناقة عجفاء نقباء، واستحمله فظنه كاذبًا، فقال: كذبت، وأبى أن يحمله، وحلف على ذلك، فانطلق فحمل بعيره، ثم استقبل البطحاء، وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره: أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دَبَر فاغفر اللهم إن كان فَجَر،وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُقبِل من أعلى الوادي فجعل يقول إذا قال: فاغفر اللهم إن كان فجر: صدق، حتى التقيا فأخذ بيده، فقال: ضع عن راحلتك، فوضع فإذا هي نقباء عجفاء، فحمله على بعير، وزوَّده، وكساه، والمعنى ظاهر من قصة الشعر المذكور.اهـ، والشاهد في قوله: عمر: حيث وقع عطف بيان على «أبو حفص»؛ لأنه تابع جامد مشبه للصفة في إيضاح متبوعه في المعارف.اهـ.شرح شواهد ابن عقيل،والثاني: وهو المخصِّص لمتبوعه، نفاه جمهور البصريين وأثبته جماعة من البصريين منهم: الفارسي، وابن جني، وجماعة من المتأخرين منهم: الزمحشري، وابن عصفور، وابن مالك، وولده، وجوزوا أن يكون من عطف البيان قوله تعالى: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾[المائدة:٩٥] فيمن نوَّن كفارة، فطعام مساكين عطف بيان على كفارة، ونحو قوله تعالى: ﴿مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم:١٦] فصديد: عطف بيان على ماء وهو ما يسيل من أجساد أهل جهنم أو هو الدم المختلط بالقيح، والباقون من البصريين وغيرهم يوجبون في ذلك البدلية بدل كل من كل، ويخصون عطف البيان بالمعارف محتجيين بأن البيان بيان كاسمه، والنكرة مجهولة، والمجهول لا يبين المجهول، ودفع بأن بعض النكرات قد يكون أخص من بعض، والأخص يبين غير الأخص، ولما كان عطف البيان مشبهًا للنعت لزم فيه موافقة المتبوع، ويفارق عطف البيان النعت في كونه جامدًا غير مُؤوَّل بمشتق، والنعت مشتق، أو مُؤوَّل بمشتق، ويخالف النعت أيضًا في أنه قد يكون أَعْرَف من متبوعه، وأنه يوضح

متبوعه بحسب الذات، والنعت يوضحه ببيان معنى فيه كالمدح، والذم، أوغير ذلك، ويوافق متبوعه كالنعت الحقيقي في أربعة من عشرة: في واحد من أوجه الإعراب الثلاثة: الرفع، والنصب، والخفض، وفي واحد من التذكير والتأنيث، وفي واحد من الإفراد، والتثنية، والجمع، وفي واحد من التعريف والتنكير، ويصح في عطف البيان أن يُعرَب بدل «كل من كل» في الغالب؛ لما فيه من البيان، وفي شرح الفاكهي على قطر الندى: لما فيه من تقرير معنى الكلام وتوكيده بكونه على نية تكرار العامل.اهـ.

فائدة: وقال الحامدي: إنما سُمِّي هذا التابع عطف البيان؛ لأن المتكلم رجع إلى الأول، فأوضحه به، أو خصصه.اهـ.وفي التصريح: وسُمِّي بيانًا لأنه تكرار للأول بمرادفه بزيادة البيان فكأنك عطفته على نفسه. اهـ.، وفي شرح الفاكهي: أي، معطوف البيان سُمِّي بذلك لأنه تكرير لزيادة بيان، فكأنك رددته إلى نفسه، ولم يحتج إلى حرف لأنه عين الأول.اهـ.، وفي الصبان: وسُمِّي هذا التابع عطف بيان؛ لأن المتكلم رجع إلى الأول فأوضحه به.اهـ.، وفي شرح الكبير لعبد الحميد قال: وإنما سُمِّي هذا النوع عطف بيان؛ لأن اللفظ الثاني تكرار للفظ الأول؛ لأن الثاني يشبه أن يكون مرادفًا للأول؛ لأن الذات المدلول عليها باللفظين واحدة، وإنما يؤتى بالثاني لزيادة البيان.اهـ.

وأما عطف النسق -وهو المراد هنا في الترجمة؛ لأن المصنف لم يذكر عطف البيان-: فهو التابع المتوسِّط بينه وبين متبوعه أحدُ حروف العطف العشرة أو التسعة، فقولنا: التابع: جنس يشمل التوابع، وقولنا: المتوسِّط بينه وبين متبوعه أحدُ حروف العطف: يُخرِج بقية التوابع فإنها ليست تابعة بواسطة، (وحروف العطف عشرة)،اعلم أن حروف العطف قسمان: قسم يقتضي التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب والمعنى، وهو سبعة: الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأَوْ، وإما، وأَمْ، وقسم

يقتضي التشريك بينهما في الإعراب فقط، وهو ثلاثة: بل، ولكن، ولا، ومعنى التشريك في الإعراب: أن ما بعدها يتبع ما قبلها في أوجه الإعراب من رفع وغيره، ومعنى التشريك في المعنى: أن ما قبلها إن كان مثبتًا؛ فما بعدها كذلك، و إن كان منفيًّا؛ فما بعدها كذلك، (وهي الواو)، بدأ بالواو لأنها أمُّ الباب، وهي لمطلق الجمع ،فلا تفيد ترتيبًا، ولا تعقيبًا، ولا مَعيَّة، فإن فهم أحد هذه الأمور بخصوصه فمن دليل آخر، فتعطف اللاحق على السابق كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ ﴾ [الحديد:٢٦]، فإن إبراهيم متأخر في الإرسال، وتعطف السابق على اللاحق كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ﴾[الزمر:٦٥]، فالذين معطوف على الكاف مع إعادة الجار، عطف سابق على لاحقه، وتعطف المصاحب على مصاحبه كما في قوله تعالى: ﴿ فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ ﴾[العنكبوت:١٥]، فأصحاب السفينة معطوف على الهاء عطف الصاحب على مصاحبه، وإلى ذلك أشار ابن مالك في الخلاصة:

فـــأعطف بـــواو لاحقًـــا وســـابقًا ... في الحكـــم أو مصـــاحبًا موافقًـــا

تنبيه:تنفرد الواو من بين سائر الحروف بأمور، منها: أنها تعطف ما لا يُستغنَى عنه، نحو: اختصم زيد وعمرو، فالمعطوف عليه في هذا المثال وهو زيد لا يُكتفَى به، فلا يقال: اختصم زيد؛ إذ الاختصام لا يقوم إلا بين اثنين فصاعدًا، ومنها: أنها تعطف ما تضمنه الأول إن كان المعطوف ذا مزية، نحو: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾[البقرة:٢٣٨]، ومنها: أنها تعطف الشيء على مرادفه، نحو: ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة:٤٨]، ونحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّى وَحُزْنِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [يوسف:٨٦]، ومنها: أنه يجوز حذفها إن أمن اللبس، نحو: كيف أصبحت؟ كيف أمسيت؟ ومنها: أنه يجوز أن تليها «إما» مسبوقة بمثلها غالبًا إذا عطفت مفردًا، نحو قوله تعالى: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾[الإنسان:٣]، ومنها: أنها تعطف النعوت المتفرقة

مع اجتماع منعوتها، نحو: مررت برجلين كريم وبخيل، ومنها: أنها تعطف العقد على النَّيِّف، نحو: أحد وعشرون، ومنها: أنها تعطف العام على الخاص، نحو قوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾[نوح:٢٨]، ومنها: أنه يجوز أن تليها «لكن»، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾[الأحزاب:٤٠]، فلكن حينئذ حرف ابتداء واستدراك على الأصح، والمفرد بعدها معمول لمحذوف، أي: ولكن كان رسول الله، وقد ذكروا لما تنفرد الواو به في واحد وعشرين، فإن أردت أن تعرف تحقيقها فعليك بالتصريح، فإن فيه التصريح، (والفاء)، وهي للترتيب بأن يكون المعطوف بها متأخرًا عن المعطوف عليه، وللتعقيب بأن يكون المعطوف واقعًا عقب المعطوف عليه متصلًا به بلا تَراخٍ ومُهلة بينهما، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾ [عبس:٢١]، والتعقيب في كل شيء بحسبه، يقال: تزوج فلان فوُلِد له إذا لم يكن بين التزوج والولادة إلا مدة الحمل مع لحظة الوطء، وإن كانت مدته متطاولة فإذا قلت: دخلت البصرة فبغداد، وكان بينهما ثلاثة أيام، ودخلت بعد الثالث فذلك تعقيب في مثل هذا عادة، فإذا دخلت بعد الرابع أو الخامس فليس بتعقيب، واعتُرِض على المعنى الأول، وهو الترتيب بقوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾[الأعراف:٤]، فإن الهلاك متأخر عن مجيء البأس في المعنى، وهو متقدم في التلاوة، وذلك ينافي الترتيب الذي في الفاء، قاله الفراء، واعتُرِض أيضًا بنحو: توضأ فغسل وجهه ويديه، ومسح رأسه ورجليه، الحديث، فإن غَسْل الأعضاء الأربعة متقدم في المعنى، ومتأخر في الحديث؛ فلو كانت الفاء للترتيب لما حسن ذلك، والجواب من وجهين؛ أحدهما: أن المعنى على إضمار الإرادة، والتقدير: أردنا إهلاكها، فجاءها بأسنا، فمجيء البأس مترتب على الإرادة، وأراد الوضوء فغسل وجهه إلخ، فغَسْل الأعضاء الأربعة مترتب على إرادة الوضوء، ثانيهما: أن الفاء فيهما للترتيب الذِّكري لاالمعنوي، واعتُرِض على المعنى الثاني، وهو التعقيب بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِيٓ أَخْرَجَ

ﵟٱلۡمَرۡعَىٰ ٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحۡوَىٰﵞ[الأعلى:٤-٥]، فإن إخراج المرعى لا يعقبه جعله غثاء أحوى، أي: يابسًا أسود، والجواب من وجهين؛ أحدهما: أن جملة «فجعله غثاء أحوى»معطوفة على جملة محذوفة، وأن التقدير: فمضت مدة، فجعله غثاء أحوى، وثانيهما: أن الفاء نابَتْ عن ثُمَّ، والمعنى: ثم جعله غثاء أحوى.اهـ.توضيح وتصريح.

(وثُمَّ)، وهي للترتيب والتراخي، أي: المهلة بأن يكون المعطوف بها متراخيًا زمن وقوعه عن زمن وقوع المعطوف عليه، نحو قوله تعالى: ﵟثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥﵞ [عبس:٢٢]، ونحو: جاء زيد ثم عمرو إذا كان مجيء عمرو بعد مجيء زيد بمهلة، واعتُرِض على كون «ثُمَّ» للترتيب بقوله تعالى: ﵟوَلَقَدۡ خَلَقۡنَٰكُمۡ ثُمَّ صَوَّرۡنَٰكُمۡ ثُمَّ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَﵞ[الأعراف:١١]، فظاهر الآية يقتضي أن الأمر بالسجود بعد خلقنا، وليس كذلك،ولا يخفى أن أمر الملائكة بالسجود لآدم كان قبل خلقنا وتصويرنا،وأُجيب بأن هناك مضافًا محذوفًا تقديره: ولقد خلقنا أباكم، ثم صورنا أباكم، ثم قلنا للملائكة: اسجدوا لآدم، فحُذِف المضاف، ونُسِب الخلق والتصوير إليهم؛ لأنهم فرع، والنعمة الحاصلة للأصل حاصلة للفرع، (وأَوْ)، وهي موضوعة لأحد الشيئين، أو الأشياء، فهي للتخيير بين المتعاطفين، أو الإباحة بعد الطلب، فالأول نحو: تزوج هندًا أو أختها، والثاني: تعلم فقهًا، أو نحوًا، والفرق بين التخيير والإباحة: أن التخيير يأبى جواز الجمع بين ما قبلها وما بعدها، والإباحة لا تأباه، ألا ترى أنه لا يجوز له أن يجمع بين تزوج هندًا وأختها؟ وله أن يتعلم الفقه والنحو معًا، وللشك، أي: التردد من المتكلم، أو الإبهام، أي: التعمية على السامع، مع كون المتكلم عالمًا بالواقع من الأمرين أو الأمور، ويقال له: التشكيك، أي: إيقاع السامع في الشك، أو التفصيل بعد الإجمال، ثم إفادتها لأحد المعاني الثلاثة إنما هو إذا كانت بعد الخبر، فمثال الشك قوله تعالى: ﵟلَبِثۡنَا يَوۡمًا أَوۡ بَعۡضَ يَوۡمٖﵞ [الكهف:١٩]، ومثال الإبهام قوله تعالى: ﵟوَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖﵞ [سبأ:٢٤]، فالمتكلم وهو النبي ﷺ عالم بأنه على الحق يقينًا، لكنه قصد الإبهام على

المخاطَبِين، ومثال التفصيل قوله تعالى: ﴿كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾[البقرة:١٣٥]، وقد تأتي «أَوْ» للتقسيم، نحو: الكلمة اسم، أو فعل، أو حرف، والإضراب كبَلْ عند سيبويه بشرط تقدم نفي أو نهي، وإعادة العامل، نحو: لا يقم زيد، أو لا يقم بكر، وعند آخرين مطلقًا، ومنه عندهم قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَـٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[الصافات:١٤٧]، أي: بل يزيدون.اهـ.كواكب.

(وأَمْ)، وهي قسمان: متصلة، ومنقطعة، فالمتصلة: هي المسبوقة بهمزة يُطلَب بها وبأَمْ التعيين لأحد الشيئين من المخاطَب، تقول: أزيد عندك أم عمرو؟ إذا كنت قاطعًا بأن أحدهما عنده، ولكنك شككت في عينه؛ ولهذا يكون الجواب بالتعيين بأن تقول: زيد عندي، أو عمرو عندي، ولا يجاب بعندي أحدهما؛ لأنه معلوم للسائل، ولا بنعم، أو لا؛ لعدم التعيين، وتُسمَّى «أَمْ» هذه معادلة؛ لأنها عادلت الهمزة في الاستفهام بها، ألا ترى أنك أدخلت الهمزة على أحد الاسمين اللذَيْن استوى الحكم في ظنك بالنسبة إليهما؟ وأدخلت «أَمْ» على الآخر، ووسطت بينهما ما لا شك فيه، وهو قولك: عندك؟ وتُسمَّى أيضًا متصلة؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يُستغنَى بأحدهما عن الآخر.اهـ.شرح القطر.

أو المسبوقة بهمزة التسوية، وهي الواقعة بعد لفظ سواء، لفظًا نحو قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾[إبراهيم:٢١]، أو تقديرًا نحو قوله تعالى: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[يس:١٠] بإسقاط الهمزة من أنذرتهم في قراءة ابن محيص، وتُسمَّى هذه معادلة لمعادلتها الهمزة في إفادة التسوية، وتُسمَّى أيضًا متصلة؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يُستغنَى به عن الآخر، والفرق بين «أَمْ» الواقعة بعد همزة التسوية، وبين «أم» التي بعد الهمزة التي يُطلَب بها التعيين: أن المسبوقة بهمزة التعيين لا تقع إلا بين مُفردَين غالبًا، نحو قوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾[النازعات:٢٧]، أو بين جملتين ليستا في تأويل المفرد، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُۥ رَبِّىٓ أَمَدًا﴾[الجن:٢٥]، والكلام معها إنشاء؛ لأنها استفهام حقيقة، فتستحق

جوابًا، وهو التعيين، ومن علاماتها أن تغني عنها وعن الهمزة «أي» الاستفهامية، مضافة لمضمر المتعاطفين، ويقال في المثال: أعندك زيد أم عمرو، أيهما عندك؟ وأن المسبوقة بهمزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين في تأويل المصدر، والكلام معها خبر؛ لأن المعنى ليس على الاستفهام؛ فلا تستحق جوابًا.اهـ.كواكب بتصرف.

وأما المنفصلة، وتُسمَّى المنقطعة: فهي الخالية عن ذلك كله، ومعناها: الإضراب كبَلْ، نحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ﴾[الرعد:١٦]، وسُمِّيت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين.اهـ.كواكب، وفي الدماميني ما يفيد أن في كون «أم» المنقطعة عاطفة ثلاثة أقوال؛ فابن جني والمغاربة يقولون: ليست للعطف أصلًا، لا في مفرد، ولا جملة، وقال ابن مالك: هي للعطف في المفرد قليلًا، وسمع من كلامهم أن هناك لإبلًا أم شاءً، وفي الجُمَل كثيرًا، وقال جماعة: هي للعطف في الجُمَل فقط، وتأولوا ما سمع بتقدير ناصب، أي: أم أرى شاء؟اهـ.صبان.

(وإما) وهي بكسر الهمزة مثل «أو»؛ فتفيد بعد الطلب: التخيير أو الإباحة، مثال التخيير: تزوج إما زينب، وإما أختها، ومثال الإباحة: تعلم إما فقهًا وإما نحوًا، وبعد الخبر: الشك، والإبهام، والتفصيل، والتقسيم، فمثال الشك نحو: جاء إما زيد وإما عمرو، إذا لم تعلم الجائي منهما، ومثال الإبهام: قام إما زيد، وإما عمرو، إذا كنت تعلم القائم منهما، وإنما أردت الإبهام على السامع، ومثال التفصيل نحو قوله تعالى: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾[الإنسان:٣]، ومثال التقيسم نحو: الكلمة إما اسم، وإما فعل، وإما حرف، والمصنف جرى على أن «إما» هي العاطفة، وهو ضعيف، والراجح: أن العاطف الواو، وجرى على هذا أبو علي الفارسي، وابنا كيسان، وبَرهان بفتح الباء، ومنع الصرف، وقالوا: العطف بالواو التي قبلها، وإما جائية لمعنى من المعاني المفادة بأَوْ، ويؤيده قولهم: إنها مجامعة للواو لزومًا، والعاطف لا يدخل على العاطف، وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لبعضها، وهو الواو، (وبل)، وهي موضوعة

للإضراب أي: الإعراض عما قبلها، وللعطف بها ثلاثة شروط: إفراد معطوفها على الصحيح، وإلا كانت حرف ابتداء، وأن تُسبَق بإيجاب، نحو: قام زيد بل عمرو، أو أمر، نحو: اضرب زيدًا بل عَمْرًا، أو نهي، نحو: لا تضرب زيدًا بل عَمْرًا، أو نفي، نحو: ما قام زيد بل عمرو، وهي في الأوَّلَيْن تصرف الحكم إلى ما بعدها، وتُصيِّر ما قبلها في حكم المسكوت عنه، وفي الأخيرين لإثبات الحكم لما قبلها وضده لما بعدها، وأن لا تقترن بالواو (ولا)، وهي موضوعة لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عما بعدها، وقصره على المعطوف عليه، وشروط العطف بها أربعة: إفراد معطوفها، وأن تُسبَق بإيجاب، أو أمر اتفاقًا، نحو: جاء زيد لا عمرو، ونحو: اضرب زيدًا لا عَمْرًا، أو نداء على الراجح، نحو: يا ابن أخي لا ابن عمي، وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر؛ فلا يجوز: جاءني رجل لا زيد، ويجوز: جاءني رجل لا امرأة، وأن لا تقترن بعاطف؛ وإلا كان العطف به، وتتمحض هي للنفي نحو: جاء زيد لا بل عمرو، (ولكنْ)، وهي بسكون النون موضوعة للاستدراك، وإنما تعطف بها بثلاثة شروط: إفراد معطوفها، ووقوعها بعد نفي أو نهي، وعدم اقترانها بالواو، وهي كبَلْ تفيد تقرير ما قبلها، وإثبات نقيضه لما بعدها، نحو: ما مررت برجل صالح لكن طالح، وهو ضد صالح، هذا مثال النفي، ومثال النهي: لا يقم زيد لكن عمرو، فإن وقعت بعدها جملة فهي حرف ابتداء واستدراك لا عاطفة؛ لعدم إفراد معطوفها، ويجوز حينئذ أن تُستعمَل بالواو نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [الزخرف:٧٦]، وإن وقعت بعد أمر أو إثبات فهي حرف ابتداء واستدراك أيضًا، نحو: قام زيد لكن أبوك، ونحو: اضرب زيدًا لكن عَمْرًا، وأجاز ذلك الكوفيون،والمنقول عن البصريين أنه لا يجوز في الاختيار: قام زيد لكن عمرو، بل لا بد من ذكر الخبر، فتقول: لكن عمرو لم يقم،وإن اقترنت بالواو فهي حرف ابتداء واستدراك أيضًا، وليست عاطفة؛ لأن من شرط عطفها أن لا تقترن بالواو،وإذا كان ما بعدها مفردًا قُدِّر

معه ما تتم به الجملة، نحو قوله تعالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ ﴾[الأحزاب:٤٠] أي: ولكن كان رسول الله، فليس رسول الله المنصوب معطوفًا بالواو الداخلة على لكن على «أبا أحدكم»؛ لأن المتعاطفي الواو المُفردَين لا يختلفان بالسلب والإيجاب.اهـ.كواكب بزيادة.

وفي الهمع: فإن اقترنت به فحرف ابتداء؛ لأن العاطف لا يدخل على عاطف، نحو: ما قام زيد ولكن عمرو، (وحتى)، وهي للجمع بين المتعاطفين، والغاية، والتدريج، ومعنى الغاية: آخر الشيء، ومعنى التدريج: أن ما قبلها ينقضي شيئًا فشيئًا إلى أن يبلغ إلى الغاية، وهو الاسم المعطوف؛ ولذلك وجب أن يكون المعطوف بها جزءًا من المعطوف عليه (في بعض المواضع)، دعوى بعضهم أنه يُحتمَل عَود ذلك القيد لجميع الحروف لا خصوص «حتى» غير سديد كما لا يخفى على غير بليد، وأشار المصنف بهذا إلى أن «حتى» قد تجيء لغير العطف؛ إذ قد تأتي جارة، وقد تأتي ابتدائية؛ فتحصل أن لحتى ثلاثة أحوال مختلفة، والعطف بحتى قليل عند البصريين، والكوفيون ينكرونه بالكلية، ويحملون نحو: جاء القوم حتى أبوك، ورأيت القوم حتى أباك، ومررت بالقوم حتى أبيك على أن حتى فيه ابتدائية، وأن ما بعدها على إضمار عامل، والعطف بحتى يُشترَط فيه أربعة أمور؛«الأول»: أن يكون المعطوف بها اسمًا لا فعلًا؛ لأنها منقولة من حتى الجارة، وهي لا تدخل على الأفعال خلافًا لابن السيد؛ فإنه أجاز نحو: أكرمت زيدًا بكل ما أقدر عليه حتى أقمت نفسي خادمًا له، «الثاني»: أن يكون الاسم ظاهرًا لا مضمرًا كما هو شرط مجرورها، فلا يقال: قام الناس حتى أنا، وهذا الشرط ذكره ابن هشام الخضراوي(١)، قال في المغني: ولم أقف عليه لغيره، «الثالث»: أن يكون بعضًا من المعطوف عليه إما بالتحقيق بأن يكون جزءًا

(١) هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي، الأنصاري، الخزرجي، الأندلسي، وكنيته أبو عبد الله، عالم في اللغة العربية عامة، والنحو خاصة، توفي سنة (٦٤٦هـ).

من كل، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، أو فردًا من جمع، نحو: قدم الحجاج حتى المشاة، أو نوعًا من جنس، نحو: أعجبني التمر حتى البَرْنِي، أو شبيهًا بالبعض في شدة الاتصال، نحو: أعجبتني الجارية حتى كلامها،«الرابع»: أن يكون المعطوف غاية لما قبلها في زيادة حسية مرجعها إلى الحس والمشاهدة، نحو: فلان يهاب الأعداد الكثيرة حتى الألوف؛ فإن الألوف غاية في الزيادة الحسية، أو في زيادة معنوية مرجعها إلى المعنى، نحو: مات الناس حتى الأنبياء، أو الملوك؛ فإن الأنبياء والملوك غاية الناس في الزيادة المعنوية، وهي الاتصاف بالنبوة والمُلْك، أو في نقص حسي أو معنوي، فالأول نحو: المؤمن يُجزَى بالحسنات حتى مثقال الذرة، فإن مثقال الذرة غاية في النقص الحسي، والثاني نحو: غلبك الناس حتى الصبيان أوالنساء، فإن الصبيان والنساء غاية في النقص المعنوي، وهو الاتصاف بالأنوثة والصبا، (فإن عطفت بها على مرفوع) لفظًا أو تقديرًا من اسم وفعل؛ (رفعت) ذلك المعطوف لفظًا أو تقديرًا، (أو على منصوب) لفظًا أو تقديرًا؛ (نصبت) ذلك المعطوف لفظًا أو تقديرًا، (أو على) اسم (مخفوض) لفظًا أو تقديرًا؛ (خفضت) ذلك المعطوف لفظًا أو تقديرًا، (أو على) مضارع (مجزوم) بالسكون أو بالحذف؛ (جزمت) ذلك المعطوف، كذلك فعطف النسق يتبع المعطوف عليه في جميع وجوه الإعراب؛ لأنه يدخل على الأسماء، والأفعال، والجملة وشبهها بخلاف النعت وما شابهه؛ فإنه لا يدخل فيه الجزم لاختصاصه بالأسماء، فيعطف الاسم على الاسم، والفعل على الفعل، والاسم على الفعل وعكسه، قاله ابن عنقاء، وشرط عطف الفعل على مثله: اتحاد زمانهما في الاستقبال والمضي سواء اتحد نوعهما في الفعلية، نحو قوله تعالى: ﴿لِّنُحْـِۧيَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ﴾[الفرقان:٤٩]، فنسقيه: معطوف على نحيي بدليل ظهور النصب في لفظه، أو اختلف نوعهما فيعطف الماضي على المضارع وعكسه، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾[هود:٩٨]، فأورد معطوف

على يَقْدُم، وزمنهما مستقبل، «والثاني» نحو قوله تعالى: ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِيٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴾[الفرقان:١٠]،فعطف يجعل، وهو مضارع على جعل، وهو ماض لاتحاد زمانهما في الاستقبال، وشرط عطف الاسم على الفعل وعكسه: كون الاسم في معنى الفعل كاسم الفاعل، واسم المفعول نحو قوله تعالى:﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ ﴾[الأنعام:٩٥]، هذا مثال عطف الاسم على الفعل، ونحو قوله تعالى: ﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ﴿٣﴾ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴾[العاديات:٣-٤] هذا مثال عطف الفعل على الاسم، (تقول) في عطف الاسم على الاسم في الرفع: (قام زيد وعمرو)،وفي النصب: (رأيت زيدًا وعَمْرًا)،وفي الخفض: (مررت بزيد وعمرو)، وتقول في عطف الفعل على الفعل في الرفع: زيد يقوم ويقعد، وفي النصب: لن يقوم ويقعد، (و) في الجزم: (زيد لم يقم ويقعد).

تتمة: ولا يُعطَف غالبًا على ضمير رفع متصل، بارزًا كان أو مستترًا إلا بعد توكيده بضمير منفصل، نحو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [الأنبياء:٥٤]؛ فآباؤكم معطوف على الضمير في كنتم، وقد فصل بأنتم، ونحو قوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾[البقرة:٣٥]، فزوجك معطوف على الضمير المستتر في «اسكن»، وصح ذلك للفصل بالضمير المنفصل وهو «أنت»، أو بعد فاصل ما نحو قوله تعالى: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ ﴾[الرعد:٢٣]؛ فمَن صلح: معطوف على الواو في يدخلونها، والفاصل بينهما الهاء، ومثله الفصل بلا النافية، نحو قوله تعالى: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾[الأنعام:١٤٨]؛ فآباؤنا معطوف على «نا»، ولا فاصلة بين العاطف وهو الواو، والمعطوف وهو آباؤنا، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

وإنْ علـىٰ ضـمير رفـع متصـل عَطَفْتَ فافصل بالضمير المنفصل أو فاصل ما

وإنما اشترط الفصل لأنه كالجزء من عامله لفظًا ومعنى، ولا يُعطَف على جزء

الكلمة، فإذا فصل بالضمير المنفصل حصل له نوع استقلال؛ فصح العطف عليه، وألحق به مطلق فصل لحصول الطول به.اهـ.خ ض.

ويضعف العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون فصل، نحو: مررت برجل سواء والعدمُ، برفع العدم عطفًا على الضمير المستتر في سواء؛ لأنه مُؤوَّل بمشتق، أي: مُستَوٍ هو والعدم، وليس بينهما فصل، وعدم الفصل فاشٍ في الشِّعر، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

... وبـــــلا فصـــــل يـــــرد   في الـنظم فاشـيًا وضـعفه اعتقـد

وعُلِم مما سبق أنه يُعطَف على الظاهر، والضمير المنفصل مرفوعًا كان أو منصوبًا، والضمير المتصل المنصوب بلا شرط، فالعطف على الظاهر: كقام زيد وعمرو، والعطف على الضمير المنفصل المرفوع نحو: أنا وأنت قائمان، والمنصوب نحو: إياك والأسد، وعلى الضمير المتصل المنصوب نحو: جمعناكم والأولين؛ فالأولين معطوف على الكاف والميم، وأما الضمير المجرور فلا يُعطَف عليه إلا بإعادة الخافض له سواء كان حرفًا أو اسمًا، فالحرف نحو قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾[فصلت:١١]، فالأرض معطوفة على الهاء المخفوضة باللام، وأُعِيدت مع المعطوف، والاسم نحو قوله تعالى: ﴿قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾ [البقرة:١٣٣]؛ «فآبائك» معطوف على الكاف المخفوضة بإضافة إله إليها، وأُعِيد المضاف، وهو «إله» مع المعطوف، والأصل -والله أعلم-: فقال لها والأرض،ونعبد إلهك وآبائك، وإنما أُعِيد الخافض فيهما لأن الضمير المخفوض كالتنوين في شدة اللزوم، قاله الحوفي، وكما لا يُعطَف على التنوين لشدة لزومه لا يُعطَف على ما أشبهه.اهـ.تصريح،هذا مذهب الجمهور، وفي الصبان قوله: وعليه -أي: اللزوم- جمهور البصريين؛ لأن الجار والضمير المجرور كالشيء الواحد؛ فإذا عطف بدون

الجار فكأنه عطف على بعض الكلمة.اهـ.

وأجاز ذلك الكوفيون، واختاره ابن مالك، وأشار إليه بقوله:

وعَوْدُ خافضٍ لدىٰ عطفٍ علىٰ ... ضميرِ خَفْضٍ لازمًا قد جُعِلاَ

وليس عندي لازمًا إذ قد أتىٰ ... في النثر والنظم الصحيح مُثْبَتا

فمِن النَّظم قوله:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا ... فاذهب فما بك والأيام من عجب

المراد باليوم هنا: مطلق الزمن، والهجو: الذم والسب، ، فعطف الشتم عليه تفسير أو مرادف. والمعنى: قد صرت الآن تسبنا وتشتمنا، وحيث فعلت ذلك فاذهب عنا؛ لأن هذا عجيب من مثلك ومثل هذه الأيام، والشاهد في قوله: والأيام: حيث عطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار.اهـ.فتح الجليل،قوله: **فاذهب فما بك والأيامِ من عجب**، والشاهد في «والأيام»: فإنه معطوف على الضمير المجرور في «بك» من غير إعادة الجار، ومن النثر قراءة ابن عباس، والحسن البصري، وغيرهما كحمزة ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾[النساء:١]، بالخفض عطفًا على محل الهاء المخفوضة بالباء، ولما فرغ من الكلام على العطف أخذ في الكلام على التوكيد فقال:

بَابُ التَّوْكِيدِ

اَلتَّوْكِيدُ «تابع لِلْمُؤَكَّدِ فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ وَتَعْرِيفِهِ». وَيَكُونُ بِأَلْفَاظٍ مَعْلُومَةٍ، وَهِيَ اَلنَّفْسُ، وَالْعَيْنُ، وَكُلٌّ، وَأَجْمَعُ، وَتَوَابِعُ أَجْمَعَ، وَهِيَ أَكْتَعُ، وَأَبْتَعُ، وَأَبْصَعُ، تَقُولُ قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ، وَرَأَيْتُ اَلْقَوْمَ كُلَّهُمْ، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ.

باب التوكيد: أي: المؤكِّد بكسر الكاف من إطلاق المصدر، وإرادة اسم الفاعل، ويقال فيه: التأكيد بالهمزة، وبإبدالها ألفًا، ففيه ثلاث لغات: التوكيد بالواو، وهو أكثر وأفصح، وبه جاء القرآن، قال تعا لى: ﴿وَلَا تَنقُضُواْ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل:٩١]، والتأكيد بالهمز وهو كثير، والتاكيد بالألف وهو قليل، وهو لغة: التقوية والتشديد، واصطلاحًا: قسمان: لفظي، ومعنوي، فاللفظي -ولم يذكره المصنف-: هو إعادة لفظ الأول بعينه أو بمرادفه سواء كان اسمًا نحو: جاء زيد زيد، وكقوله:

أخــاك أخــاك إن مَــن لا أخــا لــه ... كســاعٍ إلىٰ الهَيْجاء بغير سِلاح

والمعنى: يحض على الاعتصام بالأخ، والتمسك بوداده لأنه الناصر في وقت الشدة.اهـ.سبيل الهدى، والشاهد فيه: أخاك أخاك، ونصبهما على الإغراء، والهَيْجاء: الحرب، تُمد وتُقصَر، وهي في البيت مقصورة، وأخاك الثاني توكيد لفظي للأول.اهـ. سجاعي، أو فعلًا خاليًا من الفاعل، نحو قوله:

فــأين إلــىٰ أيــن النَّجــاءُ ببَغلَتِــي ... أتاكِ أتاكِ اللاحقون احْبِسِ احْبِسِ

اللغة: النجاء بالمد الإسراع والخلاص، واللاحقون يروى بالنون، ويروى بالكاف، وهو من لحق بمعنى أدرك، واحبس أمر من الحبس بمعنى المنع، والمراد: الكف عن السير. اهـ كواكب . والفاء للعطف، وأين للاستفهام مبني على الفتح في

محل نصب على أنه ظرف مكان متعلق بمحذوف تقديره: أنجو، أي: في أي مكان أنجو؟ وأين الثانية كذلك،والجار متعلق بمحذوف، أي: إلى أين أذهب؟ والنَّجاء بالمد: الإسراع، مبتدأ، خبره:«أين» المتقدِّم عليه، وفي قوله: أتاكِ أتاكِ توكيد الفعل بالفعل، واللاحقون: فاعل بالأول لا بالثاني، واحْبِسِ: فعل أمر، وفاعله مستتر وجوبًا، ومفعوله محذوف تقديره: نفسك، وجملة احْبِسِ الثاني توكيد للأول، وإنما كان جملة لأنه فعل أمر، وفاعله مستتر وجوبًا، فقد علمت من هذا أن الشاهد إنما هو في قوله: أتاكِ أتاكِ، وأما احْبِسِ احْبِسِ: فليس محل الشاهد؛ لأنه من توكيد الجملة.اهـ.سجاعي بزيادة، المعنى: في أي محل أنجو، وفي أي محل تكون النجاة والخلاص ببغلتي من الأعداء، وقد أدركني اللاحقون منهم، فليس لي حينئذ إلا الكف عن الفرار، والإمساك عن السير.اهـ.فتح الجليل، أو حرفًا كقوله:

لا لاأبــوح بحُــــبِّ بَثْنَــــة إنهـــا ... أخــذت علــيَّ مواثقًــا وعهــودا

اللغة: أبوح: مأخوذ من «باح بسِرِّه»، أي: أظهره وأفشاه، وبَثْنَة بفتح الباء الموحدة، وسكون الثاء المثلثة، وفتح النون: اسم محبوبة الشاعر، والمواثق: جمع مَوْثق كموعد، ومواعد بمعنى الميثاق، وأصل «مواثقًا»: مواثيقًا فحُذِفت الياء تخفيفًا، وعهودًا: جمع عهد، عطف تفسير على «مواثقًا»، والمعنى: لا أظهر حب معشوقتي بثنة؛ لأنها أخذت عليَّ العهد والميثاق أن لا أظهر حبها، والشاهد في قوله: لا لا: حيث أكد الحرف بمثله، اهـ.كواكب،أو جملة اسمية أو فعلية، والأكثر اقترانها بالعاطف نحو قوله تعالى: ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾[التكاثر:٣-٤]، وقد يتعين ترك العطف إذا تُوُهِّم التعدد، نحو: ضربت زيدًا ضربت زيدًا، فجملة ضربت زيدًا الثانية توكيد للأولى، ولو جيء بالعاطف بينهما لأوهم تكرار الضرب، وليس مرادًا، ومثال إعادة اللفظ بمرادفه أي: موافقه في المعنى، في الاسم: جاء ليث

أسد، وفي الفعل: جلس قعد زيد، وفي الحرف: نَعَم جَيْر، وإنما جيء بالتوكيد اللفظي لقصد تقرير المؤكَّد، أو خوف النسيان، أو عدم الإصغاء، أو عدم الاعتناء من السامع، والمعنوي: وهو الذي تكلم عليه هو التابع الرافع احتمال تقدير مضاف إلى المتبوع إن كان بالنفس والعين، أو الرافع احتمال إرادة الخصوص بما ظاهره العموم إن كان بكل وأجمع مثلًا، وعرَّفه ابن مالك بأنه تابع يُقصَد به كون المتبوع على ظاهره، وهو يختص بالاسم،(التوكيد تابع للمؤكَّد) بفتح الكاف على أنه اسم مفعول (في رفعه)، أي: المؤكَّد إن كان مرفوعًا، (ونصبه)، أي: المؤكَّد إن كان منصوبًا، (وخفضه)، أي: المؤكَّد إن كان مخفوضًا، (وتعريفه)، أي: المؤكَّد إن كان معرفة، فإن قيل: لِمَ لَمْ يقل المصنف: وتنكيره؟ أجيب: بأن ألفاظ التوكيد كلها معارف؛ لإضافتها لضمير المؤكَّد لفظًا، وما لم يُضَف منها هو معرفة بنية الإضافة، أو بالعَلَمية الجنسية، وعبارة ابن عنقاء: والأصح أن تعريف أجمع وأخواته بالعلمية على جنس الإحاطة والشمول.اهـ.فلا تتبع النكرة عند البصريين سواء كانت محدودة: كيوم، وليلة، وشهر، وحَول، أم غير محدودة: كوقت، وحين، وزمن، وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز توكيدها إن أفادت، وإلى ذلك أشار ابن مالك في الخلاصة:

وإن يُفِد توكيد منكور قُبِلْ وعن نُحاة البصرة المنع شَمِلْ

بأن كانت النكرة محدودة كيوم، وليلة، وشهر، وحَول مما يدل على مدة معلومة المقدار، وكان التوكيد من ألفاظ الإحاطة ككل وأجمع، واختاره ابن مالك في جميع كتبه لصحة السماع به، ولأن فيه فائدة؛ لأن مَن قال: صمت شهرًا قد يريد جميع الشهر، وقد يريد أكثره، ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد، قال ابن هشام في الأوضح: وهذا المذهب هو الصحيح، واستدل عليه بقول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ما صام رسول الله ﷺ شهرًا كله إلا رمضان، وكقول الشاعر:

لكنـــه شَـــاقَهُ أن قيـــل ذا رَجَـــب   يـا ليـت عـدَّة حَـولٍ كلِّـه رَجَـبُ

الشوق: مَيل النفس إلى الشيء، والشاهد في قوله: حَول: حيث أكد حَول بلفظ «كل» مع أنه نكرة، وهذا مذهب الكوفيين، وجعله البصريون شاذًّا،اهـ.سجاعي، (ويكون بألفاظ معلومة)، ولذلك استغنى عن حده، وهذه الألفاظ تُحفَظ ولا يقاس عليها ألفاظ أُخَر، (وهي النفْس) بسكون الفاء، (والعين)، وهما لرفع المجاز عن الذات، تقول: جاء زيد، فيَحتمِل مجيء ذاته، ويَحتمِل مجيء خبره أو كتابه، فإذا قلت: نفسه؛ ارتفع الاحتمال الثاني، ولا بد من اتصالها بضمير عائد على المؤكَّد، ولك أن تؤكد بكل منهما وحده، وأن تجمع بينهما بشرط أن تبدأ بالنفس؛ لأن النفس تُطلَق على الذات حقيقة، بخلاف العين فمجازًا، تقول: جاء زيد نفسه، أو جاء زيد عينه، أو جاء زيد نفسه عينه، ويُمتنَع: جاء زيد عينه نفسه، ويجب إفراد النفس والعين مع المفرد، وجمعهما على وزن أفعل مع التثنية والجمع، تقول: جاء الزيدان أنفسهما أعينهما، والزيدون أنفسهم أعينهم، والهندات أنفسهن أعينهن، (وكل وأجمع)، وهما لرفع احتمال إرادة الخصوص بلفظ العموم، تقول: جاء القوم؛ فيَحتمِل مجيء جميعهم، ويَحتمِل مجيء بعضهم، وأنك عبرت بالكل عن البعض، فإذا قلت: كلهم أو أجمعون؛ رفعت هذا الاحتمال، وإنما يؤكَّد بهما بشرطين؛«أحدهما»: أن يكون المؤكَّد بهما غير مثنى، وهو المفرد والجمع، تقول: جاء الجيش كله أجمع، وجاء الرجال كلهم أجمعون، «الثاني»: أن يكون متجزئًا بذاته أو بعامله، فالأول كقوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[الحجر:٣٠]، والثاني: اشتريت العبد كله أجمع، فإن العبد يتجزأ باعتبار الشراء، وإن كان لا يتجزأ باعتبار ذاته، ولا يجوز: جاء زيد كله؛ لأنه لا يتجزأ لا بذاته، ولا بعامله، وتزيد «كل» على أجمع بشرط ثالث وهو: أن يتصل بها ضمير عائد على المؤكَّد، وأما «أجمع» فإنما يؤكد بها بعد «كل»

غالبًا؛ فلهذا استغنت عن أن يتصل بها ضمير يعود على المؤكَّد، كذا في شرح القطر.

تنبيه:إذا أُرِيد تقوية التوكيد فيجوز أن يؤتى بعد كله بأجمع، وبعد كلها بجمعاء، وبعد كلهم بأجمعين، وبعد كلهن بجُمَع، قال تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[الحجر:٣٠]، ويقال: جاء الجيش كله أجمع، والقبيلة كلها جمعاء، والنساء كلهن جُمَع، وإلى ذلك أشار ابن مالك:

وبَعْـــدَ كـــلٍّ أكَّـــدُوا بأَجْمَعَـــا جَمْعـــاءَ أجمعـــين ثـــم جُمَعَـــا

وقد يؤكد بأجمع، وجمعاء، وأجمعين، وجُمَع بدون «كل»،نحو قولك: جاء الجيش أجمع، والقبيلة جمعاء، والقوم أجمعون، والنساء جُمَع، ونحو قول الله تعالى: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[الحجر:٣٩]، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[الحجر:٤٣]، وإليه أشار ابن مالك بقوله:

ودون كـــل قـــد يجـــيء أجمـــع جمعـــاء أجمعـــون ثـــم جُمَـــع.

اهـ.تصريح بتصرف،(وتوابع أجمع، وهي: أكتع، وأبتع، وأبصع) يؤتى بها في التوكيد تابعة لأجمع، نحو: جاء القوم أجمعون أكتعون أبتعون أبصعون، وأُتِيَ بها لزيادة التوكيد والمبالغة فيه، وكلها بمعنى أجمعون؛ لأن أكتع مأخوذ من قولهم: تكتع الجلد إذا اجتمع، وأبتع مأخوذ من البتع، وهو طول العنق، والقوم إذا كانوا مجتمعين طالت أعناقهم؛ فجعلوه كناية عن الاجتماع، وأبصع مأخوذ من البَصْع، وهو العَرَق المُجتمِع، فيكون بمعنى «أجمع»، ولما كانت هذه الألفاظ الثلاثة لا يُؤتَى بها غالبًا إلا بعد «أجمع»؛ سُمِّيت توابع أجمع.اهـ.دحلان.

وقد يؤكَّد بها استقلالًا، نحو قوله:

يـا ليتنـي كنـت صـبيًّا مرضَـعا تَحْمِلُنـي الـذَّلْفَاءُ حَـولًا أكْتَعَـا

إذا بكَيـت قبَّلتنـي أربعـا إذًا ظَلِلـت الـدهر أبكِـي أجمعا

والمعنى: يا ليتني متصف دائمًا بأني صبي رضيع، تحملني المرأة المرضعة للصبي المسماة بالزلفاء، وإذا بكيت في المستقبل قبَّلتني أربع مرات، وإن حصل ما تمنيته من كوني دائمًا صبيًّا رضيعًا، وحملها لي عامًا كاملًا، وتقبيلها إياي عند البكاء، فأنا إذًا أستمر على البكاء الدهر كله؛ لأجل حملها إياي، وتقبيلها لي.اهـ.شواهد ابن عقيل، والشاهد فيه قوله: أكتع: حيث إنه أكد به حولًا بدون أن يأتي قبلها بأجمع.اهـ.منحة الوهاب.

تنبيه: التوكيد يخالف النعت في أمور؛ «أحدها»: أنه لا يتبع نكرة عند البصريين، «الثاني»: أن ألفاظه لا يُعطَف بعضها على بعض؛ فلا تقول: جاء زيد نفسه وعينه، ولا جاء القوم كلهم وأجمعون، وعلة ذلك أنها بمعنى واحد، والشيء لا يُعطَف على نفسه، «الثالث»: أنه لا ينقطع عن متبوعه لأنه يصير كقطع الشيء عن نفسه، وأيضًا ألفاظ التوكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها، «الرابع»: أنه لا يجوز حذف المؤكَّد غالبًا وإقامة التأكيد مقامه؛ فلا يجوز: قام أجمعون؛ لأن الغرض من التوكيد هو تمكين الشيء المؤكَّد، بخلاف النعت فيهن فإن معانيها متخالفة، اهـ. شرح الأزهرية مع حاشية العطار. (تقول: قام زيد نفسه) مثال للتوكيد بالنفس، (ورأيت القوم كلهم) مثال للتوكيد بكل، (ومررت بالقوم أجمعين) مثال للتوكيد بأجمع، وفيه إشارة إلى تجريد أجمعين عن لفظ كلهم، وهو جائز كما قدمناه، والله أعلم، ولما فرغ من الكلام عن التوكيد أخذ في الكلام عن البدل، فقال:

بَابُ الْبَدَلِ

إِذَا أُبْدِلَ اِسْمٌ مِنْ اِسْمٍ أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ تَبِعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ وَهُوَ عَلَىٰ أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ بَدَلُ اَلشَّيْءِ مِنْ اَلشَّيْءِ، وَبَدَلُ اَلْبَعْضِ مِنْ اَلْكُلِّ، وَبَدَلُ اَلِاشْتِمَالِ، وَبَدَلُ اَلْغَلَطِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «قَامَ زَيْدٌ أَخُوكَ، وَأَكَلْتُ اَلرَّغِيفَ ثُلُثَهُ، وَنَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا اَلْفَرَسَ»، أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ رَأَيْتُ اَلْفَرَسَ فَغَلِطْتَ فَأَبْدَلْتَ زَيْدًا مِنْهُ.

باب البدل: هذه التسمية للبصريين، واختُلِف في تسميته عند الكوفيين؛ فقال الأخفش: يسمونه: الترجمة والتبيين، أي: عن المراد بالمُبدَل منه، والتبيين له.اهـ.صبان، وقال ابن كيسان: يسمونه التكرير، وهو لغة: العِوَض قال تعالى: ﴿ عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ ﴾[القلم:٣٢] يعني: يعوضنا، واصطلاحًا: هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، كما قال ابن مالك في الخلاصة:

التـابع المقصـود بـالحكم بـلا ... واسـطة هـو المُسـمَّىٰ بـدلا

فالتابع: جنس يشمل جميع التوابع، والمقصود بالحكم: فصل مُخرِج للنعت، والبيان، والتوكيد فإنها مكملات للمقصود بالحكم وهو متبوعها، وليست مقصودات بالحكم، وأما النسق فثلاثة أنواع؛«أحدها»: ما ليس مقصودًا بالحكم أصلًا، وهو المعطوف «بلا» بعد الإيجاب، «وببَلْ، ولكن» بعد النفي كجاء زيد لا عمرو، وما جاء زيد بل عمرو، أو لكن عمرو، أما الأول، وهو المعطوف «بلا» فواضح أمره؛ لأن الحكم السابق وهو إثبات المجيء لزيد منفي عنه «بلا»، وأما الآخران، وهما المعطوف ببَلْ، والمعطوف بلكن بعد النفي؛ فلأن الحكم السابق هو نفي المجيء، والمقصود به إنما هوالأول دون الثاني، «ثانيها»: ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله

فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم لا أنه هو المقصود وحده، وذلك كالمعطوف بالواو إثباتًا أو نفيًا، نحو: جاء زيد وعمرو، وما جاء زيد ولا عمرو، وهذان النوعان، وهما الأول والثاني خارجان بما خرج به النعت، والبيان، والتوكيد، أما الأول؛ فلأن المقصود بالحكم إنما هو المتبوع، وأما الثاني؛ فلأن التابع ليس هو المقصود بالحكم وحده، «ثالثها»: ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله، وهذا هو المعطوف ببَلْ بعد الإثبات، نحو: جاءني زيد بل عمرو، فهذا النوع خارج بقولنا: بلا واسطة.اهـ.توضيح وتصريح.

ثم البدل يدخل الأسماء والأفعال، وحكمه: التشريك في الإعراب؛ ولهذا قال: (إذا أُبدِل اسم من اسم، أو فعل من فعل تبعه في جميع إعرابه) أي: في رفعه إن كان المُبدَل منه مرفوعًا، أو نصبه إن كان منصوبًا، وقِسْ على ذلك، وعامله مُقدَّر من جنس عامل متبوعه لظهوره كثيرًا إن كان حرف جر، كقوله تعالى: ﴿ لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُمۡ ﴾-﴿ وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا﴾[الأنعام:٩٩] -﴿مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ ﴾[الروم:٣٢]، وقيل: عامله نفس عامل متبوعه، وليس على نية تكرار العامل أصلًا، واختاره ابن مالك وآخرون، (وهو أربعة أقسام)، هذا جرى على المشهور عند علماء هذا الفن، قال ابن هشام في الشذور والقطر: إن البدل ستة، فعُدَّ هذه الأقسام التي ذكرها المصنف، وزاد عليها بدل الإضراب والنسيان، وقال في التوضيح: وأقسام البدل أربعة، وسمى الرابع: البدل المُباين، وقسمه إلى ثلاثة أقسام: بدل غلَط، ونسيان، وإضراب (بدل الشيء من الشيء)، ويقال له: بدل كل من كل، وسماه ابن مالك: البدل المطابق، أي: الموافق لمعنى المُبدَل منه، وهو أَوْلَى؛ لوقوعه في أسماء الله تعالى، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ﴿١﴾ ٱللَّهِ ﴾[إبراهيم:١-٢]؛ فالله بدل من العزيز بدل مطابق، ولا يقال فيه: بدل كل من كل؛ لأنه إنما يُطلَق كل على ذي أجزاء، وهو- أي المذكور من الأجزاء- ممتنع هنا لتنزهه تعالى عن الأجزاء، ويجوز أن يقال: بدل الشيء من

الشيء؛ إذ يجوز إطلاق الشيء على الله تعالى، قال تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ﴾[الأنعام:١٩]، وضابطه: أن يكون المراد بالثاني عين المراد بالأول، أي: يكون المراد منهما واحدًا، وإن اختلفا مفهومًا، نحو: جاء زيد أخوك، فزيد وأخوك يصدقان على ذات واحدة، ومفهومهما مختلف، ثم هذا البدل لا يحتاج إلى رابط يربطه بالمُبدَل منه؛ لأنه عينه في المعنى كجملة الخبر إذا كانت عين المبتدأ، (وبدل البعض من الكل)، وضابطه: أن يكون الثاني جزءًا من الأول، قليلًا كان ذلك الجزء بالنسبة إلى الباقي من المُبدَل منه، أو مساويًا له، أو أكثر، نحو: أكلت الرغيف ثلثه، فالثلث أقل من الباقي وهو الثلثان، أو نصفه، فالنصف مساوٍ للنصف الثاني، أو ثلثيه، فالثلثان أكثر من الثلث الباقي، وذهب الكسائي وهشام إلى أن بدل البعض لا يقع إلا على ما دون النصف؛ فلا يُسمَّى: أكلت الرغيف نصفه أو ثلثيه بدل بعض عندهما، ولا بد في بدل البعض من اتصاله بضمير يرجع منه للمُبدَل منه ليحصل به الربط بينهما.اهـ. توضيح وتصريح بتصرف، وهذا ما عليه الجمهور، وخالف في ذلك ابن مالك فجعل اتصاله به كثيرًا لا شرطًا، وهو إما مذكور كالأمثلة المذكورة، أو مُقدَّر كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[آل عمران:٩٧]، فمن استطاع: بدل من الناس بدل بعض من كل، والضمير العائد على المُبدَل منه مُقدَّر، أي: منهم، (وبدل الاشتمال)، وضابطه: أن يكون بينه وبين المُبدَل منه مُلابَسة بغير الكلية والبعضية، نحو: نفعني زيد علمه، فخرج بالأول بدل الشيء من الشيء، وبالثاني بدل البعض من الكل، ولا بد في بدل الاشتمال من أمور ثلاثة؛«الأول»: أن تبقى النفس عند ذكر الأول متشوقة إلى البدل، ومنتظرة له، نحو: سُلِب زيد ثوبه، فإنك قبل أن تذكر الثوب تصير النفس متشوقة إلى بيان الشيء المسلوب؛ إذ من الظاهر أنه لم تُسلَب نفسه، بل شيء منه، «الثاني»: لا بد فيه -كما قال ابن مالك، وتبعه الفاكهي وغيره- من إمكان فهم معناه عند حذفه، ومن حسن الكلام بتقدير حذفه؛ ولأجل

ذلك جُعِل نحو: أعجبني زيد أخوه بدل إضراب؛ لعدم صحة الاستغناء عنه بالأول، وكذلك نحو: أسرجت زيدًا فرسه؛ لأنه وإن فُهِم معناه في حال الحذف لكن لا يحسن استعمال مثله، بل لا يُستعمَل لأن الإسراج لا يكون إلا للخيل، فإن سُمِع شيء حُمِل على الإضراب والغلَط.اهـ.كواكب،«الثالث»: لا بد من اتصاله بضمير يرجع إلى المُبدَل منه مذكور كالمثال المذكور، أو مُقدَّر، نحو قوله تعالى: ﴿ قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلۡوَقُودِ ﴾[البروج:٤-٥]، فالنارِ: بدل من الأخدود، ثم اختُلِف في الرابط، فقيل: محذوف متصل بغير البدل، أي: النار فيه، وهو قول البصريين، وقيل: لا تقدير، والأصل: ناره، ثم نابَتْ«أل» عن الضمير، وهو قول الكوفيين، وقُتِل أي: لُعِن، أصحاب الأخدود أي: الشَّق في الأرض الذي جعلوه للمؤمنين، وأوقدوا فيه النار، وألقَوا فيها المؤمنين.

فائدة: اختُلِف في المُشتمِل في بدل الاشتمال هل هو الأول؟ وبه قال الرماني، واختاره في التسهيل، ورُدَّ بنحو: سُرِق زيد ثوبه؛ لعدم اشتمال زيد على الثوب، أو الثاني، وبه قال الفارسي، ورُدَّ بنحو: سُرِق زيد فرسه؛ لعدم اشتمال الفرس على زيد، وبنحو: نفعني زيد علمه؛ لعدم اشتمال العلم على زيد، أو العامل، وبه قال الموضح، قيل: وهو التحقيق كأعجبني زيد علمه، أو حُسنه، أو كلامه، ألا ترى أن الإعجاب مُشتمِل على زيد بطريق المجاز؟ وعلى علمه، وحُسنه، وكلامه بطريق الحقيقة؟ (وبدل الغلَط) أي: بدل من اللفظ الذي ذُكِر غلطًا، لا أن البدل نفسه هو الغلَط، كما قد يتوهم، وضابطه: هو الذي لم يُقصَد متبوعه، بل سبق إليه اللسان، فإذا أردت الإخبار بأنك تصدقت بدرهم، فسبق لسانك إلى التصدق بدينار؛ فقلت: تصدقت بدينار درهم؛ فإنه يقال له: بدل غلَط، وبقي من أقسام البدل: بدل النسيان، وهو ما قُصِد ذكر متبوعه، ثم تبين فساد قصده، وبدل الإضراب، وهو ما قُصِد فيه كل من البدل والمُبدَل منه قصدًا صحيحًا، ويُسمَّى بدل البَدَاء، بفتح الموحدة، والدال

المهملة، مع المد أي: الظهور، سُمِّي بذلك لأن المتكلم بدا له ذكره بعد ذكر الأول قصدًا.اهـ.صبان، وقد مثل المصنف رحمه الله تعالى للأقسام الأربعة بقوله: (نحو قولك: قام زيد أخوك) هذا مثال لبدل الشيء من الشيء، (وأكلت الرغيف ثلثه)، وهذا مثال لبدل البعض من الكل، (ونفعني زيد علمه)، وهذا مثال لبدل الاشتمال، (ورأيت زيدًا الفرس)، وهذا المثال يصلح لكل واحد من بدل الغلَط، والنسيان، والإضراب؛ لأنك (أردت) ابتداءً أن تقول: (رأيت الفرس) فغلطت، أي: سبق لسانك لغيره؛ (فأبدلت زيدًا منه)، أي: فعوضت زيدًا منه، أي: الفرس، والمراد بقوله: فأبدلت الإبدال اللغوي، وهو التعويض، وهذا بدل الغلَط، وإن قلت: رأيت زيدًا ثم تذكرت أنك لم تَرَ زيدًا، بل رأيت فرسًا، فأبدلت لفظ الفرس من زيد بأن قلت: رأيت زيدًا الفرس؛ فهذا بدل النسيان، وربما أشكل على كثير من الطلبة الفرق بين بدلَي الغلَط والنسيان وقد بيناه، ويوضحه أيضًا: أن الغلَط في اللسان، والنسيان في الجَنان- بفتح الجيم-، وهو القلب.اهـ.شرح القطر بتصرف، وإن أردت الإخبار أولًا بأنك رأيت زيدًا، ثم بدا لك أن تخبر بأنك رأيت الفرس؛ فلفظ الفرس بدل إضراب، وهذه الأمثلة كلها لبدل الاسم من الاسم.

تنبيه: كما يُبدَل الاسم من الاسم؛ يُبدَل الفعل من الفعل، قال ابن هشام: ينبغي أن يُشترَط لإبدال الفعل ما اشتُرِط لعطف الفعل على الفعل، وهو: الاتحاد في الزمان دون الاتحاد في النوع حتى يجوز: إن جئتني تمشِ إليَّ أكرمك.اهـ.صبان، ثم الحق كما قاله الشاطبي: مجيء الأقسام كلها فيه، فبدل الكل كهذا المثال، فإن المجيء هو نفس المشي، وبدل البعض نحو: إن تُصلِّ تسجد لله يرحمك، فتسجد بدل من «تُصلِّ» بدل بعض من كل، ومَن جعل هذا بدل اشتمال؛ لأن الصلاة تشتمل على السجود فقد أبعد لما مر من أن المراد الاشتمال بغير الكلية والجزئية، وبدل الاشتمال نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾

[الفرقان:٦٨-٦٩]، فيُضاعَف بدل من يلقَ؛ لأن لقْيَ الآثام يستلزم مضاعفة العذاب، وقيل: هي هو، فهو بدل كل، وبدل الغلَط جوزه سيبويه، وجماعة من النحويين، والقياس يقتضيه، ومثَّله الشاطبي بنحو: إن تُطعِم زيدًا تَكْسُه أُكرِمْك، فتكْسُه: بدل من تُطعِم بدل غلَط، إن قلت: تُطعِم من غير قصد بأن سبق لسانك إليه، وإن قلته قصدًا بأن قصدته أولًا ثم بعد الإخبار به بدا لك أن تخبر بتكْسُه؛ فتكْسُه بدل إضراب، وإن قلته قصدًا، ثم تبين لك فساد ذلك القصد فقصدت ذكر تَكْسُه؛ فتكْسُه بدل نسيان.

فائدة: تُبدَل الجملة من الجملة إذا كانت الثانية أَوْفَى من الأولى بتأدية المقصود نحو قوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾[الشعراء:١٣٢-١٣٣]، فجملة «أَمَدَّكم»: بدل بعض من الأولى؛ لأن ما اشتملت عليه بعض ما تعلمون من نعمه. اهـ.كواكب.

تتمة: لا يُشترَط في البدل موافقته للمُبدَل منه في التعريف والتنكير، ولا في الإظهار والإضمار، فتُبدَل المعرفة من المعرفة نحو قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴿١﴾ اللَّهِ﴾[إبراهيم:١-٢] في قراءة الجر، والنكرة من النكرة نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَائِقَ﴾[النبأ:٣١-٣٢]، والمعرفة من النكرة نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَاطِ اللَّهِ﴾[الشورى:٥٢-٥٣]، والنكرة من المعرفة نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾[العلق:١٥-١٦]، ويُبدَل الظاهر من الظاهر، نحو: جاء زيد عمرو، ومن المُضمَر، نحو: ضربته زيدًا، والمُضمَر من المُضمَر الموافق له، نحو: رأيتك إياك، وكذا من الظاهر، نحو: رأيت زيدًا إياه، والله أعلم، ولما فرغ من الكلام على المرفوعات وما يتعلق بها شرع يتكلم على المنصوبات، وأخَّرها عن المرفوعات؛ لأنها فَضْلَة، فقال:

بَابُ مَنْصُوبَاتِ الأَسْمَاءِ

اَلْمَنْصُوبَاتُ خَمْسَةَ عَشَرَ، وَهِيَ اَلْمَفْعُولُ بِهِ، وَالْمَصْدَرُ، وَظَرْفُ اَلزَّمَانِ وَظَرْفُ اَلْمَكَانِ، وَالْحَالُ، وَالتَّمْيِيزُ، وَالْمُسْتَثْنَىٰ، وَاسْمُ لَا، وَالْمُنَادَىٰ، وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ، وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ، وَخَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، وَالتَّابِعُ لِلْمَنْصُوبِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ وَالْعَطْفُ وَالتَّوْكِيدُ وَالْبَدَلُ.

باب منصوبات الأسماء: إضافة المنصوبات إلى الأسماء إما من إضافة الصفة للموصوف، أي: الأسماء المنصوبات، وإما من الإضافة البيانية، أي: المنصوبات التي هي الأسماء، وإما أن تكون بمعنى مِن، أي: المنصوبات من الأسماء، وهو أَوْلى، والمنصوبات: جمع منصوب لا منصوبة؛ لأن موصوفه الاسم، وهو مذكر لا يعقل، وجمعه جمع مؤنث مطرد كالصافنات للذَّكر من الخَيل، والأيام الخاليات، والجبال الراسيات، ويصح أن يكون جمعًا لمنصوبة، أي: كلمة منصوبة، وقدم المصنف المنصوبات على المجرورات؛ لأن المنصوبات في الغالب عاملها فعل، والأصل في العمل للأفعال.اهـ.عشماوي.

(المنصوبات خمسة عشر) منصوبًا، اعلم أن المصنف ترجمها بخمسة عشر، ولم يذكرها إلا أربعة عشر، وهو معيب، أي: إذا ترجم بشيء ولم يأتِ به بخلاف الترجمة مع الزيادة فإنه غير معيب، ويضطرب هنا أرباب الحواشي في الجواب، فقال العلامة أبوبكر الشنواني: لعل المراد: المنصوبات خمسة عشر في قصدي، ثم لميذكر الخامس عشر نسيانًا، وقال العلامة عبد المعطي المالكي[1]: قد يجاب عن المصنف

---

(١) أحمد بن محمد بن عبد المعطي بن أحمد بن عبد المعطي بن مكي بن طراد، شهاب الدين أبو العباس الأنصاري، الخزرجي، المالكي، النحوي، إمام أهل مكة في العربية.

رحمه الله تعالى بأن الخامس عشر هو مفعولَا ظننت، وقد استغنى عن ذكرهما هنا بذكره فيما تقدم لتتميم النواسخ، والله أعلم، وبعضهم أجاب بعد الظرفين واحدًا، وخبر كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها واحدًا، وعدَّ التوابع أربعة، وتبعه الحامدي.اهـ.تشويق.

وقد سلك المصنف هنا طريقة المتأخرين؛ فذكر المنصوبات إجمالًا، ثم ذكرها تفصيلًا، وهو أَوْلَى من طريقة المتقدمين؛ لأن ذكر الشيء مجملًا، ثم ذكره مفصلًا أشد تمكنًا واستثباتًا، وبدأ بالمفعول به؛ لأنه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس بدليل أنه يقوم مقام الفاعل عند حذفه لغرض من الأغراض السابقة.اهـ.عشماوي، وقدم ابن الحاجب كالزمخشري المفعول المطلق؛ لأنه المفعول الحقيقي.اهـ.عطار، (وهي: المفعول به) نحو: ضربت زيدًا،«فزيدًا»: مفعول به منصوب، ومحل كون المفعول به منصوبًا ما لم يَنُبْ عن فاعل؛ وإلا رُفِع، تقول: ضُرِب زيد، (والمصدر): ويُسمَّى المفعول المطلق لعدم تقييده بحرف الجر بخلاف بقية المفاعيل نحو: ضربت ضربًا فضربًا، مصدر منصوب ما لم يَنُبْ عن فاعل، فإن ناب عنه رُفِع، نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ﴾[الحاقة:١٣]، (وظرف الزمان) نحو: صُمْت اليوم، «فاليوم»: منصوب على الظرفية الزمانية بصُمْت، وهذا إذا لم يَنُبْ عن فاعل، فإن ناب عنه رُفِع نحو: صيم رمضانُ، (وظرف المكان) نحو: جلست أمامَ الكعبة، فأمامَ منصوب على الظرفية المكانية بجلست، وهذا إذا لم يَنُبْ عن فاعل، فإن ناب عنه رُفِع كما مر، نحو: جلس أمام الأمير، وكل من الظرفين يُسمَّى مفعولًا فيه، (والحال) أي: ولو جملة في نحو: جاء زيد وهو راكب؛ لأن محلها النصب، وذلك نحو: جاء زيد راكبًا،«فراكبًا»: حال من زيد منصوب بجاء، (والتمييز) في بعض أحواله، نحو: طاب محمد نفسًا،«فنفسًا»: تمييز مُحوَّل عن الفاعل منصوب بطاب، (والمُستثنَى) أي: في بعض أحواله، وهو ما إذا كان الكلام تامًّا موجبًا أو منفيًّا على أحد الوجهين كما سيأتي إن شاء الله تعالى، نحو: قام القوم إلا زيدًا،«فالقوم»: فاعل

قام، وإلا: أداة استثناء، «وزيدًا»: منصوب على الاستثناء بإلا، (واسم لا) التي لنفي الجنس نصًّا نحو: لا صاحبَ علمٍ ممقوت، فلا: نافية للجنس تنصب الاسم، وترفع الخبر، وصاحب: اسمها منصوب بفتحة، وعلم: مضاف إليه، وممقوت: خبرها، (والمنادى) بجميع أقسامه حتى المبني على الضم؛ لأنه في محل نصب، نحو: يا عبدَ الله، «فيا»: حرف نداء، وعبد: منادى منصوب بالفتحة؛ لأنه منادى مضاف، والله: مضاف إليه، (والمفعول من أجله)، ويقال له: المفعول لأجله، والمفعول له، وسيأتي مُستوفًى إن شاء الله تعالى في بابه، نحو: ضربت ابني تأديبًا، «فتأديبًا»: مفعول لأجله منصوب بفتحة ظاهرة، (والمفعول معه) نحو: سرت والنيلَ،«فسِرت»: فعل وفاعل، والنيل: الواو واو المعية، النيل مفعول معه منصوب بسرت، (وخبر كان وأخواتها) نحو: كان زيد قائمًا، «فكان»: فعل ماض ناقص يرفع الاسم، وينصب الخبر، وزيد: اسمها مرفوع، وقائمًا: خبرها منصوب، (واسم إن وأخواتها) نحو: إن زيدًا قائم، «فإن»: حرف توكيد ونصب، تنصب الاسم، وترفع الخبر،«زيدًا»: اسمها منصوب، وقائم: خبرها مرفوع، (والتابع للمنصوب، وهو أربعة أشياء) كما تقدم في المرفوعات، وهو تمام عدد المنصوبات، (النعت) نحو: رأيت زيدًا العاقل، (والعطف) نحو: رأيت زيدًا وبكرًا، (والتوكيد) نحو: رأيت زيدًا نفسَه، (والبدل) نحو: رأيت زيدًا أخاك، وإعراب الأمثلة ظاهر، ولما ذكر المنصوبات إجمالًا شرع يذكرها تفصيلًا،ولم يذكر في التفصيل خبر كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها، والتوابع؛ لتقدم ذكرها في المرفوعات،وبدأ بالمفعول به؛ لأنه أكثر استعمالًا،أو لأنه قد يوجد في العمد إذا كان نائبًا عن الفاعل، فقال:

بَابُ اَلْمَفْعُولِ بِهِ

وَهُوَ اَلِاسْمُ اَلْمَنْصُوبُ، اَلَّذِي يَقَعُ بِهِ اَلْفِعْلُ، نَحْوُ ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَرَكِبْتُ اَلْفَرَسَ.

وَهُوَ قِسْمَانِ : ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ، فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُه، وَالْمُضْمَرُ قِسْمَانِ : مُتَّصِلٌ، وَمُنْفَصِلٌ، فَالْمُتَّصِلُ اِثْنَا عَشَرَ، وَهِيَ: ضَرَبَنِي، وَضَرَبَنَا، وَضَرَبَكَ، وَضَرَبَكِ، وَضَرَبَكُمَا، وَضَرَبَكُمْ، وَضَرَبَكُنَّ، وَضَرَبَهُ، وَضَرَبَهَا، وَضَرَبَهُمَا، وَضَرَبَهُمْ، وَضَرَبَهُنَّ وَالْمُنْفَصِلُ اِثْنَا عَشَرَ، وَهِيَ: إِيَّايَ، وَإِيَّانَا، وَإِيَّاكَ، وَإِيَّاكِ، وَإِيَّاكُمَا، وَإِيَّاكُمْ، وَإِيَّاكُنَّ، وَإِيَّاهُ، وَإِيَّاهَا، وَإِيَّاهُمَا، وَإِيَّاهُمْ، وَإِيَّاهُنَّ.

باب المفعول به: والهاء من به تعود على «أل» الموصولة في لفظ المفعول، والمعنى: الذي فُعِل به، وفي الحقيقة أنها تعود إلى موصوف محذوف، أي: باب الشيء الذي فُعِل به، وكذا في المفعول فيه، وله، ومعه، وهذا بالنظر إلى ما قبل العلمية، أما بعدها فليست ضميرًا، بل جزء علَم، والمفعول لغة: الشيء الذي فُعِل به، واصطلاحًا: ما ذكره المصنف بقوله: (وهو الاسم) أي: الصريح كما سترى مثاله،أو المُؤوَّل بالصريح نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم﴾[الأنعام:٨١] أي: إشراككم؛ خرج بذلك الفعل، والحرف، فلا يكونان مفعولَيْن ما لم يرد لفظهما، نحو: كتبت جاء، أي: كتبت هذا اللفظ (المنصوب) بفعل مُتعدٍّكضرب، أو ما أشبه الفعل،كاسم الفاعل كما في قولك: أنا ضارب زيدًا،وقد مضى أن الفاعل مرفوع أبدًا، واعلم الآن أن المفعول منصوب دائمًا، والسبب في ذلك أن الفاعل لا يكون إلا واحدًا، والرفع ثقيل؛ لأنه بالضمة التي هي أثقل الحركات، وبالواو التي هي أثقل الحروف، وأما الألف فليس رفعًا أصليًّا، بل نصب أصلي على أن غلبة الثِّقَل تكفي،

والمفعول يكون واحدًا فأكثر، والنصب خفيف؛ لأن علامته فتحة، وهي أخف الحركات؛ فجعلوا الثقيل، وهو الرفع للقليل وهو الفاعل، والخفيف، وهو النصب للكثير وهو المفعول به قصدًا للتعادل، وكان الأَوْلَى أن يُحذَف لفظ المنصوب؛ لأن النصب حكم، والتعاريف لا تدخلها الأحكام كما قال صاحب السلم:

وعنـــدهم مـــن جملـــة المـــردود أن تـــدخل الأحكـــام في الحـــدود

واختُلِف في عامل المفعول به على أربعة أقوال؛«الأول»، وهو قول البصريين: أن الفعل وحده يقتضي رفع الفاعل، ونصب المفعول،«الثاني»، وهو قول الفراء من الكوفيين: أن مجموع الفعل والفاعل يقتضي نصب المفعول،«الثالث»: وهو قول هشام بن معاوية من الكوفيين: أن العامل فيه هو الفاعل فقط،«الرابع»: وهو قول خلف الأحمر من الكوفيين: أن العامل في الفاعل معنى الفاعلية، وفي المفعول معنى المفعولية، ولكلٍّ حُجَّة؛ فحُجَّة البصريين: أن أصل العمل للأفعال، وحجة هشام: أن نصبه يدور مع الفاعل وجودًا وعدمًا، والدوران يفيد العِلِّيَّة، وحُجَّة الفراء: أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر، وحُجَّة خلف: أن الفاعلية صفة قائمة بذات الفاعل، والمفعولية صفة قائمة بذات المفعول، فلفظ الفعل غير قائم بهما، وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أَوْلَى من غيرها، ورد البصريون هذه الحجج بما يطول ذكره.اهـ.تصريح بتصرف.

(الذي يقع به الفعل) أي: عليه؛ لأن مادة الوقوع إنما تتعدى بعلى، نحو: ضربت زيدًا، «فزيدًا»: مفعول به؛ لأنه وقع عليه الفعل، وهو الضرب، وهذا التعريف لابن الحاجب رحمه الله تعالى، واستشكل بقولك: ما ضربت زيدًا، ولا تضرب زيدًا،إذ الفعل لم يقع فيهما على المفعول،وأجاب بأن المراد بالوقوع تعلُّق الفعل بالمفعول بحيث لا يُعقَل الفعل بدون تعقل المفعول، سواء كان التعلق على سبيل

النفي، نحو: ما ضربت زيدًا، ولا تضرب عَمْرًا، أو على سبيل الثبوت، نحو: (ضربت زيدًا)، «فزيدًا»: مفعول به لوقوع الفعل الذي هو الضرب عليه، قال في المحصول: الضرب: إمساس جسم حيوان بعنف، قال القرافي في شرحه: الظاهر أنه لا يُشترَط في المضروب كونه حيوانًا؛ لقوله تعالى: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ﴾ [الأعراف:١٦٠].اهـ. كواكب، (وركبت الفرس)، فالفرس: مفعول به؛ لوقوع الفعل الذي هو الركوب عليه، وليس المراد بوقوع الفعل الوقوع الحسي؛ إذ ليس كل الأفعال المتعدية واقعة على مفعولها حسًّا، بل المراد ما يشمل الحس كما في هذين المثالين، والمعنوي كما في: اتقوا الله، وتعلمت المسألة، فإن الضرب والركوب حسيان، والتقوى والتعلم معنويان، ومثَّل بمثالين للإشارة إلى أنه لا فرق في المفعول به بين كونه عاقلًا كزيد، أو غير عاقل كالفرس، وخرج بقوله الذي يقع به الفعل بقية المفاعيل إذ المفعول المطلق نفس فعل الفاعل والمفعول له وقع لأجله والمفعول فيه وقع فيه والمفعول معه وقع معه.اهـ.مجيب الندا.

فائدة: علامة المفعول به: هو الذي يصح أن يُخبَر عنه باسم مفعول تام مصوغ من مصدر ما عمل فيه. والمراد بالتام: المأخوذ من مصدر عامله بلا واسطة حرف جر، فخرج به اسم مفعول الفعل اللازم، فتقول في الأمثلة: زيد مضروب، والفرس مركوب، والله مُتقى، والمسألة معلومة، واعلم أن الفعل من حيث التعدي واللزوم ثلاثة أقسام؛ «أحدها»: ما لا يوصف بتعدٍّ ولا لزوم، وهو: كان وأخواتها،«والثاني»: المتعدي، وينقسم إلى ثلاثة أقسام؛ القسم الأول: ما يتعدى إلى مفعول واحد كضرَب ونحوه، القسم الثاني: ما يتعدى إلى مفعولين، وهو نوعان؛ الأول: ما أصل المفعولين فيه المبتدأ والخبر كظن وأخواتها، والثاني: ما ليس أصلهما كذلك كأعطى وكسا، والقسم الثالث: ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل كأعلم وأرى،«والثالث»:اللازم،

وله علامات كثيرة منها: أن يدل على سجية نحو: شرف وكرم، أو على نظافة نحو: طهر ونظف، أو على دنَس نحو: دنَّس ووسخ، أو على مرَضٍ نحو: مَرِض واحْمَرَّ، وإذا أُرِيد تعدي الفعل اللازم إلى المفعول به عُدِّي بحرف الجر كمررت بزيد، أو بالهمزة نحو: أكرمت زيدًا، أو بالتضعيف كشرَّفت زيدًا، (وهو قسمان) أي: ذو قسمين، فهو على حذف مضاف فاندفع ما يقال: إن المصنف أخبر بالمثنى- وهو قسمان- عن المفرد وهو الضمير، (فالظاهر) أي: الاسم الظاهر، فهو صفة لموصوف محذوف، (ما تقدم ذكره)، وهو «زيدًا، والفرس» المتقدمان في المثالين السابقين، (والمُضمَر قسمان) أي: ذو قسمين، فلا يلزم الإخبار بالمثنى عن المفرد، (متصل) أي: بعامله، وهو الذي لا يُبتدَأ به، ولا يلي إلا في الاختيار نحو: الكاف من رأيتك؛ إذ لا يصح أن يقال: ما رأيت إلاك، وأما في حالة الاضطرار فيليها كما في قول شاعر:

وما علينا إذا ما كنتِ جارتنا ... أن لا يجاورنا إلاك ديار

والمعنى: ولا نكترث ونعبأ من عدم مجاورة أحد غيرك إيانا إذا كنت أيتها المحبوبة جارتنا؛ لأنك أنت المطلوبة، وفيكِ الكفاية، فإذا وُجِدتِ فلا نلتفت إلى سواك. اهـ.شرح شواهد ابن عقيل، والشاهد في قوله إلاك فإنه أتى بالضمير المتصل بعد إلا شذوذًا؛ لأن القياس المنفصل، وهو إياك.اهـ.صبان بتصرف، (ومنفصل) أي: عن عامله، وهو الذي يُبتدَأ به، ويقع بعد إلا في الاختيار، نحو: إياك نعبد، وما نعبد إلا إياك، (فالمتصل اثنا عشر) أي: بجَعْل ضمائر الغيبة خمسة، والخطاب كذلك،والتكلم اثنين (نحو قولك: ضربَني، وضربَنا) بفتح الباء، وقيدنا بذلك لأنه إذا سكنت الباء صار الضمير فاعلًا بخلاف سائر الأمثلة، (وضربَكَ) بفتح الكاف للمخاطَب المذكر، (وضربَكِ) بكسرها للمخاطَبة المؤنثة، (وضربكُما) لمثنى المخاطَب مطلقًا، (وضربكم) لجماعة الذكور المخاطَبين، (وضربكن) لجماعة الإناث المخاطَبات، فكل من الياء في

ضربَني، ونا في ضربَنا، والكاف في ضربَكَ، وضربَكِ، وضربَكما، وضربَكم، وضربَكن ضمائر متصلة لعدم صحة ابتدائها، وعدم وقوعها بعد إلا في الاختيار، وهذه أمثلة المتكلم والمخاطَب، ومثَّل للضمير الغائب بقوله: (وضربَه) للمفرد المذكر الغائب، (وضربَها) للمفردة المؤنثة الغائبة، (وضربَهما) للمثنى الغائب مطلقًا، (وضربَهم) لجماعة الذكور الغائبين، (وضربَهن) لجماعة الإناث الغائبات، فالهاء في كل من: ضربَه، وضربَها، وضربَهما، وضربَهم، وضربَهن ضمير متصل لعدم صحة الابتداء بها، وعدم وقوعها بعد إلا في الاختيار، والصحيح: أن الضمير: الكاف، أو الهاء وحدها، وما حرف تثنية، والميم حرف جمع وتذكير، والنون المشددة حرف جمع وتأنيث.اهـ.كواكب، وقال قوم: إن الضمير في ضربها مجموع الهاء والألف، وبه جزم ابن مالك، وادعى السيرافي أنه لا خلاف فيه للزوم الألف، سواء بضمير، نحو: أعطيتها أم لا، وقد أجاز قوم حذفها في الوقف. شنواني اهـ.تشويق، وأشار المصنف إلى أقسام الضمير المنفصل بقوله: (والمنفصل اثنا عشر)؛ اثنان للمتكلم، وخمسة للمخاطَب، وخمسة للغائب، (نحو قولك: إياي) للمتكلم وحده، (وإيانا) للمتكلم ومعه غيره، أو المُعظِّم نفسَه، (وإياكَ) بفتح الكاف للمخاطَب، (وإياكِ) بكسرها للمخاطَبة، (وإياكما) للمثنى المخاطَب مطلقًا، (وإياكم) لجماعة الذكور المخاطَبين، (وإياكن) لجماعة الإناث المخاطَبات، وهذه أمثلة المخاطَب، والمتكلم، ثم مثَّل للغائب بقوله: (وإياه) للمفرد الغائب، (وإياها) للمفردة الغائبة، (وإياهما) للمثنى الغائب مطلقًا، (وإياهم) لجماعة الذكور الغائبين، (وإياهن) لجماعة الإناث الغائبات.

فائدة: المختار من الخلاف أن الضمير نفس «إيا» فقط، وأن اللواحق لها حروف تكلُّم، وخطاب، وغيبة، وهو مذهب سيبويه، واستشكل بأن الضمير ما دل على متكلم، أو مخاطَب، أو غائب، وإيا على حدتها لا تدل على ذلك، وأُجِيب بأنها

وُضِعت مشتركة بين المعاني الثلاثة، فعند الاحتياج إلى التمييز أُردِفت بحروف تدل على المعنى المراد كما أُردِف الفعل المُسنَد إلى المؤنث بتاء التأنيث، ومقابل المختار مذاهب؛ «أحدها» ما ذهب إليه بعض البصريين، وجَمْع من الكوفيين، واختاره أبوحيان: أن اللواحق هي الضمائر، وكلمة «إيا» عماد، أي: زيادة يعتمد عليها لواحقها ليتميز الضمير المنفصل من المتصل،«والثاني» ما ذهب إليه الخليل، وجَمْع، واختاره ابن مالك: أن «إيا» ضمير مضاف إلى ما بعده، وأن ما بعده ضمير أيضًا في محل خفض بإضافة «إيا» إليه،«والثالث» ماذهب إليه الزجاج: أن «إيا» اسم ظاهر لا ضمير، واللواحق ضمير أُضِيف إليها؛ فهي في محل خفض بالإضافة.اهـ.توضيح وتصريح.

وفي فتح البرية: واعلم أن الضمير فيما تقدم إنما هو الكاف والهاء في المتصل، وإيا في المنفصل، واللواحق لها حروف خطاب، وغيبة، وتكلم، وتثنية، وجمع على الصحيح، لكن الضمير في هاء الغائبة مجموع الهاء، والألف للزوم الألف، وحكى السيرافي أنه لا خلاف في ذلك، كما قاله في التسهيل.

فائدة: الضمير إما للمتكلم، أو للمخاطَب، أو للغائب، وكل من هذه الثلاثة إما مفرد، أو مثنى، أو مجموع، فهذه تسعة قائمة من ضرب ثلاثة في مثلها، وكل من هذه التسعة إما مذكر، أو مؤنث، فالحاصل بالضرب ثمانية عشر، وكل من الثمانية عشر إما متصل أو منفصل، فالجملة ستة وثلاثون، لكن ألفاظ الضمائر المتصلة اثنا عشر فقط، وكذلك المنفصلة؛ لأن المتكلم بأقسامه الستة وُضِع له لفظان فقط: واحد للمفرد مذكرًا كان أو مؤنثًا، والآخر للأربعة الباقية، والمخاطَب بأقسامه الستة وُضِع له خمسة ألفاظ، والغائب كذلك؛ لأن المثنى من كل منهما اكتفى بلفظ واحد في المذكر والمؤنث؛ فسقط ستة من ثمانية عشر،ويتبقى اثنا عشر لكل من الضمائر المتصلة والمنفصلة.اهـ.فتح رب البرية، أما تقسيم الضمير، متصلًا كان، أو منفصلًا:

فقد قدمناه في باب الفاعل والمبتدأ مستوفًى، فليُراجَع ثمت.

تنبيه: الأصل في المفعول به أن يتأخر عن الفاعل؛ لأنه فَضْلَة نحو قوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾[النمل:١٦]،وقد يتقدم عليه بأن يتوسط بينه وبين الفعل جوازًا، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴾[القمر:٤١]، ووجوبًا، وذلك في ثلاث مسائل؛«أحدها»: أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ رَبُّهُۥ﴾[البقرة:١٢٤]؛ إذ لو أُخِّر المفعول لزم عَود الضمير من «ربه» على متأخر لفظًا ورتبة، وذلك لا يجوز،«ثانيها»: أن يُحصَر الفاعل بإنما باتفاق، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾[فاطر:٢٨]، وكذا الحصر بإلا عند غير الكسائي، فإنه يجب تأخير الفاعل المحصور بإلا، نحو: ما ضَرَب عَمْرًا إلا زيدٌ، «ثالثها»: أن يكون المفعول ضميرًا متصلًا بعامله، والفاعل اسمًا ظاهرًا، نحو قوله تعالى: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾[الفتح:١١]، ونحو: ضرَبَك زيد، وإنما وجب تقديم المفعول لأنه لو قُدِّم الفاعل والحالة هذه لزم انفصال الضمير الواقع مفعولًا مع إمكان اتصاله، وقد يتقدم المفعول على الفعل والفاعل جوازًا لعدم مقتضى الوجوب، نحو قوله تعالى: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ ﴾[الأعراف:٣٠]، ووجوبًا، وذلك في مسائل ثلاثة؛ «الأولى»: أن يكون المفعول مما له الصدر كأن يكون اسم استفهام نحو قوله تعالى: ﴿فَأَىَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾[غافر:٨١]، أو اسم شرط نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[الإسراء:١١٠]، وإنما وجب تقديم المفعول في هذين المثالين؛ لأن اسم الشرط والاستفهام له صدر الكلام، «الثانية»: أن يكون ضميرًا منفصلًا نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾[الفاتحة:٥]، وإنما وجب تقديم المفعول؛ إذ لو أُخِّر للزم اتصاله، «الثالثة»: أن يقع عامله بعد الفاء الجزائية في جواب «أما» ظاهرة، أو مقدرة، وليس لعامل المفعول منصوب غير المفعول مُقدَّم على الفاء، فمثال «أما» الظاهرة نحو قوله

تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ﴾[الضحى:٩]، ومثال «أما» المقدرة نحو قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ﴾ [المدثر:٣]، فتقديره: وأما ربَّك فكبر، وإنما وجب تقديم المفعول فيهما حذرًا من أن تلي الفاء «أما» الملفوظة أو المقدرة؛ ففُصِل بينهما بالمفعول، بخلاف ما إذا كان للفعل منصوب غير المفعول به مقدم على الفاء؛ فإنه يُكتفَى بالفصل بذلك المنصوب، فلا يجب تقديم المفعول نحو: أما اليوم فاضرب زيدًا، فالعامل، وهو فعل الأمر له منصوبان، وهما: الظرف، والمفعول به، وتقدم الظرف، وحصل الفصل به؛ فاستُغنِي عن تقديم المفعول.كذا في التوضيح.

تتمة:واعلم أن الناصب للمفعول به إما فعل متعدٍّ نحو قوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيۡمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾[النمل:١٦]، أو وصف غير الصفة المشبهة فإنها لا تنصبه، وكذا اسم التفضيل؛ لأنه التحق بالأفعال الغريزية نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦ﴾ [الطلاق:٣]، أو مصدر نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾[البقرة:٢٥١]، أو اسم فعل نحو قوله تعالى: ﴿عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡ﴾[المائدة:١٠٥]، وقد يُحذَف عامله جوازًا بأن قامت قرينة حالية أو مقالية، فمثال القرينة المقالية نحو قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ﴾[النحل:٣٠]، أي: أنزل خيرًا، فحُذِف العامل الذي هو «أنزل» للقرينة المقالية التي هي السؤال، وأما القرينة الحالية فنحو قولك لمن علمت أنه يريد مكة: مكة ورب الكعبة؟ أي: تريد مكة، ووجوبًا، وهو محصور في سبعة مواضع؛«الأول»: الاشتغال كزيدًا ضربته؛ لأنه لا يُجمَع بين المفسِّر بكسر السين، والمفسَّر بفتحها، «الثاني»: المنادى نحو: يا عبدَ الله؛ لأن «يا» عِوض عن الناصب، ولا يُجمَع بين العِوض والمعوض.اهـ. تصريح، «الثالث»: المنصوب على الاختصاص، وهو منصوب بأَخُصُّ مقدرًا بعد ضمير المتكلم وحده، أو معه غيره، ويكون إما بأل نحو: نحن العربَ أقرى الناس للضيف، وإما مضافًا إضافة معنوية

نحو: نحن معاشرَ الأنبياء لا نورَث، «الرابع»: المنصوب على الإغراء، وهو تنبيه المخاطَب على أمر محمود ليفعله، وهو منصوب بتقدير «الزم» واجب الحذف إن كُرِّر نحو: الصلاةَ الصلاةَ، أو عُطِف عليه نحو: السيف والرمح، وإلا جاز ذكره كقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[المائدة:١٠٥]،«الخامس»:المنصوب بالتحذير، وهو تنبيه المخاطَب على أمر مذموم ليجتنبه، وهو منصوب بنحو «اتقِّ» واجب الحذف إن كُرِّر نحو: الأسدَ الأسدَ، أو عُطِف عليه «كناقةَ الله وسقياها»، أو كان بلفظ إياك نحو: إياك والأسدَ، وإنما وجب حذف الفعل فيهما؛ لأن كلًّا من العطف والتكرار قائم مقام العامل فالتزم حذفه لذلك، أما إذا كان بلفظ إياك؛ فإنه لما كثر التحذير بلفظ «إيا» جعلوه بدلًا من اللفظ بالفعل، «السادس»: الأمثال العربية، وهي كل كلام مركب مشهور شُبِّه مضربه بمورده، نحو: الكلابَ على البقر، أي: أرسل الكلاب على بقر الوحش، هذا مورده، وصار يُستعمَل بمعنى: خلِّ الناس جميعًا خيرَهم وشرَّهم، واسلك طريق السلامة، وهذا مضربه، ولا يجوز ذكر العامل؛ لأن ذكره يغير المَثَل، والأمثال لا تُغيَّر.اهـ.تصريح، «السابع»: شبه المَثَل، وهو كل كلام اشتُهِر، فبسبب شهرته جرى مجرى المَثَل؛ فأُعطِي حكمه في أنه لا يُغيَّر نحو قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النساء:١٧١]، أي: وأتوا خيرًا، ونحو: أهلًا، وسهلًا، ومرحبًا، أي: صادفت أهلًا، وأتيت مكانًا لينًا، ومكانًا رحبًا، أي: واسعًا، ولا يجوز ذكر العامل لما تقدم، وكل من هذه المواضع له باب يتكفل ببيانه، فليُطلَب من المطولات، والتعرض له غير لائق بالمقام، والله أعلم، ولما تكلم عن المفعول به أخذ يتكلم عن المصدر، فقال:

بَابُ الْمَصْدَرِ

اَلْمَصْدَرُ هُوَ اَلِاسْمُ اَلْمَنْصُوبُ، اَلَّذِي يَجِيءُ ثَالِثًا فِي تَصْرِيفِ اَلْفِعْلِ، نَحْوُ: ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا. وَهُوَ قِسْمَانِ لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ، فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ لَفْظَ فِعْلِهِ فَهُوَ لَفْظِيٌّ، نَحْوُ: قَتَلْتُهُ قَتْلًا. وَإِنْ وَافَقَ مَعْنَىٰ فِعْلِهِ دُونَ لَفْظِهِ فَهُوَ مَعْنَوِيٌّ، نَحْوُ: جَلَسْتُ قُعُودًا، وَقُمْتُ وُقُوفًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

باب المصدر: أي: المنصوب على المفعول المطلق، وهو اسم للحدث الذي هو أحد مدلولَي الفعل؛ لأن الفعل يدل على شيئين: الحدث، والزمان، فقام: يدل على قيام في زمن ماض، ويقوم: يدل على قيام في الحال أو الاستقبال، وقُمْ: يدل على قيام في الاستقبال، فالقيام: هو الحدث، وهو أحد مدلولَي الفعل، وهو المصدر، وهو ثلاثة أقسام: مؤكِّد لعامله، أي: لنفس عامله، إن كان مصدرًا مثله، وإلا فيؤكد مصدر عامله ليتحد المؤكِّد مع المؤكَّد، كما هو شرط التأكيد اللفظي الذي هذا منه، فمعنى قولك: ضرَبت ضرْبًا: أحدثت ضربًا ضربًا، كما أفاده الدماميني والرضي.اهـ.خ ض، سُمِّي مؤكدًا لأنه لم يفد غير ما أفاده عامله، وهذا النوع لا يجوز تثنيته ولا جمعه باتفاق، فتقول: ضربت ضربًا؛ لأن المقصود به الجنس من حيث هو، كما أن المؤكَّد وهو المصدر الذي تضمنه الفعل كذلك، والجنس يصدق على القليل والكثير،لما تقدم من أنه مؤكد لمصدر عامله الذي تضمنه لا للعامل بتمامه، فلا يكون بمنزلة تكرير الفعل.اهـ.صبان بتصرف، ومُبيِّن لنوع عامله بأن دل على هيئة صدور الفعل؛ فيفيد زيادة على التوكيد، إما بالإضافة نحو قوله تعالى: ﴿فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر:٤٢]، أو بلام العهد نحو: ضربت الضرب أي: الذي تعرفه، أو بصفة مع ثبوت

الموصوف نحو: جلست جلوسًا حسنًا، أو مع حذفه نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا﴾ [النمل:١٩]، أي: عملًا صالحًا، أو باسم خاص نحو: رجع القَهْقَرَى، وخصوصه يُعلَم من عامله؛ لأن رجع يحتمل أن يكون معناه عامًّا، وأن يكون قهقرى وهو الرجوع على عقبه، فالقهقرى: مفعول مطلق مُبيِّن لنوع عامله، وهذا النوع فالمشهور أنه يجوز تثنيته وجمعه إذا اختلفت أنواعه نحو: سرت سَيْرَي زيد: الحسنَ، والقبيحَ، وظاهر مذهب سيبويه أنه لا يجوز تثنيته وجمعه قياسًا، بل يقتصر فيه على السماع، وهذا اختيار الشلوبين، ومُبيِّن لعدد عامله بأن دل على مرات صدور الفعل زيادة على التوكيد، فعُلِم أن التأكيد قدر مشترك في الجميع نحو قوله تعالى: ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً﴾[الحاقة:١٤]، وضرَبت ضربتين أو ضربات، وإلى أن المفعول المطلق يفيد المعاني الثلاثة أشار ابن مالك بقوله:**توكيدًا أو نوعًا يبين أو عدد**، وهذا النوع يجوز تثنيته وجمعه بلا خلاف.اهـ.كواكب.

وقد ذكر المصنف ضابطًا للمصدر توضيحًا للمتعلم حيث قال: (المصدر هو الاسم المنصوب)، أي: بفعل متصرف، فخرج فعل التعجب، فلا يقال: ما أحسن زيدًا حسنًا، وغير ناقص فخرج كان وأخواتها، فلا يقال: كان زيد قائمًا كونًا، وغير مُلغًى عن العمل فلا يقال: زيد قائم ظننت ظنًّا، أو بمصدر نحو: عجبت من ضربك ضربًا، أو بوصف متصرف: اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو أمثلة المبالغة دون اسم التفضيل، والصفة المشبهة، فاسم الفاعل نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾[الصافات:١]، واسم المفعول نحو: الخبز مأكول أكلًا، وأمثلة المبالغة نحو: زيد ضَرَّاب ضربًا، ولا يجوز: زيد حسن وجهه حسنًا، ولا أقوم منك قيامًا، (الذي يجيء ثالثًا في تصريف الفعل) أي: تحويله إلى صيغ مختلفة، وهذا إنما هو بحسب ما جرى في العُرف من تقديم الماضي،

وتأخير المضارع، والتثليث بالمصدر، وإلا فقد يجيء المصدر أولًا كما إذا نطقت أولًا بالمصدر، ثم بالماضي، وهكذا، وقد يجيء ثانيًا كما إذا نطقت أولًا بالماضي، ثم بالمصدر، وهكذا، وقد يجيء ثالثًا كما إذا نطقت بالماضي، ثم بالمضارع، ثم بالمصدر، وهكذا، وقد يجيء رابعًا كما إذا نطقت بالماضي، ثم بالمضارع، ثم بالأمر، ثم بالمصدر، وهكذا، ثم أشار المصنف إلى كيفية التصريف؛ تعليمًا للمبتدئ، فقال: (نحو قولك: ضرَب يضرِب ضرْبًا)، الأول ماضٍ، والثاني مضارع، والثالث مصدر، وما ذكره المصنف ليس تعريفًا للمصدر، وإنما هو ضابط ارتكبه تسهيلًا على المبتدئ، وأما تعريفه: فهو اسم الحدث الجاري على الفعل، أي: المُشتمِل على جميع حروفه لفظًا، نحو: «ضَرْب، وإكرام»، أو تقديرًا نحو: قِتال، فإنه مُشتمِل على حروف قاتَل تقديرًا بدليل أنه قد ورد بلفظه، نحو: قِتالًا بكسر القاف، فخرج بذلك اسم المصدر، فإنه وإن دل على الحدث إلا أنه غير جارٍ على الفعل؛ لخلوه عن بعض حروف الفعل كالغسل، والوضوء، والعطاء لخلو كل من الثلاثة عن بعض حروف فعله، فالمصدر: الاغتسال، والتوضؤ، والإعطاء لجريانها على الفعل، بخلاف عطاء؛ فإنه خالٍ من همزة «أعطى»، والغَسْل خالٍ من الهمزة، والتاء من اغتسل، والوضوء خالٍ من التاء مِن «توضأ»، وكل من الثلاثة يقال له: اسم المصدر. اهـ. كواكب بتصرف.

ويُسمَّى المصدر المنصوب مفعولًا مطلقًا؛ لصدق المفعول عليه غير مقيد بحرف جر ونحوه؛ لأنه المفعول الحقيقي لفاعل الفعل بخلاف غيره من المفعولات، فإنه لا يقع عليه اسم المفعول إلا مقيدًا كالمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، وخرج بالمنصوب المصدر المرفوع والمجرور؛ فلا يُسمَّى حينئذ مفعولًا مطلقًا، بل مصدرًا.

تنبيه: اعلم أن بين المصدر والمفعول المطلق عمومًا وخصوصًا، من وجه

يجتمعان في قولك: قمت قيامًا، ووقفت وقوفًا، وينفرد المصدر في نحو: يعجبني قيامك، وينفرد المفعول المطلق في نحو قولك: ضربته سَوطًا، وقوله تعالى: ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةً﴾[النور:٤]، (وهو على قسمين)، وهذا التقسيم موافق لما قاله ابن الحاجب، وابن مالك تبعًا للكوفيين بناء على أن المعنوي منهما منصوب بالفعل المذكور الموافق له في المعنى، وإن كان مخالفًا له في اللفظ، قال الرضي: وهو أَوْلَى لأن الأصل عدم التقدير، ومذهب سيبويه والجمهور: أن المعنوي منصوب بعامل مُقدَّر من لفظه، فنحو: قمت وقوفًا، فالناصب «لوقوفًا» فعل مُقدَّر من لفظه كأنك قلت: قمت، ووقفت وقوفًا.اهـ.كواكب.

(لفظي) أي: منسوب للَّفْظ، وقدمه لأنه الأكثر، (ومعنوي) أي: منسوب للمعنى، (فإن وافق لفظه) أي: المصدر المُسمَّى بالمفعول المطلق، (لفظ فعله) أي: عامله، فعلًا كان أو غيره من حيث الحروف لا الحركات والسكنات، (فهو لفظي) أي: يُسمَّى المصدر اللفظي، (وإن وافق معنى فعله) أي: وافق المصدر معنى عامله (دون لفظه) أي: لفظ عامله بأن اختلفت مادته، ومادة عامله؛ (فهو معنوي) أي: يُسمَّى بالمصدر المعنوي لتوافقهما في المعنى فقط (نحو: جلست قعودًا، وقمت وقوفًا)، فالجلوس والقعود بمعنى واحد، وكذا القيام والوقوف، ولكن المادة مختلفة.

وقد ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق أشياء نحو:«كل، وبعض» مضافَيْن للمصدر، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلۡمَيۡلِ﴾[النساء:١٢٩]، فكل: مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف، والأصل: فلا تميلوا ميلًا كل المَيل، ونحو: ضربته بعض الضرب، فبعض: مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف، والأصل: ضربته ضربًا بعض الضرب، وفي التنزيل: ﴿وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا بَعۡضَ

ٱلۡأَقَاوِيلِ ﴾[الحاقة:٤٤]، وهذان المثالان للمُبيِّن لنوع عامله، والعدد المميَّز بمصدر نحو قوله تعالى: ﴿ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ ﴾[النور:٤]، فثمانين: مفعول مطلق نائب عن المصدر المحذوف، والأصل: فاجلدوهم جلدًا ثمانين، ثم حُذِف «جلدًا»، وأُنِيب عنه ثمانين؛ فانتصب انتصابه، ثم أُتِي بالمصدر المحذوف تمييزًا، فصار ثمانين جلدة، ومنها أسماء الآلات، ويُشترَط في نيابة الآلة أن تكون آلة للفعل عادة، فلا يجوز: ضربته خشبة أو عمودًا، نحو: ضربته سَوطًا، وهي العصا الصغيرة، أو عصًا، أو مقرعة، وهي العصا القصيرة الضخمة، فكل من سَوطًا، وعصًا، ومقرعة منصوب على المفعولية المطلقة نائب عن المصدر، والأصل: ضربته ضربًا بسوط، أو عصًا، أو مقرعة، ثم توسع في الكلام فحذف الجار، وأضيف المصدر إلى الآلة، ثم حُذِف المضاف الذي هو المصدر، وأُقِيم المضاف إليه الذي هو الآلة مقامه؛ فانتصب المضاف إليه الذي هو الآلة انتصاب المضاف الذي هو المصدر، فصار: ضربت العبد سَوطًا، وقال المرادي في التلخيص: أصل ضربته سوطًا: ضربته ضربَ سَوط، فحُذِف المضاف، وأُقِيم المضاف إليه مقامه، وهذا والذي قبله مما ناب عن المُبيِّن لعدد عامله، وأما النائب عن المؤكد للعامل فنحو: فرحت جذلًا، فجذلًا: مفعول مطلق نائب عن «فرحًا».

تنبيه: حكم المفعول المطلق: النصب، وحكم المؤكَّد: وجوب إفراده، ومنع تأخير عامله، ومنع حذف عامله إذا لم يَنُبْ عن عامله؛ لأنه إنما جيء به لتقوية عامله، وتقرير معناه، والحذف مُنافٍ لذلك فلم يَجُزْ حذفه، وأما إذا ناب عن عامله فلا يُمتنَع حذف عامله، بل تارة يكون جائز الحذف كما في نحو: أنت سيرًا، وتارة يكون واجب الحذف فيُمتنَع ذكر الفعل مع المصدر لقيامه مقامه، وهو نوعان: ما لا فعل له أصلًا

من لفظه، نحو: ويل زيد وويحه، وما له فعل مُستعمَل من لفظه، وهو نوعان؛ «الأول»: طلبي، وهو الواقع أمرًا أو نهيًا نحو: قيامًا لا قعودًا، أي: قم قيامًا، لا تقعد قعودًا، أو دعاء نحو: سقيًا لك، أي: سقاك الله، أو توبيخًا نحو: أَتَوَانِيًا وقد علاك المشيب؟ أي: أتتوانى وقد علاك المشيب، وهذا النوع مقيس على الصحيح بشرط أن يكون له فعل من لفظه، وأن يكون مفردًا منكرًا؛ وإلا كان سماعيًّا كويله،«والثاني»: خبري، وهو إما سماعي نحو:«أفعل، وكرامة» أي: وأكرمك كرامة، وإما قياسي، وهو في مواضع؛ منها: الواقع تفصيلًا لعاقبة ما تقدمه من طلب أو خبر، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾[محمد:٤]،«فمنًّا، وفداءً» ذُكِرا تفصيلًا لعاقبة الأمر بشد الوَثاق، والتقدير: فإما تمنون منًّا، وإما تفدون فداءً،«الثاني» كقوله:

لأَجْهَــــدَنَّ فَإِمَّـــــا رَدَّ وَاقِعَـــــةٍ ... تُخْشَىٰ وَإِمَّا بُلُوغَ السُّؤلِ والأَمَلِ

«فرَدَّ، وبلوغَ» ذُكِرا تفصيلًا لعاقبة الجهد، أي: إما أرد، وإما أبلغ، ومنها كون المصدر مكررًا، أو محصورًا، أو مُستفهَمًا عنه، وعامله خبر عن اسم عين في الأنواع الثلاثة، وشروطها أربعة أمور؛«أحدها»: التكرير، أو الحصر،أو العطف عليه، أو الاستفهام عنه، «ثانيها»: كون المصدر مستمرًا للحال لا منقطعًا، ولا مستقبلًا، نص على ذلك سيبويه، «ثالثها»: كون عامل المصدر خبرًا،«رابعها»: كون المُخبَر عنه اسم عين، فالمكرر نحو: أنت سَيرًا سَيرًا، والتقدير: أنت تسير سَيرًا، فحذف «تسير» وجوبًا لقيام التكرير مقامه، والمحصور بإلا أو إنما نحو: ما أنت إلا سَيرًا، وإنما أنت سَيرًا، والتقدير: ما أنت إلا تسير سَيرًا، وإنما أنت تسير سَيرًا، فحذف تسير لما في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير، والمعطوف عليه نحو: أنت أكلًا وشربًا، والتقدير: أنت تأكل أكلًا، وتشرب شربًا؛ لأن العطف كالتكرار، ومثال المُستفهَم عنه:أأنت سَيرًا؟

والتقدير: أأنت تسير سَيرًا؟ نص عليه سيبويه، ووَجْهه: أن الفعل شديد المطلوبية للاستفهام، ومعنى الاستفهام الطالب للفعل قائم مقام التكرير، ومنها كون المصدر مؤكِّدًا لنفسه، أو مؤكِّدًا لغيره،«فالأول»: هو الواقع بعد جملة هي نص في معناه، نحو: له عليَّ ألف عرفًا، أي: اعترافًا، فجملة: له عليَّ ألف نصٌّ في الاعتراف؛ لأنها لا تحتمل غيره، وسُمِّي مؤكِّدًا لنفسه لأنه بمنزلة إعادة الجملة، فكأنه نفسها،«والثاني»: وهو المؤكِّد لغيره، هو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره، نحو: زيد ابني حقًّا، فجملة: «زيد ابني» تحتمل الحقيقة والمجاز، ولكنها صارت نصًّا بالمصدر؛ لأن قولك: حقًّا يرفع المجاز، ويثبت الحقيقة، وسُمِّي مؤكِّدًا لغيره؛ لأنه يجعل ما قبله نصًّا بعد أن كان محتملًا.اهـ.تصريح وتوضيح بتصرف، وحكم النوعي والعددي جواز تثنيتهما، وجمعهما، وإفرادهما، وجواز تأخير عاملهما،وجواز حذف عاملهما لدليل مقالي أو حالي، الدليل المقالي: ما مرجعه إلى القول، نحو: سَيْر زيد، لمن قال: أي سَيْر سرت؟ وضربتين لمن قال لك: كم ضربت زيدًا؟«وسَيْرًا»: مصدر نوعي لإضافته لزيد، حُذِف عامله جوازًا لدليل مقالي، وهو قول القائل: أي سَيْر سرت؟ والتقدير: سرت سَيْر زيد، وضربتين: مصدر عددي، حُذِف عامله لدليل، والتقدير: ضربته ضربتين، والدليل الحالي: ما مرجعه إلى الحال من مشاهدة كقولك لمن قدم من سفر: قدومًا مباركًا، ولمن تكرر منه إصابته الغرض: إصابتين، «فقدومًا»: مصدر نوعي، وإصابتين: مصدر عددي، حُذِف عاملهما جوازًا لدليل حالي، وهو الحال المشاهَدة، والتقدير: قدمت قدومًا مباركًا، وأصبت إصابتين، ولما فرغ من المصدر وما يتعلق به ذكر عقبه الظرف؛ لما بينهما من المناسبة، وهي أن المصدر يحتاج لمكان وزمان فقال:

بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ الْمَكَانِ

ظَرْفُ اَلزَّمَانِ هُوَ : اِسْمُ اَلزَّمَانِ اَلْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ «فِي» نَحْوُ: اَلْيَوْمَ، وَاللَّيْلَةَ، وَغُدْوَةً، وَبُكْرَةً، وَسَحَرًا، وَغَدًا، وَعَتَمَةً، وَصَبَاحًا، وَمَسَاءً، وَأَبَدًا، وَأَمَدًا، وَحِينًا وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

باب ظرف الزمان وظرف المكان: وإنما جمعهما المصنف في باب واحد؛ لتشابههما، وتقارب أحكامهما، وأفرد كلًّا بتعريف يخصه؛ لئلا يشتبه أحدهما بالآخر على المبتدئ، وقدم ظرف الزمان لأنه الأصل؛ لشدة احتياج الفعل إليه، والظرف لغة: الوعاء، واصطلاحًا قسمان: ظرف زمان، وظرف مكان، وقدَّم المصنف تعريف الزمان وأمثلته؛ لأنه الأصل بالنسبة إلى المكان بدليل شدة احتياج الفعل إليه دون المكان، فقال: (ظرف الزمان): هذه التسمية للبصريين، وسماهالكوفيون: المفعول فيه، والفراء: محلًا، والكسائي وأصحابه: صفات، ولا مُشَاحَّة في الاصطلاح، والظرف لغة: الوعاء، واصطلاحًا: ما ذكره المصنف بقوله: (هو اسم الزمان) أي: الاسم الدال على الزمان، فهو من إضافة الدالِّ للمدلول، (المنصوب) أي: باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه، فعلًا كان «كصُمْتُ» في نحو: صُمْت يومَ الخميس، فإنه لفظ دال على الصيام الواقع في الظرف، أو شبيهًا بالفعل من مصدر، أو صفة نحو: عجبت من ضربك زيدًا يومَ الجمعة، وأنا ضارب زيدًا اليومَ، قال ابن مالك:

فانْصِبْه بالواقع فيه مُظْهَرا ... كان وإلا فانْوِه مُقَدَّرا

(بتقدير في) أي: بملاحظة: معناها وهو الظرفية، لا ملاحظة: لفظها؛ فخرج بقوله: بتقدير «في» ما لم يتضمن من أسماء الزمان معنى «في» كما إذا جُعِل اسم الزمان مبتدأ أو خبرًا نحو: يومُ الجمعة يومٌ مبارك، وكذلك ما وقع منها مجرورًا نحو: سرت في يومِ

الجمعة، على أن في هذا ونحوه خلافًا في تسميته ظرفًا في الاصطلاح، وخرج أيضًا ما نصب منها مفعولًا به نحو: شهدت يومَ الجمل، ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا﴾[الإنسان:١٠]، وقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾[الأنعام:١٢٤]، وخرج عن ذلك أيضًا ما نُصِب بتقدير «في»، ولم يكن اسم زمان ولا مكان، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾[النساء:١٢٧] إذا قُدِّر «بفي»، فإنه ليس باسم زمان ولا مكان؛ فلا يكون ظرفًا، وذكر المصنف عدة من ظرف الزمان يصدق عليها التعريف، (نحو: اليوم)، وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، وأما في اللغة: فهو القطعة من الزمان، سواء كانت قليلة أو كثيرة، نحو: صمت اليومَ، أو يومًا، أو يومَ الخميس، (والليلة): وهي من غروب الشمس إلى طلوع الفجر الصادق على الصحيح، وقيل: إلى طلوع الشمس، نحو: اعتكفت الليلةَ، أو ليلةً، أو ليلةَ الجمعة، (وغَدوة وبُكرة)، وهما عَلَمَا جنس على وقتهما، وهو من صلاة الصبح إلى طلوع الشمس؛ فيُمتنَع صرفهما لعَلَمِية الجنس والتأنيث بالتاء، ولا تدخلهما «أل»، ولا الإضافة، فتنوينهما ضرورة، وقيل: إن أُرِيد «غَدوة، وبُكرة» يوم معين مُنِعَا لعَلَمية الشخص والتأنيث، وإلا صُرِفا، فتنوينهما للصرف، وهما نكرتان، وهذا هو الأصح، تقول: أزورك غدوةً، أو غدوةَ يوم الاثنين، أو بُكرةً، أو بُكرةَ النهار.اهـ.كواكب، (وسَحَرًا): وهو آخر الليل، قُبَيْل الفجر، بالتنوين إذا لم تُرِد به سَحَرَ يوم بعينه، نحو: جئتك سَحَرًا، أي: من الأسحار، وبلا تنوين إذا أردت به سَحَرَ يوم معين؛ لأنه ممنوع من الصرف للعَلَمِية والعدل، نحو: جئتك يوم الجمعة سَحَرَ، (وغدًا): وهو اسم اليوم الذي بعد يومك الذي أنت فيه، تقول: أُكْرِمك غدًا، (وعَتَمة) بفتح التاء، وهو ثلث الليل الأول، تقول: آتيك عتَمةً، أوعتَمةَ ليلة الخميس، (وصباحًا): وهو عند الفقهاء من نصف الليل إلى الزوال، وقد يراد به أول النهار من بعد طلوع الفجر إلى الزوال، تقول: انتظرني صباحًا، أو صباحَ يوم الخميس،

(ومساءً) بالمد: وهو من الظهر إلى آخر النهار، وقد يمتد إلى نصف الليل، (وأبدًا): وهو الزمان المستقبَل الذي لا نهاية لمنتهاه، تقول: لا أكلم زيدًا أبدًا، وكان حقه أن لا يُثنَّى، ولا يُجمَع؛ إذ لا يُتصوَّر حصول أبد آخر يُضمُّ إليه فيُثنَّى، ولكن سُمِع جَمْعُه على: آباد، وآبدين بمد الهمزة، فيقال: لا أفعله أبد الآبدين، فهو من الملحق بجمع المذكر السالم، ومعناه: الزمن الطويل الذي لانهاية له.اهـ.كواكب، (وأمدًا): وهو بمعنى الأبد، وهو اسم لزمن مستقبَل، تقول: لا أكلم زيدًا أمدًا، وأمدَ الدهر، وأمدَ الداهرين، وهو جمع «داهر»، وهو ملحق بجمع المذكر السالم.اهـ.كواكب بتصرف، (وحِينًا): وهو اسم لزمن مُبهَم، تقول: قرأت حِينًا.

وفي التشويق فائدة: ورد أن رجلًا حلف لا يطأ زوجته حينًا، فأفتاه أبوبكر بأن الحين: الأبد، وعمر: بأنه أربعون سنة، وعثمان: بأنه سنة واحدة، وعليٌّ: بأنه يوم وليلة، فعرض الرجل ذلك على رسول الله ﷺ فدعاهم، فقال لأبي بكر: ما دليلك على أن الحين الأبد؟ قال: قوله تعالى في حق قوم يونس: ﴿وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [يونس:٩٨]، وقال لعمر: ما دليلك على أن الحين أربعون سنة؟ قال: قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾[الإنسان:١]، الإنسان: آدم، أُلْقِيت طينته على باب الجنة أربعين عامًا، وقال لعثمان: ما دليلك على أنه عام؟ قال: قوله تعالى: ﴿تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾[إبراهيم:٢٥]، وقال لعَلِي: ما دليلك على أن الحين يوم وليلة؟ قال: قوله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾[الروم:١٧]، فقال رسول الله ﷺ: أصحابي كالنجوم، بأيِّهم اقتديتم اهتديتم، وأمر الرجل أن يأخذ بقول علي؛تخفيفًا له. اهـ، (وما أشبه ذلك) أي: من أسماء الزمان المُبهمَة، نحو: وقت، وساعة، وزمان، والمختصة نحو: ضحوة، وهي أول النهار، ويعقبها الضحى كما في القاموس، واعلم أن جميع أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

وكـــل وقـــت قابِــلٌ ذاك ومـــا   يقبلــــه المكـــان إلا مُبهمًـــا

مُبهمًا كان، وهو مادل على قدر من الزمان غير معين، نكرة كان نحو: حين، ولحظة، ووقت، ومدة، أو معرفة كالحين، واللحظة، تقول: سِرت حينًا، ومدة، ووقتًا، فحينًا، ومدة، ووقتًا: تأكيد معنوي لزمن الفعل؛ لأنه لا يزيد على ما دل عليه الفعل، ومثله: ﴿أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء:١]؛ لأن الإسراء لا يكون إلا ليلًا، فالظرف يكون مؤكَّدا كالمفعول المطلق، إلا أن تأكيد الظرف لزمن عامله، وتأكيد المفعول المطلق لحدث عامله.اهـ.صبان، والمراد بالمُبهَم: ما لا يقع جوابًا لمتى، ولا لكَمْ، كالحين، والوقت، أو مختصًّا: وهو ما دل على مقدار من الزمان، معلومًا كان، وهو المُعرَّف بالعَلَمِية كرمضان، أو بأل كسِرْت اليوم، أو بالإضافة كجئت زمن الشتاء، أو غير معلوم: وهو النكرة المعدودة نحو: سرت يومًا، أو يومين، أو أسبوعًا، والموصوفة: كسِرْت زمنًا طويلًا، كذا في الأشموني، والمراد بالمختص: ما يقع جوابًا لمتى، كما إذا قيل لك: متى صمت؟ فتقول: يومَ الخميس، أو قيل لك: متى قدمت؟ فتقول: يومَ الاثنين، وعُلِم مما ذكرنا أن المعدود من قبيل المختص، وهو الصحيح؛ إذ التخصيص يكون بالعدد كما يكون بالصفة وغيرها مما مر قريبًا، خلافًا لمن جعله قِسمًا ثالثًا، والمراد بالمعدود: ما يقع جوابًا لكَمْ، كالأسبوع، والشهر، والحَول، وينقسم اسم الزمان إلى متصرف، وغير متصرف، فالمتصرف: ما استُعمِل ظرفًا، وغير ظرف، كيوم، فإنه يُستعمَل ظرفًا نحو: سرت يومًا، ويُستعمَل مبتدأ، نحو: يومُ الجمعة يومٌ مبارك،وفاعلًا نحو: جاء يومُ الجمعة، وغير المتصرف قسمان؛ «الأول»: ما لا يُستعمَل إلا ظرفًا فقط، نحو: «سَحَرَ» إذا أردته من يوم بعينه، فإن لم

ترده من يوم بعينه؛ فهو متصرف، كقوله تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾[القمر:٣٤]، ومما لزم الظرفية:«قطُّ»، وهو ظرف يستغرق ما مضى من الزمان، «وَعَوْضُ»، وهو ظرف يستغرق ما يُستقبَل منه، ولا يُستعمَلان إلا بعد نفي، أوشبهه، تقول: ما فعلته قطُّ، ولا أفعله عَوْضُ، والمعنى: ما فعلته في الزمن الماضي، ولا أفعله في الزمن المستقبل، والأفصح في «قَطُّ»: فتح القاف، وتشديد الطاء مضمومة مشتقة من قَطَطْتُ الشيء، أي: قطعته، فمعنى ما فعلته قَطُّ: ما فعلته فيما انقطع ومضى من عمري؛ لأن الماضي ينقطع عن الحال والاستقبال، وبُنِيت لتضمنها معنى مِن وإلى؛ إذ المعنى: ما فعلته من يوم خُلِقت إلى الآن، وعلى حركةٍ لئلا يلتقى ساكنان، وكانت ضمة تشبيهًا بالغايات كقبل وبعد، وعَوْضُ: مُعرَب إن أُضِيف، نحو: لا أفعله عَوْضَ العائضين، ومبني- إن لم يُضَفْ- على الضم، أو الكسر، أو الفتح، وسُمِّي الزمان عَوْضًا لأنه كلما مضى منه جزء جاء عَوْضُه، أي: خلفه الآخر، أفاده في المغني كذا في الصبان،«وبدل» بمعنى مكان، كخذ هذا بدل هذا، أي: مكان هذا، والظروف المركبة كصباحَ مساء، وبَيْنَ بَيْنَ، وبينا، وبينما،«ومُذ ومنذ» عند استعمالهما ظرفين، «الثاني»: ما يلزم الظرفية وشبهها، وهو الجر بمن خاصة نحو: عند، ولَدُن، ومتى، وأين، فيحكم عليهن بعدم التصرف مع أن من تدخل عليهن إذ لم يخرجن عن الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها؛ لأن الظرف والجار والمجرور سيان في التعلق بالاستقرار والوقوع خبرًا، وصلة، وحالًا، وصفة، وكذا فوق وتحت؛ لأنه قد جاء جرهما في قوله تعالى: ﴿مِّن فَوۡقِكُمۡ أَوۡ مِن تَحۡتِ أَرۡجُلِكُمۡ﴾ [الأنعام:٦٥]، وقول العامة خرجت إلى عنده خطأ.

وَظَرْفُ اَلْمَكَانِ هُوَ اسْمُ اَلْمَكَانِ اَلْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ «فِي» نَحْوُ: أَمَامَ، وَخَلْفَ، وَقُدَّامَ، وَوَرَاءَ، وَفَوْقَ، وَتَحْتَ، وَعِنْدَ، وَمَعَ، وَإِزَاءَ، وَحِذَاءَ، وَتِلْقَاءَ، وَثَمَّ، وَهُنَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

(وظرف المكان: هو اسم المكان المنصوب) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه؛ كجلست أمام الكعبة، فإنه لفظ دال على الجلوس الواقع في الظرف، (بتقدير في)، أي: معنى «في» الدالة على الظرفية؛ فخرج بقولنا: معنى «في» ما لم يتضمن معنى «في» من أسماء المكان، كما إذا جُعِل اسم المكان مبتدأ أو خبرًا، نحو: مكانُك مكانٌ حسن، وكذلك ما وقع منها مجرورًا، نحو: جلست في مكانِ عمرٍو، أو فاعلًا نحو: ارتفع مكانُك، أو مفعولًا، نحو قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام:١٢٤]، فإن «حيث»، وإن كانت مكانًا لكنها ليست على معنى «في»؛ إذ المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحِق لوضع الرسالة فيه، لا أن العِلم واقع فيه، وعاملها الفعل المُقدَّر، دل عليه «أعلم»، أي: يعلم الله حيثُ يجعل رسالته لا «هو»؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعًا، وخرج أيضًا ما نُصِب بتقدير «في»، ولم يكن ظرف مكان ولا زمان، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَرۡغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء:١٢٧] إذا قُدِّر بفي، وذكر المصنف أيضًا عدة أمثلة من ظرف المكان.

(أمام) بفتح الهمزة: وهو اسم للجهة التي تكون قُدَّام الشخص، تقول: جلست أمامَ الأمير، (وخلف): وهو اسم للجهة التي تكون خلف الشخص، تقول: جلست خلف الأمير، (وقُدَّام): وهو مرادف «لأمام» فمعناهما متحد، ولفظهما مختلف، نحو: مشيت قُدَّام الأمير، (ووراء): وهو بمعنى «خلف»، تقول: قعدت وراءَ الحجر، وقد تأتي بمعنى «قُدَّام» كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾[الكهف:٧٩]، (وفوق): وهو اسم للمكان العالي سواء كان حسيًّا كقولك: جلست فوقَ السطح، أو معنويًّا كقوله

تعالى: ﴿وَفَوۡقَ كُلِّ ذِي عِلۡمٍ عَلِيمٞ﴾[يوسف:٧٦]، (وتحت): وهو ضد «فوق»، وهو اسم للمكان الأسفل، قال تعالى: ﴿قَدۡ جَعَلَ رَبُّكِ تَحۡتَكِ سَرِيّٗا﴾[مريم:٢٤]، وفي العشماوي: والسَّرِيُّ: هو الشريف؛ فتحصَّل أن الجهات ستة: أمام وخلف، وهما متقابلان، وفوق وتحت، وهما متقابلان أيضًا، ويمين وشمال كذلك، (وعِند)، وهو لِمَا قَرُبَ من المكان، تقول: جلست عند زيد، وهي بتثليث العين، وكسرها أفصح: اسم لمكان حاضر أو قريب، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسۡتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾[النمل:٤٠]، والثاني نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ رَءَاهُ نَزۡلَةً أُخۡرَىٰ ١٣ عِندَ سِدۡرَةِ ٱلۡمُنتَهَىٰ ١٤ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلۡمَأۡوَىٰٓ﴾ [النجم:١٣-١٥]، وقد يكون الحضور والقرب معنويين نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِي عِندَهُۥ عِلۡمٞ مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾[النمل:٤٠]، ونحو قوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱبۡنِ لِي عِندَكَ بَيۡتٗا فِي ٱلۡجَنَّةِ﴾ [التحريم:١١]، وقد تَرِد بمعنى الزمان كقوله ﷺ: **(إنما الصبر عند الصدمة الأولىٰ)**.

فائدة: ألغز الحريري في مقاماته «لعِند» بقوله: وما منصوب أبدًا على الظرف، ولا يخفضه سوى حرف، وقال في شرحها: هو عند إذ لا يَجُره غير «مِن» خاصة، وقول العامة: ذهبت إلى عنده لَحْنٌ.اهـ.تشويق، (ومعَ) بفتح العين، وربيعة تسكنها: وهو اسم لمكان الاجتماع، نحو: جلست مع زيد، أي: مصاحبًا له؛ ولهذا يُخبَر بها عن الذوات، نحو: واللهُ معكم، وقد تأتي لزمان الاجتماع نحو: جئتك مع العصر، وهي من الظروف العادمة التصرف، (وإزاءَ) بكسر الهمزة: وهو بمعنى مقابل، نحو: جلست إزاءَ الحجر الأسود بمعنى: مقابله، (وحِذاءَ) بكسر الحاء المهملة، وبعدها ذال معجمة بمعنى مقابل أيضًا، وقيل: بمعنى: المكان القريب، نحو: جلست حِذاءَزيد، أي: مقابله، أو قريبًا منه، (وتِلقاءَ) بكسر التاء، وسكون اللام، والمد: بمعنى مقابل، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلۡقَآءَ مَدۡيَنَ﴾[القصص:٢٢]، أي: مقابل

مدين، (وثَمَّ) بفتح المثلثة: اسم إشارة للمكان البعيد، نحو: جلست ثَمَّ، أي: في المكان البعيد،أما ثُم بضم المثلثة، وتشديد الميم: فهي حرف عطف، والفرق بين الظرف والعاطف فتح المثلثة في الظرف،(وهُنا) بضم الهاء: اسم إشارة للمكان القريب، نحو: جلست هُنا، أما «هنَّا» بفتح الهاء وكسرها مع تشديد النون: فهي للمكان البعيد كما مر في اسم الإشارة، (وما أشبه ذلك)، أي: من أسماء المكان المُبهمَة، كيمين، نحو: جلست يمين زيد، أي: في المكان الذي على جهة يمينه، وشمال، نحو: جلست شمال زيد، وبريد، نحو: سرت بريدًا، وفَرْسَخ نحو: سرت فرسخًا، ومِيل، نحو: سرت مِيلًا، ومجلس، نحو: جلست مجلسَ زيد، واعلم أن أسماء المكان لا تقبل النصب على الظرفية إلا نوعين؛ النوع الأول: المُبهَم، وهو ما ليس له صورة أي: هيئة، وشكل محسوس، ولا حدود محصورة، أي: نهايات مضبوطة من جوانبه، والمختص بخلافه كالدار.اهـ.خ ض، وقد يقال: هو ما لا يختص بمكان بعينه، ولا تُعرَف حقيقته إلا بما معه من مضاف إليه، أو إشارة، ونحوهما، كمكان لا تعرف حقيقته إلا بالمضاف إليه كمكان زيد، وهو ضِربان؛ «أحدهما»: أسماء الجهات الست، نحو: أمام، ووراء، ويمين، وشمال، وفوق، وتحت، وسُمِّيت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان، فإن له ست جهات، وإنما كانت مُبهمَة لعدم لزومها مُسمًّى بخصوصه؛ لأنها أمور اعتبارية، أي: باعتبار الكائن في المكان، فقد يكون خلفك أمامًا لغيرك، وقد تتحول فينعكس الأمر، ولأنه ليس لها أمد معلوم، فخلفك مثلًا: اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا كذا في التصريح.اهـ. صبان، ويلحق بأسماء الجهات ما أشبهها في شدة الإبهام والشياع، كعند ولدى، «والثاني»: المقادير الدالة على مسافة معلومة: كمِيل، وفَرْسخ، وبريد، فالمِيل: هو

أربعة آلاف خطوة، والفرسخ: ثلاثة أميال، والبريد: أربعة فراسخ، نحو: سرت مِيلًا، وما ذكرناه من أن المقادير من المُبهَم هو ما ذهب إليه الجمهور؛ لأنها وإن كانت معلومة المقدار فهي مجهولة الصفة لعدم تعيُّن محلها، وذهب الأستاذ أبو علي الشلوبين إلى أنها ليست من المُبهمَة؛ لأنها معلومة المقدار فتكون مستثناة من المختص، والنوع الثاني: ما كان مشتقًّا من مصدر عامله، وشرطه أن تكون مادته، أي: حروفه، ومادة عامله متحدة، نحو: جلست مجلسَ زيد، وذهبت مذهبَ زيد، ورميت مرمى عمرو، ولا فرق في ذلك بين الصحيح والمعتل، ولا بين المفرد كهذه الأمثلة والجمع كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ ﴾[الجن:٩]، فمجلس، ومذهب، ومرمى، ومقاعد منصوبة على الظرفية، ومادتها، ومادة عاملها متحدة؛ فإن عامل مجلس: جلس، وعامل مذهب: ذهب، وعامل مرمى: رمى، وعامل مقاعد: قعد، وقِس على ذلك فعل الأمر، نحو: قم مقام زيد، والوصف نحو: أنا قائم مقامك، والمصدر نحو: عجبت من مقام زيد مقامك، فلو اختلفت مادته ومادة عامله نحو: رميت مذهب زيد؛ لم يَجُز في القياس أن يُجعَل ظرفًا، بل يجب التصريح معه «بفي» كما يتعين ذلك مع غيره من أسماء المكان المختصة، كصليت في المسجد، وأقمت في الدار، والمراد بالمختص في ظرف المكان: ما له صورة، وحدود محصورة، نحو: الدار، والمسجد، وأما قولهم: دخلت الدار، وسكنت الشام: فاختلف الناس في ذلك؛ فقيل: هي منصوبة على الظرفية شذوذًا، قيل: هو مذهب سيبويه والمحققين، وصححه ابن الحاجب، ونسبه الشلوبين إلى الجمهور تشبيهًا بالمُبهَم، وقيل: منصوبة على إسقاط الخافض؛ لإجراء العامل القاصر مجرى المتعدي، وهو مذهب الفارسي، وابن مالك، ونُسِب لسيبويه، والأصل: دخلت في الدار، فحُذِف حرف الجر؛ فانتصب الدار، وقيل:

منصوبة على التشبيه بالمفعول به، وقيل: إنها مفعول به حقيقة؛ لأن نحو «دخل» يتعدى بنفسه وبالحرف، وكثرة الأمرين فيه تدل على أنهما أصلان، وعليه الأخفش وجماعة.

تنبيه: ينقسم اسم المكان إلى متصرف، وغير متصرف كما تقدم في ظرف الزمان، فالمتصرف نحو: مكان، تقول: جلست مكانَ عمرو، ومكانُك مكانٌ حسن، وارتفع مكانُك، وغير المتصرف نحو «عند» فإنه لزم الظرفية أو شبهها بأن جُرَّ بمِن،تقول: مِن عندِه، وقولهم: إلى عندِه لَحْنٌ، كما قدمنا في «عند» عن الحريري.اهـ.تشويق.

تتمة: الظرف الزماني والمكاني حكمه النصب، وناصبه: اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه سواء كان اللفظ الدال فعلًا، نحو: ضربت زيدًا يومَ الجمعة أمامَ الأمير، أو وصفًا، نحو: أنا ضارب زيدًا اليومَ عِندَك، أو مصدرًا، نحو: عجبت من ضربك زيدًا يومَ الجمعة عندَ الأمير، ولهذا اللفظ ثلاث حالات؛ أحدها: أن يكون مذكورًا كما مثَّلنا؛ لأن الأصل في العامل أن يكون مذكورًا، ثانيها: أن يكون محذوفًا جوازًا لدليل مقالي، كقولك: فَرْسخَين، أو يومَ الجمعة، بنصب فرسخَين من ظروف المكان، ويومَ الجمعة من ظروف الزمان جوابًا لمن قال: كم سِرت؟ أومتى صمت؟ أي: سرت فرسخَين، وصمت يومَ الجمعة، قال المصرح: والفرق بين كم ومتى في الاستفهام: أن «كم» يُطلَب بها تعيين المعدود مطلقًا، زمانًا كان، أو مكانًا، أو نحوهما، و«متى» يُطلَب بها تعيين الزمان خاصة. اهـ، ثالثها: أن يكون محذوفًا وجوبًا، وذلك في ست مسائل، وهي: أن يقع صفة، كمررت بطائر فوقَ غصن، «ففوقَ»: صفة لطائر، أو صلة، كرأيت الذي عندك،«فعندك»: صلة الذي، أو حالًا، كرأيت الهلال بين السحائب،«فبين»: حال من الهلال، أو خبرًا، نحو: زيد عندك،«فعندك»: خبر زيد، والناصب في الجميع محذوف وجوبًا تقديره: استقر، أو

مستقر، إلا في الصلة؛فيتعين «استقر»؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة، والفعل مع فاعله جملة،والوصف مع مرفوعه ضميرًا كان أو ظاهرًا في قوة المفرد، إلا في محلَّيْن فإنه فيهما في قوة الجملة، أحدهما: إذا قع مبتدأ، واستُغنِي بمرفوعه عن الخبر، نحو: أقائم زيد؟ وثانيهما: إذا وقع صلة لأل الموصولة على قول كما في الصبان.اهـ.فرائد، وهذه الأمثلة الأربعة ظروف مكان، ويُستثنَى من الظروف: ما قُطِع عن الإضافة، وبُنِي على الضم؛ فإنه لا يقع صفة، ولا صلة، ولا حالًا، ولا خبرًا،ومثَّل للزمان بمثالين: أحدهما قياسي، والآخر سماعي، فقال: أو مشتغلًا عنه العامل بنصبه لمحل ضميره، كيومَ الخميس صمت فيه، فيومَ الخميس: منصوب بفعل محذوف وجوبًا يفسره «صُمْت» المذكور، والتقدير: صُمْت يومَ الخميس صُمْت فيه، ولم يقل: صمته؛ لأن ضمير الظرف لا يُنصَب على الظرفية، بل يجب جره بفي، اهـ خضري . أو مسموعًا بالحذف لا غير كقولهم في المَثَل لمَن ذكر أمرًا تقادَم عهدُه: حينَئذ، الآنَ، أي: كان ذلك حينئذ، واسْمَع الآن، فحين: منصوبة لفظًا بفعل محذوف، والآن: منصوب محلًّا، وفتحته فتحة بناء؛ لأنه مبني لتضمنه معنى «أل»، وأل الموجودة فيه زائدة؛ لأنه علَم على الزمان الحاضر، وناصبه فعل محذوف كما قدرنا في المثال، فهما جملتان، وأصلهما أن يقول المتكلم لمن يقول: كذا، وكذا: حينئذ، الآنَ، أي: ما كان تقول واقعًا حين إذ كان كذا، واسمع الآن ما أقول لك، فحينئذ مقتطع من جملة، والآن مقتطع من جملة أخرى.اهـ.تصريح وتوضيح . ولما تكلم عن الظرف أخذ يتكلم عن الحال، فقال:

بَابُ الْحَالِ

اَلْحَالُ هُوَ اَلِاسْمُ اَلْمَنْصُوبُ، اَلْمُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنْ اَلْهَيْئَاتِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا»، وَ«رَكِبْتُ اَلْفَرَسَ مُسْرَجًا»، وَ«لَقِيتُ عَبْدَ الله رَاكِبًا»، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَلَا يَكُونَ اَلْحَالُ إِلَّا نَكِرَةً، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ اَلْكَلَامِ، وَلَا يَكُونُ صَاحِبُهَا إِلَّا مَعْرِفَةً.

باب الحال: أَلِفُها مُنقلِبة عن واو، وأصلها حول تحركت الواو، وانفتح ما قبلها؛ قُلِبت الواو ألفًا، والدليل على أن الألف مُنقلِبة عن واو: جمعها على أحوال، وتصغيرها على حُوَيْلة، والجمع والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها، واشتقاقها من التحول، وهو التنقل، ولفظها يُذكَّر ويُؤنَّث؛ فيقال: حال، وحالة، ومعناها يُذكَّر ويُؤنَّث أيضًا؛ تقول: حال حسن، وحال حسنة، والأفصح في ضميره ووصفه: التأنيث، وفي لفظه: التذكير، وتُطلَق لغة على الوقت الذي أنت فيه، وعلى ما عليه الشخص من خير أو شر، واصطلاحًا: ما ذكره المصنف بقوله: (الحال: هو الاسم)، أي: الوصف، وهو جنس يشمل الحال، والخبر، والصفة، وهو ما دل على حدث وصاحبه، أي: على مصدر وذات قام بها المصدر، كقائم؛ فإنه يدل على ذات اتصفت بالقيام؛ فخرج نحو: القَهْقَرى، في: رجعت القَهْقَرى، فإنه وإن كان مبينًا للهيئة إلا أنه مصدر لا وصف، وسواء كان الوصف صريحًا كالأمثلة الآتية في المتن، أو مُؤوَّلًا به لتدخل الجملة وشبهها من الظرف، والجار والمجرور،والحال الجامدة إذا وقعت حالًا لتأويل كل بالوصف المشتق، فإن قولك: جاء زيد والشمس طالعة في قوة قولك: مقارنًا لطلوع الشمس، وقولك: رأيت الهلال في السماء وبين السحاب في قوة قولك: كائنًا في السماء وبين السحاب، وقولك: ثُباتٍ في قوله تعالى: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾

[النساء:٧١] فإنه بمعنى متفرقين، وهو اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأمثلة المبالغة، وأفعل التفضيل (المنصوب) لفظًا،نحو: جاء زيد راكبًا أو تقديرًا، نحو: تعلم زيد العلم فتى،أو محلًّا نحو: كيف جاء زيد؟بعامل صاحبه فقط، ولا يعمل فيه غيره على الأصح؛ ولهذا لا يأتي الحال من المبتدأ خلافًا لسيبويه؛ لأن الابتداء عامل ضعيف فلا يعمل في شيئين: الحال، وصاحبها.اهـ.كواكب، وخرج بالمنصوب: المرفوع، والمجرور، (المُفسِّر)، أي: المُبيِّن، (لما انبهم)، أي: خفي واستتر، (من الهيئات): بيان لما انبهم، والهيئات جمع هيئة، وهي الصفة، أي: من الصفات اللاحقة للذوات العاقلة وغيرها، محسوسة كانت كما في قولك: جاء زيد راكبًا، أو غير محسوسة كما في قولك: تكلم زيد صادقًا، واحترز بالهيئات عن التمييز المشتق، نحو: لله دره فارسًا، فإنه تمييز لا حال على الصحيح؛ إذ لم يُقصَد به الدلالة على الهيئة، بل التعجب من فروسيته، فهو لبيان المُتعجَّب منه، لا لبيان هيئته، وكذلك نعت النكرة المنصوب في نحو قولك: رأيت رجلًا راكبًا، فإن «راكبًا» لم يُسَقْ للدلالة على الهيئة، بل لتخصيص الرجل، واعلم أن الحال قد تكون رافعة لإبهام هيئة الفاعل (نحو قولك: جاء زيد راكبًا)،«فراكبًا»: حال من زيد، مُبيِّن هيئته وقت مجيئه، أو رافعة لإبهام هيئة المفعول، نحو: (ركبت الفرس مسرجًا)، فمسرجًا: حال من المفعول الذي هو الفرس، مُبيِّن هيئته وقت الركوب عليه، أو رافعة لإبهام هيئة صالحة لهما، نحو: (لقيت عبد الله راكبًا)،«فراكبا» إما حال من الفاعل، أو من المفعول، وقد يكون رافعًا لإبهام هيئتهما معًا، نحو: لقيت عبد الله راكبَيْن، «فراكبَيْن»: حال من عبد الله، ومن التاء في لقيتُ، والمعنى: لقيت عبد الله حال كوني راكبًا، وكونه راكبًا، (وما أشبه ذلك): من أمثلة الحال، وقد تجيء الحال أيضًا من المجرور

بالحرف، نحو: مررت بهند جالسة،«فجالسة»: حال من هند، أو بالمضاف بشرط أن يكون المضاف هو العامل في الحال، كأن يكون مصدرًا، أو وصفًا، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾[يونس:٤]،«فجميعًا»: حال من الكاف، وناصبه: مرجع، أو يكون جزء المضاف إليه، نحو قوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾[الحجرات:١٢]،«فميتًا»: حال من المضاف إليه، وهو «الأخ» لوجود الشرط، وهو كون المضاف الذي هو اللحم جزءًا من المضاف إليه، أو يكون المضاف مثل جزء المضاف إليه في صحة الاستغاء بالمضاف إليه عنه، كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾[النحل:١٢٣]،«فحنيفًا»: حال من إبراهيم والملة كجزء من المضاف إليه؛ إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنها، فلو قيل في غير القرآن: أن اتبع إبراهيم حنيفًا لصح، كما قال في الخلاصة:

ولا تُجِزْ حالاً من المضاف له ... إلا إذا اقتضى المضاف عَمَلَه

أو كان جزءَ ما له أُضِيفَا ... أو مثلَ جُزئِهِ فلا تَحِيفَا

وإنما اشترطوا أحد الشروط الثلاثة؛ لئلا تنخرم قاعدتهم، وهي: أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، وصاحبها إذا كان مضافًا إليه يكون معمولًا للمضاف، والمضاف لا يعمل في الحال إذا لم يشبه الفعل، فإن كان المضاف مصدرًا أو صفة فالقاعدة مُوَفَّاة؛ لأن الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد، وإذا كان المضاف جزءًا من المضاف إليه أو كجزئه، فلشدة اتصال الجزء بكله، أو بما نزل منزلته صار المضاف كأنه صاحب الحال، فيكون العامل فيه هو العامل في الحال.اهـ.تصريح، وفي الخضري: إنما اشتُرِط أحد الأمور الثلاثة لوجوب اتحادعامل الحال وصاحبها

عند الجمهور كالنعت، والمنعوت، وصاحبها إذا كان مضافًا إليه، معمولًا للمضاف، وهو لا يعمل في الحال إلا إذا أشبه الفعل بأن كان مصدرًا، أو صفة، وحينئذ فالقاعدة مُوَفَّاة، فإن كان المضاف جزءًا، أو كالجزء للمضاف إليه صار هو كأنه صاحب الحال؛ لشدة اتصال الجزء بكله فيصح توجه عامله للحال بخلاف غير ذلك. اهـ، فإن لم يكن المضاف مما يصح أن يعمل في الحال، ولا هو جزءًا من المضاف إليه، ولا مثل جزئه لم يَجُز مجيء الحال منه؛ فلا تقول: جاء غلام هند ضاحكة، خلافًا للفارسي، (ولا تكون الحال إلا نكرة)؛ لأن الغالب تعريف صاحبها، فلو عُرِّفت مع كونها مشتقة لتُوُهِّم أنها نعت عند نصب صاحبها، فلو قيل: رأيت زيدًا الراكب لتُوُهِّم أن الراكب نعت، أو عند خفاء إعرابها، فلو قيل: جاء زيد الفتى لحصل التوهم المذكور، وحُمِل غير الغالب عليه،ولأن المقصود بيان الهيئة وهو حاصل بها، فلا حاجة للتعريف؛ لأنه قدر زايد. اهـ حامدي . وفي الكواكب: ولأن الاصل النكرة، والمقصود بالحال تقييد الحكم المسند فقط، فلا معنى للتعريف حينئذ، فلو عرف وقع التعريف ضائعًا. اهـ.وما جاء معرفة في الظاهر إما بالإضافة نحو: جاء زيد وحده، أو بأل نحو: أَرْسَلَها العِراكَ، أو بالعَلَمِية نحو: جاءت الخيل بَدَادِ، فإن «بَدَادِ»: علَم جنس على التبدُّد، فهو مُؤَوَّل بالنكرة، فوحده بمعنى: منفردًا، والعراك بمعنى: معتركة، وبَدَادِ بمعنى: متبددة، كما قال ابن مالك:

والحـال إن عُـرِّف لفظًـا فاعتقـد ... تنكيـره معنـىٰ كوحَـدَك اجتهـد

وما قاله المصنف هو مذهب سيبويه والجمهور، وزعم البغداديون ويونس أنه يجوز تعريف الحال مطلقًا بلا تأويل؛ فأجازوا: جاء زيد الراكب، وفصل الكوفيون فقالوا: إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها، وإلا فلا، فمثال ما تضمن معنى

الشرط: زيد الراكب أحسن منه الماشي، فالراكب والماشي حالان، وصح تعريفهما لتأولهما بشرط؛ إذ التقدير: زيد إذا ركب أحسن منه إذا مشى، فإن لم تتضمن الحال معنى الشرط لم يصح تعريفها، فلا تقول: جاء زيد الراكب؛ إذ لا يصح: جاء زيد إن ركب،اهـ.ابن عقيل، (ولا يكون إلا بعد تمام الكلام)؛ لأنه فضلة، ولأنه في الحقيقة خبر عن صاحبها، وحق الخبر أن يتأخر، والمراد بتمام الكلام: أن يقع بعد جملة تامة، بمعنى: أنه ليس أحد جُزْأَي الجملة، وإن توقف حصول الفائدة عليها، وليس المراد بتمام الكلام أن يكون الكلام مستغنيًا عنه؛ لأن الفائدة قد تتوقف عليه بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾[الإسراء:٣٧]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾[الأنبياء:١٦]، ألا ترى أن الكلام لا تتم فائدته المقصودة بدون ذكر مرحًا ولاعبين؟ فخرج بقوله: بعد تمام الكلام: الخبر، نحو: زيد ضاحك، فإن «ضاحك» وإن كان مُبيِّنًا للهيئة، فهو عمدة لا فَضْلَة، واعلم أن للحال مع عاملها ثلاث حالات؛«أحدها» وهي الأصل: أنه يجوز فيها أن تتأخر عنه، كجاء زيد راكبًا، وأن تتقدم عليه كراكبًا جاء زيد، وإنما يكون كذلك إذا كان العامل فيها فعلًا متصرفًا بأن يتغير من الماضي مثلًا إلى غيره، أو صفة تشبه الفعل المتصرف، وهي ما تضمن معنى الفعل وحروفه، وقبل علاماته الفرعية، وهي علامة التأنيث، والتثنية، والجمع، وذلك اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة كزيد منطلق مسرعًا، فلَكَ في «مسرعًا» أن تقدمها على منطلق، فتقول: مسرعًا زيد منطلق، هذا مذهب البصريين، إلا الجرمي[1]، فإنه لا يُجيز تقديم الحال على عاملها، وإلا الأخفش فإنه لا يُجوِّز تقديمها على الفعل، ورد جمهور البصريين على الجرمي والأخفش بالسماع في الفصيح كما في قوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾[القمر:٧]،«فخُشَّعًا»: حال من

(١) اسمه أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي، البصري، النحوي، أحد علماء النحو في اللغة العربية، قال عنه الذهبي بأنه: «إمام العربية، كان صادقًا وَرِعًا خَيِّرًا»، توفي سنة (٢٢٥هـ).

الواو في يخرجون، وقد تقدم على عامله الفعل،«الثانية»: أن تتقدم الحال على عاملها وجوبًا، وذلك ما إذا كان لها صدر الكلام، نحو: كيف جاء زيد؟ لأن «كيف» لها صدر الكلام، فكيف في موضع الحال من زيد،«الثالثة»: أن تتأخر الحال عن عاملها وجوبًا، وذلك في ست مسائل كما في التوضيح، ويُزاد عليها ثلاث مسائل كما في الكواكب، فالجملة تسع مسائل، وهي: أن يكون العامل فعلًا جامدًا غير متصرف كفعل التعجب، ونِعْمَ، وبِئْسَ نحو: ما أحسنه مقبلًا،«فمقبلًا»: حال من الهاء، وهي واجبة التأخير عن عاملها؛ لكونه فعلًا جامدًا لا يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه، أو صفة تشبه الفعل الجامد في عدم قبول العلامة الفرعية، وهو اسم التفضيل، فإنه لما لم يقبل علامة التأنيث، والتثنية، والجمع؛ انحطَّ عن درجة اسمَي الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة؛ فجُعِل موافقًا للجامد، نحو: هذا أفصح الناس خطيبًا، «فخطيبًا»: حال من فاعل «أفصح» المستتر فيه، ولا يجوز أن يتقدم على أفصح لما تقدم، أو مصدرًا مقدرًا بالفعل، وحرف مصدري نحو: يعجبني ركوب الفرس مسرجًا،«فمسرجًا»: حال من الفرس، والعامل فيه: المصدر المقدر بأن والفعل، ومعمول المصدر المقدر من أن والفعل لا يتقدم عليه، أو اسم فعل نحو: نَزَالِ مسرعًا،«فمسرعًا»: حال من فاعل نَزَالِ المستتر فيه، ومعمول اسم الفعل لا يتقدم عليه، أو جملة مقرونة بالواو كجئت والشمس طالعة على رأي الفراء، وبعض المغاربة، أو مؤكِّدة لعاملها كوَلَّى مدبرًا، أو لمضمون جملة قبلها كزيد أبوك عطوفًا، أو كان عاملها مقرونًا بلام قسم متصلة به كوالله لأقومن طائعًا، أو لفظًا متضمنًا معنى الفعل دون حروفه، وأنواع ما تضمن معنى الفعل دون حروفه عشرة؛ «الأول»: الظرف، نحو: زيد عندك قائمًا،«الثاني»: الجار والمجرور، نحو: زيد في الدار قائمًا، «الثالث»: اسم الإشارة، نحو قوله تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾ [النمل:٥٢]، فخاوية: حال من بيوتهم، والعامل فيه اسم الإشارة، وهو «تلك»، وفيها

معنى الفعل، وهو «أُشِير» دون حروفه،«الرابع»: حرف التنبيه كها أنت زيد راكبًا، «فراكبًا»: حال من زيد، أو من «أنت» على رأي سيبويه، والعامل فيه «ها» لتضمنها معنى أُنبِّه،«الخامس»: حرف التشبيه، نحو: كأن زيدًا أسدٌ راكبًا ،«فراكبًا»: حال من «زيدًا»، والعامل فيه «كأن»؛ لما فيه من معنى أُشَبِّه، وليس فيه حروفه، «السادس»: حرف التمني، نحو: ليت زيدًا أميرًا أخوك،«السابع»: حرف الترجي، نحو: لعل زيدًا أميرًا قادم،«الثامن»: الاستفهام المقصود منه التعظيم، **كيا جارَتا ما أنتِ جارَة،** بناء على أن «جارَة»: حال لا تمييز،المعنى: ياجارتي أتعجب من مجاورتك لي من حيث إنك لست كغيرك من المجاورين لغيري، بل أنت أعظم من أن تكوني جارة، أي: أنت كالأهل، والشاهد في قوله: جارة: حيث وقع حالًا من «أنت» منصوب بما؛ لما فيها من معنى التعظيم والتعجب.اهـ.شرح شواهد ابن عقيل، مع زيادة من الكواكب، «التاسع»: النداء، نحو: يا أيها الرجل قائمًا،«العاشر»: أما، نحو: أما عِلْمًا فعالم، تقول ذلك لمن وصف عندك شخصًا بعِلم، وغيره مُنكِرٌ عليه وصفه بغير العلم، بناء على تقدير مهما يذكر أحد في حال علم فالمذكور عالم، «فعلمًا»: حال من مرفوع فعل الشرط الذي نابت عنه أما؛ فلا يجوز تقديم الحال على عاملها في شيء من ذلك لضعفه، وتُسمَّى هذه عوامل معنوية لتضمنها معنى الفعل دون حروفه، وقد يُحذَف عامل الحال، أي: غير المعنوي جوازًا لدليل حالي كقولك لقاصد السفر: راشدًا، أو للقادم من حج: مأجورًا، أي: تذهب راشدًا، ورجعت مأجورًا، أو مقالي كأن يقع في جواب استفهام كقولك: راكبًا لمن قال لك: كيف جئت؟ أي: جئت راكبًا، ووجوبًا قياسًا في أربع صور؛ «الأول»: الحال النائبة عن الخبر، نحو: ضربي زيدًا قائمًا، ولا يجوز ذكره لما فيه من الجمع بين العِوض والمعوض،«الثاني»: الحال المؤكِّدة لمضمون جملة قبلها، نحو: زيد أبوك عطوفًا،والأصل: أَحُقُّه عطوفًا بفتح الهمزة، وضم الحاء المهملة من حَقَقْت الأمر بالتخفيف، أي: تحققته، أو بضم فكسر من

أحققته بمعنى: أثبته، ولا يجوز ذكره لتنزيل الجملة قبله منزلة البدل من اللفظ، وشرط هذه الجملة أن تكون اسمية جُزءاها معرفتان جامدان،«الثالث»: المبينة لزيادة أو نقص بتدريج كقولهم: اشتريته بدرهم فصاعدًا، وتصدقت بدينار فسافلًا، أي: فذهب الثمن صاعدًا، وذهب المُتصدَّق به سافلًا، ولا يُعطَف بغير الفاء وثُم، وهو من عطف الجُمَل، «الرابع»: الحال الواقعة توبيخًا، نحو: أقائمًا وقد قعد الناس؟ أي: أتقوم قائمًا؟ ولمن لا يثبت على حال: أتَمِيمِيًّا مرة، وقَيْسِيًّا أخرى؟ أي: أتتحول؟ وسماعًا في غير ذلك، نحو: هنيئًا،أما إذا كان عاملها معنويًّا كالظرف واسم الاشارة؛ فلا يُحذَف، عُلِم أولًا لضعفه، (ولا يكون صاحبها إلا معرفة)؛ لأنه محكوم عليه بالحال، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة؛ لأن الحكم على المجهول لا يفيد غالبًا، ولئلا يشتبه بالصفة في نحو قولهم: رأيت رجلًا راكبًا.اهـ.كواكب بزيادة.

وقد يكون صاحب الحال نكرة بمُسوِّغ، أي: مُجوِّز؛ لأن ذلك المُسوِّغ يقرب النكرة من المعرفة؛ فيزول منها كثير من الإبهام كما يقع المبتدأ نكرة بمسوغ، فصاحب الحال بمنزلة المبتدأ، وهي بمنزلة الخبر.اهـ.كواكب، والمسوغ أحد أمور، منها تقديم الحال عليه، نحو: في الدار جالسًا رجل، وقول كُثَيِّر عَزَّة:

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ ... يَلُوحُ كأنه خِلَلُ

مَيَّة: علَم امرأة، والموحش: القَفر الذي لا أنيس له، والطَّلل بفتح الطاء المهملة:هو ما شَخَصَ وارتفع من آثار الديار، ويلوح معناه: يلمع، وخِلَلُ بكسر الخاء المعجمة، جمع خِلة بكسرها أيضًا: وهي بطانة تغشى أجناف السيوف، منقوشة بالذهب،والمعنى: لهذه المرأة شيء مرتفع من آثار دارها التي لا أنيس بها، يلمع كأنه بطانة غُشي بها أجفان سيوف.اهـ.حامدي، والشاهد فيه قوله: «موحشًا»: حيث وقع حالًا من طلل، وهو نكرة؛ والذي سوغ مجيء الحال من النكرة تقدمه عليها.اهـ.عدة

السالك، «فجالسًا» في المثال حال من رجل،«وموحشًا» في البيت حال من طلل، وسوغ مجيء الحال من النكرة تقديم الحال على صاحبها، ومنها تخصيصه بوصف نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ﴾[البقرة:٨٩] بنصب «مصدقًا» كما قرئ به، «فمصدقًا»: حال من كتاب؛ لتخصيصه بالوصف بالجار والمجرور بعده، وهو قوله: من عند الله، وقوله:

نجَّيْت يا ربِّ نوحًا واستجبتَ له ... في فُلُك ماخر في اليم مشحونا

وعاش يدعو بآيات مبينة ... في قومه ألف عام غير خمسينَا

ففُلُك بضمتين، وماخر بكسر المعجمة صفة له، وهو الذي يشق البحر،والمعنى: أنقذت يارب نوحًا من الغرق في الطوفان، واستجبت له دعاءه على قومه بعد أن أَيِسَ منهم حسبما دل عليه قولك له: ﴿أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ﴾ [هود:٣٦]، فقال: ﴿رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا﴾[نوح:٢٦]؛ فأرسلت الماء، ونجيته منه في سفينة شقت المياه، مملوءة بما أمرته بحمله فيها، وعاش في قومه ألف سنة إلا خمسين عامًا، وهو يدعوهم إلى توحيدك وعبادتك، ملتبسًا بالآيات الظاهرة، والعلامات الواضحة الدالة على صدقه.اهـ.فتح الجليل، والشاهد في: مشحونًا، أي: مملوء، حيث وقع حالًا من «فُلُك»،وهو نكرة، ولكنه تخصص بالصفة.اهـ.شرح الشواهد للعيني،أو بإضافة، نحو قوله تعالى: ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾[فصلت:١٠]،«فسواءً»: حال من أربعة، وهي نكرة لكنها تخصصت بالإضافة إلى أيام، أو بمعمول غير مضاف إليه، نحو: عجبت من ضربٍ أخوك شديدًا، «فشديدًا»: حال من ضرب لاختصاصه بالعمل في الفاعل وهو«أخوك»، ومنها أن تقع النكرة بعد نفي أوشبهه، وهو الاستفهام والنهي، فمثال ما وقع بعد النفي قوله تعالي:

﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ﴾[الحجر:٤]، فجملة «ولها كتاب معلوم»: حال من قرية، وهي نكرة لكونها مسبوقة بنفي، ومثال ما وقع بعد النهي نحو: لا يَبْغِ امرؤ على امرئ مستسهلًا، «فمستسهلًا»: حال من «امرؤ» الأول؛ لكونه مسبوقًا بالنهي، والبغي: التعدي، والاستسهال: الاستخفاف، والمعنى: لا يتعدَّ امرؤ على امرئ مستخفًّا به، ومثال ما وقع بعد الاستفهام قوله:

يا صاح هل حُمَّ عيشٌ باقيًا فترى ... لنفسك العُذرَ في إبعادها الأَمَلاَ

«فباقيًا»: حال من عيش لكونه مسبوقًا بالاستفهام بهَلْ، وحُمَّ بضم الحاء المهملة بمعنى: قُدِّر، والإبعاد بكسر الهمزة مصدر أبعد، والأمل: مفعول،المعنى: يا صاحبي أخبرني، هل قُدِّر للإنسان في الدنيا حياة باقية حتى تعلم لك عذرًا في كونك تؤمل آمالًا بعيدة؟اهـ.فتح الجليل،والشاهد فيه قوله: «باقيًا»: حيث وقع حالًا من عيش، وهو نكرة، ولكنه وقع في سياق الاستفهام .اهـ.عيني، ومنها كون الحال جملة مقرونة بالواو، نحو قوله تعالى: ﴿ أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾ [البقرة:٢٥٩]؛ لأن الواو ترفع توهم النعتية، ومنها كون الوصف بها على خلاف الأصل لجمودها؛ فلا يتبادر الذهن إلى النعتية، نحو: هذا خاتم حديدًا، ومنها كون النكرة مشتركة مع معرفة، أو نكرة مخصصة في الحال، نحو: هذان زيد ورجل منطلقَين، أو رجل صالح وامرة منطلقَين، وقد يقع صاحب الحال نكرة بلا مُسوِّغ، كقولهم: عليه مائة بيضًا، «فبيضًا» بلفظ الجمع: حال من مائة، وليس تمييزًا؛ لأن تمييز المائة لا يكون جمعًا منصوبًا ولا مجرورًا، وفي الحديث: (صَلَّى رسول الله ﷺ قاعدًا، وصلى وراءه رجال قيامًا)، رواه مالك في الموطأ،«فقيامًا»: حال من رجال، وهو نكرة بلا مسوغ، ومجيء الحال من نكرة بلا مسوغ يُحفَظ ولا يقاس عليه عند الخليل ويونس، وأما سيبويه فذهب إلى جواز كون ذي الحال نكرة قياسًا مطردًا، ووَجْهُه: أن الحال

إنما دخلت لتقييد العامل، فلا معنى لاشتراط كون صاحبها معرفة أو شبهه.اهـ.يس على الفاكهي تشويق.

وتقع الحال جملة اسمية أو فعلية، وذلك أن الحال نكرة، والجملة تقع مكان النكرات، وإذا وقعت حالًا حُكِم على محلها بالنصب.اهـ.كواكب، ويُشترَط في الجملة الواقعة حالًا ثلاثة شروط؛ أحدها: أن تكون خبرية، وهي المُحتمِلة للصدق والكذب، وهذا الشرط مُجمَع عليه؛ لأن الحال بمثابة النعت، وهو لا يكون بجملة إنشائية، والثاني: أن تكون خالية من دليل استقبال كالسين، وسوف، ونواصب الفعل، والتمني، والترجي؛ لأنها لو صُدِّرت بعلَم استقبال أي: علامته؛ لفُهِم استقبالها بالنظر لعاملها، فتفوت المقارنة، وللتنافي بين الحال والاستقبال بحسب اللفظ.اهـ.صبان، والثالث: أن تكون مرتبطة بالواو والضمير معًا لتقوية الرابط، نحو قوله تعالى: ﴿خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَهُمۡ أُلُوفٌ﴾[البقرة:٢٤٣]، فجملة «وهم ألوف»: حال من الواو في «خرجوا»، وهي مرتبطة بالواو والضمير، وهو «هم»، أو بالضمير فقط نحو قوله تعالى: ﴿ٱهۡبِطُواْ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞ﴾[الأعراف:٢٤]،«فبعضكم»: مبتدأ،«وعدو»: خبره، «ولبعض»: متعلق بعدو، والجملة حال من الواو في «اهبطوا»، أي: متعادين، يُضِل بعضكم بعضًا، وهي مرتبطة بالضمير فقط، وهو الكاف والميم، أو بالواو فقط، نحو قوله تعالى: ﴿لَئِنۡ أَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُ وَنَحۡنُ عُصۡبَةٌ﴾[يوسف:١٤]، فجملة «ونحن عصبة»: حال من الذئب مرتبطة بالواو فقط، ولا مدخل «لنحن» في الربط؛ لعدم عَوده إلى صاحب الحال، وإنما جُعِلت الواو في باب الحال رابطة؛ لأنها تدل على الجمع، والغرض: اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها.اهـ.تصريح،وتُمتنَع الواو في سبع مسائل؛«أحدها»: المضارع المثبت المجرد من «قد»، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ﴾[المدثر:٦]، فجملة «تستكثر»:

حال من فاعل «تَمْنُن» المستتر فيه، ولم تقترن بالواو؛ لأنه يشبه اسم الفاعل في الزِّنَة والمعنى، والواو لا تدخل اسم الفاعل؛ فكذلك ما أشبهه.اهـ.تصريح،«الثانية»: المضارع المنفي «بلا»، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ﴾[المائدة:٨٤]، فجملة «نؤمن»: حال من الضمير المجرور باللام، ولم تقترن بالواو؛ لأن المضارع المنفي بلا، أو بما بمنزلة اسم الفاعل المضاف إليه غير، فأُجرِي مجراه في الاستغناء عن الواو، ألا ترى أن معناها: ما لنا غير مؤمنين؟ فكما لا يقال: ما لنا، وغير مؤمنين؛ لا يقال: ما لنا، ولا نؤمن.اهـ.تصريح بزيادة، «الثالثة»: المضارع المنفي «بما» كقوله:

عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة فما لك بعد الشيب صبًّا مُتَيَّما

فتصبو أي: تميل إلى الجهل، وجملة «تصبو»: حال من الكاف في عهدتك، ولم تقترن بالواو لما تقدم في لا، **وصبًّا** حال، والمتيم: من تيَّمَه الحب، أي: استعبده وأذله، والمعنى: كنت حالة الصبا غير لاهٍ، وصرت حالة الشيخوخة لاهيًا، وكان مقتضى الحال عكس ذلك الصورة اهـ.تصريح بزيادة من الصبان، والشاهد فيه قوله: ما تصبو: فإنه جملة من فعل وفاعل مستتر فيه وجوبًا في محل نصب حال من كاف المخاطَب في قوله: عهدتك، وهذه الجملة فعلية فعلها مضارع منفي بما، ولم تقترن بالواو، واكتُفِي فيها بالربط بالضمير، وهو الفاعل المستتر.اهـ.عدة السالك،«الرابعة»: الماضي التالي «إلا» الإيجابية، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾[الحجر:١١]، فجملة «كانوا به يستهزءون»: حال من الهاء في «يأتيهم»، ولا تقترن بالواو عند ابن مالك،«الخامسة»: الماضي المَتْلُوُّ «بأو»، نحو: لأضربنه ذهبَ أو مكث، فجملة «ذهب»: حال من الهاء، وهي مَتْلُوَّة «بأو» فلا تقترن بالواو؛ لأنها في تقدير شرط، أي: إن ذهب، وإن مكث، وفعل الشرط لا يقترن بالواو، فكذلك ما كان

في تقديره.اهـ.تصريح، «السادسة»: المؤكِّدة لمضمون الجملة قبلها، نحو: هو الحق لا شك فيه، ونحو قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾[البقرة:٢]، فكل من جملَتي: لا شك فيه، ولا ريب فيه حالٌ مؤكِّدة لمضمون الجملة قبلها، وكما لا تدخل الواو في التوكيد نحو: جاء زيد نفسه لا تدخل هنا؛ لأن المؤكِّد بكسر الكاف نفس المؤكَّد في المعنى، فلو دخلت الواو لكان في صورة عطف الشيء على نفسه.اهـ. تصريح، «السابعة»: الجملة الاسمية المعطوفة على حال قبلها، نحو قوله تعالى: ﴿فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾[الأعراف:٤]، فجملة «هم قائلون» من القيلولة: حال معطوفة على «بياتًا»، وهو مصدر في موضع الحال، والمعنى: جاءها عذابنا حال كونهم بائتين، أو قائلين نصف النهار، ولا يقال: أو وهم قائلون كراهية اجتماع حرفَي عطف صورة.اهـ.تصريح،إنما قال: صورة؛ لأن واوالحال ليست عاطفة، وإنما هي على صورتها. اهـ.يسن،وتجب الواو في موضعين؛«الأول»: أن يُفقَد الضمير، نحو: جاء زيد وما طلعت الشمس،«الثاني»: قبل «قد» داخلة على مضارع مثبت، نحو قوله تعالى: ﴿لِمَ تُؤۡذُونَنِي وَقَد تَّعۡلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ﴾[الصف:٥]، فجملة «تعلمون»: حال من الواو في «تؤذونني»، وهي حال مقررة للإنكار، فإن «قد» لتحقيق العِلم، والعِلم بنبوته يوجب تعظيمه، ويمنع من إيذائه، قاله البيضاوي.اهـ.تصريح.

والحاصل: أن الجملة الحالية إما أن تكون اسمية أو فعلية، والفعل إما مضارع أو ماض، وكل واحدة من الاسمية والفعلية إما مثبتة أو منفية، وقد تقدم أنه إذا صُدِّرت الجملة بمضارع مثبت مجرد من قد، أو مضارع منفي بما، أو لا، أو ماض مثبت تالٍ لإلا، أو مَتْلُوٍّ بأو، أو جملة اسمية مؤكِّدة لمضمون جملة، أو معطوفة على حال قبلها؛ لم تصحبها الواو، بل لا تُربَط إلا بالضمير، وتقدم أيضًا أنه إذا صُدِّرت الجملة بمضارع مُثبَت مقرون بقد، أو فُقِد الضمير؛ تُربَط بالواو لا بالضمير، فإن

صُدِّرت بغير ما تقدم جاز الربط بالواو فقط، وبالضمير فقط، وبهما معًا كما تقدم.

تنبيه: تنقسم الحال باعتبارات؛ «الأول»: تنقسم باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين: منتقلة، وذلك غالب فيها، ومعنى الانتقال: أن لا تكون ملازمة لصاحبها، نحو: جاء زيد راكبًا، «فراكبًا»: وصف منتقل لجواز انفكاكه عن زيد بأن يجيء ماشيًا، ولازمة: وهي التي لا تفارق صاحبها، وهي في ثلاث مسائل؛ «أحدها»: أن تكون مؤكِّدة لمضمون جملة قبلها، نحو: زيد أبوك عطوفًا، فإن الأبوة من شأنها العطف، وذلك مستفاد من مضمون الجملة، أو مؤكِّدة لعاملها نحو قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم:٣٣]، فالبعث من لازمه الحياة، فمعناها مستفاد بدون ذكرها، أو لصاحبها، نحو قوله تعالى: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس:٩٩]، فالعموم من مقتضياته الجمعية، وهي مستفادة بدون ذكرها، «ثانيها»: أن يكون عاملها مشعرًا بتجدد صاحبها، نحو قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء:٢٨]، «فضعيفًا»: حال من الإنسان، وعامل الحال «خُلِق»، وهو يدل على تجدد المخلوق، «ثالثها»: أن يكون مرجعها إلى السماع، نحو: دعوت الله سميعًا، ونحو قوله تعالى: ﴿قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران:١٨] إذا أُعرِب «قائمًا» حالًا من فاعل «شهد»، وهو الله تعالى، ولا ضابط لذلك بل هو موقوف على السماع فلا يقاس عليه، «الثاني»: انقسامها باعتبار الزمان إلى ثلاثة: مقارنة في الزمان، وهو الغالب، نحو قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود:٧٢]، فالشيخوخة مقترنة مع الإشارة التي هي العامل في زمن واحد، ومقدرة: وهي المستقبلة، نحو قوله تعالى: ﴿ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر:٧٣] أي: مقدرين خلودكم؛ إذ الخلود ليس مقارنًا للدخول، بل يحصل بعده، ومحكية: وهي الماضية، نحو: جاء زيد أمس راكبًا، «الثالث»: انقسامها باعتبار التبيين والتوكيد إلى قسمين: مُبيِّنة؛ لأنها تبين هيئة صاحبها، وتُسمَّى مُؤسِّسة، وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها كجاء زيد راكبًا، فلا يستفاد معنى الركوب إلا بذكر «راكبًا»، ومؤكدة:

وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها، وهي ثلاثة: مؤكِّدة لعاملها لفظًا ومعنًى، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًاۚ﴾[النساء:٧٩]،«فرسولًا»: حال من الكاف، وهي مؤكِّدة لعاملها، وهو «أرسلنا» لفظًا ومعنًى؛ لتوافقهما في اللفظ والمعنى، أو معنى فقط، واللفظ مختلف نحو قوله تعالى: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾[النمل:١٩]،«فضاحكًا»: حال من فاعل «تبسم»، وهي مؤكِّدة لعاملها معنًى فقط؛ لأن التبسم نوع من الضحك، ولفظهما مختلف، ومؤكِّدة لصاحبها، نحو قوله تعالى: ﴿لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًاۚ﴾[يونس:٩٩]، فجميعًا: حال من فاعل «آمن»، وهو مَن الموصولة مؤكِّدة لها؛ لأن «جميعًا» يدل على الإحاطة، وهي مؤكِّدة للعموم الذي تفيده مَن الموصولة، أومؤكِّدة لمضمون جملة قبلها، نحو: زيد أبوك عطوفًا، وهذه الحال واجبة التأخير عن الجملة المذكورة؛ لأنها مؤكِّدة لها، وحق المؤكِّد أن يتأخر عن المؤكَّد، «الرابع»: انقسامها باعتبار الإفراد والتعدد إلى قسمين: مفردة، وهي الغالبة، وجميع الأمثلة السابقة صالحة لها، ومتعددة، وهي قسمان: مترادفة، ومتداخلة، فالمترادفة نحو: جاء زيد راكبًا متبسمًا إذا جعلنا «راكبًا، ومتبسمًا» حالَيْن من زيد، وعاملهما «جاء»، وسُمِّيت مترادفة لترادفها، أي: تتابعها، والمتداخلة كالمثال المذكور إذا جعلنا «راكبًا» حالًا من زيد، وعاملها «جاء»، وجعلنا «متبسمًا» حالًا من الضمير المستتر في «راكبًا»، وعاملها الوصف، وهو «راكبًا»؛ لأنه اسم فاعل، وسُمِّيت متداخلة لدخول صاحب الحال الثانية في الحال الأولى، «الخامس»: انقسامها باعتبار قصدها لذاتها وعدمه إلى قسمين: مقصودة، وهو الغالب، نحو: جاء زيد راكبًا، وموطئة، وهي الجامدة الموصوفة بمشتق، وعبارة الرضي: هي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة، نحو قوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾[مريم:١٧]، فإنما ذكر «بشرًا» توطئة لذكر سويًّا، والأكثر في الحال أن تكون مشتقًّا من مصدر؛ لأن المقصود منها الدلالة على الهيئة والدال عليها حيث يكون مشتقًّا أكثر في كلامهم من غير

المشتق، وتقع الحال جامدة مُؤوَّلة بالمشتق بلا تكلف في أربع مسائل؛«أحدها»: أن تدل على تشبيه، نحو: بدت الجارية قمرًا،«فقمرًا»: حال من الفاعل، وهو جامد مُؤوَّل بمشتق، أي: مضيئة،«ثانيها»: أن تدل على مفاعلة من الجانبين، نحو: البُر بعته زيدًا يدًا بيد،«فيَدًا»: حال من الفاعل والمفعول،«وبيَدٍ»: بيان، وفيه معنى المفاعلة، أي: متقابضَين بفتح الضاد،«ثالثها»: أن تدل على ترتيب، نحو:ادخلوا رجلًا رجلًا، أي: مترتبين، وضابطه أن يُذكَر المجموع أولًا، ثم يُفصَل ببعضه مكررًا، والمختار: أن كلًّا منهما نُصِب على الحال، وإن كانت الحال هي مجموعهما لكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع النصب جُعِل في جزئيه.اهـ.خ ض،«رابعها»: أن تدل على سِعر بكسر السين، نحو: هذا البُر بعته مُدًّا بدرهم،«فمُدًّا»: حال جامدة، وهي في معنى المشتق؛ إذ المعنى: بعته مُسعَّرًا كلَّ مُدٍّ بدرهم، وتقع الحال جامدة غير مُؤوَّلة بالمشتق في ست مسائل، وهي: كونها موصوفة بمشتق، أو شبهه، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾[طه:١١٣]،«فقرآنًا»: حال من القرآن في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ ﴾[الروم:٥٨]، والاعتماد فيها على الصفة، وهي «عربيًّا»، وقوله تعالى: ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾[مريم:١٧]،«فبشرًا»: حال من فاعل تمثَّل، وهو الملَك،والاعتماد فيها على الصفة، وهي: سويًّا، والثاني نحو قوله تعالى: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ﴾[الدخان:٤-٥]، قاله أبو حيان،وتُسمَّى الحال الموصوفة حالًا موطِّئَة بكسر الطاء؛ لأنها ذُكِرَت توطئة للنعت بالمشتق أو شبهه؛لأنه هو المقصود بالذات، أو دالة على عدد نحو قوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [الأعراف:١٤٢]، فأربعين: حال من ميقات، وليلة: تمييز، أو دالة على طَوْر بفتح الطاء المهملة،وسكون الواو، أي: حال واقع فيه تفضيل بضاد معجمة، نحو: هذا بُسْرًا، بضم الباء، وسكون المهملة أطيب منه رُطَبًا، بضم الراء، وفتح الطاء، فبُسرًا: حال من فاعل «أطيب» المستتر فيه، ورُطَبًا: حال من الضمير المجرور بمِن،

والمعنى: هذا في حال كونه بُسرًا أطيب من نفسه حال كونه رُطَبًا، أو تكون نوعًا لصاحبها، نحو: هذا مالُك ذهبًا، «فذهبًا»: حال من «مالك»، وهو نوع منه، فإن الذهب نوع من المال، أو فرعًا لصاحبها، نحو: هذا حديدك خاتمًا،«فخاتمًا»: حال من حديدك، وهو فرع له، فإن الخاتم فرع من الحديد، ونحو قوله تعالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا﴾[الأعراف:٧٤]،«فبيوتًا»: حال من الجبال، والبيوت فرع الجبال، أو أصلًا لصاحبها، نحو: هذا خاتمك حديدًا،«فحديدًا»: حال من خاتمك، وهو أصل له؛ فإن الحديد أصل للخاتم، فهذه لا تُؤوَّل أصلًا؛ لما فيها من التكلف والخفاء، بخلاف الأربعة الأولى؛ ولهذا كَثُرَ وقوعها دون هذه.

خاتمة: للحال شروط ثمانية: أن يكون وصفًا، وأن يكون بعد تمام الكلام، وعبَّر غَيرُ المصنف بأن الحال هي الفضلة، وأن تكون منصوبة، وأن تكون رافعة لإبهام، وأن يكون الإبهام الذي ترفعه هيئة، وأن تكون نكرة، وأن تكون صالحة للوقوع في جواب كيف، وأن يكون صاحبها معرفة، والله أعلم.

ولما أنهى الكلام عن الحال شرع في الكلام عن التمييز، فقال:

بَابُ التَّمْيِيزِ

اَلتَّمْيِيزُ هُوَ اَلِاسْمُ اَلْمَنْصُوبُ، اَلْمُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنْ اَلذَّوَاتِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا»، وَ«تَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا»، وَ«طَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا»، وَ«اشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلَامًا»، وَ«مَلَكْتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً»، وَ«زَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبًا» وَ«أَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا»، وَلَا يَكُونُ إِلَّا نَكِرَةً، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ اَلْكَلَامِ.

باب التمييز: هو في الأصل مصدر ميَّز، يُميِّز، تمييزًا، وهو من باب إطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل،أي: المميِّز بالكسر على الياء، لكن اشتُهِر إطلاق المصدر، وهو التمييز على المميِّز، وهو اسم الفاعل، ويقال المميِّز، والتفسير، والمُفسِّر، والتبيين، والمُبيِّن، وكلها ألفاظ مترادفة، وهو لغة: فصل الشيء عن غيره، قال تعالى: ﴿وَٱمۡتَٰزُواْ ٱلۡيَوۡمَ أَيُّهَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾[يس:٥٩]، أي: انفصلوا من المؤمنين، واصطلاحًا: ما ذكره المصنف بقوله: (التمييز: هو الاسم) الصريح الجامد غالبًا، والمشتق قليلًا، (المنصوب) بالذات المُبهمَة إذا كان تمييز المفرد كتسعين في نحو: تسعين نعجة، وبالمُسنَد من فعل أو شبهه كالمصدر والوصف، ولو جامدًا مُؤوَّلًا، واسم الفعل إذا كان تمييز النسبة، كتصبب في نحو: تصبب زيد عرقًا، وقيدنا بالصريح؛ لأن التمييز لا يكون جملة ولا شبهها، وخرج بالمنصوب: المرفوع، وكذا المجرور، لكن لا مطلقًا؛ فإن منه ما ليس بتمييز كما في قولك: مررت برجل، ومنه ما هو تمييز كما في قولك: ثلاثة رجال، وقَفِيز بُر.اهـ.فتح رب البرية، (المُفسِّر)، أي: المُبيِّن، (لما انبهم)، أي: خفي، (من الذوات) أو النِّسَب، وإنما لم يذكره المصنف استغناء عنه بأمثلته، ففيه اكتفاء؛ فخرج بقوله: المُفسِّر ما عدا الحال من المنصوبات،

وبما انبهم من الذوات أو النِّسَب خرج به الحال؛ فإنها ليست مُفسِّرة لإبهام ذات أو نسبة، بل هي لبيان الهيئة، والمُبهَم المُفتقِر للتمييز نوعان: تمييز النسبة في جملة، ويُسمَّى أيضًا تمييز الجملة، وضابطه: ما رفع إبهام نسبة في جملة، وتمييز المفرد، ويُسمَّى تمييز الذات، وضابطه: ما رفع إبهام اسم قبله مُجمَل الحقيقة، فالأول قسمان: محول، وغير محول، فالمحول ثلاثة أنواع: محول عن الفاعل، ومثَّله بقوله: (نحو قولك: تصبب زيد عرقًا)، مأخوذ من التصبب، وهو الانحدار، وأصله: تصبب عرق زيد، فحُوِّل إسناد الفعل عن المضاف الذي هو عرق، وأُسنِد إلى المضاف إليه؛ فصار تصبب زيد، فحصل إبهام في نسبة التصبب إلى زيد من أي جهة هو، إذ ليس المقصود أن ذاته هي المتصببة بنفسها فأُتِي بالمضاف، وجُعِل تمييزًا؛ فصار: تصبب زيد عرقًا، (وتفقأ بكر شحمًا)، ومعنى تفقأ: امتلأ كما فسره الشيخ خالد والفاكهي، وقال بعضهم: قوله: تفقأ أي: تشقق، يقال: تفقأت السحابة عن مائها أي: تشققت، قال الأهدل: وعلى تفسير تفقأ بامتلأ لا يصح أن يقال: امتلأ شحم بكر؛ لأن الشحم مالئ لا مملوء اللهم إلا أن يقال: امتلأ هنا، بمعنى: كثر، وعَظُم، وأما على تفسيره «بتشقق» فهو مناسب لفظًا ومعنًى. اهـ، وأصله: تفقأ شحم بكر، فحُوِّل الإسناد من المضاف الذي هو شحم إلى المضاف إليه الذي هو بكر؛ فصار: تفقأ بكر؛ فحصل إبهام في النسبة فأُتِي بالمضاف، وجُعِل تمييزًا، (وطاب محمد نفسًا)، وأصله: طابت نفس محمد، فحُوِّل الإسناد كما في الذي قبله، وإنما فُعِل ذلك للتأكيد والمبالغة؛ لأن ذكر الشيء مُجمَلًا، ثم ذكره مُفصلًا أوقع في النفس من ذكره مفسرًا ابتداء.اهـ.كواكب وقال الشيخ خالد: والباعث على ذلك أن ذكر الشيء مُبهَمًا، ثم ذكره مُفسَّرًا أوقعُ في النفس لحصوله بعد الطلب. اهـ.بتصرف، ولأن فيه إفادة علمين، وهما خير من علم

واحد، قيل: الحكيم إذا أراد التعليم لا بد له أن يجمع بين إجمال تتشوق معه النفس وتفصيل تسكن إليه اهـ عطار. ومحول ومُحوَّل عن المفعول، وهذا النوع أنكره الشلوبين، وتبعه تلميذه الأبدي، وابن أبي ربيع، وحجتهم: أن سيبويه لم يُمثِّل بالمنقول عن المفعول، ولعل المصنف تبعهم، حيث تركه نحو قوله تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾[القمر:١٢]، أصله: وفجرنا عيون الأرض، فحُوِّل الإسناد عن المضاف، وهو المفعول، وجُعِل تمييزًا، وأُقِيم المضاف إليه مقامه فانتصب على المفعولية، والعلة في التحويل ما تقدم، ومُحوَّل عن المبتدأ، وسيأتي بحثه قريبًا عند تعرض الماتن لأمثلته، وكذا بحث غير المُحوَّل إن شاء الله تعالى، «والثاني»: وهو المُبيِّن لإبهام اسم يقع في أربعة أنواع؛«الأول»: العدد، وهو قسمان: صريح، وكناية، فالصريح ما مثَّله المصنف بقوله (اشتريت عشرين غلامًا)، وإعرابه: اشتريت: فعل وفاعل، عشرين: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة؛ لأنه محمول على جمع المذكر السالم، وغلامًا: تمييز؛ لأن عشرين عدد مُبهَم يتردد النظر في جنسه، فبذكر التمييز يرتفع ذلك الإبهام.اهـ.كواكب، (وملكت تسعين نعجة)، وإعرابه كإعراب المثال المتقدم، والكناية ككَم الاستفهامية، نحو: كَمْ عبدًا ملكت؟

فائدة: تمييز العدد الواقع بعد أحد عشر فما فوقه إلى تسعة وتسعين يكون مُفردًا منصوبًا كما مثَّله المصنف، وأما الواقع بعد ثلاثة إلى عشرة فيكون جمعًا مجرورًا بالإضافة، كثلاثة رجالٍ، وأما تمييز مائة وألف، وتثنيتهما: فهو مفرد مجرور بالإضافة كمائة عبدٍ، وألف غلامٍ، «الثاني»: المقدار، وهو ما يُعرَف به قدر الشيء،وهو ثلاثة أقسام؛«أحدها»: ما يدل على الوزن كقولك: اشتريت ألف رطل ساجًا ومَنَوَيْن سمنًا، والمَنَوَان، وهو تثنية منًا بتخفيف النون والقصر كعصا: آلة للوزن يُعرَف بها مقادير

الموزونات، فيقال في تثنيته: مَنَوَان، كما يقال في تثنية عصا: عَصَوَان، ويقال فيه: منّ بالتشديد، كضب، وتثنيته حينئذ: منَّانِ بالتشديد، كما يقال في تثنية ضب: ضبَّان.اهـ. تصريح وتوضيح، «ثانيها»: ما يدل على مِساحة بكسر الميم، كقولك: شِبرًا أرضًا، وجريبًا نخلًا، فالجريب في الأصل: اسم للوادي، ثم استُعِير للقطعة المميَّزة من الأرض، ويختلف مقدارها بحسب اصطلاح أهل الأقاليم؛ فقد ذكر بعضهم أن الجريب: عشرة آلاف ذراع، وبعض آخر أنه ثلاثة آلاف وستمائة ذراع، ويُطلَق الجريب على غير ذلك.اهـ.سجاعي بتصرف،«ثالثها»: ما يدل على الكيل: كصاع بُرًّا، وقَفيز قمحًا، والقَفِيز: مكيال يسع ثمانية مكاكيك، والمكوك كتنُّور يسع صاعًا ونصفًا، قاله في القاموس، وعلى هذا فالقفيز: مكيال يسع اثني عشر صاعًا.اهـ. كواكب، والثالث من الأنواع الأربعة: شبه المقدار في الوزن، والكيل، والمساحة، وهي المقاييس التي لم تشتهر، ولم توضع للتقدير تحقيقًا، بل تقريبًا، فمثال ما يشبه المقدار في الوزن قوله تعالى:﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾[الزلزلة:٧]،«فمثقال الذرة» شبيه بما يوزن به، وليس اسمًا لشيء يوزن به عرفًا، ومثال ما يشبه المقدار في الكيل، نحو: عندي نحًا سمنًا، فالنِّحْي بكسر النون، وإسكان الحاء المهملة، وبعدها ياء: اسم لوعاء السمن، وهو ما يشبه الكيل، وليس بكيل حقيقة؛ لأن النِّحْي ليس مما يكال به السمن، ويُعرَف به مقداره، وإنما هو اسم لوعائه، فيكون صغيرًا وكبيرًا، ومثال ما يشبه المقدار في المساحة نحو: ما في السماء موضع راحة سحابًا،«فسحابًا» وقع بعد موضع راحة، وهو شبيه بالمساحة، والرابع: ما كان فرعًا للتمييز، نحو: هذا خاتم حديدًا، فإن الخاتم فرع الحديد؛ لأنه مصنوع منه، فيكون الحديد هو الأصل،والخاتم مشتق منه، فهو فرعه، ومثله: باب ساجًا، فإن الباب فرع الساج، وهو نوع من الخشب، وجُبَّة خَزًّا، فإن الجُبَّة فرع الخَزِّ، وهو نوع من الحرير، وعُلِم من

ذلك أن العدد ليس من جملة المقادير، وهو قول المحققين؛ لأنه ليس المراد به المقدار، وإنما المراد به الحقيقة، فإذا قلت: عندي عشرون رجلًا، فالمراد: عندي نفس الرجال لا مقداره، ولذلك لا يصح أن تقول: عندي مقدار عشرين رجلًا، إلا على معنى آخر، وذلك كأن يكون عندك رجل واحد أو أكثر يقاومون عشرين رجلًا مثلًا؛ فتقول: عندي مقدار عشرين رجلًا، تريد أن عندك مَن لو وُزِن قدره لكان بمنزلة هذا العدد من الرجال، وهذا المعنى مَجازي كما هو واضح، بخلاف المقادير، فإذا قلت: عندي رطل زيتًا، فالمراد: عندي مقدار رطل لا حقيقته؛ ولذلك يصح أن تقول: عندي مقدارُ رطلِ زيتٍ.اهـ.فتح رب البرية.

والناصب لتمييز الذات المبهمة تلك الذات بلاخلاف، وإنما عمل المُفسَّر بفتح السين مع جموده لشبهه اسم الفاعل في الاسمية، وطلب معموله في المعنى، ووجود ما به تمام الاسم، وهو: التنوين، والنون، فعشرون درهمًا شبيه بضاربين زيدًا، ورطل زيتًا شبيه بضارب زيدًا، وقيل: لشبهه بأفعل من، ورجحه المصرح.اهـ.خ ض.

واعلم أنه يجوز في تمييز غير العدد ثلاثة أوجه: نصبه كما مثَّلنا، وجره بمِن ظاهرة، نحو: رطل من زيت، ومَنَوَان من زبد، وجريب من نخل، وصاع من تمر، وإضافة جنسه إليه: كرطل زيت، ومنَا زبد، وجريب نخل، وصاع تمر.اهـ.كشف النقاب بتصرف، (وزيد أكرم منك أبًا) هذا المثال، والذي بعده ليسا من تمييز الذات، بل من تمييز النسبة، ولو ذكرهما مع نظيرهما، وهو: تصبب زيد عرقًا، وما بعده من المثالين؛ لكان أولى، وهذا التمييز مُحوَّل عن المبتدأ، وأصله: أبو زيد أكرم منك، فحُوِّل المضاف، وجُعِل تمييزًا، وأُقِيم المضاف إليه مقامه فارتفع؛ فحصل إبهام في نسبة الإكرامية إليه من أي جهة هي، فجيء بالتمييز لبيان ذلك الإبهام، ومثله قوله: (و) زيد (أجمل منك وجهًا) أصله: وجه زيد أجمل منك، ففُعِل ما تقدم، وشرط

نصب التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل أن يكون فاعلًا في المعنى، وعلامة ما هو فاعل في المعنى أن يصلح لجعله فاعلًا بعد جعل أفعل التفضيل فعلًا من لفظه، ومعناه: فأبًا، ووجهًا يجب نصبهما؛ إذ يصح جعلهما فاعلَين بعد جعل أفعل التفضيل فعلًا، فتقول: زيد كَرُم أبوه، وزيد جَمُل وجهه، بخلاف ما إذا لم يكن فاعلًا في المعنى، وهو ما إذا كان أفعل التفضيل بعضًا من جنس التمييز نحو: مال زيد أكثر مال؛ فإنه يجب جره بالإضافة، وعلامة ذلك: أن يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل، ويضاف إلى جمع قائم مقام التمييز، فتقول في مثالنا: مال زيد بعض الأموال، ولا يستقيم في هذا المثال أن يكون مال فاعلًا معنًى لفساد المعنى، فلا يقال: مال زيد كثر ماله؛ لأنه يؤدي إلى أن المال له مال، وغير المُحوَّل عن شيء أصلًا، وهو النوع الثاني، نحو: امتلأ الإناء ماءً، ولله دره فارسًا، فإن مثل هذا التركيب وُضِع ابتداء هكذا غير مُحوَّل، وأكثر وقوع غير المُحوَّل بعد «ما»يفيد التعجب، نحو: أكرم بأبي بكر أبًا! وناصب التمييز في هذا النوع عند سيبويه، والمازني، والمبرد، ومتابعيهم: المُسنَد من فعل أو شبهه، وذهب قوم إلى أن الناصب نفس الجملة لا الفعل، ولا ما أشبهه، وهو اختيار ابن عصفور، ونسبه إلى المحققين، (ولا يكون إلا نكرة)، وذلك لأنه لما كان الغرض من التمييز: التفسير، وإزالة الابهام، ولأن ذلك حاصل بالنكرة؛ التزموا تنكير التمييز احترازًا عن العبث والزيادة لغير غرض كما في الحال، وأيضًا فإن التمييز ملازم للفضلة فاستُثْقِل، واستحق التخفيف بلزوم التنكير، فإن غيره من الفضلات إلا الحال يفارق الفضلة، ويقوم مقام الفاعل؛ فلصلاحية ما سوى التمييز والحال من الفضلات لصيرورته عمدة جاز تعريفه، بخلاف التمييز والحال.اهـ.شواني.اهـ.تشويق، وأجاز الكوفيون تعريفه مستدلين بقول الشاعر:

رأيتُـك لمــا أنْ عرفــتَ وجوهَنــا صددتَ وطبتَ النفسَ يا قيسُ عـن عمـرٍو

رأيتك، أي: أبصرتك، وعرفت وجوهنا، أي: أكابرنا وسادتنا، وصددتَ بفتح الصاد والدال، أي: أعرضت، ومفعوله محذوف على التوسع تقديره: عنَّا، وطبت، أي: طابت نفسك، وتأوله البصريون على زيادة «أل»،والمعنى: أبصرتك يا قيس حين عرفت سادتنا وأكابرنا أعرضت عنَّا، وطابت نفسك من قبلنا عن عمر صديقك الذي قتلناه، أي: طابت نفسك، وتسلَّيت عن قاتله.اهـ.شرح شواهد ابن عقيل،والشاهد في قوله:»النفس«: حيث زيدت فيه «أل» مع أنه تمييزللضرورة.اهـ.فتح الجليل،(ولا يكون إلا بعد تمام الكلام) أي: بأن يقع بعد جملة تامة؛ فلا يجوز تقديم التمييز على عامله سواء كان متصرفًا، أو غير متصرف وفاقًا لسيبويه، والفراء، وأكثر البصريين والكوفيين، وذلك لأن المقصود من التمييز هو الإبهام أولًا، ثم التفسير، وإزالة الإبهام، وتقدمه على ذلك العامل ينافي المقصود، ولأن التمييز كالنعت في الإيضاح،والنعت لا يتقدم على عامله؛ فكذلك ما أشبهه.اهـ.كواكب، وأجاز الكسائي، والمازني، والمبرد، والجرمي تقديمه على عامله المتصرف، فتقول: نفسًا طاب محمد، وشيبًا اشتعل الرأس، قياسًا على سائر الفضلات المنصوبة بالفعل المتصرف، وجعله ابن مالك قليلًا، كما قال في الخلاصة:

وعامـــلَ التمييـــز قَـــدِّم مُطْلَقَـــا والفعـلُ ذو التصـريف نَـزْرًا سُـبِقَا

واختار ابن مالك في شرح العمدة تقديمه على عامله المتصرف تمسكًا بما سمع منه كقوله:

أنفسًـــا تَطِيـــب بنَيـــل المنـــىٰ وداع المنـــون ينـــادي جهـــارا

تطيب، أي: تطمئن، ونيل المنى: إدراك المأمول، ونَيل: مصدر، نالَ الشيء ينالُه

نَيلًا ومنالًا، إذا حصل عليه، والمُنى بضم الميم: جمع مُنْية، والمُنْية بضم فسكون: اسم لما يتمناه الإنسان ويرغب فيه، والمنون: الموت، والشاهد في «نفسًا»: فإنه تمييز وقد قدّمه على العامل، وهو قوله: تطيب؛ لأنه فعل متصرف.اهـ.عدة السالك،وحمل الجمهور ما جاء من ذلك على الضرورة كما قاله في المغني وغيره، قال الأزهري: واتفق الجميع على جواز تقدم التمييز على المميَّز إذا كان العامل متقدمًا، نحو: طاب نفسًا زيد.

تنبيه: وللتمييز شروط: أن يكون اسمًا، وأن يكون منصوبًا، وأن يكون مُفسِّرًا لإبهام، وأن يكون الإبهام الذي يرفعه ذاتًا، أو نسبة، وأن يكون بعد تمام الكلام، وأن يكون نكرة.

خاتمة: واعلم أن التمييز والحال اجتمعا في خمسة أمور، وافترقا في ثمانية، فأما أمور الاتفاق: فإنهما اسمان، نكرتان، فضلتان، منصوبتان، رافعتان للإبهام، وأما أمور الافتراق؛ «فالأول»: أن الحال يكون جملة وشبهها، والتمييز لا يكون الا اسمًا،«الثاني»: أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها، والتمييز ليس كذلك،«الثالث»: أن الحال مُبيِّنة للهيئات، والتمييز مُبيِّن للذوات،«الرابع»: أن الحال تتعدد بخلاف التمييز، «الخامس»: أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلًا متصرفًا، أو وصفًا يشبه الفعل، ولا يجوز ذلك في التمييز على الأصح،«السادس»: أن الحال مشتقة غالبًا، والتمييز جامد، وقد يتعاكسان فيقع الحال جامدة، نحو: هذا مالُك ذهبًا، والتمييز مشتقًّا، نحو: لله دره فارسًا، «السابع»: أن الحال تكون مؤكِّدة لعاملها، بخلاف التمييز، وأما قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾[التوبة:٣٦]، فشهرًا: مؤكِّد لما فُهِم من عدة الشهور، وأما بالنسبة إلى عامله، وهو «اثنا عشر»: فمبيِّن.اهـ.صبان وعطار، وزاد غيرهما أمرًا ثامنًا، وهو:أن النصب في الحال على معنى «في»، وفي التمييز على معنى «مِن» البيانية، ولما فرغ من الكلام عن التمييز أخذ في الكلام عن الاستثناء، فقال:

بَابُ الاسْتِثْنَاءِ

وَحُرُوفُ اَلِاسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةٌ وَهِيَ: إِلَّا، وَغَيْرُ، وَسِوًى، وَسُوًى، وَسَوَاءٌ، وَخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا، فَالْمُسْتَثْنَىٰ بِإِلَّا يُنْصَبُ إِذَا كَانَ اَلْكَلَامُ تَامًّا مُوجَبًا، نَحْوُ: «قَامَ اَلْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا»، وَ«خَرَجَ اَلنَّاسُ إِلَّا عَمْرًا»، وَإِنْ كَانَ اَلْكَلَامُ مَنْفِيًّا تَامًّا جَازَ فِيهِ اَلْبَدَلُ وَالنَّصْبُ عَلَىٰ اَلِاسْتِثْنَاءِ، نَحْوُ: «مَا قَامَ اَلْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ» وَ«إِلَّا زَيْدًا»، وَإِنْ كَانَ اَلْكَلَامُ نَاقِصًا كَانَ عَلَىٰ حَسَبِ اَلْعَوَامِلِ، نَحْوُ: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ» وَ«مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا» وَ«مَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ»، وَالْمُسْتَثْنَىٰ بِغَيْرٍ، وَسِوًى، وَسُوًى، وَسَوَاءٍ، مَجْرُورٌ لَا غَيْرُ، وَالْمُسْتَثْنَىٰ بِخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا، يَجُوزُ نَصْبُهُ وَجَرُّهُ، نَحْوُ: «قَامَ اَلْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا، وَزَيْدٍ» وَ«عَدَا عَمْرًا وَعَمْرٍو» وَ«حَاشَا بَكْرًا وَبَكْرٍ».

باب الاستثناء: أي: المستثنى من إطلاق المصدر، وإرادة اسم المفعول؛ لأن الكلام في المنصوبات، والمنصوب هوالمستثنى لا الاستثناء الذي هو الإخراج، والسين والتاء زائدتان، وهو لغة من الثني، بمعنى: العطف؛ لأن المستثنى معطوف عليه بإخراجه من حكم المستثنى منه، أو بمعنى الصرف؛ لأنه مصروف عن حكم المستثنى منه، واصطلاحًا:الإخراج بإلا، أو إحدى أخواتها ما لولاه لدخل في الكلام السابق، وقال الأزهري: هو المخرج تحقيقًا، أو تقديرًا من مذكور، أو متروك بإلا، أو ما في معناها بشرط الفائدة، فالمُخرج: جنس يشمل المُخرَج بالبدل، كأكلت الرغيف ثلثه، وبالصفة نحو: أعتقت رقبة مؤمنة، وبالغاية نحو قوله تعالى: ﴿أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِ﴾[البقرة:١٨٧]، وبالشرط نحو: اقتل الذِّمِّي إن حارب، وبالاستثناء نحو قوله

تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡ﴾[البقرة:٢٤٩]، وقوله: تحقيقًا يريد به الاستثناء المتصل، وقوله: أو تقديرًا يريد به الاستثناء المنقطع، وقوله: من مذكور يريد به ما عدا المفرغ، وهو المُسمَّى بالاستثناء التام، وقوله: أو متروك يريد به المفرغ، وقوله: بإلا متعلق بالمخرج، وهو فصل يخرج به ما عدا المستثنى من البدل وغيره مما تقدم، وقوله: أو ما في معناها يشمل جميع أدوات الاستثناء الآتية، وقوله: بشرط الفائدة احتراز عن نحو: جاءني ناس إلا زيدًا، وجاءني قوم إلا رجلًا؛ فإنه لا يفيد، (وحروف الاستثناء) أي: الحروف الدالة على الاستثناء، فهو من إضافة الدال للمدلول، والمراد بالحروف: الألفاظ التي يُستخرَج بها ما بعدها من حكم ما قبلها إيجابًا أو سلبًا، فإن قلت: كيف يعبر المصنف بالحروف مع أن أدوات الاستثناء نجد فيها أفعالًا وأسماءً؟ وأُجِيب عن المصنف بجوابين؛ «الأول»: أنه سلك طريق التغليب، فغلب الحروف على غيرها، «والثاني»: أنه راعى طريقة المتقدمين؛ فإنهم يطلقون الحروف، ويريدون بها الكلمات، سواء كانت أفعالًا، أو أسماءً، أو حروفًا.اهـ.عشماوي، (ثمانية): خبر عن قوله: وحروف، ولا تكون ثمانية إلا بعدّ ليس، ولا يكون، وهذا إذا عُدَّت سوى بلغاتها واحدة، أما إذا عُدَّت بلغاتها الثلاثة؛ فتكون ثمانية باعتبار اللغات الثلاثة في سواء، فإذا نظرت إلى ليس، ولا يكون صارت الأدوات عشرة.اهـ.عشماوي، وهي تنقسم إلى أربعة أقسام؛ «الأول»: حرف باتفاق، (وهي: إلا)، وبدأ بها لأنها أصل أدواته.اهـ. كواكب، وقال الحامدي: قدمها لأنها الأصل في الاستثناء، وإنما ذكر بعدها الأسماء لشرفها. اهـ، (و) الثاني: اسمان باتفاق، وهما:(غير) بالتنوين لأنها اسم مُعرَب منصرف، (وسِوى) بكسر السين والقصر كرِضى بلغاتها الأربع، فإنه يقال فيها: (سُوى) بضم السين والقصر كهُدى، (وسَواء) بفتح السين والمد كسماء، والرابعة

سِواء بكسر السين والمد كبِناء، وهي أغربها، وقلَّ مَن ذكرها؛ فلذا تركه المصنف، وممن نص عليها الفارسي في الحجة، وتبعه ابن الخباز(١) في النهاية، ومنه أخذ ابن إياز(٢).اهـ.تصريح، «والثالث»: متردد بين الفعلية والحرفية؛ فيُستعمَل تارة فعلًا، وتارة حرفًا، (و) هو: (خلا) فإنها تُستعمَل فعلًا تارة، وحرفًا تارة أخرى عند جميع النحاة، (وعدا) تُستعمَل كذلك عند غير سيبويه، أما هو فلم يحفظ فيها إلا الفعلية، (وحاشا) تُستعمَل كثيرًا حرفًا جارًّا، وقليلًا فعلًا متعديًا جامدًا لتضمنه معنى إلا، عند المازني، والمبرد، والأخفش، والزجاج، والجرمي، والفراء، وأبي زيد(٣)، وأبي عمرو الشيباني(٤)، وذهب سيبويه، وأكثر البصريين إلى أنها حرف جر مطلقًا، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها فعل دائمًا، ويقال فيها: حاشَ بحذف الألف الأخيرة، وحشا بحذف الألف الأولى، وإليهما أشار ابن مالك في الألفية بقوله:**وقيل حاشَ وحشا فاحفظهما**

«والرابع»: فعلان، وهما ليسا عند الجمهور، وذهب الفارسي، وتبعه أبوبكر ابن شقير(٥) إلى حرفيتها مطلقًا، وذهب بعضهم إلى أنها في باب الاستثناء تكون حرفًا ناصبًا للمستثنى بمعنى إلا، والثاني لا يكون، واعترِض بأن المركب من حرف وفعل

(١) أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلي، أبو عبد الله، شمس الدين ابن الخبَّاز، نحوي ضرير، من كتبه: الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، توفي سنة (٦٣٩هـ)، وهو شرح لألفية ابن معطي.

(٢) حسين بن بدر بن أياز بن عبد الله، أبو محمد، جمال الدين، البغدادي، عالم بالنحو، من أهل بغداد، ولي مشيخة النحو بالمستنصرية، توفي سنة (٦٨١هـ).

(٣) سعيد بن أوس بن ثابت الخزرجي، الأنصاري، البصري (١٢٢-٢١٥هـ)، لغوي من أئمة الأدب.

(٤) إسحاق بن مِرار الشيباني (١١٠-٢٠٦هـ)، نحوي، وعالم من الثقات، وكان له اهتمام بالشعر حيث جمع أشعارًا لأكثر من ثمانين قبيلة.

(٥) أبو بكر أحمد بن الحسن بن الفرج بن شقير، نحوي بغدادي، مالَ إلى المذهب الكوفي، وعاصر ابن السراج، توفي سنة (٣١٧هـ).

لا يكون فعلًا، ويجاب بأنهما لما رُكِّبا غلب الفعل على الحرف لشرف الفعل؛ فسُمِّي الجميع فعلًا.اهـ.تصريح، وهذا القسم الأخير لم يذكره المصنف، ولكن ذكرناه تكميلًا للقسمة، ثم بعد أن فرغ من ذكر أدوات الاستثناء شرع في بيان حكم المستثنى بكل منها، مُبتدئًا بحكم المستثنى بإلا؛ لأنها أصل أدوات الاستثناء كما مر آنفًا، فقال: (فالمستثنى بإلا يُنصَب) وجوبًا (إذا كان الكلام) قبلها (تامًّا)، أي: غير محتاج لما بعد إلا، (موجَبًا) بفتح الجيم أي: مُثبَتًا، سواء تأخر المستثنى عن المستثنى منه، أو تقدم عليه، (نحو: قام القوم إلا زيدًا)، فقام القوم: فعل، وفاعل، وإلا: حرف استثناء،«وزيدًا»: منصوب على الاستثناء؛ لأن ما قبله كلام تام موجَب، (و) مثله: (خرج الناس إلا عَمْرًا)، فيُنصَب وجوبًا المستثنى بإلا إذا تقدمه كلام تام موجَب، والمراد بالتام: أن يكون المستثنى منه مذكورًا، وبالموجب: أن لا يتقدم عليه نفي أو شبهه، وسواء كان الاستثناء متصلًا، وهو ما إذا كان المستثنى بعض المستثنى منه كما مثَّله، أم منقطعًا، وهو ما إذا لم يكن المستثنى بعض المستنى منه، نحو: قام القوم إلا حمارًا، وإعرابه ظاهر.

فائدة: لا يكون المنقطع إلا بعد إلا وغير كما قاله نجم الأئمة الرضي.اهـ.كواكب.

تنبيه: اختُلِف في ناصب المستثنى بإلا على ثمانية أقوال؛«الأول»: أنه نفس «إلا» وحدها، وإليه ذهب ابن مالك، وزعم أنه مذهب سيبويه والمبرد،«والثاني»: تمام الكلام؛ كما انتصب درهمًا بعد عشرين، «والثالث»: الفعل المتقدم بواسطة إلا،وإليه ذهب السيرافي، والفارسي، وابن الباذش[1]، «والرابع»: الفعل المتقدم بغير واسطة

(١) أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الأندلسي الغرناطي (٤٤٤ ـ ٥٢٨هـ) يُعرَف بابن الباذش، نحوي، ومُقرِئ، وشاعر من الغرناطة بالأندلس.

«إلا»، وإليه ذهب ابن خروف،«والخامس»:فعل محذوف من معنى «إلا» تقديره: أستثني زيدًا، وإليه ذهب الزجاج،«والسادس»:المخالفة، وحُكِي عن الكسائي، «والسابع»: «أَنَّ» بفتح الهمزة، وتشديد النون، محذوفة هي وخبرها، والتقدير: إلا أَنَّ زيدًا لم يقم، حكاه السيرافي عن الكسائي، «والثامن»: أن «إلا» مركبة من إنْ ولا، ثم خُفِّفت إن، وأُدْغِمت في اللام، حكاه السيرافي عن الفراء، وزاد ابن عصفور: فإذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم إن، وإذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم لا؛ لأنها عاطفة.اهـ.تصريح.

والحاصل: أن للمستثنى بإلا ثلاث حالات؛«الأولى»: أن يكون ما قبلها كلامًا تامًّا موجَبًا، وتقدم بحثه آنفًا في قول المصنف: فالمستثنى بإلا إلخ،«الثانية»: أن يكون ما قبلها تامًّا غير موجَب بأن سبقه نفي أو شبهه، وإليه أشار بقوله: (وإن كان الكلام) الذي قبل إلا (منفيًّا) أي: غير موجَب، بأن يتقدم عليه نفي أو شبهه، (تامًّا) أي: مذكور فيه المستثنى منه؛ فلا يخلو إما أن يكون الاستثناء متصلًا، أو منقطعًا، فإن كان متصلًا؛ (جاز فيه البدل) أي: بدل بعض من كل عند البصريين، ولم يُصرَّح معه بضمير؛ لأن قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغني عن الضمير غالبًا، قاله الأزهري، قال في التشويق عند قول الشارح: والعائد مقدر، أي: منهم، ولا يتعين ذلك، بل قيل: حصل الربط بإلا لدلالتها على إخراج الثاني من الأول، فيفيد أنه كان بعضًا منه. اهـ، وحينئذ فتعربه إعراب ما قبله من رفع، أو نصب، أو جر، نحو: ما قام القوم إلا زيدٌ،وما رأيت القوم إلا زيدًا، وما مررت بالقوم إلا زيدٍ، وقال الكوفيون: إنه عطف نسق؛ لأن «إلا» عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة، فهي عندهم بمنزلة «لا» العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها.اهـ.كواكب، والأرجح في

المتصل: البدل؛ لما فيه من حصول المشاكلة بين المستثنى والمستنى منه في الإعراب، ورد ثعلب كلا المذهبين، فقال في الرد على البصريين: كيف يكون بدلًا، وهو موجَب، ومتبوعه منفي، والبدل لا بد أن يكون على وفق المُبدَل منه في المعنى، وأجاب الأبدي بأن بدل البعض يكون الثاني فيه مخالفًا للأول في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: رأيت القوم بعضهم فيكون قولك أولًا: رأيت القوم مجازًا، ثم بينت بعد ذلك مَن رأيت منهم؟ وكما جاز في النعت المخالفة، نحو: مررت برجل لا شجاع، ولا كريم؛ جاز في البدل، وقال في الرد على الكوفيين بأن «إلا» لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو: ما قام إلا زيد، وليس شيء من أحرف العطف يباشر العوامل، قال في المغني: وقد يجاب بأنه ليس تاليها في التقدير؛ إذ الأصل: ما قام أحد إلا زيد.اهـ.تصريح، ومثاله قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[النساء:٦٦]،قرأ السبعة غير ابن عامر بالرفع على الإبدال من الواو في«ما فعلوه»، وقرأ ابن عامر وحده بالنصب على الاستثناء، (و) جاز فيه أيضًا (النصب على الاستثناء)؛ لأنه أصل الباب، وهو عربي جيد، أي: ليس برديء، بل هو فصيح، وإن كان الاتباع أجود منه، (نحو: ما قام القوم إلا زيد) بالرفع على الإبدال من القوم بدل بعض من كل، أو عطف نسق، (وإلا زيدًا) بالنصب على الاستثناء، ونعني بشبه النفي: النهي، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾[هود:٨١]،قرأ أبو عمرو، وابن كثير بالرفع على الإبدال من «أحد»، وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء، والاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾[الحجر:٥٦] قرأ الجميع بالرفع على الإبدال من الضمير في «يقنط»، ولو قُرِئ: إلا الضالين بالنصب على الاستثناء لجاز، لكن القراءة سُنَّة مُتبعة.اهـ.شرح القطر.

تنبيه: محل كون البدل راجحًا في الاستثناء المتصل إذا لم يطل الفصل بين التابع والمتبوع، ولم يكن ردًّا لكلام تضمن استثناء، ولم يتقدم المستثنى على المستثنى منه، وإلا كان الراجح النصب، نحو: ما جاءني أحد حين كنت جالسًا هنا إلا زيدًا، لأن اختيار الاتباع ليتشاكل المستثنى والمستثنى منه، ولا يظهر ذلك مع طول الفصل، ونحو: ما قاموا إلا زيدًا؛ ردًّا لمن قال: قاموا إلا زيدًا ليحصل التشاكل، وكذا يختار النصب في نحو: ما قام إلا زيدًا القوم؛ لأن التابع لا يتقدم على المتبوع، وإن كان الاستثناء منقطعًا، فإن لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب في المستثنى اتفاقًا من الحجازيين والتميميين، نحو: ما زاد هذا المال إلا النقصَ، بالنصب، ولا يجوز رفعه على الإبدال من الفاعل؛ لأنه لا يصح تسليط العامل عليه؛ إذ لا يقال: زاد النقص، بل يقال: كثر النقص لِمَا بين الزيادة التي هي النمو والنقصان من التضاد، وإن أمكن تسليط العامل على المستثنى نحو: ما قام القوم إلا حمارًا؛ إذ يصح أن يقال: ما قام حمار، فالحجازيون يوجبون النصب على الاستثناء؛ لأنه لا يصح فيه الإبدال حقيقة من جهة أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، وبلغتهم جاء التنزيل قال تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[النساء:١٥٧]بنصب اتباعَ، وتميم ترجحه، وتجيز الاتباع نحو: ما قام القوم إلا حمارًا، وإلا حمارٌ.

تنبيه: لم يذكر المصنف حكم ما إذا قُدِّم المستثنى على المستثنى منه، وقد ذكر غيره أنه إذا قُدِّم المستثنى على المستثنى منه وجب النصب في المتصل، والمنقطع الموجَب، وغيره عند البصريين، وامتنع اتباعه لأن التابع لا يتقدم على المتبوع، نحو: ما قام إلا زيدًا القوم، وكقوله:

وما لي إلا آلَ أحمد شيعة   ومالي إلا مذهبَ الحق مذهب

والأصل: وما لي شيعة إلا آل أحمد، وما لي مذهب إلا مذهب الحق، والشِّيعة بكسر الشين: الأنصار، والأعوان، وكل قوم اجتمعوا على أمر دينيًّا، أو دنيويًّا، والمذهب: الطريق،والمعنى: وما لي ناصر ينصرني، ومعين يعينني إلا آل أحمد عليه الصلاة والسلام، وما لي طريق أسلكه إلا طريق الحق.اهـ.شواهد ابن عقيل،والشاهد في قوله: «إلاآ لَ أحمد»، وقوله: «إلامذهبَ الحق»: حيث نصبهما على الاستثناء بإلا وجوبًا في الموضعين؛ لأنه مقدم على المستثنى منه لتعذر البدل.اهـ.منحة الوهاب،وبعضهم، وهم الكوفيون، والبغداديون يجيز في المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه غير النصب، وهو الاتباع في المسبوق بالنفي، فيقول: ما قام إلا زيدٌ أحدٌ، قال سيبويه: سمع يونس بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما لي إلا أبوك ناصر بالرفع، وأعربوا الثاني بدلًا من الأول على القلب، «الثالث»: من أحوال المستثنى بإلا أن يكون ما قبلها غير تام، وإليه أشار بقوله: (وإن كان الكلام) أي: الذي قبل إلا (ناقصًا) أي: غير مكتفٍ بنفسه، وهو الذي لم يُذكَر فيه المستثنى منه مع نيته، ويُسمَّى استثناءً مفرغًا؛ لأن ما قبل «إلا» تفرغ للعمل فيما بعدها؛ (كان) المستثنى حينئذ (على حسب) بفتح السين، وإسكانها (العوامل) المقتضية له أي: الطالبة للعمل فيه، ولا يبقى لكلمة «إلا» الاستثنائية عمل في المستثنى، بل العمل فيه لما قبلها؛ فيُعطَى ذلك الاسم المستثنى من وجوه الإعراب ما يستحقه لو لم توجد «إلا»، فإن كان ما قبلها يطلب مرفوعًا؛ رُفِع ما بعدها، (نحو: ما قام إلا زيدٌ)،«فزيد»: مرفوع على الفاعلية بقام، «وإلا»: أداة استثناء ملغاة لا عمل لها، وإن كان ما قبل «إلا» يطلب منصوبًا؛ نُصِب ما بعد «إلا»، وقلت كما أشار إليه المصنف بقوله: (وما ضربت إلا زيدًا)، «فزيدًا»: منصوب على المفعولية بضرب، «وإلا»: أداة استثناء ملغاة لا عمل لها، وإن

كان يحتاج إلى مخفوض؛ خفضت ما بعد «إلا»، وتقول كما مثَّل به المصنف: (وما مررت إلا بزيد)، فزيد: مخفوض بالباء المتعلقة بمر، وإلا: أداة الاستثناء ملغاة لا عمل لها، وشرط الاستثناء المفرغ كون الكلام غير إيجاب، وهو أن يتقدم عليه ما يخرجه عن الإيجاب، وهو النفي، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾[آل عمران:١٤٤]، فما قبل إلا، وهو «محمد»: مبتدأ، والمبتدأ يطلب الخبر، فرفع ما بعد إلا، وهو رسول على الخبرية، وتقدير المستثنى منه: وما محمد شيء إلارسول، والنهي، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾[النساء:١٧١]، فما قبل إلا، وهو: «تقولوا» يطلب مفعولًا صريحًا؛ فنُصِب ما بعد إلا، وهو «الحق» على المفعولية، وتقدير المستثنى منه: ولا تقولوا على الله شيئًا إلا الحق، والاستفهام الإنكاري لما فيه من معنى النفي، نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾[الأحقاف:٣٥]، فما قبل إلا، وهو «يُهلَك» المبني للمفعول يطلب مرفوعًا نائبًا عن الفاعل؛ فرُفِع ما بعد إلا، وهو «القوم» على النيابة عن الفاعل، وتقدير المستنى منه: فهل يُهلَك أحدٌ إلا القوم الفاسقون؟ اهـ. تصريح، ولا يقع الاستثناء المفرغ في كلام موجَب، فلا تقول: ضربت إلا زيدًا؛ لاستحالة ضربك جميع الناس غير زيد.اهـ.تشويق.

(والمستثنى بغير، وسِوى، وسُوى، وسَواء مجرور) دائمًا بغير وسوى لا بالإضافة على الأفصح من أن العامل في المضاف إليه هو المضاف، والأصل في غير أن تستعمل صفة؛ إذ هي بمعنى مغاير، كمررت برجل غير زيد، وقد تخرج عن الصفة، وتتضمن معنى «إلا» في الاستثناء فيُستثنَى بها حَملًا لها على «إلا»، كما تخرج إلا عن الاستثناء، وتتضمن معنى غير فيوصف بها جمع منكر قبلها نحو قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[الأنبياء:٢٢] أي: غير الله، «وإلا» حينئذ: اسم بمعنى غير،

لكن ظهر إعرابها فيما بعدها؛ لكونها على صورة الحرف كالموصولة على الأصح فيهما، وأصل سوى بالتنوين، ويجوز تركه لأنه مقصور كعصا، ورحا اسم للمكان المستوي، ثم استُعمِل بمعنى المكان فقط، ثم بمعنى بدل، نحو: أنت لي سوى عمرو، أي: بدله، ثم بمعنى الاستثناء، ومذهب سيبويه والجمهور: أنها ظرف للمكان بمعنى: وسط، غير متصرف بدليل وصل الموصول بها كجاء الذي سواك، فمعنى جاء الذي سواك في الأصل: جاء الذي استقر في مكانك، ولا تخرج عند سيبويه والجمهور عن النصب على الظرفية إلا في الشعر، كقوله:

ولم يَبْقَ سوىٰ العدوا ... ن دِنَّاهم كما دانوا

فجعلها فاعلًا في الشعر، والعُدوان بضم العين المهملة: الظلم الصريح، ودِنَّاهم بكسر الدال: جازيناهم، ودانوا أي: جازَوا.اهـ.تصريح،ومعنى البيت: فلما انكشف الشر، ولم يَبْقَ بيننا وبينهم غير الظلم، وتجاوز الحد في العداوة؛ جزيناهم، وفعلنا بهم مثل فعلهم بنا.اهـ. فتح الجليل، والشاهد في قوله: «سوى» حيث وقع فاعلًا؛ فدل على أنه لا يلزم الظرفية، ولكن قالوا: إنه لا يخرج عن النصب على الظرفية إلا في الشعر كما في هذا الموضع. اهـ عيني. ومذهب الزجاج، واختاره ابن مالك: أنها كغير معنًى وإعرابًا، وإليه أشار ابن مالك في الخلاصة بقوله:

ولِسِوَىٰ سُوَىٰ سواءِ اجعَلاَ ... علىٰ الأصح ما لغيرٍ جُعِلاَ

وجزم به،أي: بمذهب الزجاج،ابن هشام في القطر، وصححه في الشذور، وقال ابن مالك: وإنما اخترت غير ما ذهبوا إليه لأمرين؛ أحدهما: إجماع أهل اللغة على أن معنى قولك: قاموا سواك، وقاموا غيرك واحدٌ، فإن أحدًا لا يقول: إن سوى هنا عبارة عن مكان، أو زمان، وما لا يدل على ذلك فهو بمعزل عن الظرفية، ثانيهما: أن مَن

يحكم بظرفيتها يحكم بلزومها إياها، وأنها لا تتصرف، والواقع في كلام العرب نظمًا ونثرًا خلاف ذلك، فإنها قد أُضِيف إليها كقوله:

فـإنني والـذي يَحُـجُّ لـه النـ ـاس بجَـدْوىٰ سِـواكَ لـم أَثِـقِ

والمعنى: فإنني أقسمت بالإله الذي يحج له الناس لم أثق بجدوى سواك ومنفعته، اهـ . رفع الحجاب عن مخيمات معاني كشف النقاب. والشاهد في قوله: «سواك»:حيث خرجت عن النصب على الظرفية، واستُعمِلت مجرورة بجدوى، وابتُدِئ بها، كقوله:

وإذا تُبـاعُ كريمـةٌ أو تُشـترَىٰ فسِـواكَ بائِعُهـا وأنـت المُشـترِي

فكريمة أي: خَصلة كريمة، والمعنى: وإذا تُباع خَصلة من الخِصال الحميدة وتُشترَى فغيرك يا يزيد بائعها، وأنت المشتري لها.اهـ.شواهد ابن عقيل، والشاهد في قوله: «فسواك»: حيث خرجت عن النصب على الظرفية، واستُعمِلت مرفوعة بالابتداء.اهـ. فتح الجليل،وعملت فيها نواسخ الابتداء، كقوله:

أأتـرك ليلـىٰ لـيس بينـي وبينهـا سِـوَىٰ ليلـةٍ إني إذًا لصَـبُورُ

والشاهد في قوله: «سوى ليلة»: حيث خرجت عن النصب على الظرفية، واستُعمِلت مرفوعة بليس، ودخل عليها غيرها من العوامل اللفظية كقوله: ﷺ «دعوت ربي أن لا يُسلِّط على أُمَّتي عدوًّا من سِوى أنفسهم»، وقوله: ﷺ «ما أنتم في سِواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في الثور الأسود، أو كالشعرة السوداء في الثور الأبيض»، ومذهب الرماني، وأبي البقاء العبكري: أنها تُستعمَل ظرفًا غالبًا، وكغير قليلًا، وهذا أعدل المذاهب؛ لعدم تكلفه في بعض المواضع. اهـ.خ ض، ويعرب «غير، وسوى» بلغاتها ما يستحقه الاسم الواقع بعد «إلا» من وجوب النصب مع

التمام والإيجاب، نحو: قام القوم غير زيد، وسوى زيد، ومن رجحان الاتباع بعد الكلام التام غير الموجَب إلى آخر ما تقدم، واختُلِف في ناصب «غير»، فقال ابن خروف: انتصب بما قبلها على الاستثناء، كما انتصب الاسم الذي بعد «إلا»، وقال الفارسي: إنها منصوبة على الحال من المستثنى منه، وفيها معنى الاستثناء، وصح ذلك لأن «غير» لا تتعرف بالإضافة، وإن الناصب لها ما في الجملة من فعل أو شبهه، وعند السيرافي: أنها منصوبة على التشبيه بالظرف المُبهَم؛ لما فيها من الإبهام، والناصب لها أيضًا: الفعل، أو شبهه، (والمستثنى بخلا، وعدا، وحاشا)، ولا يكون الاستثناء بهذه الأفعال إلا مع التمام والاتصال، فلا تقول: ما في الدار أحد خلا حمارًا، (يجوز نصبه) على المفعولية، (وجره) بها، لكن الجر بالأولين قليل؛ ولذا لم يحفظه سيبويه في عدا، (نحو: قام القوم خلا زيدًا، وزيدٍ، وعدا عَمْرًا، وعمرٍو، وحاشا بكرًا، وبكرٍ)، بنصب زيد، وعمرو، وبكر، وجرهم، أما النصب فعلى المفعولية، وخلا، وعدا: فعلان ماضيان جامدان لوقوعهما موقع إلا؛ لأن الفعل إذا وقع موقع الحرف يصير جامدًا، كما أن الاسم إذا وقع موقع حرف يصير مبنيًّا، ونصب الاسم بعدهما على أنه مفعول به؛ لأنهما متعديان بمعنى: جاوز، أما «عدا»: فمتعدٍّ قبل الاستثناء أيضًا، كعدا فلان طَوْره، أي: جاوز حده، وأما خلا: فأصله لازم، نحو: خلا المنزل من أهله، وقد يتضمن معنى «جاوز»؛ فيتعدى بنفسه، والتُزِم ذلك في الاستثناء لينصب ما بعدها كالذي بعد إلا، وحسن ذلك لأن كلَّ مَن خلا عن شيء فقد جاوزه.اهـ.خ ض بتصرف، وفاعلهما ضمير مستتر وجوبًا؛ لأن هذه الأفعال محمولة على «إلا» في تُلُوِّ المستثنى لها، ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بإلا، وظهور الفاعل يفصل بينهما فيفوت الحمل.اهـ.خ ض، وذلك الفاعل إما عائد على البعض المفهوم من الكل عند جمهور البصريين، أو عائد على اسم الفاعل المفهوم من

الفعل السابق عند سيبويه، كما قاله الموضح في الحواشي، أو عائد على المصدر المفهوم من الفعل السابق عند الكوفيين، وأما الجر فعلى أنهما حرفان يتعلقان بما قبلهما من فعل أو شبهه على قاعدة حروف الجر، فموضع مجرورهما نُصِب بالفعل أو شبهه، وقيل: لم يتعلقا بشيء تشبيهًا بالزائد، وإنما محل مجرورهما نُصِب عن تمام الكلام، أي: الجملة التي قبله، فهي الناصبة له محلًّا على الاستثناء، كما أن نصب تمييز النسبة كذلك، قيل: وهذا هو الصواب لعدم اطراد الأول في نحو: القوم إخوتك خلا زيد، ولأنهما لا يوصلان معنى الأفعال إلى الأسماء، بل يزيلان معنى الأفعال عن الأسماء، فأشبها في عدم التعدية الحروفَ الزائدة، ولأنهما بمنزلة «إلا»، وهي لا تتعلق بشيء.اهـ.خ ض بتصرف، وأما «حاشا»: فالراجح الكثير بها الجر بها، قال الأشموني: ولذلك التزم سيبويه، وأكثر البصريين حرفيتها، ولم يجيزوا النصب لكن الصحيح جوازه؛ فقد ثبت بنقل أبي زيد، وأبي عمرو الشيباني، والأخفش، وابن خروف، وأجازه المازني، والمبرد، والزجاج، ومنه قوله:

حاشا قُرَيشًا فإنَّ الله فضَّلَهم ... علىٰ البرية بالإسلام والدين

والمعنى: أستثني قُرَيشًا؛ لأن الله فضَّل هذه القبيلة على سائر المخلوقات بسبب دين الإسلام من حيث إن ظهوره فيهم، ومبداه منهم.اهـ.فتح الجليل،والشاهد في قوله: »حاشا قريشًا«: حيث وقع هنا فعلًا؛ فلذلك نصب «قريشًا».اهـ.عيني، والكلام في موضعها جارة وناصبة، وفي فاعلها كالكلام في أختَيها «عدا، وخلا»، وتقدم مشروحًا، وتتصل «ما» المصدرية بعدا وخلا؛ فيتعين حينئذ النصب بهما للمستثنى عند الجمهور؛ لأن «ما» المصدرية لا تدخل إلا على الفعل، فتقول: قام القوم ما خلا زيدًا، وما عدا زيدًا، فما مصدرية، والفعل بعدها صلتها، وموضع الموصول وصلته نَصْب بلا خلاف، إما على الظرفية الزمانية على حذف مضاف، أو على الحالية على

التأويل باسم الفاعل، وتلك الحال فيها معنى الاستثناء، فمعنى قاموا ما عدا زيدًا: قاموا وقت مجاوزتهم زيدًا على الأول، أو مجاوزين زيدًا على الثاني، وبه قال السيرافي، أو على الاستثناء كانتصاب «غير» في: قاموا غير زيد، وإليه ذهب ابن خروف، والذي ينبغي أن يُعتمَد عليه هو الأول؛ فإن كثيرًا ما يُحذَف اسم الزمان، وينوب عنه المصدر.اهـ.توضيح وتصريح، وأجاز الكسائي، والجرمي، والربعي[1]، والفارسي الجرَّ بهما بعد «ما» على جعل «ما» زائدة لا مصدرية، فإن قالوه بالقياس ففاسد؛ لأن «ما» لا تزاد قبل الجار، بل بعده نحو قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون:٤٠]، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾[آل عمران:١٥٩]، وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يُحتَجُّ به.اهـ.أشموني بتصرف.

تنبيه:بقي من أدوات الاستثناء:ليس، ولا يكون، والمستثنى منصوب على الخبرية، واسمهما ضمير مستتر وجوبًا عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، أو على مصدرالفعل المفهوم من الكلام السابق، أو على البعض المفهوم من الكل السابق، وهذا أصح الأقوال، تقول: قام القوم ليس زيدًا، ولا يكون زيدًا، أي: ليس القائم زيدًا، ولا يكون القائم زيدًا على القول الأول، أو ليس بعضهم زيدًا، ولا يكون بعضهم زيدًا على القول الثاني، أو ليس قيامهم زيدًا، ولا يكون قيامهم زيدًا على القول الثالث، وفي الحديث: (ما أنهرَ الدمَ، وذُكِر اسمُ الله فكلوا ليس السنَّ والظفرَ)، واختُلِف في جملة الاستثناء هل لها محل؟ فقيل: محلها نصب على الحالية، قاله السيرافي وقوم، واعترِض بأن الماضي لا يقع حالًا إلا مع «قد»، ولو مقدرة، وقد لا تدخل على الجامد، ويجاب بأن جمهور المحققين من المتأخرين

(١) إمام النحو أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرج الربعي، البغدادي، صاحب التصانيف، لازم أبا سعيد السيرافي ببغداد، وأبا علي الفارسي بشيراز حتى بلغ الغاية، توفي سنة (٤٢٠هـ).

على أن «قد» لا تلزم في ذلك لكثرة ورود الماضي حالًا بدون قد.اهـ.كواكب، وقال الصبان: ولم تقترن بقد في «ليس، وخلا، وعدا» مع أن ذلك واجب في الحال إذا كانت جملة ماضوية لاستثناء أفعال الاستثناء، أو يقال: محل ذلك الأفعال المتصرفة. اهـ، وقيل: مستأنفة، أي: غير متعلقة بما قبلها في الإعراب، وإن تعلقت به في المعنى فلا محل لها، وصححه ابن عصفور.

فائدة: لا يُستعمَل في الاستثناء من لفظ كون غير يكون، وأنها لا تُستعمَل فيه إلا بعد «لا»، فلا تُستعمَل فيه بعد غيرها من أدوات النفي، نحو: لم، ولن، ولمَّا، وإن، وما.اهـ.ابن عقيل.

خاتمة: حُكِي أن سيبويه قرأ على حماد بن سلمة شيخ أبي حنيفة قوله: ﷺ (ليس من أصحابي أحدٌ إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء) فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء؛ فصاح به حماد: لَحَنْتَ يا سيبويه، وقال له: إنما هذا استثناء، كما في المغني، ومنعه من قراءة الحديث، فقال سيبويه: والله لأطلبن علمًا لا يُلحِّنُني معه أحد، ثم مضى، ولزم الخليل وغيره؛ فكان سببًا لاشتغاله بالعربية، ومعنى لأخذت عليه: لعاتبته، وقوله: ليس أبا الدرداء، أي: لكثرة حيائه، وأفعاله الحسنة، وعدم فعله ما يقتضي المعاتبة.اهـ.تشويق بزيادة، ولما أنهى الكلام عن الاستثناء شرع في الكلام عن لا العاملة عمل إن، فقال:

بَابُ لاَ

اِعْلَمْ أَنَّ «لَا» تَنْصِبُ اَلنَّكِرَاتِ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ إِذَا بَاشَرَتِ اَلنَّكِرَةَ وَلَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا» نَحْوُ: «لَا رَجُلَ فِي اَلدَّارِ» فَإِنْ لَمْ تُبَاشِرْهَا وَجَبَ اَلرَّفْعُ وَوَجَبَ تَكْرَارُ «لَا» نَحْوُ: لَا فِي اَلدَّارِ رَجُلٌ وَلَا اِمْرَأَةٌ فَإِنْ تَكَرَّرَتْ «لَا» جَازَ إِعْمَالُهَا وَإِلْغَاؤُهَا، فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ «لَا رَجُلٌ فِي اَلدَّارِ وَلَا اِمْرَأَةٌ».

باب لا: أي: النافية لحكم الخبر وصفته عن الجنس الواقع بعدها لا الجنس نفسه؛ لأن النفي إنما يتعلق بالأحكام لا الذوات، وتُسمَّى لا التبرئة، ولا المحمولة على إن، قيل: والأَوْلَى التعبير بذلك لأن العاملة عمل ليس قد تكون نافية للجنس، وقد يجاب عنه بأن النافية للجنس في اصطلاحهم لا تُطلَق إلا على التبرئة، والاصطلاح يُعتبَر في مقام التخاطب، فالتعبير به لا اعتراض عليه.اهـ.كواكب.

ثم اعلم أن «لا» تارة تكون زائدة كما في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف:١٢]، «فلا» زائدة بدليل الآية الأخرى، وهي: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾[ص:٧٥]، وتارة تكون ناهية، وتقدم الكلام عنها، وتارة تكون عاطفة، وتقدم الكلام عنها أيضًا، وتارة تكون عاملة عمل ليس، فترفع الاسم، وتنصب الخبر، وهي المسماة عندهم بلا النافية للوحدة كما في قولك: لا رجل في الدار، فإنه يجوز أن يقال: بل رجلان، أو رجال، وتُسمَّى أيضًا: الحجازية، وتارة تعمل عمل إن؛ فتنصب الاسم، وترفع الخبر، وهي التي يراد بها نفي جميع الجنس على سبيل التنصيص بحيث لا يبقى فرد من أفراد الجنس، فإذا قلت: لا رجل في الدار؛ دلت «لا» على نفي الكينونة في الدار عن جنس الرجل، لا على نفي الرجل؛ إذ من المعلوم أن الذوات لا تُنفَى، والذي يُنفَى

إنما هو حكمها الذي هو المعنى، وخرج بقولنا على سبيل التنصيص: العاملة عمل ليس؛ فإنها نافية للجنس على سبيل الاحتمال والظهور، قال أبو البقاء: وإنما عملت «لا» عمل «إن» لمشابهتها لها من أربعة أوجه؛«أحدها»: أن كلًّا منهما يدخل على الجملة الاسمية، «ثانيها»: أن كلًّا منهما للتأكيد،«فلا» لتأكيد النفي،«وإن» لتأكيد الإثبات، «ثالثها»: أن «لا» نقيضة «إن»، والشيء يُحمَل على نقيضه كما يُحمَل على نظيره، «رابعها»: أن كلًّا منهما له صدر الكلام، ولكون «لا» محمولة على «إن» في العمل؛ انحطت درجتها عن «إن» في أمور، منها: أن اسم «لا» لا يكون إلا مُظهَرًا، واسم «إن» يكون مُظهَرًا ومُضمَرًا، ومنها: أن اسم «لا» لا يكون إلا نكرة، واسم «إن» يكون نكرة ومعرفة، ومنها: أن «لا» لا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفًا أو مجرورًا، ويجوز ذلك في إن، ومنها: أن اسم «لا» لا يُنوَّن، واسم إن يُنوَّن، ومنها: أن اسم لا المفرد مُختلَف في إعرابه وبنائه، واسم إن لا خلاف في إعرابه. اهـ، ومنها: أن «إن» تعمل بلا شرط، «ولا» لا تعمل إلا بشرط.اهـ.تصريح.

(اعلم) بكسر الهمزة لا بفتحها: خطاب لمن يتأتى منه العلم، قال الحامدي: لعله قاله لصعوبة هذا الباب؛ فتيَقَّظ.اهـ. (أن «لا» تنصب النكرات) لكن بشروط ستة؛ «الأول»: أن تكون نافية لا زائدة،«الثاني»: أن يكون منفيها الجنس بأسره، فلو كانت لنفي الوحدة عملت عمل ليس،«الثالث»: أن يكون نفيه نصًّا، فإن أُرِيد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص، بل على سبيل الظهور؛ عملت عمل ليس أيضًا، تقول: لا رجلٌ قائمًا، ولا يقال بعده: بل رجلان، والحاصل: أن «لا» إذا عملت عمل ليس احتُمِل نفي الواحد، ونفي الجنس، وهو الظاهر؛ لأن النكرة في سياق النفي تَعُم، فإذا أردت نفي الواحد ميَّزْته بقولك عقبه: بل رجلان، وإذا أردت نفي الجنس لم

تعقبه بشيء، بل لا يجوز أن تقول بعده: بل رجلان، هذا حاصل كلام ابن عقيل.اهـ. تصريح، وها هي عبارة ابن عقيل: وإنما قلت: التنصيص؛ احترازًا من التي يقع الاسم بعدها مرفوعًا، نحو: لا رجل قائمًا، فإنها ليست نصًّا في نفي الجنس، فبتقدير إرادة نفي الجنس لا يجوز: لا رجل قائمًا بل رجلان، وبتقدير إرادة نفي الواحد يجوز: لا رجل قائمًا بل رجلان، وأما لا هذه فهي لنفي الجنس ليس إلا. اهـ«الرابع»: أن لا يدخل عليها جار، فإن دخل عليها لا تعمل شيئًا؛ لقوة عامل الجر، ولأن «لا» لا تحول بين العامل ومعموله، نحو: جئت بلا زادٍ، وغضبت من لا شيء بالجر فيهما، وعن الكوفيين أن «لا» هنا اسم بمعنى غير، فالخافض دخل عليها نفسها، وأن ما بعدها خُفِض بالإضافة.اهـ.تصريح،«الخامس»: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وهذا الشرط أشار إليه المصنف بقوله: اعلم أن «لا» تنصب النكرات، فلا تعمل في معرفة؛ لأن الاسم على تقدير مِن الاستغراقية، ومِن الاستغراقية مختصة بالنكرات، أما كون الخبر نكرة فعلى الأصل، ولئلا يُخبَر بالمعرفة عن النكرة، فلو دخلت على معرفة وجب إهمالها، وكذا تكرارها،«السادس»: أن يتصل بها، وأشاره المصنف بقوله: (إذا باشرَت النكرة)، أي: بأن لم يفصل بينهما فاصل، ولو ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا، وسيأتي محترزه في المتن، والحاصل: أن شروط إعمالها ستة، أربعة ترجع إلى «لا»، وهي كونها نافية، وللجنس، ونصًّا، وعدم جار لها، وواحد لمعمولَيْها، وهو تنكيرهما، وواحد لاسمها، وهو اتصاله بها.اهـ.خ ض، فإذا استوفت «لا» هذه الشروط فلا يخلو اسمها إما أن يكون مضافًا إلى نكرة، نحو: لا صاحب علم ممقوت، أو إلى معرفة، وهو لا يتعرف، نحو: لا مثلك أحد، أو شبيهًا بالمضاف في توقف فهم معناه إلى ما بعده كتوقف المضاف بالمضاف إليه.اهـ.خ ض، أو مفردًا،

فإن كان مضافًا، أو شبيهًا بالمضاف فهو مُعرَب منصوب لفظًا أو تقديرًا كسائر الأسماء المُعرَبة المنصوبة، وإنما أُعرِب المضاف وشبهه؛ لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية، فيصير الاسم بها إلى ما يستحق في الأصل وهو الإعراب، فالمضاف نحو: لا صاحبَ جودٍ مذموم، ولا غلامَ رجلٍ حاضر، والشبيه بالمضاف هو ما اتصل به شيء من تمام معناه، والشيء المتصل قد يكون مرفوعًا به، نحو: لا قبيحًا فعله ممدوح، وقد يكون منصوبًا نحو: لا طالعًا جبلًا حاضر، وقد يكون مجرورًا بجار متعلق به، نحو: لا راغبًا في الشر محمود، ولا خيرًا من زيد عندنا، واعلم أن مشبه المضاف يلزم إعرابه مُنوَّنًا عند البصريين، وجوز ابن كيسان بناءه، فلا يُنوَّن إجراءً له مجرى المفرد لعدم الاعتداد بالمعمول لصحة الكلام بدونه، وأجاز ابن مالك إعرابه غير مُنوَّن بقلة تشبيهًا بالمضاف،وعلى أحد هذين يخرج حديث: (لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعطِيَ لِمَا مَنَعْتَ)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾[البقرة:١٩٧]، ويمكن تخريجه على مذهب البصريين بجعل الظرف خبرًا متعلقًا بمحذوف لا باسم لا، فهو مفرد مبني لا شبيه بالمضاف، أي: لا مانع مانع لما أعطيت، واللام للتقوية، ولا جدال حاصل في الحج، وأجاز البغداديون بناءه إن عمل في ظرف أو شبهه كالآية. اهـ. إسقاطي بزيادة الخضري.ويُسمَّى المشبه بالمضاف مُطوَّلًا، وممطولًا، وطويلًا، وإن كان مفردًا بُنِي معها على ما يُنصَب به المفرد لو كان معربًا، ونعني بالمفرد هنا، وفي باب المنادى: ما ليس مضافًا، ولا شبيهًا بالمضاف، فدخل المفرد، وجمع التكسير، والمثنى، والجمع على حده، وطريقته في إعرابه بالحروف، وسلامة واحده، واختتامه بنون زائدة تُحذَف للإضافة، ودخل أيضًا جمع المؤنث السالم فإن كان مفردًا لفظًا ومعنًى، نحو: لا رجل في الدار، أو لفظًا لا معنًى نحو: لا قوم، ولا

شجر لنا، أو جمع تكسير لمذكر نحو: لا رجال، أو لمؤنث نحو: لا هنود؛ بُنِي على الفتح الظاهر أو المقدر،وذهب الكوفيون والزجاج إلى أن «رجل» في قولك: لا رجل مُعرَب، وأن فتحته فتحة إعراب لا فتحة بناء، وحُذِف تنوينه للخفة، ورُدَّ بأنه لم يعهد حذف التنوين إلا لمنع صرف، أو إضافة، أو وصف العلَم بابن، أو ملاقاة ساكن، أو وقف، أو بناء، وليس هذا من غير البناء.اهـ.ابن عقيل، مع حاشية الخضري،وإن كان مثنى، أو جمع مذكر سالمًا، أو ملحقًا بهما؛ بُنِي على الياء، نحو: لا رجلَين في الدار، ولا قائمَين في السوق؛ لأن نصبهما بها، وذهب المبرد إلى أن المثنى والمجموع على حدة في باب لا مُعرَبان بناءً على أن التثنية والجمع عارَضَا التضمن أو التركيب في علة البناء، ولو صح ذلك لزم الإعراب في:يازيدان، ويازيدون، ولا قائل به. اهـ.تصريح، وفي الخضري: ورُدَّ بأنها – أي علة البناء– واردة عليهما،والوارد له قوة فلم يقويا على معارضتها. اهـ ، وإن كان اسمها جمع مؤنث سالمًا ففيه أربعة أقوال،«الأول»: أنه يُجعَل في البناء كما هو في الإعراب، فكما أن نصبه في الإعراب كسرة؛ فكذلك في البناء، قاله ابن عذرة، وهو قول الأكثرين، وقال أبو الفتح ابن جني في الخصائص ما حاصله: أنه لا يُجِيز فتحه بَصْرِي إلا أبو عثمان المازني، «الثاني» كالأول، إلا أنه يُنوَّن؛ لأن تنوينه كنون مسلمين، لا كتنوين زيد، فلا ينافي البناء، جزم به ابن مالك في سبك المنظوم، ونقله ابن الدهان عن قوم، وتابعه ابن خروف، «الثالث»: أنه يُفتَح لأن الحركة ليست له، بل لمجموع المركب، وهو: لا والاسم، قاله المازني، والفارسي، وهو حسن في القياس، ورجحه الموضح في المغني وشرح الشواهد، «الرابع»: أنه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين، وهو الصحيح.اهـ.تصريح بزيادة.

وعلة بناء اسم لا تضمُّنه معنى مِن الاستغراقية؛ لأن قولنا: لا رجل في الدار

مبني، أي: مرتب على سؤال سائل محقق أو مقدر،أي: مفروض سأل فقال: هل من رجل في الدار، وكان من الواجب، أي: المستحسن أن يقال: لا من رجل في الدار؛ ليكون الجواب مطابقًا للسؤال، إلا أنه لما جرى ذكر «مِن» في السؤال استُغنِي عنه في الجواب فحُذِف، فقيل: لا رجل في الدار، فتضمن معنى «مِن»؛ فبُنِي لذلك.اهـ. أشموني بتصرف، واختار هذا القول ابن عصفور، وعلله بأن تركيب الاسم مع الحرف قليل، والبناء للتضمن كثير.اهـ.تصريح، وقيل: علة البناء تركيب الاسم مع الحرف كما في تركيب الاسمين كخمسة عشر، وهذا قول سيبويه وجماعة، ويؤيده أنهم إذا فُصِلوا أُعْرِبوا، فقالوا: لا فيها رجل، ولا امرأة.اهـ.تصريح وتوضيح، وبُنِي على حركة إيذانا بعروض البناء، وكانت فتحة للخفة،اهـ. خضري . (ولم تتكرر لا، نحو: لا رجل في الدار)، وسيأتي محترزه وبحثه عند قول الماتن: فإن تكرر إلخ، (فإن لم تباشرها): هذا محترز الشرط السادس، وهو قوله: إذا باشرَت النكرة (وجب الرفع) على إلغاء «لا» لضعفها بالفصل؛ لأن عملها على خلاف القياس.اهـ.كواكب.

(ووجب تكرار لا) عند الجمهور تنبيهًا على نفي الجنس؛ إذ هو تكرار للنفي في الحقيقة كما يجب مع المعرفة جبرًا لما فاتها من نفي الجنس، وأجاز المبرد، وابن كيسان عدم التكرار فيهما، وهو ضعيف.اهـ.خ ض بزيادة، (نحو: لا في الدار رجل، ولا امرأة):«فلا» نافية للجنس، ملغاة لا عمل لها، وفي الدار: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، ورجل: مبتدأ مؤخَّر، وامرأة: معطوفة على رجل، (فإن تكررت جاز إعمالها وإلغاؤها): هذا محترز قوله: ولم تتكرر «لا»، فيجوز لك في جملة التركيب خمسة أوجه؛ لأنه يجوز في النكرة الأولى وجهان: الفتح، والرفع، فإن فتحتها جاز لك في الثانية ثلاثة أوجه: الفتح على البناء لتركبه مع «لا» الثانية، وتكون

«لا» الثانية عاملة عمل «إن»، ويجوز على هذا عند سيبويه أن يُقدَّر بعدهما خبر واحد لهما معًا، أي: لا حول ولا قوة موجودان لنا؛ لأن لا حول عنده في موضع رفع مبتدأ، ولا قوة في محل رفع معطوف على المبتدأ، فالمُقدَّر خبر عن مجموعهما، نحو: زيد وعمرو قائمان، فيكون الكلام جملة واحدة، ويجوز أيضًا عنده أن يُقدَّر لكل خبر على حدته أي: لا حول موجود لنا، ولا قوة موجودة لنا، فيكون الكلام جمتلين، والنصب عطفًا على محل اسم لا عند ابن مالك، وتكون «لا» الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف، وما بعدها منصوب مُنوَّن، وهو أضعفها؛ لأن نصب الاسم مع وجود «لا» ضعيف، والقياس فتحه بلا تنوين، حتى خصه يونس وجماعة من النحويين بالضرورة كتنوين المنادى المفرد المعرفة، وأما عند غير ابن مالك فاتباعًا لِلَفظ الاسم، وإن كان مبنيًّا لمشابهة حركته حركة الإعراب في العروض، بل قال كثيرون في المفرد المبني على الفتح: إنه منصوب لفظًا ومحلًّا، غير أنه حُذِف تنوينه للتخفيف، وفي هذه الحالة يكون الكلام جملة واحدة؛ لأن الثاني معطوف على الأول عطف مفرد على مفرد، نحو: لا حول ولا قوة، والرفع وفيه ثلاثة أوجه،«الأول»: أن يكون معطوفًا على محل لا واسمها؛ لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وحينئذ تكون «لا» الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف لتأكيد النفي، فالكلام جملة إن كان العطف قبل استكمال الخبر، وجملتان إن كان بعد استكماله، «الثاني»: أن تكون «لا» الثانية عاملة عمل ليس،«الثالث»: أن يكون مرفوعًا بالابتداء، وليس للا عمل فيه لوجود شرط إلغائها، وهو تكرارها، وعلى الوجهين الأخيرين فالكلمتان جملتان، وإن رفعت النكرة الأولى، فلك في الثانية وجهان،«الأول»: الرفع بإعمال لا الأولى عمل ليس، وتقدير لا الثانية زائدة، وعطف ما بعدها على ما قبلها، والكلام حينئذ جملة واحدة، ويجوز أن تقدر لا الثانية حجازية عاملة عمل ليس، أو ملغاة،وما

بعدها مبتدأ، والكلام حينئذ جملتان،«الثاني»: الفتح بإعمال لا الأولى عمل ليس، وإعمال لا الثانية عمل إن، وتكون جملة لا مع اسمها وخبرها عطفًا على الجملة قبلها، فالكلام جملتان، وعند رفع النكرة الأولى يُمتنَع النصب في النكرة الثانية؛ لعدم نصب المعطوف عليه لفظًا ومحلًّا.اهـ.كواكب بزيادة، فحاصل ما يجوز في نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله خمسة أوجه، الأول: فتحهما، وهو الأصل، والثاني: رفعهما، وهذان الوجهان مستفادان من قوله: (فإن شئت قلت: لا رجلَ في الدار، ولا امرأةً) بفتح رجل وامرأة على إعمال «لا»، وجعل كل منهما اسمًا لها، (وإن شئت قلت: لا رجلُ في الدار، ولا امرأةٌ) برفع رجل وامرأة على إلغائها، وجعل ما بعدها مبتدأ، والثالث: فتح الأول، ورفع الثاني، والرابع: رفع الأول، وفتح الثاني، والخامس: فتح الأول، ونصب الثاني، وهذه الأوجه الخمسة مستفادة من قول ابن مالك:

ورَكِّب المُفردَ فاتحًا كلاَ ... حولَ ولا قوةَ والثَّانِ اجْعَلاَ

مرفوعًا اوْ منصوبًا اوْ مُركَّبَا ... وإن رفعتَ أوَّلاً لا تَنْصِبَا

تنبيه: لا خلاف بين البصريين في أن «لا» هي الرافعة للخبر عند عدم تركيبها بأن كان مضافًا، أو شبيهًا بالمضاف، وأما الكوفيون فلا يقولون برفع إن للخبر،«فلا» أَوْلَى بذلك، أفاده الدماميني، اهـ .خضري . فإن رُكِّبت مع الاسم المفرد اختُلِف في رافع الخبر، فمذهب سيبويه أنه ليس مرفوعًا بلا، وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ؛ لأن مذهبه أن لا واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء، والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ، ولم تعمل «لا» عنده في هذه الصورة إلا في الاسم، أي: لقربه منها، ولم تعمل في الخبر لضعف شبهها بإن حيث صارت جزء كلمة، ومذهب الأخفش، والمازني، والمبرد: أن الخبر مرفوع بلا أيضًا؛ فتكون لا عاملة في الجزأين كما عملت فيهما مع المضاف، والمشبه بالمضاف.اهـ.ابن عقيل مع الخضري، قال الأشموني في التسهيل: إنه الأصح.اهـ.

خاتمة:وإذا جُهِل خبر لا بأن لم يُعلَم بعد حذفه؛ وجب ذكره عند جميع العرب،فلا يجوز حذفه عند أحد؛ لأنه يلزم على حذفه حينئذ عدم الفائدة من الكلام، والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه،كقوله عليه الصلاة والسلام فيما رواه البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:(**لا أحد أَغْيَر من الله تعالىٰ**)، أي: لا أحد من الناس، أو من جميع الخلق يعتريه من الغَيْرة عند مشاهدة ما يغضبه أَغْيَر من الله تعالى عند انتهاك محارمه، فأَغْيَر: أفعل تفضيل، وهي في اللغة تَغيُّر يحصل من الحمية والأَنَفَة، وهو محال على الله تعالى؛ لأنه مُنزَّه عن كل تغيير ونقص؛ فتعين تأويله عند المُنزِّهين على أن المراد بالغَيْرة في حقه تعالى شدة المنع والحماية.اهـ.كواكب، وإذا عُلِم خبر لا من دليل مقالي كوقعوعها جوابًا لسؤال، أو حالي بأن دلت عليه قرينة، أو أرشد إليه سياق الكلام؛ فالأكثر حذفه جوازًا استغناءً عن ذكره بالعِلم به عند الحجازيين، ووجب عند التميميين والطائيين، ومثال حذف الخبر لدليل مقالي أن يقال: هل من رجل قائم؟ فتقول: لا رجل فتحذف الخبر، وهو «قائم» وجوبًا عند التميميين والطائيين، وجوازًا عند الحجازيين، ومثال حذف الخبر لدليل حالي نحو:«قالوا لا ضَيْر» أي: علينا، وهذا قاله السحرة بعد إيمانهم مجيبين به فرعون حين قال لهم: ﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأعراف:١٢٤]، فقالوا له: ﴿لَا ضَيْرَ﴾[الشعراء:٥٠] أي: لا ضرر علينا، ونحو: لا حول ولا قوة، أي: لنا، قال ابن مالك:

وشـاعَ في ذا البـابِ إسـقاطُ الخَبَـرْ ... إذا المُـرادُ مَـعْ سـقوطِهِ ظَهَـرْ

وقد يحذف اسم لا للعلم به، كقوله: لا عليك، أي: لا بأس عليك.اهـ. تشويق، ولما أنهى الكلام عن لا، شرع في الكلام عن المنادى، فقال:

بَابُ الْمُـنَادَى

اَلْمُنَادَىٰ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ: الْمُفْرَدُ اَلْعَلَمُ، وَالنَّكِرَةُ اَلْمَقْصُودَةُ، وَالنَّكِرَةُ غَيْرُ اَلْمَقْصُودَةِ، وَالْمُضَافُ، وَالشَّبِيهُ بِالْمُضَافِ. فَأَمَّا اَلْمُفْرَدُ اَلْعَلَمُ وَالنَّكِرَةُ اَلْمَقْصُودَةُ فَيُبْنَيَانِ عَلَىٰ اَلضَّمِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، نَحْوُ: «يَا زَيْدُ» وَ«يَا رَجُلُ» وَالثَّلَاثَةُ اَلْبَاقِيَةُ مَنْصُوبَةٌ لَا غَيْرُ.

باب المنادىٰ: بفتح الدال: اسم مفعول من نادى، ينادي، وهو لغة: الدعاء بأي لفظ، واصطلاحا:المطلوب إقباله «بيا»، أو بإحدى أخواتها، والمراد بالإقبال: مطلق الإجابة؛ فدخل «يا الله» فإن المقصود من النداء فيه لازم التوجه، وهو الإجابة، ولا يرد: يا زيدُ لا تُقبِل؛ لأن «يا» لطلب إقباله ليسمع النهي، فلم يتوجه له النهي إلا بعد إقباله، ولا يُنادَى حقيقة إلا المميِّز؛ لأنه الذي تتأتى إجابته، وأما غيره: كيا جبالُ، ويا أرضُ فقيل: إنه من باب المجاز لتشبيه ما ذكر بالمميِّز في الانقياد، وأركانه ثلاثة: المنادِي بكسر الدال، والمنادَى بفتحها، والصيغة، المنادي بكسر الدال هو طالب الإقبال من غيره، وأما بفتحها: فهو المطلوب إقباله، وهو المراد في الباب، ومعلوم أن المنادى بفتح الدال من أقسام المفعول به الذي حُذِف عامله وجوبًا، وهو هنا أدعو، أو أطلب، أو أنادي، وإنما حُذِف عامله لنيابه أحرف النداء عنه، وإنما وجب لأنهم لا يجمعون بين النائب والمناب عنه. اهـ.رفع الحجاب عن مخيمات معاني كشف النقاب للهرري.

واعلم أن أحرف النداء ثمانية،«الأول»: الهمزة، نحو: أَزَيْدُ، وهي للقريب، «والثاني»: أي، بالقصر والسكون، نحو قوله ﷺ لعمه أبي طالب (أَيْ عمِّ، قل: لا إله إلا الله)، وهي للقريب أيضًا،«والثالث»: يا، وهي أم الباب؛ فإنها تدخل كل نداء، ولا يُقدَّر عند الحذف غيرها، وتتعين في الجلالة، والمستغاث، وأيها، وأيتها، لأن الأربعة

لم يُسمَع نداؤها إلا بيا، وهي لنداء البعيد حقيقة، أو حكمًا كالنائم، والساهي، وقد يُنادَى بها القريب توكيدًا، «والرابع»: أَيَا، نحو: أَيَا زيدُ، وهي للبعيد،«والخامس»: هَيَا، وهي للبعيد، وهاؤها بدل من همزة أَيَا، وقيل: هي أصل،«والسادس»: آي، بالمد والسكون، نحو: آي زيد، بمعنى: يا زيد، وهي للبعيد،«والسابع»: وا، وهي عند الجمهور مختصة بالندبة، نحو: وا زَيْدَاهُ، قال الرضي: وقد يُستعمَل في النداء المحض وهو قليل، كقول عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وا عجبًا لك يا ابن عباس، وهي للبعيد، «والثامن»: آ، بالمد بأن يؤتى بعد الهمزة بالألف، وهي للبعيد، نحو: آزَيْدُ، وفي الصبان قال شيخنا: والضابط في البعد وضده العرف. اهـ، قيل: إنما نودي البعيد بهذه الأدوات المشتملة على حروف المد؛ لأن البعيد يحتاج في ندائه إلى مد الصوت ليسمع، لكن هذا ظاهر في غير أَي بقصر الهمزة، وذهب المبرد إلى أن «أَيَا، وهَيَا» للبعيد، «وأَيْ، والهمزة» للقريب،«ويا» لهما، وذهب ابن برهان أن «أَيَا، وهَيَا» للبعيد، والهمزة للقريب، «وأي» للمتوسط،«ويا» للجميع.اهـ.أشموني.

والحاصل: أن للمنادى مرتبتين: قُربَى، وهي الهمزة فقط، أو الهمزة وأي عند المبرد، وبُعدَى، ولها بقية الأحرف، أما «يا» فهي لهما عنده، وأما عند ابن برهان[1] فله ثلاث مراتب: قُربَى، وهي الهمزة، ووُسْطَى، وهي أي، وبُعدَى، وهي بقية الأحرف، أما «يا» فهي عنده للجميع، وفي الصبان، قوله: ذهب المبرد، انظر ماذا يقول في «آي، وآ» بمد الهمز فيهما، هل يجعلهما للبعيد، أو للقريب، أو لهما؟ فإن أراد بقوله: وأي، والهمزة للقريب مقصورتين وممدودتين؛ فلا إشكال، ونظير ذلك يقال

(١) عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن بَرهان بفتح الباء الموحدة، أبو القاسم الأسدي، العُكْبَري، النحوي، صاحب العربية، واللغة، والتواريخ، توفي سنة (٤٥٦هـ).

فيما نقله الأشموني عن ابن برهان. اهـ، واعلم أن المنادى باعتبار أفراده خمسة أنواع كما أشار المصنف بقوله: (المنادى خمسة أنواع: المفرد العلم)، وهو ما كان تعريفه سابقًا على النداء،والصحيح بقاؤه على تعريفه بالعلمية، وازداد بالنداء وضوحًا، وقيل: سُلِب تعريفه بالعلمية، وتعرَّف بالنداء، وردَّه ابن مالك بنداء ما لا يمكن سَلْب تعريفه كلفظ الجلالة، واسم الإشارة فإنهما لا يقبلان التنكير، فإن قلتَ: العلَم إذا أُرِيد إضافته نُكِّر، فما الفرق؟ قلتُ: ليس المقصود من الإضافة إلا تعريف المضاف، أو تخصيصه، فلو أُضِيف مع بقاء التعريف كانت الإضافة لغوًا، وليس المقصود من النداء التعريف، بل طلب الإصغاء، فلا حاجة إلى تنكير المنادى إذا كان معرفة.اهـ. سم.اهـ. صبان، وإنما لم يجتمع النداء مع أل؛ لئلا يُجمَع بين أداتي تعريف ظاهرتين بخلاف العلمية فإنها بغير أداة ظاهرة فتدبر.اهـ.خ ض، نحو: يا علي، فعلي باقٍ بعد النداء على تعريفه السابق بالعلَمِية استصحابًا له بعد النداء،غير أن الخطاب أحدث فيه نوعًا من التخصيص على جهة التأكيد كما تُخصِّصه الصفة،وهو مذهب ابن السراج، وتبعه ابن مالك، وقيل: سُلِب تعريف العلَمِية، وتعرَّف بالإقبال، وهو مذهب المبرد والفارسي، ورُدَّ بنداء اسم الله تعالى، واسم الإشارة؛ فإنهما لا يمكن سلب تعريفهما لكونهما لا يقبلان التنكير.اهـ.تصريح، (والنكرة المقصودة)، وتعريفها عارض بسبب القصد والإقبال، وقيل: بأل محذوفة، ونابَت «يا» عنها، (والنكرة غير المقصودة) الأَوْلَى أن يكون «غير» منصوبًا حالًا للنكرة؛ لتوغله في الإبهام، فلا يتعرف بالإضافة، نحو قول الواعظ: يا غافلًا والموت يطلبه، وقول الأعمى: يا رجلًا خذ بيدي، وإنما كان ما ذُكِر من قبيل النكرة غير المقصودة؛ لأن الأعمى والواعظ لا يقصدان شخصًا بعينه، (والمضاف) سواء كانت الإضافة لفظية، نحو: يا ضاربَغلامِه،

أو معنوية نحو: يا غلامَ زيدٍ، ونُقِل عن ثعلب، وهو أحمد بن يحيى إجازة الضم في غير المحضة، فيُجِيز يا حسنُ الوجه، بضم الصفة، لأن إضافتها في تقدير الانفصال، واعلم أن جميع الأسماء المضافة يجوز أن تكون منادى إلا المضاف إلى ضمير الخطاب مطلقًا، أي: سواء كان الضمير للواحد، أو للاثنين، أو للجماعة، فلا يجوز أن يكون منادى، فلا يقال: يا غلامك؛ لاستلزام اجتماع النقيضين؛ لأن الغلام مخاطَب من حيث إنه منادى، وغير مخاطَب من حيث إنه مضاف إلى المخاطَب لوجوب تغاير المتضايفين، وامتناع اجتماع خطابين لشخصين في جملة واحدة.اهـ. تشويق بتصرف، (والمُشبَّه بالمضاف)، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه، وهذا الذي به التمام إما أن يكون اسمًا مرفوعًا بالمنادى، كقولك: يا محمودًا فعله، ويا حسنًا وجهه، ويا كثيرًا بره، أو منصوبًا به كقولك: يا طالعًا جبلًا، أو مخفوضًا بخافض متعلق به كقولك: يا رفيقًا بالعباد، ويا خيرًا من زيد، أو معطوفًا عليه قبل النداء كقولك: يا ثلاثة وثلاثين في رجل سميته بذلك، فيجب نصبهما بلا خلاف، الأول لشبهه المضاف في الطول، والثاني لعطفه على المنصوب، ويُمتنَع حينئذ إدخال «يا» على الثاني؛ لأنه جزء علَم كعبد شمس.اهـ.خ ض بزيادة.

(فأما المفرد العلَم، والنكرة المقصودة فيُبنَيان على الضم)، أي: على ما يرفعان به في حال الإعراب من حركة، أو حرف، وبهذا تعلم أن المصنف أراد بالضم ما يشمل نائبه، وفي حاشية الحامدي على شرح الكفراوي لو قال: على ما يرفعان به؛ لكان أَوْلَى ليشمل الألف والواو في المثنى والجمع. اهـ، والمراد بالمفرد هنا ما ليس مضافًا، ولا شبيهًا بالمضاف، فيدخل في ذلك المثنى، والمجموع، سواء كان لمذكر، أو لمؤنث، والمركب المَزْجِي، فإذا علمت ذلك فيُبنَيان على الضم إن كانا مفردَين،

(نحو: يا زيدُ)، وإعرابه:«يا» حرف نداء، وزيد: منادى مفرد مبني على الضم في محل نصب، (ويا رجلُ) وإعرابه، فيا: حرف نداء، ورجل: منادى نكرة مقصودة مبني على الضم؛ لأن المقصود به معين سواء كانت الضمة ظاهرة كما مثَّل المصنف، أو مقدرة نحو: يا موسى، ويا قاضي، فيا: حرف نداء، وموسى، وقاضي: مناديان مبنيان على ضم مُقدَّر للتعذر في الأول، وللاستثقال في الثاني، أو محلية كالموصول، نحو: يا مَن لا إله إلا هو، وإعرابه: «يا» حرف نداء، ومَن: اسم موصول منادى مفرد في محل نصب على المفعولية مبني على ضم مُقدَّر، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي، وكان من المفرد العلَم لِسَبْق تعريفه بالصلة على النداء، وجملة «لا إله إلا هو»: صلة الموصول، ومثله اسم الإشارة، نحو: يا هذا القائم، والضمير نحو: يا أنت، ويا إياك، ويا هو في ندائه تعالى، ويُمتنَع نداء غيره تعالى بذلك كما قال بعض المحققين، فالمنادى في جميع ذلك مبني المحل على الضم، أو كانا جَمْعَي تكسير لمذكر أو لمؤنث، نحو: يا زيود، وهذا مثال للمنادى المفرد المجموع جمع تكسير لمذكر، ويا رجال، وهذا مثال للمنادى النكرة المقصودة المجموعة جمع تكسير لمذكر، ونحو: يا هنود للمنادى المفرد المجموع جمع تكسير لمؤنث، ويا نساء للمنادى النكرة المقصودة، ونحو: يا أُسَارَى للمنادى النكرة المقصودة المجموعة جمع تكسير المبنية على ضمة مقدرة لمذكر، ويا جواري للمنادى النكرة المقصودة المجموعة جمع تكسير لمؤنث المبنية على ضمة مقدرة، فيا في جميع ذلك حرف نداء، وما بعدها منادى مبني على ضمة ظاهرة كالأربعة الأُوَل، أو على ضمة مقدرة كالمثال الخامس والسادس، أو كانا جَمْعَي مؤنث سالم، نحو: يا مسلمات، هذا مثال المنادى النكرة المقصودة مبني على الضم، ويا هندات، هذا مثال المنادى المفرد

المجموع جمع مؤنث سالمًا، أو كانا مُرَكَّبين تركيبًا مَزجيًّا، والمراد به: ما يشمل العددي كخمسة عشر؛ لأنه أيضًا من المفرد، نعم أجرى الكوفيون اثني عشر، واثنتي عشرة مجرى المضاف.اهـ.صبان، نحو: يا معدي كربُ، بضم الباء، وإعرابه:«يا» حرف نداء، ومعدي كرب: منادى مفرد مبني على الضم، ومعناه فيما قال أحمد بن يحيى ثعلب: عداهالكرب، أي: تجاوزه، ومن المركب المزجي: يا سيبويهِ بالبناء على الكسر، كما تقول: يا حذامِ، وقطامِ، ونحوهما من الأعلام المبنية قبل النداء، فإنك تَبنِيها بعد النداء على ما كانت عليه قبله، وتقدر فيها الضمة كما تقدرها في المعتل كالفتى، والقاضي، ويظهر أثر ذلك في التابع، فتقول: يا سيبويهِ العالمُ برفع العالم؛ مراعاة للضمة المقدرة في آخر سيبويه، وإن كان مبنيًّا لفظًا على الكسر، ونصبه مراعاة لمحله كما يُفعَل في تابع المنادى، وتقول في إعراب يا سيبويه:«يا» حرف نداء، سيبويه: منادى مفرد علَم في محل نصب على المفعولية، مبني على ضم مُقدَّر، منع من ظهورها اشتغال المحل بكسرة البناء الأصلي.اهـ.نزهة الألباب، والعلَم المُركَّب الإسنادي المحكي كما هو عليه كالمبني في تقدير الضمة في آخره، فتقول: يا تأبَّطَ شرًّا، ويا بَرقَ نَحرُه، وإعرابه:«يا» حرف نداء، وتأبَّطَ شرًّا: منادى مفرد علم في محل نصب على المفعولية، مبني على ضم مُقدَّر في آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الحكاية، ومثله بَرَقَ نَحرُه، ومعنى تأبَّط شرًّا: جعل السلاح تحت إِبِطِهِ، ويُبنَيان على الألف في المثنى نيابة عن الضمة، نحو: يا زيدان، هذا مثال المنادى المفرد، ويا رجلان، هذا مثال النكرة المقصودة، وتقول في إعراب الأول:«يا» حرف نداء، وزيدان: منادى مفرد مبني على ما يرفع به، لو كان مُعرَبًا، وهو الألف نيابة عن الضمة؛ لأنه مثنى، وفي إعراب الثاني:«يا» حرف نداء، ورجلان: منادى نكرة مقصودة

مبني على ما يُرفَع به، لو كان مُعرَبًا، وهو الألف نيابة عن الضم؛ لأنه مثنى، ويُبنَيان على الواو في الجمع المذكر السالم نيابة عن الضم، نحو: يا زيدون هذا مثال المنادى المفرد، وتقول في إعرابه:«يا» حرف نداء، وزيدون: منادى مفرد مبني على ما يُرفَع به، لو كان مُعربًا، وهو الواو نيابة عن الضم؛ لأنه جمع مذكر سالم، ومثال النكرة المقصودة: يا مسلمون، فتعربه كما تعرب يا زيدون، غير أنك تقول فيه: منادى نكرة مقصودة؛ لأن مفرده وهو مسلم نكرة بخلاف زيدون، فإن مفرده وهو زيد معرفة، وبهذا يتبين الفرق بين المفرد، والنكرة المقصودةاهـ.كواكب.

تنبيه: إنما بُنِي المفرد العلَم، والنكرة المقصودة مع أن أصلهما الإعراب؛ لمشابهتهما لكاف أدعوك في الإفراد، والتعريف، وتضمُّن معنى الخطاب، وهذه الكاف الاسمية تشبه الكاف الحرفية في نحو: ذاك وإياك لفظًا ومعنًى،فصار كل منهما مشابها لمشبه الحرف، فخرج بالإفراد المضاف، وشبهه، وبالتعريف النكرة غير المقصودة،وبُنِيا على الحركة؛ليُعلَم أن لهما أصلًا في الإعراب، وكانت الحركة ضمة إيثارًا لهما بأقوى الحركات، إذ كانا مُعرَبَين في الأصل جبراً لما فاتهما من الإعراب، وللفرق بينهما وبين المنادى المضاف إلى ياء المتكلم في بعض لغاته،إذ لو بُنِي على الكسر لالتبس به عند حذف يائه؛ اكتفاءً بالكسرة عنها،ولو بُنِي على الفتح لالتبس به عند قلب الياء ألفًا، وحذفها اكتفاءً بالفتحة عنها. قال الخضري: وأما ضمُّه بعد حذف يائه فقليل لا يُبالَى باللبس به، اهـ. (من غير تنوين) لا حاجة إليه؛ لأنه من المعلوم أن كلًّا من المبني على الضم لا يُنوَّن إلا أن يقال ذكره للإيضاح، ومحل كونه من غير تنوين في حالة الاختيار، أما في حالة الاضطرار فيُنوَّن إما مع الضم تشبيهًا بمرفوع ممنوع من الصرف اضطر إلى تنوينه، وإما مع النصب تشبيهًا بالمضاف لطوله بالتنوين، وكلاهما مسموع

عن العرب، فمن الأول قوله:

سـلامُ اللهِ يـا مَطَـرٌ عليهـا   ولـيس عليـك يـا مَطَـرُ السـلامُ

بتنوين مطر الأول مع بقائه على البناء على الضم مع أنه مفرد معرفة لا يُنوَّن عند ذلك إلا للشعر.اهـ.شرح شواهد ابن عقيل، والمعنى ظاهر، والشاهد في قوله: «يا مطر» الأول،حيث نُوِّن للضرورة، وهو مفرد علم مع بقائه على البناء على الضم.اهـ.فتح الجليل بتصرف،ومن الثاني قوله:

ضَـرَبَتْ صـدرَها إلـيَّ وقالـت   يـا عَـدِيًّا لقـد وَقَتْـكَ الأَوَاقِـي

والمعنى: إن هذه المرأة ضربت صدرها لأجلي، متعجبة من أمري على عادة النساء من ضرب صدورهن عند التعجب، حيث نجوت من الأعداء مع ما لقيت من شدائد الحرب، ومفارقة الأهل، وقالت لي: يا عديًّا، والله لقد حفظتك الحوافظ.اهـ.فتح الجليل،والشاهد في: «يا عَدِيًّا»،حيث نونه ونصبه مع أنه مفرد معرفة لاينون ولا ينصب، بل يبنى على الضم من غير تنوين للشعر.اهـ.شرح شواهد ابن عقيل،قال ابن مالك:

واضْـمُم أَوِ انْصِـبْ مـا اضـطرارًا   نُوِّنَـا ممـا لـه استِحْقَاق ضَـمٍّ بُيِّنَـا

واختار الخليل، وسيبويه، والمازني الضمَّ مطلقًا؛ لأنه الأكثر في كلامهم، واختار أبو عمرو ابن العلاء، وعيسى بن عمر[1]، ويونس، والجرمي، والمبرد النصبَ مطلقًا، (والثلاثة الباقية منصوبة) بلا خلاف إلا ما نُقِل عن ثعلب من إجازة الضم في المضاف إضافة غير محضة، قال ابن مالك:

---

(١) عيسى بن عمر الثقفي، هو نحوي ومقرئ، من أهل البصرة، وهو شيخ الخليل، وسيبويه، وابن العلاء، توفي سنة (١٤٩هـ).

وَالمفـــردَ المَنكـــورَ والمُضـــافَا وشِـــبْهَهُ انْصِـــبْ عادِمًـــا خِلاَفَـــا

وهي النكرة غير المقصودة، كقول الأعمى، ومثله الغريق الذي يخاف الهلاك: يا رجلًا خذ بيدي، والمضاف لغير ضمير الخطاب، وإلا فلا ينادى أصلا؛ لئلَّا يلزم جمع خطابَين لشخصَين في جملة واحدة، إذ النداء خطاب للمضاف، والضمير لغيره، وهو ممتنع. اهـ.خ ض سواء كانت الإضافة محضة، نحو: يا عبد الله، ويا رسول الله، أو غير محضة نحو: يا حسن الوجه، والمُشبَّه بالمضاف في توقف فهم معناه على ما بعده كتوقف المضاف بالمضاف إليه، نحو: يا حسنًا وجهه، ويا طالعًا جبلًا، ويا رحيمًا بالعباد، وتقدم تعريفه في قول الماتن: (والمشبه بالمضاف) فارجع إليه إن شئت، وشبهه بالمضاف من ثلاثة أوجه، أحدها: كونه تعلق به شيء من تمام معناه، كما أن المضاف إليه من تمام المضاف، وثانيها: أنه عامل فيما بعده، كما أن المضاف عامل فيما بعده، وثالثها: طول الكلام فيما بعد كل واحد منهما.اهـ. الفتوحات، وإنما نصب هذه الثلاثة لفظًا؛ لأنها ليس فيها علة تقتضي البناء، أما المضاف فلعدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الإفراد، لأنها كلمة، وهو كلمتان، وأما الشبيه به فلكونه مشابهًا للمنادى المضاف، وأما النكرة غير المقصودة فلتنكيرها لم تشابه الكاف في التعريف. اهـ.تشويق.

واعلم أنه إذا كان المنادى الصحيح الآخر مضافًا إلى ياء المتكلم إضافة محضة؛ جاز فيه ست لغات لكثرة استعماله، وكثرة ذلك تستتبع فيه التخفيف، أحدها: حذف الياء، والاكتفاء بالكسرة نحو: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾[الزمر:١٦]، وهذه اللغة هي الأكثر، الثانية: إثبات الياء ساكنة كقوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ﴾ [الزخرف:٦٨]، وهي دون الأولى في الكثرة، الثالثة: إثبات الياء مفتوحة على الأصل؛ لأنها اسم على حرف واحد، فيجب أن يُبنَى على حركة كالكاف في نحو: ضربكَ، وما

أشبهه، والسكون في اللغة التي قبلها إنما هو للتخفيف. اهـ.كواكب، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ﴾[الزمر:٥٣]، وهي تلي الثانية في الكثرة، الرابعة: قلب الكسرة فتحة، وقلب الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأن الألف أخف من الياء نحو: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ﴾[الزمر:٥٦]، وهذه تلي الثالثة في الكثرة، الخامسة: حذف الألف، والاكتفاء بالفتحة نحو: يا غلامَ، وهذه اللغة وإن أجازها الأخفش، والفارسي، والمازني ضعيفة شاذة، السادسة: حذف الياء اكتفاءً عنها بنية الإضافة، وضم آخر المنادى؛ لأنهم لما حذفوا الياء شابه المنادى المفرد فجُعِلت حركته كحركته، وإنما تكون هذه اللغة فيما لا ينادى غالبًا إلا مضافًا إلى الياء كالرب، والأبوَين، والقوم كقول بعضهم: يا أمُّ لا تفعلي، وقُرِئ ﴿رَبِّ ٱلسِّجۡنُ﴾[يوسف:٣٣]، وهذه اللغة أضعف اللغات الست، والحاصل: أن هذه اللغات الست أفصحها حذف الياء اكتفاءً عنها بالكسرة، ثم إثباتها ساكنة ومفتوحة، ثم قلبها ألفًا، وحذف الألف اكتفاءً بالفتحة، وأما اللغتان الأخيرتان فضعيفتان، وهذه اللغات الست جارية في المنادى الصحيح الآخر المضاف إلي ياء المتكلم إضافة محضة، فإن كانت غير محضة نحو: يا مكرمي، ويا ضاربي؛ فليس فيه إلا لغتان: إثبات الياء مفتوحة، أو ساكنة لشدة طلبه لها لكونه عاملًا يشبه الفعل، وإذا كان المنادى المضاف إلى الياء أبًا أو أمًّا جاز فيه مع هذه اللغات الست أربع لغات أُخَر، وجملة ذلك عشر لغات، أحدها: إبدال الياء تاءً مكسورة، وهو الأكثر في كلامهم؛ لأن الكسر عِوَض من الكسر الذي كان يستحقه ما قبل ياء المتكلم، وزال حين جاءت التاء، إذ لا يكون ما قبل التاء إلا مفتوحًا. اهـ.كواكب، وبها قرأ السبعة ما عدا ابن عامر في نحو: يا أبتِ، الثانية: فتح التاء، وهو الأقيس لأن التاء عِوَض عن الياء المفتوحة، وتحريكها بحركة أصلها هو الأصل. اهـ.حفيد اهـ.صبان بتصرف، وبها قرأ ابن عامر، الثالثة: الجمع بين التاء والألف نحو: يا أَبَتَا، ويا أُمَّتَا بالتاء والألف جمعًا

بين العِوَضين، وبها قُرِئ شاذًّا، الرابعة: يا أَبَتِي، ويا أُمَّتي بالتاء والياء، وهاتان اللغتان قبيحتان، والأخيرة أقبح من التي قبلها، وينبغي أن لا تجوزا إلا في ضرورة الشعر لما فيهما من الجمع بين العِوَض والمعوض، وهما لا يكادان يجتمعان، والأولى أسهل من هذه لذهاب صورة المعوض عنه الذي هو الياء، وإذا كان المنادى مضافًا إلى مضاف إلى الياء مثل: يا غلام غلامي لم يَجُزْ فيه إلا إثبات الياء مفتوحة، أو ساكنة، ولا يجوز حذفها لبُعدها عن المنادى، إلا إذا كان المنادى ابن عم، أو ابن أم، أو ابنة عم، أو ابنة أم؛ فيجوز فيها أربع لغات، وذلك لكثرة استعمالها في النداء فخُص بالتخفيف، إحدى اللغات الأربع: حذف الياء اكتفاءً بالكسرة الدالة عليها مع كسر الميم، وثانيها: حذف الياء لا مع كسر الميم، بل مع فتحها، وفيه قولان أحدهما: أن الأصل ابن أمي، وابن عمي فقُلِبت الياء ألفًا، وحُذِفت الألف، وأُبْقِيت الفتحة دليلًا عليها، وعلى هذا فأُم، وعَم علامة الجر فيهما كسرة مُقدَّرة على ما قبل الياء المنقلبة ألفًا محذوفة، مجتزأ عنها بالفتحة، والثاني: أنهما جُعِلَا اسمًا واحدًا مُركَّبًا، وبُنِي على الفتح، والأول قول الكسائي، والفراء، وأبي عبيدة، وحُكِي عن الأخفش، والثاني قيل: هو مذهب سيبويه، والبصريين، وبهما قرئ في السبعة في قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِي﴾[الأعراف:١٥٠] – ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي﴾[طه:٩٤]، «والثالثة»: إثبات الياء، كقول الشاعر:

يـا ابـن أُمِّـي ويـا شُـقَيِّقَ نَفْسِـي ... أنـتَ خلَّفْتَنِـي لـدهرٍ شـديدٍ

وشُقَيِّق: تصغير شَقِيق، وخلَّفتني أي: جعلتني خليفة بعد موتك، ويُرَوى: خلَّيْتَني أي: أسلمتني، والدهر: الزمان، والشديد:من الشدة، والمعنى: يا ابن أمي، ويا أخا نفسي، خلَّفتني لدهر شديد أُكابِده وحدي، وقدكنتَ لي ظهيرًا عليه، وركنًا أستند إليه، فأوحشني فقدك، وأتلفني موتك،والشاهد في «يا ابن أُمِّي»: حيث أثبت الياء في أُمِّي، والأصل:

إثبات الياء في المضاف إلى ياء المتكلم إلا في ياء ابن أم، ويا ابن عم؛ لكثرة الاستمال فيهما، وذلك للضرورة.اهـ. كواكب، «الرابعة»: قلب الياء ألفًا كقوله:

يـا ابنـةَ عمـا لا تلـومي واهجعـي   فليس يخلـو عنك يومًا مضـجعي

ابنة: تاؤه للتأنيث، وتُقلَب هاء للوقف، واللوم: مصدر لامه يلومه، إذا عذله، واهجعي: أمر من هَجَع بفتحتَين هجوعًا بمعنى: نام بالليل، فهو خاص بنوم الليل، ولعل المراد هنا: لازمه، وهو السكوت فإن النوم يلازمه السكوت، وذلك لأن مقصوده نهي ابنة عمه، وهي امرأته، أم الخيار عن لومها إياه على صلع رأسه، وهو ذهاب شعره، والمضجع: موضع الاضطجاع قاله في القاموس،والمعنى كما في الإسعاف: أن الشاعر يقول: إن زوجتي هذه أصبحت تدَّعِي عليَّ ذنبًا وهو الكِبَر والشيخوخة، ولم أصنع شيئًا من ذلك الذنب، فهو ينهاها عن لومه على صلعه، كأنه يقول لها: لا تلوميني على هذا، فإني لو لم أصلع لشاب رأسي، والشيب عند النساء قريب من الصلع في الكراهية.اهـ.كواكب،والشاهد فيه:إثبات الألف في «عما»، وإبدالها من الياء؛ إذ أصله: يا ابنة عمي. اهـ.منحة الوهاب، وهاتان اللغتان قليلتان في الاستعمال.اهـ.شرح قطر الندى.

واختُلِف في العامل في المنادى، فقال سيبويه: فعل مُقدَّر، وأصل «يا زيدُ»: أدعو زيدًا، فحُذِف الفعل حذفًا لازمًا لكثرة الاستعمال، ودلالة حرف النداء عليه، وذهب المبرد إلى أن الناصب حرف النداء لسَدِّه مَسَدَّ الفعل، وعلى كِلَا المذهبَين «فيا زيد» كلام تام، أما على مذهب سيبويه فجُزْءَا الكلام مقدران، وهما الفعل والفاعل، وأما على مذهب المبرد فحرف النداء سدَّ مَسَدَّ أحد الجزأين، وهو الفعل، والفاعل مُقدَّر، قال الناصر: ولا مانع من دعوى سد حرف النداء مَسَدَّ الجزأين، وذهب الكسائي

والرياشي[١] إلى أن ضمة يا زيدُ ونحوه ضمة إعراب، ونقله ابن الأعرابي عن الكوفيين.اهـ.عطار.

خاتمة:ويجوز حذف حرف النداء، وهو «يا» خاصة سواء كان المنادى مفردًا، أو مضافًا،«فالأول» نحو قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾[يوسف:٢٩]، أي: يا يوسف،«والثاني»: نحو قوله تعالى: ﴿أَنْ أَدُّوٓاْ إِلَيَّ عِبَادَ ٱللَّهِ﴾[الدخان:١٨]، أي: يا عباد الله على أحد الوجهَين، ويُمتنَع حذف حرف النداء في ثمانِ مسائل؛«أحدها»: المندوب نحو يا عُمَرَاهُ، «والثانية»: المستغاث نحو: يا لله للمسلمين، «والثالثة»: المنادى البعيد نحو: يا زيد، إذا كان بعيدًا منك، وإنما لم يُحذَف حرف النداء في هذه المسائل الثلاث؛ لأن المراد فيهن إطالة الصوت بحرف النداء، والحذف ينافيه،«والرابعة»: اسم الجنس غير المعين كقول الأعمى: يا رجلًا خد بيدي، «والخامسة»: المُضمَر المخاطَب؛ لأن الحذف معه يفوت الدلالة على النداء لكون ندائه شاذًّا قليلًا لا يقاس عليه كقول بعضهم: يا إياك قد كفيتك،«السادسة»: اسم الله تعالى نحو: يا الله، إذا لم يُعوَّض في آخره الميم المشددة عن حرف النداء؛ لأن نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس لوجود «أل» فيه فلو حُذِف حرف النداء لم يدل عليه دليل، والحذف إنما يكون لدليل، و«السابعة»، و«الثامنة»: اسم الاشارة، واسم الجنس لمعين؛ لأن حرف النداء في اسم الجنس كالعِوَض من أداة التعريف؛ فحقه أن لا يُحذَف كما لا تُحذَف الأداة، واسم الإشارة في معنى اسم الجنس فجرى مجراه.خلافًا للكوفيين فيهما.اهـ.توضيح بزيادة من التصريح،والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم.

ولما فرغ من الكلام عن المنادي شرع في الكلام عن المفعول من أجله، فقال:

---

(١) أبو الفضل العباس بن الفرج الرياشي، مولى محمد بن سليمان الهاشمي، من كبار النحاة وأهل اللغة، راوية للشعر، وعالم بأيام العرب.

بَابُ الْمَفْعُولِ لأَجْلِهِ

وَهُوَ اَلِاسْمُ اَلْمَنْصُوبُ، اَلَّذِي يُذْكَرُ بَيَانًا لِسَبَبِ وُقُوعِ اَلْفِعْلِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «قَامَ زَيْدٌ إِجْلَالًا لِعَمْرٍو»، وَ«قَصَدْتُكَ اِبْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ».

باب المفعول من أجله: أي: الذي فُعِل الفعل لأجله، ويُسمَّى: المفعول لأجله، والمفعول له، فتكون له ثلاثة أسماء، (وهو الاسم) أي: المصدر؛ فخرج الفعل والحرف، (المنصوب) جوازًا مع استكمال الشروط التي سنبسطها إن شاء الله تعالى، (الذي يُذكَر) علة، و(بيانًا لسبب وقوع الفعل) الصادر من الفاعل، والمفعول له بسبب حامل للفاعل على الفعل، وعلامته وقوعه في جواب لِمَ فعلت؟ وصحة تقديره بلام العلة، كما أن المفعول به مُقدَّر بالباء، والمفعول فيه مُقدَّر بفي، والمفعول معه مُقدَّر بمع.اهـ.كواكب، والمراد بالفعل: الفعل اللغوي، (نحو: قام زيد إجلالًا لعمرو)، فقام زيد: فعل وفاعل، وإجلالًا: منصوب على أنه مفعول لأجله؛ لأنه ذُكِر لبيان علة وقوع الفعل، وهو القيام، ولعمرو: جار ومجرور متعلق بواجب الحذف في محل نصب نعت «لإجلالًا»، والتقدير: إجلالًا كائنًا لعمرو، (وقصدتك ابتغاءَ معروفك)، فقصدتك: فعل، وفاعل، ومفعول به، وابتغاء: مفعول لأجله، ومعروفك: مضاف إليه، ومعروف: مضاف، والكاف: مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر، وكرر المصنف المثال إشارة إلى أن المفعول لأجله، وإن كان علة لكن يكون نكرة كالمثال الأول، ومعرفة كالمثال الثاني، فإن ابتغاء بإضافته إلى «معروف» المضاف إلى الضمير اكتسب التعريف، وأيضًا مثَّل المصنف بهذين المثالين للإشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون الفعل لازمًا، أو متعديًا، فقام لازم، وقَصَد متعدٍّ، واعلم أن

للمفعول من أجله خمسة شروط؛ الأول: أن يكون مصدرًا؛فخرج به غير المصدر؛ فلا يجوز: جئتك السمن والعسل بالنصب، لأنه اسم عين لا مصدر، وهذا الشرط قاله الجمهور، والثاني: أن يكون قلبيًّا أي: من أفعال النفس الباطنة: كالرغبة، والرهبة، والتعظيم، والإجلال؛ لأن العلة هي الحاملة على إيجاد الفعل، والحامل على الشيء متقدم عليه، وأفعال الجوارح ليست كذلك فخرج به غير القلبي؛ فلا يجوز: جئتك قراءةً للعلم؛ لأن القراءة من أفعال اللسان، ولا قتلًا للكافر؛ لأن القتل من أفعال اليد، وهذا الشرط قاله ابن الخباز وغيره كالرندي، الثالث: أن يكون علة للفعل الذي قبله؛ لأنه الباعث على الفعل، فخرج به ما ليس معللًا من سائر المفاعيل، إذ لا تعليل فيها نحو: ضربت ضربًا، فإنه مفعول مطلق،«الرابع»: أن يكون مشاركًا لعامله في وقته، فخرج به ما لا يشاركه في الوقت، فلا تقول: تأهبت اليوم سفرًا غدًّا، لأن زمن التأهب سابق على زمن السفر، وإن كان فاعلهما واحدًا،«الخامس»: أن يكون مشاركًا لعامله في فاعله، فخرج به ما لا يشاركه فيه، فلا تقول: جئتك محبتك إياي؛ لأن فاعل المجيء المتكلم، وفاعل المحبة المخاطَب، فلا يجوز نصبه، وإن كان زمنهما واحدًا، وهذا الشرط والذي قبله قاله الأعلم والمتأخرون كالشلوبين، وقال تلميذه ابن الضائع، بإعجام الضاد، وإهمال العين: لم يشترط ذلك سيبويه، ولا أحد من المتقدمين وعلى هذا يجوز: جئتك أمس طمعًا في معروفك الآن.اهـ.توضيح وتصريح، والمعتمد: ما قاله الأعلم والمتأخرون.اهـ.كواكب، وهذه الشروط لجواز النصب لا لوجوبه، فإن اختل شرط من هذه الشروط تعين جره بحرف التعليل، وهو أربعة: اللام، والباء، وفي، ومن.

تنبيه:والمفعول له المستكمِل للشروط المتقدمة له ثلاثة أحوال؛ الأول: أن

يكون مجردًا من أل والإضافة، والثاني: أن يكون مصاحبًا لأل، والثالث: أن يكون مضافًا، فإن كان مجردًا من أل والإضافة؛ جاز فيه النصب، والجر بحرف التعليل، لكن النصب أرجح، نحو: قمت إجلالًا لعمرو، وضربت ابني تأديبًا، فهذان المثالان أرجح من قولك: ضربت ابني لتأديب، وقمت لإجلال؛ لأنه أشبه الحال والتمييز في التبيين والتنكير، وإن كان مصاحبًا لأل فالأرجح فيه الجر بالحرف، فقولك: ضربت ابني للتأديب أرجح من ضربت ابني التأديب لبُعد شبهه عن الحال والتمييز، وإن كان مضافًا جاز فيه النصب والجر على السواء،لأنه يشبه المجرد إن نظر إليه وحده، ويشبه المُعرَّف إن نظر إليه مع المضاف إليه.اهـ.تيسير العزيز الوهاب،نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾[البقرة:٧٤]، أي: لأجل خشية الله، فخشية: مفعول له، وهو مضاف مجرور، وقوله تعالى: ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾[البقرة:٢٦٥]، فابتغاء: مفعول له، وهو مضاف منصوب، والله اعلم .

ولما أنهى الكلام عن المفعول لأجله شرع في الكلام عن المفعول معه، فقال.

بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

وَهُوَ اَلِاسْمُ اَلْمَنْصُوبُ، اَلَّذِي يُذْكَرُ لِبَيَانِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ اَلْفِعْلُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «جَاءَ اَلْأَمِيرُ وَالْجَيْشَ» وَ«اسْتَوَىٰ اَلْمَاءُ وَالْخَشَبَةَ». وأما خَبَرُ «كَانَ» وَأَخَوَاتِهَا، وَاسْمُ «إِنَّ»وَأَخَوَاتِهَا، فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا فِي اَلْمَرْفُوعَاتِ، وَكَذَلِكَ اَلتَّوَابِعُ؛ فَقَدْ تَقَدَّمَتْ هُنَاكَ.

باب المفعول معه: أي: الذي وقع الفعل بمصاحبته، وجرت عادة النحاة أن يجعلوه آخر المفاعيل لأمرين؛ أحدهما: لكون العامل لا يصل إليه إلا بواسطة ظاهرة، وهي الواو، والثاني: للخلاف في كونه قياسيًّا، أو سماعيًّا، وإن كان المختار كما قاله العصامي: إنه قياسي مطلقًا، (وهو الاسم) أي: الصريح الفضلة، (المنصوب) بما سبقه من فعل أو شبهه، الواقع بعد واو المعية التي أُرِيد بها التنصيص على المعية، المسبوق بجملة فعلية، كسِرْت والنيل، أو اسميه فيها معنى الفعل وحروفه، كأنا سائر والنيل، فخرج بذكر الاسم الصريح الفعل المنصوب بعد الواو في قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، والجملة نحو: سرت والشمس طالعة برفعهما فإن الواو وإن كانت بمعنى مع فيهما كما صرح به في شرح القطر، إلا أنها داخلة في المثال الأول على فعل، وهو «تشرب»، وفي المثال الثاني داخلة على جملة، وهي «الشمس طالعة»، فليسا مفعولًا معه بناء على أن المُؤَوَّل من أن والفعل لا يُسمَّى مفعولًا معه خلافًا لبعضهم، وعلى أن جملة «والشمس طالعة» ليست مفعولًا معه خلافًا لصدر الأفاضل تلميذ الزمخشري، كما نقله في المغني.اهـ.تصريح، والاسم يشمل المفرد، والمثنى، والجمع للمذكر والمؤنث تصحيحًا وتكسيرًا، وخرج بقولنا: الفضلة نحو: اشترك زيد وعمرو، فإنه عمدة؛ لأن الفعل لا يُستغنَى عنه، لا يقال: اشترك زيد لأن الاشتراك لا يتأتى إلا بين اثنين فأكثر، وخرج بقولنا: الواقع بعد واو

بقية المفاعيل، ونحو: جئت مع عمرو، وبعت العبد بثيابه، مما يفيد المعية بغير واو، وخرج بقولنا: المعية نحو: رأيت زيدًا وعَمْرًا قبله، أو بعده، فإن التقييد بالقبلية أو البعدية ينافي المعية، وخرج بقولنا: أُرِيد بها التنصيص نحو: مزجت ماءً وعسلًا؛ إذ الواوليست نصًّا على المعية، وإنما استُفِيد معنى المعية من العامل، وخرج بقولنا: المسبوقة بجملة نحو: كل رجل وضَيعتُه بالرفع عطفًا على كل، فلا يجوز فيه النصب على المفعول معه؛ لعدم تقدم الجملة خلافًا للصيمري بفتح الميم وضمها، وبقولنا: فعلية أو اسمية فيها معنى الفعل وحروفه نحو: هذا لك وأباك، فلا يُتكلَّم به، أي: بهذا المثال، أي: لايُتكلَّم به منصوبًا، خلافًا لأبي علي، بل يجب جر أبيك؛ لأنك لم تذكر فعلًا ولا اسمًا فيه معنى الفعل وحروفه، لأن اسم الإشارة وإن كان فيه معنى الفعل، وهو «أُشِير» لكنه ليس فيه حروفه، (الذي يُذكَر لبيان مَن)، أي: لذات (فعل معه الفعل) على جهة المصاحبة كما تفيده الأمثلة الآتية، نحو: (جاء الأمير والجيش)، أي: مع الجيش، فالجيش: مفعول معه، فإنه اسم صريح، فضلة منصوب بالفعل، وذُكِر لبيان مَنْ صاحب الأمير في المجيء، وهو الجيش واقع بعد الواو التي بمعنى مع، (واستوى الماء والخشبة)، أي: مع الخشبة، فالخشبة: مفعول معه نظير ما قبله، ونبَّه المصنف رحمه الله تعالى بذكر المثالَين على أن المفعول معه قد يكون واجب النصب، فلا يجوز عطفه على ما قبله كما في المثال الثاني في كلامه، فإنك لو رفعت الخشبة بالعطف على الماء لكنت ناسبًا الاستواء إليهما، وليس مرادًا، وإنما المراد أن الماء ارتفع حال كونه مصاحبًا للخشبة، وقد يكون جائزالنصب والعطف كما في المثال الأول لصحة نسبة المجيء لكل من الأمير والجيش، والخشبة مقياس يُعرَف به قدرارتفاع الماء وقت زيادته، واستوى هنا بمعنى ارتفع لا بمعنى تساوى، والذي يرتفع هو الماء لا الخشبة، فالمراد أنه صاحَب الماء الخشبة وقت حصول الارتفاع

منه، لا أنها استوت لأنها لم تكن مُعْوَجَّة فتستوي.

تنبيه: اعلم أن الاسم الواقع بعد الواو من حيث هو له خمس حالات، لأنه على قسمين: إما أن يصلح لكونه مفعولًا معه أولًا، فالأول له ثلاث أحوال؛ الأول:رجحان العطف، وذلك إذا أمكن بلا ضعف في اللفظ والمعنى، نحو: جاء الأمير والجيش، بنصب الجيش على أنه مفعول معه، وبرفعه عطفًا على الأمير، وهو أرجح؛ لأنه الأصل، وقد أمكن بلا ضعف في اللفظ والمعنى، قال في الخلاصة: **والعطف إن يمكن بلا ضعفٍ أحق**، والثاني: رجحان النصب على المعية، وذلك إذا لم يمكن العطف إلا بضعف في اللفظ، نحو: سرت والأمير، وقمت وزيدًا، فترجحت المفعولية في ذلك؛ لأن العطف على ضمير الرفع المتصل بلا فصل ضعيف، قال في الخلاصة:

وإِنْ علـىٰ ضـميرِ رفـعٍ متصـل ... عطفتَ فافصل بالضمير المنفصل

أو فاصـلٍ مـا وبـلا فصـلٍ يَـرِد ... في الـنَّظم فاشـيًا وضَـعفَه اعْتَقِـدْ

والثالث: وجوب النصب، وذلك إذا لم يمكن العطف أصلًا نحو: استوى الماء والخشبة، فتتعين المفعولية في ذلك؛ لأن العطف يستلزم أن الخشبة ترتفع، وليس مرادًا، وإنما المراد أن الماء ارتفع حال كونه مصاحبًا للخشبة كما مر آنفًا، وأما القسم الثاني من قسمي الاسم الواقع بعد الواو، وهو الذي لا يصلح لكونه مفعولًا معه، فهو قسمان؛ الأول: ما يتعين فيه العطف، وذلك إذا لم تُمكَّن المفعولية نحو: كل رجل وضَيعتُه، ونحو: اشترك زيد وعمرو، ونحو: رأيت زيدًا وعَمْرًا قبله أو بعده، لما بيَّناه من عدم تقدم جملة في الأول، ومن عدم الفضلة في الثاني، وعدم المصاحبة في الثالث، والثاني: ما لا يصلح فيه العطف، ولا النصب على المعية، وذلك إذا لم يمكن العطف، ولا المفعولية، كقوله:

عَلَفْتُهـــا تبنًـــا ومـــاءً بـــاردًا حتـــىٰ غَـــدَتْ همَّالـــةً عَيناهـــا

والعَلَف بفتحتين: اسم للمعلوف به، والتبن: هو ساق الزرع بعد دِياسه، غدت أي: صارت، وهمَّالة: كثيرة الجريان،والمعنى: علَفْت هذه الدابة تبنًا، وسقيتها ماءً باردًا حتى صارت دموع عينيها كثيرة الجريان.اهـ.فتح الجليل، والشاهد في «ماء»: حيث لا يجوز نصبه على المفعولية، ولا العطف على «تبنًا»، بل يجب إضمار فعل ناصب للاسم على أنه مفعول به، والتقدير: علفتها تبنًا، وسقيتها ماءً باردًا؛ لأن الماء لا يُعلَف حتى يصح فيه العطف، بل يُسقَى، ولا يصحب التبن وقت العلف حتى يصح نصبه على المعية، بل يقع قبله أو بعده، وكذلك نحو قوله:

إذا مـــا الغانِيـــات بَـــرَزْنَ يَومًـــا وزَجَجْـــنَ الحواجـــبَ والعُيُونَـــا

والغانيات: جمع غانية، وهي المرأة التي استغنت بجمالها عن الزينة، ويقال لها: التي استغنت بزوجها عن التطلع إلى الرجال، بَرَزْنَ: أظْهَرْن، والشاهد فيه: والعُيُونَا، حيث لا يجوز نصبه على المفعولية، ولاالعطف على الحواجب، بل هو منصوب على إضمار فعل ناصب للاسم على أنه مفعول به، وتقديره: وكحلن العيون؛ لأن العيون لا تُزَجَّج، بل تُكحَّل، ولا تصاحب الحواجب في التزجيج، وهو تدقيق الحاجبَين، وتحسينها، بل تصاحبهما في المكان، وهو الوجه.اهـ.كواكب بزيادة.

فائدة:والناصب للمعفول معه ما سبقه من فعل أو شبهه، وبه قال جمهور البصريين، وطائفة من الكوفيين، لا الناصب له الواو خلافًا لعبد القاهر الجرجاني، ورُدَّ بأن الواو لو كانت عاملة لاتَّصل بها إذا كان ضميرًا، كما في سائر الحروف الناصبة، فيقال: جاء زيد وَكَ، وإلى هذين المذهبين أشار ابن مالك بقوله:

بمـــا مِـــنَ الفعـــلِ وشِـــبْهِهِ سَـــبَقْ ذا النَّصـــبُ لا بـالواوِ في القَـولِ الأحـقّْ

ولا الناصب له الخلاف أي: المخالفة خلافًا للكوفيين أكثرهم، كما صرح به الموضح في شرح اللمحة، فإنهم ذهبوا إلى أن الناصب للمفعول معه معنوي، وهو: مخالفة ما بعد الواو لما قبلها، ورُدَّ بأن الخلاف لو كان يقتضي النصب لجاز: ماقام زيد بل عَمْرًا بنصب عمرو، وذلك لا يجوز، ولا الناصب له فعل محذوف بعد الواو، والتقدير في سرت والنيل: سرت ولابست النيل، فيكون حينئذ مفعولًا به خلافًا للزجاج، ورده السيرافي بما يطول ذكره.اهـ.توضيح مع التصريح.

تتمة:سُمِع من لسان العرب نَصْب المفعول معه بعد «ما، وكيف» الاستفهاميتين من غير أن يُلفَظ بفعل أو شبهه، نحو: ما أنت وزيدًا؟ وكيف أنت وقصعة من ثريد؟ فخرجه النحويون على أنه منصوب بفعل مُضمَر مشتق من كون، والتقدير: ما تكون وزيدًا؟ وكيف تكون وقصعة من ثريد؟«فزيدًا، وقصعة»: منصوبان بتكون مُضمَرة، قال ابن مالك:

وبعدَ ما استفهامٍ أو كيف نَصَبْ ... بفعل كَونِ مُضمَرٍ بعضُ العَرَبْ

اهـ.تشويق، (وأما خبر كان وأخواتها) نحو: كان زيد قائمًا، (واسم إن وأخواتها) نحو: إن زيدًا قائم، (فقد تقدم ذكرهما) استطرادًا (في) باب (المرفوعات)، ولا حاجة إلى إعادة ذلك هنا؛ لئلا يلزم التكرار بلا ثمرة، (وكذلك التوابع) للمنصوبات، وهي النعت نحو: رأيت زيدًا العالم، والعطف نحو: رأيت زيدًا وعَمْرًا، والتوكيد نحو: رأيت زيدًا نفسه، والبدل نحو: رأيت زيدًا أخاك، (فقد تقدمت هناك)، فلا عَود، ولا إعادة، والله أعلم، ولما أنهى الكلام عن منصوبات الأسماء شرع في الكلام عن مخفوضات الأسماء، فقال:

بَابُ الْمَخْفُوضَاتِ مِنَ الأَسْمَاءِ

اَلْمَخْفُوضَاتُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: مَخْفُوضٌ بِالْحَرْفِ، وَمَخْفُوضٌ بِالْإِضَافَةِ، وَتَابِعٌ لِلْمَخْفُوضِ. فَأَمَّا اَلْمَخْفُوضُ بِالْحَرْفِ فَهُوَ: مَا يَخْتَصُّ بِمِنْ، وَإِلَىٰ، وَعَنْ، وَعَلَىٰ، وَفِي، وَرُبَّ، وَالْبَاءِ، وَالْكَافِ، وَاللَّامِ، وَبِحُرُوفِ اَلْقَسَمِ، وَهِيَ اَلْوَاوُ، وَالْبَاءُ، وَالتَّاءُ، وَبِوَاوِ رُبَّ، وَبِمُذْ، وَمُنْذُ. وَأَمَّا مَا يُخْفَضُ بِالْإِضَافَةِ، فَنَحْوُ قَوْلِكَ: «غُلَامُ زَيْدٍ»، وَهُوَ عَلَىٰ قِسْمَيْنِ: مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ، وَمَا يُقَدَّرُ بِمِنْ؛ فَاَلَّذِي يُقَدَّرُ بِاللَّامِ نَحْوُ: «غُلَامُ زَيْدٍ» وَاَلَّذِي يُقَدَّرُ بِمِنْ، نَحْوُ: «ثَوْبُ خَزٍّ» وَ«بَابُ سَاجٍ» وَ«خَاتَمُ حَدِيدٍ»، وما أشبه ذلك.

باب مخفوضات الأسماء: إضافة المخفوضات من إضافة الصفة للموصوف، أي: الأسماء المخفوضات، والإضافة لبيان الواقع لا للاحتراز؛ لأن الخفض من خصائص الأسماء، فلا يوجد في الأفعال، ويمكن أن يقال: إن الإضافة للاحتراز عن الأسماء المرفوعة والمنصوبة، وإنما ختم المصنف كتابه بهذا الباب للإشارة إلى أنه ينبغي الاتصاف بالخفض؛ لأن مَن خفض جانبه لله تعالى ارتفع، ولذا ورد: مَن تواضع لله رفعه، (المخفوضات ثلاثة) أي: المشهور عند النحاة، وزاد بعضهم الجر بالمجاورة،ويكون في النعت، نحو: هذا جحر ضبٍّ خَرِبٍ، رُوِي بجر خربٍ لمجاورته الضب، وإنما كان حقه الرفع؛ لأنه نعت للمرفوع، وهو الجحر، وإعرابه يكون على رواية الجر مرفوعًا بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة، وعلى الرفع أكثر العرب،أي أن المروي عن أكثر العرب هو رفع خرب، وحينئذ لا يكون مما نحن فيه، وفي التوكيد، كقوله:

يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم ... أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنَب

بخفض كلهم لمجاورة الزوجات مع أنه توكيد لمفعول بلغ، لا للزوجات، وإلا لقال: كلهن، ويكون إعرابه منصوبًا بفتحة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة، وعرى جمع عروة، والمراد بها هنا الرأس والذنَب مُؤَخَّر سلسلة الظهر، والمراد به هنا الذَّكر، وانحلالها كناية عن الضعف وعدم القدرة على الوطء، والمعنى: يا صاحبي بلغ أصحاب الزوجات كلهم أن الرجل متى فتر عن الوقاع ولم يستطعه تباعدت النسوة عنه وتركن مواصلته فتأمل. اهـ.حامدي، والشاهد فيه قوله: كلهم، فإن الرواية في هذه الكلمة بجر كل مع أنها توكيد لذوي المنصوب على المفعول به، والتوكيد يتبع المؤكد في إعرابه، فكان حقه أن ينصب كلًّا لذلك، ولكنه لما وقع مجاورًا للزوجات المجرور بالإضافة جُرَّ لمناسبة الجوار، ويُسمَّى ذلك: الجر بمجاورة المجرور، أو الجر للمجاورة، وهو شاذ لا يقاس عليه.اهـ.منحة الوهاب شرح شواهد الكواكب الدرية، وفي عطف النسق، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾[المائدة:٦] في قراءة مَن جرَّ الأرجل لمجاورته للمخفوض، وهو الرءوس، ويكون إعرابه على قراءة مَن جرَّ الأرجل منصوبًا بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة، وإنما كان حقه النصب كما هو قراءة جماعة آخرين، وهو بالعطف على الوجوه، وهذا قول جماعة من المفسرين والفقهاء، وخالفهم في ذلك المحققون، ورأَوا أن الخفض على الجوار لا يحسُن في المعطوف؛ لأن حرف العطف حاجز بين الاسمين، ومبطل للمجاورة، وإذا أردت بيان رأي هؤلاء المحققين بيانًا شافيًا فعليك بشرح الشذور لابن هشام. اهـ.، وزاد بعضهم قسمًا آخر، وهو الجر بالتوهم كما في قول الشاعر:

بـدا لـي أني لسـت مـدرك مـا مضـىٰ ... ولا سـابقٍ شـيئًا إذا كـان جائيـا

اللغة، بدا: ظهر، مدرك بمعنى: مستدرك، الجائي: المقبل، المعنى: قد نشأ لي، وظهر أنني لا أدرك ما فات، ولا أقدر أني أسبق على ما سيجيء من الحوادث.اهـ. منحة الوهاب، والشاهد فيه: جر «سابق» بالعطف على «مدرك» لتوهم دخول الباء على خبر ليس، فكأنه قال: بمدرك، إذ دخول الباء على خبرها كثير.اهـ.منحة الوهاب بزيادة من التشويق، كما قال ابن مالك: **وبعدَ ما وليس جَرَّ الْبَا الخَبَرْ**، واعلم أن المصنف ترك هذين النوعين لكون الأول قليلًا، ولأن حركة الجوار مجرد اتباع فلا عامل لها البتة، والثاني يرجع إلى المخفوض بالحرف المُتوَهَّم لا التوهم نفسه، اهـ تشويق بتصرف. (مخفوض بالحرف) قدمه لأن الأصل في الخفض أن يكون بالحرف، ولا يكون بالاسم إلا بطريق النيابة.اهـ.عبد المعطي.اهـ.تشويق، (ومخفوض بالإضافة) أي: العامل فيه هو الإضافة، وهذه طريقة للمصنف تبعًا للسهيلي، وأبي حيان في النكت الحسان، وهذا رأي ضعيف، وقال الزجاج: يُجَرُّ بمعنى اللام، وقال ابن الباذش: يُجَرُّ بحرف مُقدَّر ناب عنه المضاف، وهذان القولان ضعيفان أيضًا، والأصح: أن الخافض هو المضاف لاتصال الضمير به، والضمير لا يتصل إلا بعامله، وهو رأي سيبويه، والجمهور، وابن مالك، (وتابع للمخفوض)، أي: مخفوض بالتبعية للمخفوض، وهذا الذي جرى عليه المصنف مبني على رأي السهيلي والأخفش من أن العامل فيه هو التبعية، وهو ضعيف، والأصح: أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل، فالعامل فيه محذوف، والحاصل: أن الجار هو الحرف أو المضاف، ومثال الجر بالحرف: مررت بزيد،فزيد مجرور بالباء،ومثال الجر بالاسم المضاف: مررت بغلام زيد، فغلام مضاف، وزيد مضاف

إليه مجرور بالمضاف،ومثال الجر بالتبعية: مررت بزيد الكريم، فالكريم مجرور بالتبعية لزيد، والصحيح أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع، وقد اجتمعت الثلاثة في:بسم الله الرحمن الرحيم، فاسم: مجرور بالباء، ولفظ الجلالة: مجرور بالإضافة، والرحمن والرحيم: مجروران بالتبعية، وقد علمت الصحيح كما تقدم، (فأما المخفوض بالحرف) أي: بحرف الجر، سُمِّيت هذه الحروف حروف الجر؛ لأنها تعمل الجر كما قيل: حروف النصب، وحروف الجزم لذلك، أو لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء، أي: تضيفها وتوصلها إليها، ومن ثَمَّ سماها الكوفيون حروف الإضافة؛ لأنها تضيف معاني الأفعال، أي: توصلها إلى الأسماء، ولا يرد «خلا، وعدا، وحشا» في الاستثناء من حيث إنها للإخراج لا للتوصيل؛وفي الصبان: لأنهن لتنحية معنى الفعل عن مدخولهن لا لإيصاله إليه اهـ، لأن المراد أنها تربط معنى الفعل بالاسم على ما يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفي،والمراد بالجر على هذا:معناه المصدري، وعلى الأول أي قولنا: تعمل الجر: الإعراب المخصوص، وقدمها على الإضافة لأنها تُقدَّر بالحرف دون العكس، ولما قيل: إن الجر في الإضافة بالحرف المقدر.اهـ.خ ض بتصرف (فهو ما يُخفَض بمن)؛ قدمها المصنف لأنها أصل حروف الخفض؛ لأنها تنفرد بجر الظروف التي لا تتصرف كقبل، وبعد،وعند،ولدن، وقد وعدنا في قول المصنف: وحروف الخفض أن نذكر معاني حروف الجر في باب المخفوضات؛ فنقول وفاءً بالوعد: لِمِنْ مَعَانٍ،«أحدها»: ابتداء الغاية المكانية باتفاق من البصريين والكوفيين بدليل انتهاء الغاية بعدها، والمراد بالغاية: المسافة، نحو قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء:١]، والمراد بالمكانية: ما ليس زمنًا فيشمل نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ

مِن سُلَيۡمَٰنَ﴾[النمل:٣٠]، ومن فلان إلى فلان، ويمكن جعل الأشخاص أماكن بالتأويل لملازمة المكان لها، وابتداء الغاية الزمانية وفاقًا للكوفيين، والأخفش، والمبرد، وابن درستويه، وخلافًا لأكثر البصريين في منعهم ذلك بدليل ﴿لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ﴾ [التوبة:١٠٨]، وفي الحديث (فمُطِرْنا مِن الجمعة إلى الجمعة) رواه البخاري، وقول بعض العرب: من الآنَ إلى الغد، حكاه الأخفش، «الثاني»: التبعيض عند الفارسي، والجمهور، وصححه ابن عصفور، نحو قوله تعالى: ﴿مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:٢٥٣]، وعلامتها: صحة حلول بعض مكانها، كما قرأ ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حتى تنفقوا بَعْضَ ما تحبون،«الثالث»: بيان الجنس، نحو: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾[الحج:٣٠]، وعلامتها: صحة الإخبار بما بعدها عما قبلها، وكون ما قبلها أكثر مما بعدها، فإن الرجس أكثر من الأوثان، وقد يكون أقل كخاتم من حديد، «الرابع»: التعليل، نحو قوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ﴾[نوح:٢٥]، وقول الشاعر:

وذلك من نبإ جاءني ... وخبرته عن بني الأسود

تقدم معنى البيت في باب كان،والشاهد في قوله: من نبإ: حيث جاءت مِن بمعنى التعليل، أي من أجل نبإ . «الخامس»: البدل نحو قوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ﴾[التوبة:٣٨] أي: بدل الآخرة،«السادس»: الفصل، وهي الداخلة على ثاني المتضادَّين، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ ٱلۡمُفۡسِدَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِ﴾ [البقرة:٢٢٠]، وأيضًا: ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلۡخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِۗ﴾[آل عمران:١٧٩]، قاله ابن مالك، «السابع»: الظرفية، نحو قوله تعالى: ﴿مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِ﴾[فاطر:٤٠] أي: في الأرض، «الثامن»: العِنْدية، نحو قوله تعالى: ﴿لَن تُغۡنِيَ عَنۡهُمۡ أَمۡوَٰلُهُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔاۚ﴾[المجادلة:١٧]، أي: عنده، «التاسع»: مرادفة الباء عند بعض البصريين، وقيل:

عند بعض الكوفيين، نحو قوله تعالى: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾[الشورى:٤٥] أي: بطرف، «العاشر»: المجاوزة، نحو قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر:٢٢] أي: عن ذكر الله،«الحادي عشر»: الاستعلاء عند الأخفش والكوفيين، نحو قوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾[الأنبياء:٧٧] أي: عليهم،«الثاني عشر»:التنصيص على العموم، أو توكيد التنصيص على العموم، فالأولى الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي، نحو: ما جاءني من رجل، فهي للتنصيص على العموم، ألا ترى أنه قبل دخول مِن يَحتمِل نفي الوحدة، ونفي الجنس على سبيل العموم؟ ولهذا يصح أن يقال: بل رجلان، وبعد دخولها يصير نصًّا في نفي الجنس على سبيل العموم؛ فيَمتنِع أن يقال: بل رجلان.اهـ.تصريح، أويقال: أعني الأولى،هي الزائدة الداخلة على المحتمل للعموم، نحو: ما جاءني من رجل، فإنّه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة؛ لأنّك إذا قلت: ما جاءني رجل، يحتمل أنّ المعنى ما جاءني أحد من هذا الجنس، ويحتمل: ما جاءني رجل واحد، بل رجلان، ويمتنع ذلك بعد دخول من .

والثانية: الداخلة على نكرة مختصة بالنفي وشبهه، نحو: ما جاءني من أحد، فهي لتأكيد التنصيص على العموم؛ لأن النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم نصًّا، فزيادة مِن إنما أفادت مجرد التوكيد؛ لأن ما جاء أحد، وما جاء مِن أحد سيان في أفهام العموم دون احتمال.اهـ.تصريح، أو يُسمَّى أيضًا في الثانية:توكيد العموم، وهي الزائدة الداخلة على الموضوع للعموم والاستغراق،«كأحد، وديار» الواقعَين بعد النفي، نحو: ما جاءني من أحد، أو من ديار، فإن أحدًا وديارًا صيغتان دالتان على العموم إذا وقعتا بعد النفي، ولها شروط ثلاثة عند الجمهور،«أحدها»: أن يسبقها نفي بأي أداة كانت، أو نهي بلا، أو استفهام بهل، وكذا الهمزة على الأوجه، فلا تزاد مع

غيرهما لعدم السماع،«والثاني»: أن يكون مجرورها نكرة، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾[المؤمنون:٩١]، ونحو قوله تعالى: ﴿هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾[الملك:٣]، ونحو: لا يقم من أحد، «الثالث»: أن يكون فاعلًا، نحو قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ﴾[الأنبياء:٢]، فذِكْر: فاعل يأتيهم، أو مفعولًا نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ﴾[مريم:٩٨]، فأحد: مفعول تُحِس، أو مبتدأ، ولو منسوخًا نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[فاطر:٣]، فخالق: مبتدأ، ونحو: ما ظننت من رجل قائمًا، وذهب بعض الكوفيين إلى عدم اشتراط النفي وشبهه، وجعلوها زائدة في نحو قولهم: قد كان من مطر، وذهب الأخفش إلى عدم اشتراط الشرطين الأولين، واستدل بنحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِي۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[الأنعام:٣٤]، و﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[الأحقاف:٣١]، وأما الكسائي، وهشام من الكوفيين فيوافقان الأخفش في عدم اشتراط الشرطين الأولين، ومعنى زيادتها أن مدخولها مطلوب للعامل بدونها فهي مُقحمَة بين الطالب ومطلوبه، لا أنها لا تفيد شيئًا؛ إذ سقوطها يُخِل بالمراد منها.اهـ.خ ض.

فائدة: لم يُشترَط في زيادة غيرها؛ ذلك لأنها أم الباب فاشترطوا في زيادتها ذلك لثقل زيادتها.اهـ.حاشية يس.

(وإلى)، وثنَّى بها لأنها تكون في مقابلة مِن في المعنى، ولها معانٍ،«أحدها»: انتهاء المسافة في المكان، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾[الإسراء:١]، أو الزمان، نحو قوله تعالى: ﴿أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾[البقرة:١٨٧]، أو غيرهما نحو: إلى هرقل عظيم الروم، «الثاني»: المصاحبة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾[النساء:٢]، «الثالث»: الظرفية، نحو قوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ

ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾[النساء:٨٧]، ونحو قوله تعالى: ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ﴾[النازعات:١٨]، ولها معانٍ أُخَر، (وعن)، ولها عشرة معانٍ،«أحدها»: المجاوزة، ولم يذكر البصريون سواه، والمراد بها في الاصطلاح: بُعد شيء عن المجرور بها بسبب مصدر الفعل، نحو سافرت عن البلد، أي: بعدت عن البلد بسبب السير، وكَسَوْتُه عن عري، وأطعمته عن جوع، أي: جعلت العري والجوع مجاوزًا له، ومنه: رميت السهم عن القوس، فقولنا: بُعد شيء عن المجرور بعن هو القوس، ومصدر الفعل هو الرمي، والمجاوزة في اللغة: البُعد، يقال: فلان تجاوز عن فلان بمعنى: بَعُدَ عنه،«الثاني»: الاستعلاء، نحو قوله تعالى: ﴿مَّن يَبْخَلُ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾[محمد:٣٨]، أي: عليها، «الثالث»: البدل، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾ [البقرة:٤٨]، أي: بدل نفس، وفي الحديث: (صومي عن أمِّكِ)، أي: بدل أُمِّك، «الرابع»: التعليل، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾[هود:٥٣]، أي: لأجل قولك،«الخامس»: البَعدية، نحو قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾ [الانشقاق:١٩]، أي: حالًا بعد حال،«السادس»: مرادفة مِن، نحو قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ ﴾[الشورى:٢٥]، أي: منهم،«السابع»: مرادفة الباء، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾[النجم:٣]، أي: به، قال في المغني: والظاهر أنها على حقيقتها، وأن المعنى: وما يصدر قوله عن هوى، «الثامن»: الاستعانة، قاله ابن مالك، ومثَّله برَمَيْت عن القوس؛ لأنهم يقولون أيضًا: رميت بالقوس، حكاهما الفراء، «التاسع»: الظرفية، كقولهم:

وآسِ سَـراةَ الحـي حيـث لقيـتَهم ... ولا تَـكُ عـن حمـلِ الرِّباعـة وَانِيـا

اللغة: معنى آس أعط، والسراة جمع سري بمعنى شريف، أي أنلهم من مالك

واجعلهم فيه أسوة لك ، والرِّباعة بالكسر: نجوم الحمالة، والنجوم ما قسط على الأوقات من الحمالة، والحمالة: ما يتحمله الإنسان ويتكفل به من الدِّيَة وغيرها.اهـ. دسوقي بتصرف، وعبارة يس على التصريح، والحمالة: أقسام المغارم، فعن بمعنى في، بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾[طه:٤٢]، قال في المغني: والظاهر أن معنى وَنِيَ عن كذا: جاوزه، ولم يدخل فيه،أي: لم يتلبس به،ووني فيه: دخل فيه وفتر،أي: تلبس به، وتراخى فيه.اهـ.بزيادة،والشاهد في قوله: عن حمل الرِّباعة: حيث جاءت عن بمعنى «في» الظرفية،«العاشر»: أن تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة، كقوله:

أتجــزعُ إِنْ نفــسٌ أتاهــا حِمَامُهــا ... فَهَلاَّ التي عـن بَيْن جَنْبَيْكَ تـدفعُ

قال ابن جني: أراد: فهلَّا تدفع عن التي بين جنبيك، فحذفت عن من أول الموصول وزيدت بعده اهـ مغني . المعنى: لا ينبغي أن يحصل لك جزع من موت غيرك مع كونك لا قدرة لك عن دفع الموت عن نفسك التي بين جنبيك اهـ. دسوقي. والشاهد فيه على زيادة عن، وتعويضها عن أخرى، (وعلى)، ولها ثمانية معانٍ، «أحدها»: الاستعلاء، وهو الأصل فيها،ويكون حقيقة، نحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾[المؤمنون:٢٢]، أو مجازًا، نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى﴾ [طه:١٠]، أي: على المكان الذي هو قريب من النار،«الثاني»: المصاحبة كمع عند الكوفيين، نحو قوله تعالى: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾[البقرة:١٧٧]، أي: مع حبه، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾[الرعد:٦]، أي: مع ظلمهم، «الثالث»: المجاوزة كعن، كقوله:

إذا رَضِـيَت علــيَّ بنــو قُشَــيْرٍ ... لعَمْــرُ اللهِ أعجبنــي رضــاها

وبنوقُشَيْرٍ بضم القاف، وفتح الشين المعجمة: اسم قبيلة، أي: إذا رضيت عني، المعنى: إذا رضيت عنى هذه القبيلة فأقسم ببقاء الله أني استحسنته ورضيت به، والشاهد في قوله: عليَّ: حيث استُعمِلت على بمعنى عن،اهـ. شرح شواهد ابن عقيل. «الرابع»: التعليل كاللام، نحو قوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة:١٨٥]، أي: لهدايته إياكم،«الخامس»: الظرفية كفي، قاله الكوفيون، نحو قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾[القصص:١٥]، أي: في حين غفلة، ونحو قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾[البقرة:١٠٢]، أي: في زمن ملكه، «السادس»: موافقة مِن، نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾[المطففين:٢]، أي: منهم، «السابع»: موافقة الباء، نحو قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف:١٠٥]، أي: بأن لا أقول، وقد قرأ أُبَيٌّ بالباء،«الثامن»: أن تكون للاستدراك، كقولك: فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا ييأس من رحمة الله، أي: لكنه، (وفي)، ولها ثمانية معانٍ،«الأول»: الظرفية، وهو أصل معانيها، وهي إما حقيقية، أو مجازية، فالحقيقية: أن يكون للظرف احتواء، وللمظروف تحيُّز، كقولك: الماء في الكوز، فإن انتفى الشرطان أو أحدهما؛ فهي مجازية، فمثال انتفاء الشرطين نحو: الخير في العلم، ومثال انتفاء أحدهما، وهو ما إذا كان للظرف احتواء، وليس للمظروف تحيُّز قولك: العلم في الصدور، ومثال ما إذا كان للمظروف تحيُّز، وليس للظرف احتواء قولك: زيد في البرية، «الثاني»: السببية، نحو قوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ﴾[النور:١٤] أي: بسبب ما أفضتم أي: خُضتم فيه،وقوله ﷺ: (دخلت امرأة النار في هِرَّة،أي: بسبب هِرَّة حبستها، فلا هي أطعمتها، ولا هي تركتها

تأكل من خشاش الأرض)، قوله: خشاش هو مثلث الخاء والفتح أشهر، وهو هوام الأرض وحشراتها، وقيل غير ذلك.اهـ.خ ض،«الثالث»: المصاحبة عند الكوفيين والقُتَبي، بقاف مضمومة، وتاء مفتوحة، وبعدها باء موحدة، فياء نسب كما في حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، وهي التي يحسن موضعها «مع» نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٍ﴾[الأعراف:٣٨] أي: مع أُمَمٍ،«الرابع»: الاستعلاء عند الكوفيين والقُتَبي، وهي التي يحسن موضعها على نحو قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾[طه:٧١]، أي: عليها، «الخامس»: المقايسة، وهي الداخلة بين مفضول سابق، وفاضل لاحق، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[التوبة:٣٨] أي: بالقياس إلى الآخرة،«السادس»: مرادفة الباء عند الكوفيين والقُتَبي، كقوله:

ويركب يومَ الرَّوع منا فوارس ... يسيرون في طعن الأباهر والكُلىٰ

وفي الصبان قوله: يوم الرَّوع بفتح الراء: الفزع، والفوارس: جمع فارس على غير قياس،والأباهر: جمع أبهر، وهو عرق إذا قُطِع مات صاحبه،قال الجوهري: وهما أبهران يخرجان من القلب،والكُلى: جمع كُلوة، أو كُلية بضمهما. اهـ. والشاهد فيه على مجيء في بمعنى الباء في معناها الأصلي وهو الإلصاق ولو مجازيا كما في هذا البيت الذي ذكره؛ لأنّ إلصاقهم الباصرة بالطعن للأباهر مجاز؛ لأن المراد شدة تعلقهم بالطعن اهـ دسوقي. السابع»: مرادفة مِن، كقوله:

ألاعِمْ صباحًا أيها الطلل البالي ... وهل يعمن مَن كان في العُصُر الخالي

وهل يَعِمَنْ مَن كانَ أحدَثُ عهدِه ... ثلاثينَ شهرًا في ثلاثة أحوال

ألا: أداة استفتاح، وعِم: كلمة تحية تقال عند الصباح، يعمن بضم العين أو

كسرها: إما من أنعم، أو من نعم. اهـ.دسوقي، والمعنى: قد تفرَّق أهلك وذهبوا، فتغيرت بعدهم عما كنت عليه، فكيف تنعم بعدهم، وكأنه يعني بذلك نفسه. اهـ.عيني، والشاهد في قوله: في ثلاثة أحوال: فهي بعض ثلاثة أحوال، فتكون مِن تبعيضية، ويَحتمِل أن تكون مِن ابتدائية، فالمعنى في البيت: ثلاثين شهرًا مبتدأة من انقضاء ثلاثة أحوال، فتكون المدة خمسة أعوام ونصفًا.

«الثامن»: مرادفة إلى، نحو قوله تعالى: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾[إبراهيم:٩] أي: إلى أفواههم، (ورُبَّ)، وهي حرف جر خلافًا للكوفيين في دعوى اسميتها، وهي للتكثير كثيرًا، وللتقليل قليلًا، كقوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾، أي: أنهم يتمنون الإسلام كثيرًا لما شاهدوا فيه من نجاة المسلمين، وإكرامهم، وما يحصل للكفار من العذاب، كقوله ﷺ (يا رُبَّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة)، وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان: يا رُبَّ صائمه لن يصومه، وقائمه لن يقومه، يا: حرف تنبيه، أي: أن كثيرًا ممن صام هذا الشهر لا يصوم مثله بعد، وكثيرًا ممن قامه لا يقوم مثله بعد؛ لاخترام المنية له، فاجتهدوا في صيام مثله، وقيام مثله إن أدركتموه،وقال آخر:

ربمـــــا أوفيــــــتُ في علَــــــمٍ تَـــــرْفَعَنْ ثـــــوبي شَـــــمالاتُ

ووجه الدليل أن الآية، والحديث، والمثال مسوقات للتخويف، والبيت للافتخار، ولا يناسب واحدًا منهما التقليل، وسيأتى معنى البيت إن شاء الله . والثاني كقوله:

ألا رُبَّ مولـــود ولــــيس لــــه أبٌ وذي ولـــدٍ لـــم يَلْـــدَه أبـــوان

أراد بالأول: عيسى ابن مريم، وبالثاني: آدم عليهما الصلاة والسلام، وضمير لم

يَلْدَه بسكون اللام، وفتح الدال وضمها إلى ذي ولد، وأصله: لم يلِدْه بكسر اللام، وسكون الدال، فسكنت اللام تشبيهًا بتاء كتف، فالتقى ساكنان؛ فحُرِّكت الدال بالفتح اتباعًا لفتحة الياء، أو بالضم اتباعًا لضمة الهاء، كذا في التصريح.اهـ.صبان، والشاهد في قوله: رُبَّ: فإنه للتقليل. اهـ.عيني.

واعلم أن رُبَّ لا تجر إلا بشروط خمسة،«الأول»: أن تكون مُصدَّرة في أول الكلام، «الثاني»: أن يكون مجرورها نكرة،«الثالث»: أن تكون النكرة موصوفة، «الرابع»: أن يكون عامل النكرة مُؤخَّرًا،«الخامس»: أن يكون عاملها فعلًا ماضيًا، وإنما اختُصَّت رُبَّ بالنكرة؛ لأنها للتقليل قليلًا، نحو: رُبَّ رجلٍ كريم لقيته، وللتكثير كثيرًا، نحو: رب رجلٍ بخيل لقيته، والتقليل والتكثير تناسبهما النكرة التي هي للشيوع، وأما المعرفة فلا تناسب للتقليل والتكثير لأنها معروفة المقدار، ويجب أن تكون تلك النكرة موصوفة لتحصل الإفادة بالنوع؛ لأن الصفة تُخصِّص النكرة المذكورة أولًا فتصير بها نوعًا من الجنس، ويجب أن يكون عاملها مؤخَّرًا لعدم إمكان تقديمه للزومها الصدارة؛ لأنها موضوعة لإنشاء التقليل أو التكثير، وكل ما وضعه الإنشاء فله صدر الكلام، وأن يكون فعلًا ماضيًا؛ لأن التكثير والتقليل اللذَين هما مفادها إنما يكونان في الذي عُرِف حده، والمستقبل مجهول، أفاده الفاسي في حاشية الألفية، وفي أبي النجا(١)، وإنما اشتُرِط أن يكون عاملها فعلًا ماضيًا؛ لأنها في جواب ماضٍ منفي، كقولك: رُبَّ رجل كريم لقيته جوابًا لمن قال: ما لقيت رجلًا كريمًا، أي: لا تنكر لقاء الكرام بالمرة، فإني لقيت منهم قليلًا، ولهذا لا يجوز: رُبَّ

(١) محمد أبو النجا، نحوي، من آثاره: حاشية على شرح خالد الأزهري على الآجرومية في النحو،كان حيًّا سنة (١٢٢٣هـ).

رجل أضربه.اهـ. نزهة الألباب، وقد تدخل رُبَّ على ضمير غيبة ملازم للإفراد، وإن كان التمييز مثنى أو مجموعًا، والتذكير وإن كان التمييز مؤنثًا، والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى المراد منه من إفراد، أو تثنية، أو جمع تذكير، أو تأنيث كقوله: رُبَّه رجلًا، ورُبَّه رجُلَين، ورُبَّه رجالًا، ورُبَّه امرأة، ورُبَّه امرأتين، ورُبَّه نساء، كل ذلك بإفراد الضمير استغناءً بمطابقة التمييز للمعنى المراد، قال الشاعر:

رُبَّــــه فِتيــــةً دعــــوت إلــــىٰ مــــا ... يُــورِث المجــدَ دائبًــا فأجــابوا

والفتية: جمع فتى، وهو الشاب السَّخِي الكريم، والمجد: نَيل الشرف والكرم، وقوله: دائبًا بالباء الموحدة، أي: دائمًا، فأتى بالضمير مفردًا مفسَّرًا بتمييز مجموع مطابق للمعنى، وهو فِتية، والمعنى: رُبَّ فتية دعوتهم إلى ما يورثهم ويكسبهم شرفًا وفخرًا دائمًا، فأجابوا إلى ذلك، والشاهد في قوله: رُبَّه فتية: حيث جيء بالضمير فيه مفردًا، والمميز جمعًا بناءً على المشهور أن الضمير الذي يدخل عليه رُبَّ يُفرَد دائمًا، والمميز بحسب قصد المتكلم، هذا مذهب البصريين، وعند الكوفيين أن هذا الضمير يرجع إلى مذكور مقدر كأن قائلًا قال: هل من رجل كريم؟ فقيل: رُبَّه رجلًا، أو ربَّه فتية، فيُثنَّى عندهم، ويُجمَع ويُؤنَّث على حسب مميزه، فيقال: رُبَّهما رجلَين، ورُبَّهم رجالًا، ورُبَّهن نساءً.اهـ. كواكب بزيادة. واختلف النحويون في الضمير الراجع إلى النكرة على ثلاثة مذاهب، «الأول»: أنه نكرة مطلقًا نظرًا إلى مرجعه لأنه عائد على واجب التنكير، وهو التمييز، واختاره الزمخشري، وابن عصفور، «الثاني»: أنه معرفة مطلقًا نظرًا إلى أصل الضمير؛ لأن الضمير هو أعرف المعارف بعد لفظ الجلالة، وإليه ذهب الفارسي وكثيرون، «الثالث»: إن كان مرجعه جائز التنكير فمعرفة، نحو: جاءني رجل فأكرمته، وإنما كان مرجعه جائز التنكير؛ لأنه فاعل، والفاعل يجوز كونه معرفة ونكرة، تقول:

جاءني زيد، وجاءني رجل،أو كان مرجعه واجب التنكير، فنكرة نحو ربّ رجل وأخيه وكالبيت المذكور، وإنما وجب تنكير مرجعه في هذا المثال؛ لأنه مجرور رُبَّ، وهو لا يكون إلا نكرة، وكالبيت المذكور يعني قوله: رُبَّه فتية، وإنما وجب تنكير المرجع الذي هو لفظ فتية؛ لأنه تمييز، والتمييز لا يكون إلا نكرة،(والباء)، ولها خمسة عشر معنى، «الأول»: البدل، نحو: ما يسرني بها حُمر النَّعم، أي: بدلها، وعلامتها: أن يحسن الإتيان في موضعها بكلمة بدل،«الثاني»: الظرفية، زمانية أو مكانية، وعلامتها: وقوع «في» موقعها، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾[آل عمران:١٢٣]، أي: في بدر، ونحو قوله تعالى: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾[القمر:٣٤]، أي: في سحر، وهذا مثال للظرف الزماني، «الثالث»: السببية، نحو قوله تعالى: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾[العنكبوت:٤٠]، «الرابع»: التعليل، نحو قوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾[النساء:١٦٠]،«الخامس»: الاستعانة، نحو: كتبت بالقلم، والفرق بينها وبين السببية أن باء السببية هي الداخلة على سبب الفعل، نحو: مات بالجوع، وباء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل، أي: الواسطة بين الفاعل ومفعوله، نحو: برَيْت القلم بالسكين، أي: نَحَتُّ.اهـ.سم. اهـ. صبان، «السادس»: التعدية، وتُسمَّى باء النقل، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولًا، أي: المناوبة لها، فإذا وُجِدت إحداهما لم توجد الأخرى، كما هو شأن المتناوبين. اهـ.دسوقي، والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء، وأما التعدية بمعنى إيصال معنى الفعل إلى الاسم فمشتركة بين حروف الجر التي ليست بزائدة، ولا في حكم الزائدة. اهـ.شمي ودماميني. اهـ.صبان.

وأكثر ما تكون في تعدي الفعل القاصر، تقول في ذهب زيد: ذهبت بزيد، وأذهبته، ومنه قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[البقرة:١٧]، أي: أذهبه، وقُرِئ: أذهب

الله نورهم، «السابع»: التعويض، نحو: بِعْتُ هذا بألف، وتُسمَّى باء المقابلة، والفرق بين باء التعويض، وباء البدل كما قاله ابن قاسم(١):أن في باء التعويض مقابلة شيء بشيء بأن يُدفَع شيء من أحد الجانبين، ويُدفَع من الجانب الآخر شيء في مقابلته، وفي باء البدل اختيار أحد الشيئين على الآخر فقط من غير مقابلة من الجانبين.اهـ. صبان، وعبارة الخضري: وتُسمَّى باب المقابلة، وهي الداخلة على الأعواض والأثمان، ففيها مقابلة شيء بشيء، أي: دفع شيء، وأخذ آخَر في مقابلته، أما باء البدل فليس فيها مقابلة من الجانبين، بل اختيار أحد الشيئين على الآخر، «الثامن»: الإلصاق، وهذا المعنى لا يفارقها؛ ولهذا اقتصر عليها سيبويه، ثم الإلصاق حقيقي، نحو: أمسكت بزيد، أي: قبضت على شيء من جسمه، أو على ما يحبسه من ثوب أو نحوه، ومَجازِي، نحو: مررت بزيد، أي: ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد، «التاسع»: المصاحبة، نحو: اهبط بسلام، أي: معه، وهي التي يصلح في موضعها «مع»، «العاشر»: التبعيض، أثبته الأصمعي، والفارسي، والقُتَبي، وابن مالك، نحو قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾[الإنسان:٦] أي: منها، وقوله:

شَــرِبْنَ بمــاء البحــر ثُــمَّ ترفَّعَــتْ … متــىٰ لُجَــجٍ خُضْــرٍ لهُــنَّ نَئِــيجُ

واللُّجَجُ: جمع لُجَّة بضم اللام، وهي معظم الماء، والنئيج بفتح النون، وكسر الهمزة، وسكون الياء آخره جيم: المر السريع مع الصوت، اهـ تصريح . المعنى: أن السحاب شربت من ماء البحر وأخذن ماءها من لجحه الأخضر الغزيرة، ولها في تلك الحالة صوت عال، ثم تباعدت منه وارتفعت إلى الجو. اهـ فتح الجليل. والشاهد في

(١) شهاب الدين أحمد بن قاسم الصباغ، العبادي، الشافعي، الأزهري، توفي سنة (٩٩٢هـ)، نحوي، وفقيه مصري من القرن العاشر الهجري، ومن أشهر نحاة عصره.

«بماء البحر»: فإن الباء فيه بمعنى مِن للتبعيض،«الحادي عشر»: المجاوزة كعن، وهي التي يحسن في مكانها عن، نحو قوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾[الفرقان:٥٩]، أي: عنه، بدليل قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنبَآئِكُمْ﴾[الأحزاب:٢٠]،«الثاني عشر»: موافقة على، وهي التي يحسن في موضعها «على»، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾[آل عمران:٧٥]، أي: على قنطار، قاله الأخفش، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ﴾[يوسف:٦٤]،«الثالث عشر»: القَسَم، وهي أصل حروفه؛ ولذلك خُصَّت بذكر الفعل معها، نحو: أقسم بالله، والدخول على الضمير نحو: بك لأفعلن،«الرابع عشر»: موافقة إلى، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ﴾[يوسف:١٠٠] أي: إليَّ،«الخامس عشر»: التوكيد، وهي الزائدة، وتزاد مع الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[الفتح:٢٨]، ومع المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[البقرة:١٩٥]، ومع المبتدأ، نحو: بحسبك درهم، ومع خبر ليس نحو: ليس زيد بقائم، وعددنا الأمثلة إشارة إلى أنها زيدت مع الفاعل، ومع المفعول، ومع خبر ليس، وزيدت مع غير ذلك أيضًا، (والكاف)، ولها من المعاني أربعة، «الأول»: التشبيه، وهو الأصل فيها، نحو: زيد كالأسد،«الثاني»: التعليل، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾[البقرة:١٩٨]، أي: لهدايته إياكم، «الثالث»: التوكيد، وهي الزائدة، نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[الشورى:١١] أي: ليس شيء مثله،«الرابع»: الاستعلاء، قيل لبعضهم: كيف أصبحت؟ فقال: كخَيْر، أي: على خير، وهو قليل، (واللام)، ولها ستة عشرمعنى، «أحدها»: المُلك، وعلامتها: أن تقع بين ذاتَين، وتدخل على مَن يملك، نحو قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾[الحشر:١]، والمال لزيد،«الثاني»: شبه المُلك، ويُعبَّر عنه بالاختصاص، وعلامتها: أن تقع بين ذاتَين، وتدخل على ما لا

يملك، نحو: الباب للدار، والجنة للمؤمنين، والمنبر للخطيب، «الثالث»: الاستحقاق، وعلامتها: أن تقع بين معنى وذات، نحو: الحمد لله، والعزة لله، والأمر لله، وويل للمطففين، بناء على أن الوَيل اسم للعذاب، وفي الخضري: وقد يُعبَّر عن الثلاثة بالاختصاص. اهـ، «الرابع»: التعليل، كقول أبي صخر الهذلي:

وإني لتَعْرُونِـي لِـذِكْرَاك هِـزَّةٌ ... كما انْتَفَضَ العُصفورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

أي: لأجل ذكري إياك، ومعنى تعروني: تغشاني، وتصيبني، وهِزَّة: بكسر الهاء: النشاط والارتياح، انتفض، أي: تحرك، واضطرب، العُصفور بضم العين، والقطر: المطر، والمعنى: وإني والله ليصيبني يا محبوبتي لأجل ذكري إياك بلساني أو بقلبي نشاط، وارتياح، وتحرك، واضطراب كاضطراب العصفور وارتياحه في حال بلل المطر، والشاهد في قوله: لذكراك: حيث استُعمِلت اللام للتعليل.اهـ.شواهد ابن عقيل، ومنه لام كي، نحو جئتك لأكرمك،«الخامس»: الزائدة، وهي إما لمجرد التوكيد، وهي الواقعة بين فعل ومفعوله، وبين المتضايفَين، فالأول نحو قوله:

وملكتَ ما بين العراق ويثرب ... مُلكًا أجار لمسلم ومعاهد

أي: أجار مسلمًا، ومعنى أجار عدَّى مسلمًا ومعاهدًا،والشاهد في قوله: لمسلم: حيث جاءت فيه اللام زائدة للتأكيد.اهـ.عيني، وضربت لزيد، والثاني نحو: لا أبا لك، وإما لتقوية عامل ضَعُف بالتأخير عن معموله مع أصالته في العمل، نحو قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[يوسف:٤٣]، والأصل، والله أعلم: إن كنتم تعبرون الرؤيا، فلما أُخِّر الفعل، وقُدِّم معموله عليه ضَعُف عمله، فقَوِيَ باللام، أو بكونه فرعًا في العمل، كالمصدر واسمَي الفاعل والمفعول، وأمثلة المبالغة نحو: عجبت من ضرب زيد لعمرو، ونحو قوله تعالى: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾[البقرة:٩١]، وزيد معطٍ للدراهم،

نحو: فعَّال لما يريد،«السادس»: التعدية، نحو وهبت لزيد مالًا،«السابع»: انتهاء الغاية، نحو قوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾[الرعد:٢]، أي: إلى أجل مُسمَّى، «الثامن»: القَسَم والتعجب معًا، وتختص باسم الله تعالى؛ لأنها خلف عن التاء المثناة، نحو: لله لا يؤخر الأجل، أي: تالله،«التاسع»: التعجب المجرد عن القَسَم، ويُستعمَل في النداء كقولهم: يا لَلماء والعشب، إذا تعجبوا من كثرتهما،«العاشر»: الصيرورة عند الأخفش، وتُسمَّى أيضًا لام العاقبة، ولام المآل، نحو قوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[القصص:٨]،«الحادي عشر»: البعدية، نحو قوله تعالى: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾[الإسراء:٧٨]، أي: بعده، وفي الحديث (صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته)،«الثاني عشر»: الاستعلاء حقيقة، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾[الإسراء:١٠٩]، أي: عليها، ومجازًا نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾[الإسراء:٧]، أي: عليها، ولا يُنكَر أن استعلاء الإساءة على النفس مجاز، وقوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لعائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا (اشترطي لهم)، أي: عليهم، فاستعلاء الشرط عليهم مجاز، قاله في المغني، «الثالث عشر»: الظرفية، نحو قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[الأنبياء:٤٧]، أي: في يوم القيامة،«الرابع عشر»: موافقة عِند، كقولهم: كتبته لخمس خَلَوْنَ، أي: عند خمس،«الخامس عشر»: موافقة مِن، كقولهم: (ونحن لكم يوم القيامة أفضل)، أي: نحن أفضل منكم يوم القيامة، «السادس عشر»: توكيد النفي، وهو لام الجحود، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال:٣٣]– ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾[النساء:١٣٧]، (وحروف القَسَم)، سُمِّيت حروف القسم لدخولها على المُقسَم به، وإنما فصلها عما قبلها، وإن كانت من حروف الجر لاختصاصها بدلالتها على القَسَم مع الجر بخلاف باقي حروف

الخفض، فإنها جارة، ولا تدل على القسَم،ولجواب القسم أحكام، وهي: إن كان جواب القسَم جملة فعلية مثبتة مُصدَّرة بمضارع أُكِّد باللام والنون، نحو: والله لأضربن زيدًا، وإن صُدِّرت بماضٍ؛ اقترن باللام وقد غالبًا، نحو: والله لقد قام زيد، هذا في الماضي المُثبَت المتصرف، وأما الجامد فيقترن باللام فقط، نحو: والله لعسى زيد أن يقوم، أو لنِعْم رجلًا زيد، إلا «ليس» فلا تقترن بشيء كوالله ليس زيد قائمًا، فتأمل، وإن كان جملة فعلية منفية؛ نُفِي بما أولًا أو إن، وجُرِّد من اللام وجوبًا، سواء كان الفعل مضارعًا، نحو: والله ما يقوم زيد، ولا يقوم زيد، وإن يقوم زيد، أو ماضيًا نحو قوله تعالى: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ﴾[فاطر:٤١]، أي: ما أمسكهما، ونحو: والله ما قام زيد، أو لا قام زيد، وإن كان جملة اسمية مثبتة أُكِّد بإن واللام، نحو: والله إن زيدًا لقائم، أو اللام وحدها نحو: والله زيد لقائم، أو بإن وحدها نحو: والله إن زيدًا قائم، وإن كان جملة اسمية منفية؛ نُفِي بما، نحو: والله ما زيد قائم، أو لا، نحو: والله لا زيد قائم، أو إن، نحو: والله إن زيد قائمًا، وجُرِّدت من اللام.اهـ.ابن عقيل و خ ض، (وهي الواو)، الأَوْلَى أن يُقدِّم الباء لأنها الأصل في القسَم، لكن يجاب عن المصنف بأنه قدم الواو لكثرة استعماله.اهـ.تشويق، نحو: والله لأفعلن كذا، ونحو قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ﴾[النجم:١]،ولها ثلاثة شروط، «الأول»: أن يُحذَف فعل القسَم، فلا يقال: أقسم والله، كما يقال: أقسم بالله؛ لأن الواو كالعِوض عن فعل القسَم؛ لكثرة استعمالها في القسَم، فهي أكثر استعمالًا من أصلها الذي هو الباء، «الثاني»: أن لا تُستعمَل في قسَم السؤال حطًّا لرتبتها عن رتبة أصلها، وهو الباء، فلا يقال: والله أَخْبِرْني، كما يقال: بالله أخبرني،«الثالث»: أن لا تدخل على الضمير، فلا يقال: وك، كما يقال: بك؛ لثقلها مع الضمير مع كثرة دورانها على الألسنة، (والباء)،

وهي أصل حروف القسَم، ولذلك تجر الظاهر والمُضمَر، نحو: بالله لأفعلن كذا، ولا يُشترَط فيها شيء مما ذُكِر في الواو؛ لأصالتها، وهم يتوسعون في الأمهات ما لا يتوسعون في غيرها، (والتاء) أي: المثناة فوق، وهي للقسَم أيضًا، قال بعضهم: والأصل في حروف القسَم الباء، والواو بدل منها، والتاء بدل من الواو، وفيها زيادة معنى التعجب.اهـ.كواكب، وهي تختص بلفظ الجلالة لنقصانها عن الواو الذي هو أنقص عن الباء، وقد تجر لفظ رب مضافًا إلى الكعبة، أو لياء المتكلم، حكاه الأخفش، وهو شاذ، كما قاله الزمخشري، نحو قوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ﴾ [يوسف:٨٥]، وتَرَبِّ الكعبة، وتَرَبِّي ونذر خفضها لغير ذلك كما حكى سيبويه عن بعض العرب تالرحمن، وتَحَيَاتِك، ويُشترَط في التاء الشروط السابقة في الواو، وتزيد اختصاصها بلفظ الجلالة، (وبواو رُبَّ)، وما ذكره من أن واو رُبَّ المحذوفة جارة هو قول المبرد والكوفيين، والصحيح أن الجار هو رُبَّ المحذوفة لا الواو، وهو مذهب البصريين.

تنبيه: اعلم أن رُبَّ قد تُحذَف، ويبقى عملها بعد الفاء كثيرًا كقوله:

فمِثْلِك حُبْلَىٰ قد طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ ... فألهَيْتُها عن ذي تمائِمَ مُحْوِلِ

ومعنى طرقت: أتيتها ليلًا،وألهيتها أي: شغلتها، والتمائم: التعاويذ، واحدها تميمة، وهي العوذة التي تُعلَّق على الصبي وقايةً من العين أو السحر، وقوله: محول من أَحْوَلَ الصبي إذا تم له حَول، أي: سنة، ويُروَى مُغْيَل بضم الميم، وإسكان الغين المعجمة، وفتح المثناة التحتية، وهو مَن تؤتى أمُّه وهي تُرضِع، والمعنى: رُبَّ امرأة مثلك يا عُنَيْزة حُبْلَى ومُرضِع قد أتيتها ليلًا فشغلتها عن ولدها الصغير الذي مضى عليه حَول، وعليه التمائم والتعاويذ خوفًا عليه من العين، وإنما خص الحُبْلى

والمُرْضِع؛ لأنهما أزهد النساء في الرجال، وأقلُّهن حرصًا عليهم، فكأنه يصف لعُنَيْزة خِداعَه، ويقول: إني قد خدعت من أمثالك حُبْلى ومُرضِعًا مع اشتغالهما بأنفسهما، وزهدهما في الرجال، فكيف تتخلصين أنتِ مني.اهـ.فتح الجليل، والشاهد في قوله: فمثلك، حيث حُذِفت رُبَّ بعد الفاء، وبقي عملها.اهـ.شواهد ابن عقيل، وبعد الواو أكثر، كقوله:

وليلٍ كمَوجِ البحر أَرْخَىٰ سُدولَه　　　علـيَّ بـأنواع الهُمـومِ ليبتلـي

موج البحر: اضطراب موجه، والبحر: الماء الكثير، أو الملح فقط ومعنى السدول: السُّتور، والهموم: جمع هم، وهو الحزن، والابتلاء، الاختبار،المعنى: رُبَّ ليلٍ يشبه ظلامه لهوله، وصعوبته، ونكادة أمره مَوجَ البحر في كثافة ظلمته أرخى عليَّ سُتور ظلامه التي تحول ما بين البصر وإدراك المبصرَات مقرونًا ذلك، ومصاحَبًا بأنواع الأحزان ليختبرني أأصبر على الشدائد، أم أجزع منها؟والشاهد في ليل: حيث حُذِفت رُبَّ بعد الواو، وبقي عملها.اهـ.كواكب بتصرف،وبعد بل قليلًا، كقوله: **بل مَهْمَهٍ قطعتُ بعد مَهْمَهِ** ، والمَهْمَه: المفازة البعيدة الأطراف، ومعنى قطعت أي: جزت مسافرًا. المعنى: رُبَّ مفازة طويلة قطعتها بعد مفازة . والشاهد في رُبَّ، حيث حُذِفت بعد بل، وبقي عملها وهو الجر، وهو قليل.اهـ.كواكب،وبدونهن أقل، كقوله:

رَسْـمِ دارٍ وقفـت في طَلَلِـه　　　كـدت أقضـي الحيـاة مـن جللـه

اللغة، رسم الدار: ما كان لاصقًا بالأرض من آثار الديار كالرماد ونحوه، والطلل: ما شخَص من آثار الديار، وأقضي الحياة معناه: أموت، ومن جَلله بفتح الجيم أي: من أجله، وقيل: من عِظَم أمره في عيني، والجليل: العظيم، المعنى: رُبَّ أثر لاصق بالأرض من آثار دار المحبوبة موصوف بأني وقفت في أثره الشاخص

المرتفع عن الأرض قد أشرفت من أجله على الموت؛ لكونه من آثار الأحبة، وبقايا ديارهم.اهـ.فتح الجليل، والشاهد فيه حيث جرّ رسم بربّ المضمرة ولم يتقدمها واو ولا فاء ولا بل. اهـ.كواكب.

اعلم أن حذف حرف الجر، وإبقاء عمله فيما سوى رُبَّ من حروف الجر قسمان: قياسي، وسماعي، فالسماعي كقول: رؤية خير، والحمد لله جوابًا لمن قال له:كيف أصبحت؟ التقدير على خير،والقياسي اثنا عشر موضعًا، الأول: لفظ الجلالة في القسَم بدون عِوض، نحو: الله لأفعلن، الثاني: بعد كم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر، نحو: بكم درهم اشتريت؟ فدرهم مجرور بمِن محذوفة عند سيبويه والخليل، وبالإضافة عند الزجاج، فعلى مذهب سيبويه والخليل يكون الجار قد حُذِف وأُبقِي عمله، وهذا مطرد عندهما في مميز كم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر، الثالث: لام التعليل إن جرت كي المصدرية وصلتها، نحو: جئت كي تكرمني، الرابع:في جواب سؤال اشتمل على حرف مثل الحرف المحذوف، نحو: زيد في جواب مَن قال: بمن اهتديت؟ الخامس: في العطف على ما تضمَّن مثل الحرف المحذوف إذا كان العطف بحرف متصل، نحو قوله تعالى: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[الجاثية:٤-٥]، أي: في اختلاف الليل، السادس: في العطف على ما تضمَّن مثل المحذوف إذا كان العطف بحرف منفصل بلو، نحو قول الشاعر:

متىٰ عُـذتم بنـا ولـو فئـةٍ منّـا   كُفيتم ولم تخشَوا هَوانًا ولا وهْنا

أي: ولو عذتم بفئة، والشاهد في قوله: ولو فئة: حيث جُرَّ لكونه عطفًا على «بنا» بحرف منفصل، وهو «لو»، السابع: أن يكون المجرور معطوفًا على آخَر بحرف

منفصل بلا، كقول الشاعر:

مــا لمحــب جَلَــدٌ أن يَهْجُــرَا ... ولا حبيــب رأفــةٌ فيَجْبُــرَا

جلَد بفتح اللام: قوة مَن جُلِد بالضم، رأفة أي: شفقة ورحمة، والشاهد في قوله: ولا حبيب حيث جُرَّ لكونه عطفًا على المحب بحرف منفصل، وهو لا، أي: ولا لحبيب رأفة، الثامن أن يكون المجرور مقرونًا بهمزة استفهام بعد كلام تضمَّن مثل الحرف المحذوف، نحو قولك: أزيد بن عمرو؟ جوابًا لمن قال: اهتديت بزيد، التاسع: أن يكون المجرور مسبوقًا بهلا بعد كلام اشتمل على مثل الحرف المحذوف، نحو: هلا دينار؟ لمن قال: جئت بدرهم، العاشر: أن يكون المجرور مسبوقًا بإن، وفي الكلام السابق عليه مثل الحرف المحذوف، نحو: امرر بأيهم أفضل إن زيد وإن عمرو، الحادي عشر: بعد أن المصدرية، وأن المؤكدة، نحو: رغبت أن أتنسك، الأصل: رغبت في أن أتنسك، وعجبت أنك مستمر في ضلالك، الأصل: عجبت من أنك مستمر في ضلالك، الثاني عشر: المعطوف على خبر ليس، وخبر ما الذي يصلح لدخول الجار عليه، وهو الذي لم ينتقض نفيه، نحو قول الشاعر:

بـدا لـي أني لسـت مـدرك مـا مضـىٰ ... ولا سـابقٍ شـيئًا إذا كـان جائيـا

بجر سابق على توهم الباء في مدرك، ويُسَمَّى هذا الموضع: الجر على التوهم،وقد أجازه سيبويه، ولم يجزه جماعة من النحاة، والشاهد في قوله: ولا سابق: حيث جُرَّ هذا الاسم عطفًا على خبر ليس، وهو قوله: مدرك؛ لتوهمه أنه مجرور بالباء، وذلك لكثرة مجيئه مجرورًا بالباء الزائدة.اهـ.عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، وصبان،وقد تقدم معنى البيت، وكذا يطرد حذف حرف الجر، وإبقاء عمله في رُبَّ المحذوفة كما سبق آنفًا والله أعلم بالصواب.

(وبمذ ومنذ)، ويختصان بالزمن المعين، وهما حينئذ بمعنى مِن الابتدائية إن كان الزمان ماضيًا نحو: ما رأيته منذ أو مذ يوم الجمعة، أي: من يوم الجمعة، وبمعنى «في» الظرفية إن كان حاضرًا نحو: ما رأيته مذ ليلتنا، ومنذ يومنا، أي: في ليلتنا، وفي يومنا، وبمعنى مِن، وإلى معًا إن كان معدودًا نكرة نحو: ما رأيته مذ، أو منذ يومين، أي: من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها، أما الزمان المستقبل، وغير المُعيَّن فلا يدخلان عليه، لا يقال: لا أراه مذ، أو منذ غد، ولا: ما رأيته مذ، أو منذ حين، والحاصل: أن شروط الزمان المجرور بهما كونه معينًا لا مُبهَمًا كمذ زمن، وماضيًا أو حالًا لا مستقبلًا كمنذ غد، ومتصرفًا لا غيره كمنذ سحر، تريد به معينًا.اهـ.خ ض، هذا إذا وقع بعدهما مجرور، أما إذا وقع بعدهما اسم مرفوع نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة أو مذ شهرنا أو مذ يومان، فمذ اسم مبتدأ، وسوغ الابتداءكونها معرفة في المعنى؛ لأنها إن كان الزمان ماضيًا كالمثال الأول، فمعناها: أول مدة عدم الرؤية كذا، وإن كان الزمان حاضرًا، كالمثال الثانى أومعدودًا، كالمثال الثالث، فمعناها نفس المدة، أي: مدة عدم الرؤية شهر أويومان، وكذلك منذ وما بعدهما خبر عنهما واجب التأخير إجراء لهما اسمين مجراهما حرفين في التقدم على الزمان، وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسى من البصريين وطائفة من الكوفيين، واختاره ابن الحاجب، وقيل: بالعكس، فيكونان ظرفين خبرين مقدمين وما بعدهما مبتدأ،وهو مذهب الأخفش، وأبي اسحاق الزجاج، وأبي القاسم الزجاجي،ومعناهما بين وبين مضافين، فمعنى ما لقيته مذ يومان: بيني وبين لقائه يومان، قاله في المغني، ولا يخفى مافيه من التعسف، وقال أكثر الكوفيين: ظرفان مضافان لجملة حُذِف فعلها، وبقي فاعلها، والأصل: مذ

كان يومان، واختاره السهيلي، وابن مضاء[1]، وابن مالك، وقال بعض الكوفيين: ظرفان، وما بعدهما خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: ما رأيته من الزمان الذي هو يومان بناءً على أن منذ مركبة من كلمتين: مِن الجارة، وذو الطائية، أو وقع بعدهما جملة فعلية، وهي الغالبة، أواسمية فهما حينئذ ظرفان باتفاق مضافان إلى الجملة، وقيل: إلى زمن مضاف إلى الجملة، وقيل: مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر، فمثال الفعلية نحو: جئت مذ دعا، فدخل مذ على الجملة الفعلية، ومثال الاسمية قول الشاعر:

وما زلت أبغي المال مذ أنا يافع وليدا وكهلا حين شبت وأمردا

فأدخل مذ على الجملة الاسمية، واليافع: هو الغلام الذي راهق العشرين، هذه خلاصة عدة كتب كالمغني مع الحاشية للدسوقي، والتوضيح مع التصريح، وابن عقيل مع الخضري.

تنبيه: تُزاد كلمة «ما» بعد مِن، وعن، والباء، فلا تَكُفُّهن عن عمل الجر، كما قال في الخلاصة:

وبعد مِن وعن وباء زِيدَ ما فلم يَعُقْ عن عملٍ قد عُلِمَا

لعدم إزالتها الاختصاص بالأسماء، وتكون «ما» حينئذ زائدة لا محل لها من الإعراب بدليل أن عمل حرف الجر تخطاها إلى ما بعدها، نحو قوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾[نوح:٢٥]، ونحو قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[المؤمنون:٤٠]، ونحو قوله

(١) أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي القرطبي (٥١٣ - ٥٩٢هـ) وُلِد في قرطبة بالأندلس، من علماء النحو، وله فيه آراء ومذاهب.

تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾ [آل عمران:١٥٩]،«والأول»: مثال لزيادة «ما» بعد مِن، «والثاني»: مثال لزيادتها بعد عن، «والثالث»: مثال لزيادتهابعد الباء، وإذا دخل شيء من هذه الأحرف المقترنة بما على فعل، أو جملة اسمية: أُوِّلَت «ما» بأنها موصول حرفي، والجملة صلتها، نحو قوله تعالى: ﴿بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴾[ص:٢٦]، أي: بنسيانهم.اهـ. تصريح بتصرف، وتُزاد أيضًا بعد رُبَّ والكاف، والغالب أن تكفهما عن العمل؛ لأنهما يصيران مع «ما» بمنزلة كلمة واحدة، فيدخلان حينئذ على الجمل الاسمية والفعلية، كقوله:

ربما أَوْفَيْت في عَلَمٍ ... تَرْفَعَنْ ثوبي شَمالاتُ

قوله: أوفيت، أي: نزلت، والعَلَم: الجبل، وشَمالات بفتح الشين: جمع شَمال، وهي الريح التي تهب من ناحية القطب،والمعنى: كثيرًا من الأوقات أشرفت على مكان عالٍ من جبل؛ لأنظر إلى العدو ما صنع لأرجع إلى قومي فأخبرهم، ففيه وصف نفسه بالشجاعة، وأنه كثيرًا ما يكون ربيئة لقومه، وطليعة لهم، وفيه وصف له بالقوة والجلادة أيضًا من حيث إنه بالغ في الارتفاع على جبل حتى رفعت ريح الشمال ثوبه،والشاهد في قوله: ربما فإن «ما» دخلت على رُبَّ، وكفَّتها عن العمل، وأدخلتها على الجملة الفعلية.اهـ.كواكب، وقوله:

أَخٌ ماجدٌ لم يُخْزِني يومَ مشهدٍ ... كما سيفُ عمرٍو لم تَخُنْهُ مَضارِبُهْ

الماجد من المجد، وهو الشرف والكرم، ولم يُخْزِني من الخِزي، وهو الذل والهوان، ويوم مشهد: أراد به يوم صِفِّين، لما قُتِل إخوه مالك لها، وأراد بعمرو: عمرو بن معدي كرب، وسيفه هو الصمصامة، والمشهد مصدر ميمي، ومضاربه جمع مضرِب بكسر الراء، ومضرِب السيف نحو: شبر من طرفه، والمعنى: أخي كريم

ما أهانني، ولا أذلني يوم صفِّين كما سيف عمرو قد وفى له، وما نبا، بل أصاب المفتل ففيه مدح لكل من المقتول، وآلة القتل التي هي سيف عمرو، والشاهد في قوله: كما سيف عمرو: حيث كفَّت «ما» الكاف عن عمل الجر. اهـ.كواكب.

تنبيه:والغالب على رُبَّ المكفوفة بما أن تدخل على فعل ماض كالبيت السابق في قول الشاعر: ربما أوفيت إلخ ؛ لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عُرِف حده، والمستقبل مجهول، وقد تدخل على مضارع مُنزل منزلة ماض لتحقق وقوعه، نحو قوله تعالى:﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾[الحجر:٢]، قال الرماني: إنما جاز ذلك لأن المستقبل معلوم عند الله كالماضي.اهـ.توضيح وتصريح، وقد لا تكفهما عن العمل، وهو قليل، كقوله:

ربما ضربةٍ بسيفٍ صقيلٍ ... بين بُصْرَىٰ وطعنةٍ نَجْلاءِ

والصقيل: المَجْلُوُّ، بُصْرَى، بضم الموحدة: بلدة بالشام، ونجلاء بالجيم والمد: الواسعة البيِّنة الاتساع، صفة «طعنة»،والمعنى: كثيرًا ما باشَر الحروب، وكان منه بين جهات بُصرَى ضربة بالسيف، أو طعنة واسعة بالرمح، يصف نفسه بالشجاعة، والإقدام، والتدمير للعدو،والشاهد في ربما ضربة: حيث دخلت ما على رُبَّ، ولم تكفها عن عمل الجر، وهو قليل.اهـ.كواكب،وقول الشاعر:

ونَنْصُر مولانا ونعلمُ أنه ... كما الناسِ مجرومٌ عليه وجارِمُ

والمولى له معانٍ نحو العشرين، وأقربها هنا: أن يكون بمعنى الصاحب، أو المالك لأمره، والمجروم من الجُرم، وهو الإثم، والظلم، ويروى: مظلوم عليه وظالم،والمعنى: ننصر مستولي أمرنا في الحروب، ونحن نعلم أنه مظلوم وظالم

كالناس في عدم العصمة،والشاهد في كما الناس: حيث دخلت ما على الكاف، ولم تكفَّ عملها؛ ولهذا جُرَّت الناس.اهـ.كواكب.

تنبيه: جملة ما ذكره المصنف من حروف الجر ثلاثة عشر بإسقاط واو رُبَّ، وكلها مستوية في الاختصاص بالأسماء والدخول عليها، وبقي على المصنف من حروف الجر: حاشا، وعدا، وخلا، وذكرها المصنف في المستثنى، وأما لعل، ومتى، وكي، ولولا فقلَّ مَن ذكرها في حروف الجر؛ لغرابة الجر بها وشذوذها، وذلك لأن لعل لا يجر بها إلا عُقيل، ومتى لا يجر بها إلا هذيل، وكي لا يُجَرُّ بها إلا ما الاستفهامية، وما المصدرية مع صلتها، وأن المصدرية مع صلتها، أعني: يُجَرُّ بها المصدر المنسبك من صلة «ما، وأن»، «ولولا» لايُجَرُّ بها إلا الضمير، وأما حتى فقد أشار بها المصنف عند تعرضه لذكر حروف العطف بقوله: وحتى في بعض المواضع، وهي لانتهاء الغاية في الزمان والمكان؛ لأن مجرورَ حتى يلزم أن يكون آخرًا، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، أو متصلًا بالآخر، نحو قوله تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ [القدر:٥]، وأن يكون ظاهرًا لا ضميرًا إلا ما شذ، قيل: لأنها لو دخلت على الضمير قلبت ألفها ياء، كما في على ولدى، وهي فرع عن إلى، فيلزم مساواة الفرع لأصله بلاضرورة. اهـ صبان. واعلم أن حتى الجارة قسمان: جارة للمفرد، ولا تكون إلا غائية، وهي التي لا تجر إلا الآخر، أوالمتصل به كما ذكرنا، والثاني: جارة لأن والمضارع، وهذه تكون غائية، نحو قوله تعالى:﴿ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾[طه:٩١]، وتعليلية، إن كان ما قبلها علة لما بعدها، وعلامتها: أن يصلح في موضعها كي، نحو: أَسْلِم حتى تدخل الجنة، اهـ خضري بزيادة . وزاد في التسهيل أنها تكون بمعنى إلّا كقوله:

ليس العطاء من الفضول سماحة   حتىٰ تجود وما لديك قليل

وهذا المعنى على غرابته ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم: والله لا أفعل إلا أن تفعل: المعنى حتى أن تفعل، اهـ. أشموني . وفي الصبان ففسر إلا بحتى فاقتضى أن حتى تكون بمعنى إلا ، اهـ.

خاتمة: لا بد لكل من الظرف والجار غير الزائد وشبهه من متعلق يتعلق به؛ لأن الظرف لا بد له من شيء يقع فيه، والجار موضوع لإيصال معنى الفعل إلى الاسم، فالواقع في الظرف والموصل معناه إلى الاسم هو المتعلق العامل فيهما، وهو إما فعل، أو ما يشبهه في العمل من مصدر واسمه، أو اسم فعل، أو وصف، أو مُؤوَّل بما يشبهه كلفظ الجلالة في نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام:٣]، فالجار متعلق بلفظ الجلالة؛ لتأوله بالمعبود، أو المُسمَّى بهذا الاسم، وإما مشير إلى معنى الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾[القلم:٢]، فبنعمة: متعلق بما؛ لأنها تشير إلى معنى الفعل، وهو النفي بناءً على جواز التعلق بحروف المعاني، ومذهب الجمهور المنع، فعلى مذهبهم: المتعلق هو الفعل الذي يشير إليه النافي، أي: انتفى جنونك، أي: انتفى جنونك بنعمة ربك. اهـ.خضري مع زيادة من الصبان، (وأما ما يخفض بالإضافة) الباء سببية، وهي لغة الإمالة، والإلصاق، والإسناد، يقال: أضفت ظهري إلى الحائط، أي: ألصقته، وأَمَلْتُه، وأسندته إليه،قال امرؤ القيس:

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا   إلىٰ كل حارِيٍّ جديد مُشَطَّب

يقال: أضفت ظهري إلى الحائط أي: ألصقته، وأمَلْتُه، وأسندته إليه، أي: أمَلْنا،

وألصقنا، وأسندنا ظهورنا إلى كل رحل منسوب للحيرة، مُشَطَّب: أي: مخطط، والمعنى: يريد: لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا إلى كل رحل منسوب إلى الحيرة؛ لأنه جُلِب منها، أو صُنِع فيها.اهـ.عدة السالك، والشاهد فيه قوله: أضفنا،فإن معناه: أسندنا، وألصقنا، وأمَلْنا،واصطلاحًا: إسناد اسم لآخر مُنزِلًا الثاني من الأول منزلة التنوين، أو ما يقوم مقامه، كنون الجمع، والمثنى بجامع أن المضاف إليه والتنوين كل منهما ملازم حالة واحدة وهي الجر بالنسبة للمضاف إليه، والسكون بالنسبة للتنوين، والإعراب على ما قبل كل من التنوين والمضاف إليه . وعرَّفها في التسهيل بقوله: الإضافة اصطلاحًا: نسبة تقييدية بين اسمين تقتضي انجرار ثانيهما أبدًا، (فنحو قولك: غلام زيد)، فزيد مخفوض بإضافة غلام إليه، والأكثر أن يُسمَّى الأول مضافًا، والثاني مضافًا إليه، وقيل بالعكس، وقيل: كل منهما لكل منهما.اهـ.خ ض، (وهو على قسمين): لفظية، ومعنوية، فاللفظية ضابطها أمران: أمر في المضاف، وأمر في المضاف إليه، فالأول أن يكون المضاف صفة، والثاني أن يكون المضاف إليه معمولًا لتلك الصفة، والمراد بالصفة اسم الفاعل الذي بمعنى الحال، أو الاستقبال المضاف لمفعوله، نحو: هذا ضارب زيد الآن أو غدًا، واسم المفعول الذي بمعنى الحال، أو الاستقبال المضاف لمفعوله، نحو: هذا مضروب العبد الآن أو غدًا، والصفة المشبهة باسم الفاعل، ولا تكون إلا بمعنى الحال، نحو: هذا رجل حسن الوجه، وإضافة هذه الصفات إلى معمولها المعرفة لا يفيدها تعريفًا وتخصيصًا، والدليل على أن هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفًا: ١- وصف النكرة بالوصف المضاف في نحو قوله تعالى:﴿هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾[المائدة:٩٥]، فهديًا نكرة منصوبة

على الحال، وبالغ مع إضافته إلى المعرفة نعتها، ولو كانت إضافته مفيدة للتعريف لما صح جعله نعتًا «لهديًا». ٢- ووقوعه حالًا في قوله تعالى: ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِۦ﴾ [الحج:٩]، فثاني بالنصب مع إضافته إلى المعرفة حال من الضمير المستتر في «يجادل» من قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾[الحج:٣]، والحال واجب التنكير، والأصل عدم التأويل. ٣- دخول رُبَّ عليه كرُبَّ راجينا قليل الأمل، والدليل على أنها لا تفيد تخصيصًا: أن أصل قولك: ضارب زيد بالجر: ضارب زيدًا بالنصب، فالاختصاص بالمعمول موجود قبل الإضافة، فلم تحدث الإضافة تخصيصا، وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيف؛ لأن الأصل في الصفة أن تعمل النصب، ولكن الخفض أخف منه؛ إذ لا تنوين معه، ولا نون، قاله في المغني، أو تفيد رفع القبح، أما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر من المضاف كما في ضارب زيد، وضاربات عمرو، ومضروب العبد، وحسن الوجه، ففي هذه الصفات تنوين ظاهر حُذِف للإضافة، أو المقدر كما في ضوارب زيد، وحواج بيت الله، ففي ضوارب وحواج تنوين مُقدَّر حُذِف للإضافة، أو نون التثنية كما في الضاربا زيد، أو نون الجمع السالم كما في ضاربو زيد، ففي التثنية والجمع نون حُذِفت للإضافة، وأما رفع القبح، أي: إزالة قبح التركيب عند الرفع أو النصب ففي نحو: مررت بالرجل الحسن الوجه بالجر، فإن في رفع الوجه على الفاعلية قبحَ خلوِّ الصفة المشبهَة عن ضمير يعود على الموصوف لفظًا، كما قال في المغني، وفي نصبه على التشبيه بالمفعول به قبح إجراء وصف الفعل القاصر، وهو حسن مجرى وصف الفعل المتعدي في نصبه المفعول به،ففي رفع الوجه قبح، وفي نصبه قبح، وفي الجر تخلّص منهما معًا؛ لأن الصفة لا تضاف

لمرفوعها حتى يقدر تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها فيصير في الصفة ضمير يعود على الموصوف.اهـ.توضيح وتصريح، وتُسمَّى الإضافة في هذا النوع، وهو إضافة الوصف لمعموله لفظية؛ لأنها تفيد أمرًا لفظيًّا، وهو التخفيف في اللفظ بحذف التنوين أو النون،أو رفع القبح،ألا ترى أن قولك: ضارب زيد بالخفض أخف من قولك: ضارب زيدًا بالنصب، وضاربو زيد بالخفض أخف من قولك: ضاربون زيدًا بالنصب. وتُسمَّى أيضًا غير محضة، أي: غير خالصة لأنها في تقدير الانفصال؛ لأن نحو: ضارب زيد مثلًا في تقدير: ضارب هو زيدًا، فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرًا.اهـ.تصريح، ومجازية لأنها لغير الغرض الأصلي من الإضافة، وهو التخصيص، أو التعريف.اهـ.خ ض، والمعنوية ضابطها أن لا يكون المضاف صفة، والمضاف إليه معمولًا لها،فتندرج في ذلك ثلاث صور، أحدها: أن ينتفي الأمران معًا، وهما كون المضاف صفة، والمضاف إليه معمولًا لها قبل الإضافة، نحو: غلام زيد، ثانيها: أن ينتفي الأول، وهو كون المضاف صفة نحو: ضُرِب اللِّصُّ؛ لأن الضرب ليس صفة، بل مصدر، ثالثها: أن ينتفي الثاني، وهو كون المضاف إليه معمولًا لتلك الصفة، نحو: كاتب القاضي، فكاتب وإن كان صفة لكنها غير مضافة لمعمولها؛ لأن قولك: ضارب زيد في قوة قولك: يضرب زيدًا، وهذا ليس في تقدير يكتب القاضي، وإنما هو في تقدير كاتب للقاضي فإضافته معنوية، وهذه الأنواع كلها تُسمَّى الإضافة فيها إضافة معنوية، وذلك لأنها تفيد أمرًا معنويًّا، وهو التعريف إن كان المضاف إليه معرفة، نحو: غلام زيد، فغلام قبل الإضافة نكرة، فلما أُضِيف إلى المعرفة اكتسب التعريف منها، أو التخصيص إن كان المضاف إليه نكرة،

نحو: غلام امرأة، فغلام قبل الإضافة نكرة خالية عن التخصيص، فلما أُضِيف إلى النكرة تخصَّص بها، والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف، فإن غلام امرأة أخص من غلام، ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد به، قاله في المغني، وتُسمَّى أيضًا محضة؛ لأنها خالصة من تقدير الانفصال، وتنقسم الإضافة المحضة باعتبار معناها إلى ثلاثة أقسام، وأشار إلى القسم الأول بقوله: (ما يُقدَّر باللام) المفيدة للمُلك، أو الاختصاص، وهو الأكثر في كلامهم؛ لأنها الأصل في الإضافة بدليل أن كل إضافة امتَنَع جعلها بمعنى مِن أو في تكون بمعنى اللام، ولذلك اقتصر عليها الزجاجي، ثم تارة تكون بمعنى اللام تحقيقًا، وذلك حيث يمكن النطق بها (نحو: غلام زيد)، وثوب بكر، أي: غلام لزيد، وثوب لبكر، وتارة بمعنى اللام تقديرًا، وذلك حيث لا يمكن النطق بها لكون المضاف لا يفارق الإضافة، نحو: ذو مال، وعند زيد، ومع بكر، واختبار هذا بأن يؤتى مكان المضاف بما يرادفه أو يقاربه كصاحب، ومكان، ومصاحب، فإنه يتأتى فيه معنى اللام، أو لفظها ظاهرًا.اهـ.كواكب.

وأشار إلى القسم الثاني بقوله: (ما يُقدَّر بمن) البيانية، وذلك كثير، (نحو: ثوب خَزٍّ، وباب ساجٍ، وخاتم حديد)، وضابطها أن يكون المضاف إليه جنسًا للمضاف، وأن يكون المضاف إليه صالحًا للإخبار به عن المضاف، ألا ترى أن الخاتم بعض جنس الحديد؟ وأنه يقال: هذا الخاتم حديد، وكذا تقول في باب ساج، وثوب خَزٍّ، (وما أشبه ذلك) من أمثلة القسمين، وعلى هذين القسمين اقتصر المصنف تبعًا لمذهب سيبويه، والجمهور من أن الإضافة لا تتجاوز أن تكون بمعنى اللام، أو مِن، وموهم الإضافة بمعنى في محمول على أنها فيه بمعنى اللام توسعًا، الثالث: ما يُقدَّر بفي الظرفية، كما

ذهب إليه ابن الحاجب، والجرجاني، واختاره ابن مالك، وقال: أغفل أكثر النحويين هذه الإضافة، وهي ثابتة في الفصيح بالنقل الصحيح، ولا يصح غيره في شواهدها إلا بتكلف، وهذه الإضافة قليلة لكون الجمهور من النحويين لم يذكروه.اهـ.كواكب بتصرف، وضابط الإضافة التي بمعنى في أن يكون المضاف إليه ظرفًا للمضاف، سواء كان زمانيًّا، أو مكانيًّا، فالزماني نحو قوله تعالى:﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾[سبأ:٣٣]، فالليل ظرف للمكر، والتقدير: مكر في الليل، والمكاني نحو قوله تعالى:﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ ﴾[يوسف:٣٩]، فالسجن ظرف للصاحبَين، والتقدير: يا صاحبان في السجن.

تنبيه: اعلم أن الإضافة لا تجتمع مع التنوين، ولا مع النون التالية للإعراب، ولا مع «أل» تقول: جاءني غلامٌ يا هذا، فتُنون، وإذا أضفت تقول: جاءني غلام زيد، فتحذف التنوين، وذلك لأنه يدل على كمال الاسم، والإضافة تدل على نقصانه؛ لأن المضاف محتاج إلى المضاف إليه،الذي هو كجزئه،ولا يكون الشيء كاملًا ناقصًا في حالة واحدة، ولأن التنوين تدل على الانفصال، والإضافة تدل على الاتصال؛ فلا يُجمَع بينهما،وما أحسن قول بعضهم:

كـأني تنـوين وأنـت إضـافة فحيـث تـراني لا تحـل مكانيـا

وليس فيه شاهد لفظي بل معنوي، وهو أن الإضافة والتنوين لا تجتمعان فحيث حل أحدهما مكانًا؛ فلا يحل الآخر مكانه.

وأحسن منه قول الآخر:

وكنـا خمسـة عشـر في التئـام علـىٰ رغـم الحسـود بغيـر آفـة

فلقـد أصـبحت تنوينًـا وأضـحىٰ حبيبـي لا تفارقـه الإضـافة

وليس فيه شاهد لفظي بل فيه إشارة لطيفة، وهو أن الإضافة والتنوين لا يمكن اجتماعهما في مكان واحد؛ لأن الإضافة تدل على الاتصال، والتنوين يدل على الانفصال.

وقول مَن قال:

أزال الله عـــنكم كـــل آفـــهْ　　　وســد لــديكم سـبل المخافــهْ

ولا زالـــت نـــوائبكم جميعًـــا　　　كنـون الجمـع في حـال الإضـافهْ

ولا فرق بين كون التنوين ظاهرًا كتنوين غلام، أو مقدرًا كتنوين دراهم في قولك: هذه دراهم؛ لأن غير المنصرف فيه تنوين مُقدَّر منع من ظهوره مشابهة الفعل، وتقول: جاءني مسلمان، ومسلمون، فإذا أضفت قلت: مسلماك، ومسلموك، فتَحذِف النون، والعلة في حذف النون هي العلة في حذف التنوين لكونها قائمة مقام التنوين، وإنما قيدنا النون بكونها تالية للإعراب احترازًا من نونَي المفرد، وجمع التكسير، كنونَي حين وشياطين، فإنهما مَتْلُوَّان بالإعراب، لا تاليان له، تقول: هذا حين يا فتى، وهؤلاء شياطين يا فتى، فتجد إعرابهما بضمة واقعة بعد النون، فإذا أضفت قلت: آتيك حين طلوع الشمس، وهؤلاء شياطين الإنس بإثبات النون فيهما؛ لأنها مَتْلُوَّة بالإعراب لا تالية له، وإلى حذف النون والتنوين من المضاف أشار ابن مالك بقوله:

نونًـــا تَلِـــي الإعـــرابَ أو تنوينَـــا　　　ممـا تضـيف احْـذِف كطُـور سِـينَا

وأما «أل» فإنك تقول: جاء الغلام، فإذا أضفت قلت: جاء غلام زيد، وذلك لأن الألف واللام للتعريف، والإضافة للتعريف، فلو قلت: الغلام زيد جمعت على الاسم تعريفَين، وذلك لا يجوز، هذا إذا كانت الإضافة محضة؛ لأن المقصود

الأصلي من الإضافة: التعريف، فيلزم من دخول أل تحصيل الحاصل، أما إذا كانت الإضافة غير محضة، فإنها تختص بجواز دخول أل على المضاف في خمس مسائل، إحداها: أن يكون المضاف إليه مقرونًا بالألف واللام، نحو الجعد الشعر، والثاني: أن يكون المضاف إليه مضافًا إلى ما فيه الألف واللام، نحو الضارب رأس الرجل، والثالث: أن يكون المضاف إليه مضافًا إلى ضمير عائد على ما فيه الألف واللام، نحو مررت بالرجل الضارب غلامه، والرابع: أن يكون المضاف مثنى، نحو الضاربا زيد، والخامس: أن يكون المضاف جمع مذكر سالمًا، نحو الضاربو زيد.

فهذه المسائل الخمس اغتفر فيها الجمع بين أل والإضافة؛ لأن المقصود من الإضافة اللفظية التي هذه الخمس منها: التخفيف، وذلك حاصل في الصفة المشبهة التي هي الأصل في ذلك كالجعد الشعر، بحذف الضمير، أو الجار والمجرور، لأن الأصل الجعد شعره، أو شعر منه، فلما أُضِيف حُذِف الضمير المجرور بالإضافة أو بالحرف؛ فحصل التخفيف بذلك؛إذ لا تنوين مع وجود أل،وقُرِن المضاف إليه بأل عِوضًا عما فاته من الضمير أو التنوين؛ لأن التنوين وأل يتعاقبان على الاسم، فوَلِيَ المضاف أل كما يليه التنوين، وحُمِل على الصفة المشبهة نحو: الضارب الرجل لمشابهته لها من حيث إن المضاف في الصورتين صفة مقرونة بأل، والمضاف إليه مقرون بها، وإذا كانت أل في المضاف إليه الثاني كانت كأنها في الأول؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، والضمير العائد إلى ما فيه أل مُنزل منزلة الاسم المقرون بأل، ولما طال الوصف المثنى والمجموع، واحتاج لمزيد التخفيف لم يَحْتَجْ فيه لاشتراط أل في المصاف إليه.اهـ.يس بزيادة، وفي الصبان قال يس: إنما اشتُرِطت أل في

المضاف إليه مع الصفة المشبهة التي هي أصل المسألة؛ لأن رفع قبح نصب ما بعدها لا يحصل إلا حينئذ لعدم قبح نصب النكرة على التمييز بعد الصفة المشبهة، وحمل اسم الفاعل عليها.اهـ.

وفي الخضري: واعلم أن أقسام الاسم بالنسبة للإضافة وعدمها عشرة، الأول:ما تجوز إضافته، وهو الغالب كغلام من العقلاء، وثوب من غيرهم، فتارة يضافان إلى الظاهر والمضمر، فتقول: غلام زيد وثوبه، وتارة لا يضافان، فتقول: غلام وثوب، والثاني: ما تمتنع إضافته لملازمته التعريف كالمضمرات، خلافًا للخليل في نحو: إياك، فإنه يقول: إنهما ضميران أُضِيف أحدهما إلى الآخر، وتبعه ابن مالك، والإشارات، وغير (أي)من الموصولات المختصّة والمشتركة، وغير أي من أسماء الشرط، وغير أي من أسماء الاستفهام، وإنما لم تُضَف هذه المذكورات لشبهها بالحرف، والحرف لا يضاف، وإنما أضيفت أي في الجميع لضعف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها إلى مفرد مضاف إليه، والثالث ما تجب إضافته لخصوص الجملة الفعلية كـ(إذا)، و(لما) الحينية عند مَن جعلها اسمًا كابن السراج، وتبعه الفارسي، وتبعهما ابن جني، وتبعهم عبد القاهر وجماعة، فقال: إنها اسم، وهي ظرف بمعنى حين، وقال ابن مالك: بمعنى إذ، واستحسنه في المغني، لا أنها مختصة بالماضي، نحو: لما جاءني أكرمته، والصحيح عند سيبويه أنها حرف وجود لوجود، والرابع: ما تجب إضافته لمطلق الجملة، ولا يقطع عنها لفظًا، وهو (حيث) من أسماء المكان، نحو: جلست حيث جلس زيد بإضافة حيث إلى الجملة الفعلية، وحيث زيد جالس

بإضافة حيث إلى الجملة الاسمية، والخامس: ما يضاف لمطلق الجملة ويُقطَع عنها، وهو (إذ) من أسماء الزمان، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال:٢٦]، بإضافة إذ إلى الجملة الاسمية، وقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾[الأعراف:٨٦]، بإضافة إذ إلى الجملة الفعلية، وقد يُحذَف ما أُضِيف إذ إليه من الجملة بأسرها للعلم به، فيجاء بالتنوين عِوضًا من المضاف إليه، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[الروم:٤]، أي: يوم إذ غُلِبَت الروم، فحُذِفت جملة غُلِبَت الروم، وعوض عنها التنوين، وكسرت الذال لالتقاء الساكنين، وإذ باقية على بنائها على الأصح، والسادس: ماتجب إضافته إلى المفرد مطلقًا لفظًا أو نية، وهو (غير)، و(مع)، والجهات، ونحوها كـ(كل) إذا لم يقع توكيدًا، ولا نعتًا، والسابع: ما تجب إضافته إلى المثنى لفظًا فقط كـ(كلا)، و(كلتا)، و(عند)، و(لدى)، و(سوى)، و(قُصارى) الشيء، و(حُماداه) بمعنى غايته، والثامن: ما تجب إضافته للمفرد الظاهر، وهو (أولو)، و(أولات)، و(ذو)، و(ذات)، وفروعهما كـ(ذوا)، و(ذواتا)، و(كل)المنعوت بها فيما يظهر كزيد الرجل كل الرجل، والتاسع: ما تجب إضافته للضمير مطلقًا كـ(وحدك)، و(كل) في التوكيد، والعاشر: ما تجب إضافته لخصوص ضمير المخاطَب كـ(لبيك) بمعنى عليَّ إقامة على إجابتك بعد إقامة، و(سعديك) بمعنى إسعادًالك بعد إسعاد ،ولا تستعمل سعديك إلابعد لبيك؛ لأن لبيك هي الأصل في الإجابة، وسعديك كالتوكيد، فهذه عشرة أنواع ذكرها الخضري كما علمت مع زيادات من التوضيح والتصريح.

خاتمة: الأمور التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه ثلاثة عشر، «أحدها»: التعريف إن كان المضاف إليه معرفة، نحو: غلام زيد، «الثاني»: التخصيص إن كان المضاف إليه نكرة، نحو: غلام امرأة،«الثالث»: التخفيف، نحو: ضارب زيد،وضاربا عمرو، وضاربو بكر، «الرابع»: إزالة القبح، أو التجوز كمررت بالرجل الحسن الوجه، فإن الوجه إن رُفِع قبح الكلام بخلو الصفة لفظًا عن ضمير الموصوف، وإن نُصِب حصل التجوز بإجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدى،«الخامس»:التذكير إن كان المضاف إليه مُذكَّرًا، والمضاف مؤنثًا، نحو قول الشاعر:

إنارةُ العقلِ مكسوفٌ بطَوعِ هوًى وعقلُ عاصي الهوىٰ يزدادُ تَنْويرَا

فذكر مكسوف مع أنه خبر عن مؤنث، وهو إنارة، إلا أنها اكتسبت التذكير من إضافتها إلى العقل، «السادس» التأنيث إن كان المضاف إليه مؤنثًا، والمضاف مذكرًا، نحو: قُطِعت بعض أصابعه، فأنَّثَ الفعل مع أن نائب فاعله مذكر، وهو بعض؛ لأنه اكتسب التأنيث من إضافته إلى أصابعه، وشرط هذه المسألة والتي قبلها: صلاحية المضاف للاستغناء عنه عند سقوطه بالمضاف إليه، «السابع» الظرفية، نحو قوله تعالى: ﴿ تُؤْتِيَ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ ﴾[إبراهيم:٢٥] فكل منصوب على الظرفية وهو غير ظرف لكنه لما أُضِيف إلى حين الظرف اكتسب الظرفية، «الثامن» المصدرية، نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ ﴾[النساء:١٢٩]، فكل منصوب على المصدرية، وهو غير مصدر، ولكنه لما أُضِيف إلى المصدر اكتسب المصدرية، «التاسع»: وجوب التصدير؛ ولهذا وجب تقديم المبتدأ في نحو:غلام مَن عندك؟ غلام: مبتدأ، ومَن: مضاف إليه، وعندك: خبر، والخبر في نحو: صبيحةَ أيِّ يوم سفرُك؟

صبيحة: خبر مقدم منصوب على الظرفية، وهو واجب التصدير لإضافته واجب التصدير، وسفرك: مبتدأ مؤخر، والمفعول في نحو: غلامَ أيهم أكرمت؟ غلام: مفعول به مقدم منصوب بأكرمت، وهو واجب التصدير لإضافته واجب التصدير، ومن: مجرورها في نحو: من غلام أيهم أنت أفضل؟ الجار والمجرور متعلق بأفضل الواقع خبرًا عن أنت، وتقديم من ومجرورها هنا على عاملها واجب لإضافة المجرور لواجب التصدير، ووجب الرفع في نحو: علمت أبو من زيد؟ أبو: مبتدأ مقدم، وزيد: خبر، أو العكس، ووجب رفع أبو لإضافته لواجب الصدارة؛ فلذا علق علم عن العمل،«العاشر»: التعظيم نحو: بيت الله، «الحادى عشر»: التحقير، نحو قوله تعالى: ﴿لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ﴾ [العنكبوت:٤١]، الثاني عشر: الجمع، كقوله:

فما حب الديار شغفن قلبي ... ولكن حب مَن سكن الديار

فاكتسب حب الجمع من الديار، فأعاد ضمير الجمع عليه في قوله: شغفن. اهـ.رفع الحجاب للهرري.

«الثالث عشر»: الإعراب، نحو: هذه خمسة عشر زيد فيمن أعربه، فلما أُضِيف عشر لزيد المُعرَب أُعرِب عشر ورُفِع، مع أنه مبني على الفتح، وأما خمسة فهي على حالها مبنية على الفتح، والأكثر البناء،«الرابع عشر»: البناء، وفيه كلام طويل لا يحتمل بيانه هذا الإملاء، فعليك بالمغني وغيره من المطولات، والله أعلم.

خاتمة: واعلم أن النحو جمال الألسنة، وكمال العلماء الأجِلَّة، وبه تُعرَف معاني الكتاب والسُّنَّة، وبه يُخاطِب الله عباده في الجنة، ولهذا قال رسول الله ﷺ فيما رُوِي

عنه: (أُحِبُّ العربَ لثلاث؛ لأني عربي، والقرآن عربي، ولسان أهل الجنة عربي)، وقال ﷺ أيضًا فيما رُوِي عنه: (تعلموا العربية وعلموها الناس، فإنها لسان الله الذي يخاطِب به عباده يوم القيامة)، وقال ﷺ: (إن الله لا يسمع دعاء ملحونًا)، ومن ذلك ما أخرجه المرهبي عن أبي جعفر محمد الباقر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أنه قال: قال رسول الله ﷺ: (أعربوا الكلام كي تعربوا القرآن)، وأخرج المرهبي أيضًا عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال مَرَّ عمر بقوم قد رمَوا رشقًا فأخطأوا، فقال: ما أسوأ رميَكم، فقالوا: نحن متعلمين، فقال: لحنُكم أشدُّ عليَّ من رميكم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: (رحم الله امرأ أصلح من لسانه)، وأخرج البيهقي أن ابن عباس، وابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كانا يضربان أولادهما على اللحن، وأخرج أبو طاهر عن الشعبي قال أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لأَنْ أقرأ وأسقط أحبُّ إليَّ من أن أقرأ وألْحَن، وأخرج البيقهي عن ابن مبارك قال: لا يقبل الرجل بنوع من العلوم ما لم يُزيِّن علمه بالعربية، على أنه ترافع رجل وأخوه إلى زياد في ميراث فقالا: إن أبونا مات، وإن أخينا وثب على مال أبانا فأكله، فقال زياد: إن الذي أضعتَ من نفسك أضرُّ عليك مما أضعتَ من مالك، وأما القاضي فقال له: لا رحم الله أباك، ولا جبر عظم أخيك، قم في لعنة الله وحرِّ سقر، قال الجلال السيوطي في شرح ألفيته: قد اتفق العلماء على أن النحو يُحتاج إليه في كل فن من فنون العلم لا سيما التفسير والحديث، فإنه لا يجوز لأحد أن يتكلم في كتاب الله حتى يكون مليًّا بالعربية؛ لأن القرآن عربي، ولا تُفهَم مقاصده إلا

بمعرفة قواعد العربية، وكذا الحديث قال ابن الصلاح: ينبغي للمحدث أن لا يروي حديثه بقراءة لحَّانٍ، ثم رُوِي عن أبي داود قال: سمعت الأصمعي يقول: إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في قول النبي ﷺ: (**من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار**)؛ لأنه ﷺ لم يكن يلحن فمهما رويت عنه، وألحنت فيه كذبت عليه، قال الكسائي رحمه الله تعالى:

أيها الطالب علمًا نافعًا ... اطلب النحو ودع عنك الطمع
إنما النحو قياسٌ يُتبع ... وبه في كلِّ علمٍ يُنتفَع

قال بعضهم:

من فاته النحو فذاك الأخرس ... وفَهمُه في كلِّ علمٍ مُفلِسُ
وقدره بين الورىٰ موضوعُ ... وإنْ يُناظَرْ فهو المقطوعُ
لا يهتدي لحكمةٍ في الذِّكْر ... وما له في غامضٍ من فِكْر

وهذا آخر ما يسَّره الله تعالى لنا بمَنِّه وكرمه من شرح الآجرومية التي انتشرت بركتها بين الناس، وانتفع بها العلماء والمتعلمون في مشارق الأرض ومغاربها، وأرجو من الله تعالى أن يجعله في حيِّز القَبول فإنه كريم جَواد، يعطي كل مأمول، والمرجو ممن اطلع عليه أن يدعوَ لي بالخير، والمباعدة عن كل سوء وضير، وأن يقيل العثرات، ويعفو عن السيئات، فإن الإنسان محل للنسيان خصوصًا في هذا الزمان الذي ظهر الفساد في البر والبحر مع شغل الأذهان، والمأمول ممن رأى فيه شيئًا أن يلتمس لي عذرًا واضح البيان؛

لأن العذر لمثلي مقبول لعدم أهليتي لهذه الصناعة؛ لكوني يقينًا قليل البضاعة، وأن يُصلِح ما وقع فيه بعد التأمل، فرحم الله امرأ رأى عيبًا فستره، فإنه قل أن يخلص مؤلف من الهفوات، أو ينجو مصنف من العثرات، ونسأل الله تعالى أن يجعل هذا الشرح خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به النفع العميم بجاه سيد الأولين والآخرين، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين، كلما ذكرك الذاكرون، وغفل عن ذكره الغافلون، ورزقنا بجاههم حسن الختام، والحمد لله رب العالمين، وقد تم تسويد هذا الشرح المبارك بعد صلاة يوم الجمعة المباركة يوم التاسع من شعبان سنة ألف وأربعمائة وخمس وعشرين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية، وعلى الآل، والأصحاب الكرام آمين، وتم تصحيحه وتنقيحه بيد مؤلفه أوائل الساعة الرابعة من يوم الجمعة بتاريخ ١٤٢٦/٦/٣ من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية، الموافق ١٠/ ٦/ ٢٠٠٥م.

قام بتدقيقه ووضع تراجمه

عبد الشكور معلّم عبد فارح

جدة - المملكة العربية السعودية

٢٥/ ١٢/ ١٤٤١هـ

المراجع والمصادر

١- القرآن الكريم

شرح التصريح على التوضيح .... لخالد بن عبد الله الأزهري.

٢- حاشية شرح التصريح على التوضيح.......... ليس زين الدين التعليمي الحمصي.

٣- الأشموني .... للعلامة نورد الدين أبي الحسن علي بن محمد الأشموني.

٤- حاشية الصبان على الأشموني .... للعلامة خاتمة المحققين محمد بن علي الصبان.

٥- مغني اللبيب .... للإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري.

٦- قطر الندى .... للإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري.

٧- حاشية الخضري على ابن عقيل .... لحمد الخضري الشافعي.

٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك .... لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عبدالرحمن بن عبدالله بن عقيل.

٩-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب .... للإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري.

١٠- الكواكب الدرية .... لمحمد بن أحمد بن عبد البارئ الأهدل.

١١- متممة الآجرومية .... لمحمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب.

١٢- شرح الأزهرية في علم العربية .... لخالد بن عبد الله الأزهري.

١٣- حاشية على شرح الأزهرية في علم النحو .... لحسن العطار.

١٤- فتح رب البرية على الدرة البهية نظم الآجرومية .. لإبراهيم البيجوري.

١٥- كشف النقاب .... لعبد الله بن محمد بن أحمد الفاكهي.

١٦- حاشية تشويق الخلان .... لمحمد معصوم بن سالم السماراني.

١٧- شرح الآجرومية .... للسيد أحمد زيني دحلاني.

١٨- شرح الكفراوي...................... للشيخ حسن الكفراوي الشافعي الأزهري.

١٩-نزهة الألباب وبشرة الأحباب............... لمحمد أمين بن عبد الله الهرري.

٢٠- حاشية العشماوي .... لعبد الله بن الفاضل العشماوي.

٢١- فرائد النحو الوسيمة .... لمحمد بن حسين المالكي المكي.

٢٢- أوضح المسالك............................للإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري.

٢٣- حاشية علىٰ شرح الكفراوي .... للشيخ إسماعيل الحامدي الأزهري.

٢٤- همع الهوامع شرح جمع الجوامع .... للإمام جلال الدين السيوطي.

٢٥- شرح الرضي علىٰ الكافية .... لرضي الدين محمد بن حسن الإسترابادي.

٢٦- حاشية علىٰ شرح الفاكهي .... ليس بن زين الدين الحمصي.

٢٧- حاشية الدسوقي علىٰ مغني اللبيب .... للشيخ مصطفىٰ محمد عرفة الدسوقي.

٢٨- شرح الفاكهي علىٰ قطر الندىٰ .... لعبد الله بن محمد بن أحمد الفاكهي.

٢٩- شرح شواهد ابن عقيل...................... للشيخ عبد المنعم الجرجاوي.

٣٠- فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل.......... للشيخ قطة العدوي.

٣١- أسرار العربية .... لعبدالرحمن بن محمد عبيدالله الأنباري.

٣٢-رفع الحجاب عن مخيمات معانىٰ كشف النقاب...لمحمد الأمين بن عبدالله الأرمىٰ الهرري

٣٣- تيسير العزيز الهاب حاشية كشف النقاب.... لشيخ محمد مصباح بن حاج إبراهيم بقلو

٣٤- حاشية الآجرومية.......................... لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم

٣٥- الدرر اللوامع علىٰ همع الهوامع شرح جمع الجوامع ..... لأحمد بن أمين الشنقيطىٰ

٣٦- جامع الدروس العربية .... لمصطفىٰ بن محمد سليم الغلاسينىٰ

٣٧- التحفة السنية شرح الثمرات الجنية.......... لعيد الوصيف بن محمد

الفهرس


الخلاصة النحوية
في شرح الآجرومية
تأليف
شافعي بن معلّم عبد الله
المجلد الثاني
الخلاصة النحوية
الخلاصة النحوية في شرح الآجرومية
شافعي بن معلم عبد الله